نقولا
زيادة

الأعمالُ
الكامِلة

أبعاد التاريخ اللبناني الحديث

نقولا زيادة
الأعمال الكاملة

أبعاد التاريخ اللبناني الحديث

الأهلية للنشر والتوزيع

إصدار: **الأهلية للنشر والتوزيع**
بيروت ٢٠٠٢
بيروت - لبنان - الحمراء - بناية ألدورادو -
ص.ب.: ٥٤٣٣ ١١٣ - هاتف: ٣٤٥١٥٧

المحتويات

تصدير

هذه الصفحات التي أضعها بين يدي القارىء هي جمع لأشتات بحوث وضمٌّ لوجهات نظر. والقصد من هذا، تعريف القارىء بهذه الأبعاد ـ أفقياً وعمودياً ـ للتاريخ اللبناني في العصور الحديثة. فالكتاب لا يروي قصة ما أكثر ما تحدث عنها الناس ودرسوها وبحثوا شؤونها، مغرضين أحياناً، وبعيدين عن الغرض أحياناً أخرى. ولكنه يركّز على تفرعات لتاريخ لبنان من حيث اتصاله بالجيران والمناطق البعيدة، ويبيّن ما أفاده لبنان من هذه الاتصالات، ويوضح كيف أتيح لهذا البلد الصغير أن يشارك في هذه النهضة التي عرفها الشرق العربي في القرن التاسع عشر بشكل خاص.

وقد سمحت لنفسي أن أنقل عن الباحثين المحدثين أكثر مما هو مألوف، لأنني لم أرد أن أمسخ شخصيات هؤلاء الأفاضل بتلخيص آرائهم، خاصة وأن أكثر الذين نقلت عنهم لبنانيون، فهم مشاركون في الكتابة عن التاريخ الذي صنعه الأجداد.

وقد أعانني في إعداد مواد هذا الكتاب السيد يوسف ك. خوري من الجامعة الأميركية ببيروت، فله شكري. وأود أن أشكر لمعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة أن تفضل بدعوتي لإلقاء هذه المحاضرات وأن أنشرها. وأرجو أن يكون في نشرها فائدة تعادل على الأقل ما أفدته أنا من إعدادها.

بيروت، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١

القاهرة، شباط (فبراير) ١٩٧٢

١ ـ لبنان

(١)

في القرن العاشر الميلادي وصف المقدسي في كتابه «أحسن التقاسيم» ديار الشام بقوله:

«ووضع هذا الإقليم ظريف هو أربعة صفوف. فالصف الأول يلي بحر الروم وهو السهل. رمال منعقدة ممتزجة. يقع فيه من البلدان الرملة وجميع مدن السواحل. والصف الثاني الجبل: مشجر ذو قرى وعيون ومزارع يقع فيه من البلدان بيت جبريل وإيليا ونابلس واللجون وكابل وقدس والبقاع وأنطاكية. والصف الثالث الأغوار، ذات قرى وأنهار ونخيل ومزارع ونيل. يقع فيه من البلدان وبلة وتبوك وصفر وأريحا وبيسان وطبرية وبانياس. والصف الرابع سيف البادية وهي جبال عالية باردة، معتدلة مع البادية. ذات قرى وعيون وأشجار. يقع فيه من البلدان مآب وعمان وأذرعات ودمشق وحمص وتدمر وحلب».

وهذا الوصف ينطبق بشكل خاص على الجزء الأوسط من ديار الشام هذه، أي لبنان. فالمسافر، إذ يصعد من صور أو صيدا أو بيروت أو جونية أو البترون أو طرابلس، يجتاز أولاً جيوباً سهلية ضيّقة على الغالب، ثم يبدأ تسلق الجبال. وهذه هي السلسلة الغربية أو سلسلة جبال لبنان التي تمتد من مرتفعات عكار في الشمال متجهة جنوباً عبر جبّة بشري وجبال البترون وجبيل وكسروان وصنّين والكنيسة والباروك إلى جبل عامل في الجنوب. والفروق التي قد يشاهدها المسافر في تصعيده عبر هذه السلسلة بين أن تكون نقطة انطلاقه صور مثلاً أو غيرها، هي فروق في ارتفاع المناطق المصاقبة للسهول الساحلية الضيقة. فالمصعد من طرابلس ينتهي إلى جبال الأرز وقرنة السودا أو ظهر القضيب (أعلى قمة في لبنان)، (نحو ٣٢٠٠ متر)، والمصعِّد من بيروت يصل إلى ظهر البيدر (نحو ١٥٥٠ متراً) بينما لا يقابل المصعِّد من صيدا أو صور مثل هذه الارتفاعات.

والانحدار إلى الشرق من هذه المرتفعات والجبال، يؤدي بالمسافر إلى البقاع، وهو سهل متسع نسبيّاً يمتد من الحدود اللبنانية السورية شمالاً إلى منابع نهر الأردن جنوباً، وهو أقل اتساعاً في نصفه الجنوبي منه في أجزائه الشمالية. ويتراوح ارتفاعه بين ٨٠٠ متر و١١٠٠ متر فوق سطح البحر.

وتحمي سهل البقاع من الشرق سلسلة الجبال الشرقية المعروفة بلبنان الداخلي أو انتيلبنان. وهذه تتجه أيضاً من الشمال إلى الجنوب، وتبلغ أقصى ارتفاعها في جبل الشيخ (٢٨٩٠م)، وتكون، على وجه العموم الحدود بين لبنان وسورية.

هذه الأقسام الطبيعية للبنان ـ الجيوب السهلية الساحلية وجبال لبنان والبقاع والسلسلة الشرقية ـ لها امتدادات إلى الشمال والجنوب. فالجيوب السهلية الساحلية تمتد بعد العريضة شمالاً إلى سهول بانياس وجبلة واللاذقية في سورية، وتمتد جنوباً إلى سهول عكا وحيفا ويافا وغزة في فلسطين. وسلسلة جبال لبنان لها امتداد طبيعي جنوباً في جبال الجليل في فلسطين. كما أنها تتصل بجبال اللاذقية شمالاً. ومثل ذلك يقال عن البقاع الذي هو جزء من منخفض جيولوجي يمتد من سهل القاع حول حلب إلى وادي العربة جنوبي البحر الميت عبر البقاع وغور الأردن. والجبال الشرقية لها امتداد إلى جبال عجلون وما إليها جنوباً في الأردن.

ثمة أمور حرية بالذكر تتعلق بلبنان. منها أن البلد صغير. فمجموع مساحته يزيد قليلاً عن عشرة آلاف كيلو متر مربع. وطول شاطئه حوالى ٢٥٠ ك. م. ومنها أن التركيب الجيولوجي لجبال لبنان مكن لها من الاحتفاظ بمياه الأمطار المتساقطة عليها ومياه الثلوج الذائبة عن سفوحها فوق الطبقات الصلصالية (الدلغانية) على ارتفاعات عالية، وهذا ما أدى إلى وجود الينابيع على ارتفاع قد يصل إلى ١٩٠٠ متر (نبع مغارة قاديشا مثلاً).

إذا أضفنا إلى ذلك أن المرتفعات الغربية تنال الحصة الكبرى من أمطار الشتاء التي تحملها الرياح الغربية إلى المنطقة، أدركنا السبب في أن السفوح اللبنانية كانت تكسوها الغابات والأحراج والأشجار المثمرة وغير المثمرة قبل أن تعمل فيها يد الإنسان تقطيعاً وتخريباً من دون تنظيم أو تخطيط.

ومنها أن ارتفاع السلسلة الغربية حدّد سبل الاتصال بين الساحل والداخل، وبخاصة لأن أجزاء كثيرة من المرتفعات تكسوها الثلوج في فصل الشتاء. ففي المرتفعات الغربية منخفضان: هما سهل البقيعة الذي يصل طرابلس بحمص وطريق جديدة مرجعيون الذي يصل صيدا بالداخل إلى دمشق. وهذان الممران كانا الطريقين الطبيعيين الصالحين أكثر أيام السنة. أما الانتقال من بيروت إلى دمشق فلم يكن متيسراً في الشتاء. وظل الأمر كذلك حتى بنيت السكة الحديدية التي ربطت العاصمتين في أواخر القرن التاسع عشر.

ومنها أن التنوع في الارتفاع سبب اختلافاً في المناخ ترتب عليه أن أصبحت المناطق اللبنانية صالحة لإنتاج الحبوب والخُضَر والثمار في أوقات مختلفة من السنة.

وقبل أن ننتقل إلى تأثير جغرافية لبنان على تاريخه، نود أن نشير إلى التسمية نفسها من الناحية التاريخية الحديثة. وهنا ننقل رأي زميلنا الدكتور كمال الصليبي حول هذه المسألة حيث يقول: «لم تستعمل عبارة لبنان» استعمالاً رسميّاً، محدد المضمون، إلاّ بعد إنشاء المتصرفية اللبنانية. فالمعنيون، حين حكموا مناطق لبنان الجنوبية ثم وسعوا حكمهم في غضون القرن السابع عشر حتى شمل معظم المناطق الشمالية، عرفوا بـ«أمراء الدروز»، لا بـ«أمراء لبنان». وكذلك عرف خلفاؤهم الشهابيون، بين ١٦٩٧ و١٨٤١، مع أن هؤلاء لم يكونوا من الدروز، وإنما من السّنة الذين تنصّروا فيما بعد.

«أما عبارة جبل لبنان فكانت تطلق أصلاً على المناطق التي يسكنها الموارنة في أقصى الشمال، وهي جبة بشري وبلاد البترول وجبيل.

«وكانت منطقة جبل كسروان، التي يسكنها الموارنة أيضاً، تعتبر جزءاً من جبل لبنان حيناً، ومنفصلة عنه حيناً آخر. وكانت عبارة «جبل لبنان» يقابلها ما سُمّي بـ«جبل الدروز» أو «جبل الشوف»، وهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من كسروان، عبر طريق بيروت ـ دمشق. ولم يكن لهذه المنطقة الدرزية، في بادىء الأمر، أيّ علاقة بمناطق الموارنة في الشمال، ولم تشملها عبارة «جبل لبنان»، على الأقل في الاستعمال الشائع، قبل القرن السابع عشر. وما جاءت أواخر القرن الثامن عشر حتى أصبح استعمال هذه العبارة يشمل الإمارة بكاملها، وذلك بعد أن استقر عدد كبير من الموارنة في المناطق الدرزية في الجنوب. فلعل الموارنة الذين نزحوا إلى هذه المناطق، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، اصطحبوا اسم موطنهم الأصلي، فشمل الشمال والجنوب معاً.

«لم تكن أراضي المعنيين والشهابيين، ولندعها تسهيلاً بالإمارة اللبنانية، وحدة واضحة الحدود، كا جزؤها الأساسي يتألف من المقاطعات المارونية والدرزية التي اقتطعت للأمراء، ثم شكلت فيما بعد متصرفية جبل لبنان. لكن كثيراً ما كان الأمراء المعنيون الشهابيون يبسطون نفوذهم على المناطق المتاخمة، إما بالتزام الجباية للباب العالي، أو بفرض سيطرتهم العسكرية عليها. وطالما حكم المعنيون مدينتي بيروت وصيدا، واختاروا أحداهما عاصمة لهم، مع أنهما لم تكونا تماماً جزءاً من الإمارة اللبنانية. ودخلت مدينة طرابلس أيضاً ضمن أملاك المعنيين مدة من الزمن. كما حكم الشهابيون بيروت أكثر من مرة خلال القرن الثامن عشر. ومع أن البقاع لم يكن، رسميّاً، جزءاً من الإمارة اللبنانية، فقد كاد الأمراء اللبنانيون يسيطرون باستمرار على القسم الأوسط منه. وكثيراً ما كانوا يبسطون سلطانهم على سهل عكار في الشمال الشرقي من مدينة طرابلس. ولم يحكم المعنيون والشهابيون منطقة البقاع

الشمالي، إلاّ أن الشيعة في منطقة بعلبك كانوا على علاقة وثيقة بشؤون الإمارة اللبنانية، بحيث لا يفصل تاريخ هذه المنطقة عن تاريخ جبل لبنان. وكانت منطقة وادي التيم في البقاع الجنوبي، عند سفح جبل الشيخ، موطن الأسرة الشهابية. فلما جاء الشهابيون إلى الحكم، أصبحت لهذه المنطقة، بطبيعة الحال، صلة وثيقة بالمناطق اللبنانية.

«بإمكاننا، إذاً، أن نحدد لبنان تاريخياً، في أثناء العهد العثماني، بالمنطقة التي تبتدىء بقمم جبال لبنان الشرقية وتمتد حتى البحر، والتي تأثرت مباشرة بالحكم المعني والشهابي. وهي منطقة لا تختلف بحدودها عن لبنان الحديث. وقد نشأت فيها سلطة سياسية نمت وتطورت، من دون توقف، من مطلع القرن السابع عشر إلى اليوم. فاتخذ لبنان من ذلك طابعاً خاصاً، وشخصية مميزة، ووحدة سياسية رعتها وحافظت عليها الأسر والحكومات التي تعاقبت على تدبير شؤون البلاد».

(٢)

موقع لبنان، في وسط الديار الشامية، وارتباطه طبيعيّاً بما ترتبط به تلك المناطق عامة، جعلا تاريخه مرتبطاً بتاريخ المنطقة الكبرى. فبقدر ما تكون ديار الشام حلقة وصل بين البحر المتوسط غرباً ووادي الرافدين والخليج العربي شرقاً، يكون لبنان واسطة العقد في هذه الحلقة. وبقدر ما يتعرض أي من أجزاء ديار الشام لحروب أو هجمات أو احتلال من الشمال أو الشرق أو الجنوب (والاحتلال من الغرب كان دوماً قليلاً إن لم يكن نادراً)، كان لبنان يناله من ذلك حصة كبرى، إذ لم يكن باستطاعة المهاجم أن يطمئن إلى طريق توصله جنوباً أو شمالاً إلاّ إذا أستوثق من نوع من السيطرة على لبنان، ليحفظ خط مواصلاته مع قاعدته الأصلية. هذا واضح من تتبع سير الفاتحين من طحوتميس الثالث المصري إلى الأزمنة الحديثة.

ففي الحرب وفي السلم، يمثل لبنان هذه «الوصلة» في الطرق والستراتيجية، كما يمثل الانفتاح على الشرق والغرب والشمال والجنوب حضارة وتجارة وفناً وثقافة.

على أن لبنان، الذي تشغل الجبال أكثر من نصف مساحته، وهي جبال وعرة صعبة المرتقى، كان يستطيع دوماً أن يزعج الجيوش الفاتحة فيعصى بعض أجزائه عليها.

ومن هنا نرى أن الفاتحين كان يهمهم أن يطمئنوا إلى مدن الساحل أولاً وإلى بعض مناطق البقاع ثانياً. وكانوا على استعداد، في أكثر الأحيان، للوصول إلى تفاهم مع حكام المناطق الجبلية الوعرة. ونوع التفاهم ودرجته كانا يتوقّفان على حاجة الفاتح من الجهة الواحدة وقوة الحكّام المحليين أو ضعفهم من الجهة الثانية. وجلّ ما كان يطمع فيه الفاتح المحتل، هو أن يدفع هؤلاء الحكام المحليون الضرائب

المترتبة على المنطقة، وأقله أن يؤمنوا ظهر الحاكم وجيوشه. وفي هذه الحالة، قد يدفع الفاتح أو الحاكم بدوره بعض المال للحكام المحليين، اتقاء لشرهم ومنعاً لإذاهم.

وهذه الوعورة في الجبال والصعوبة في ارتقائها يرجع إليهما رغبة الكثيرين ممن أوذوا واضطهدوا في الجهات المجاورة أن ينتقلوا إلى لبنان ـ إلى هذه المناطق بالذات ـ ليتقوا شر الأذى والاضطهاد، وخاصة الاضطهاد الديني. وهذا يفسر لنا أمرين: أولهما كثرة الفئات والطوائف الدينية المختلفة في هذه البقعة الصغيرة المسماة لبنان. والثاني قيام هذه القرى في الاصقاع اللبنانية النائية على قمم الجبال وفي جوانب الأودية المتمعجة البعيدة عن الطرق المألوفة والسبل المطروقة. فالقرية في جميع أجزاء هذه المنطقة، المتعرضة دوماً للهجوم، كان عليها أن تعنى بأمر الدفاع عناية مستمرة. وسكان القرى اللبنانية كانوا أكثر شعوراً بقيمة الموقع الدفاعي من سكان السهول والأودية.

ولعل بعض ما كان يسود الفئات المختلفة من اللبنانيين من شعور بالتباعد يرجع إلى هذه الوعورة في المناطق الجبلية. هذا الشعور الذي أخذت المواصلات الحديثة بالقضاء عليه تدريجياً. ونود أن نشدد على هذه النقطة بالذات، لأن سكان السهول الفسيحة والأودية الخصبة لا يمكن لهم أن يدركوا تماما معنى التنابذ أو التنافر أو التباعد الذي يمكن للجبال المرتفعة الوعرة أن تقيمه بين فئة وأخرى على قرب الدار والمزار.

ولبنان الجبلي الوعر الصعب لم تنشأ فيه ملكيات إقطاعية كبيرة على نحو ما عرفت في السهول الواسعة في البلاد المتاخمة للبنان. ذلك أن الأرض الصعبة القاسية القليلة الإنتاج لا تغري بالوراثة الإقطاعية، ولا تتيح المجال للتملك الواسع المدى المتنقل جيلاً بعد جيل. ومن هنا ظلت الملكية الفردية الصغيرة الصنعة الرئيسية لامتلاك الأرضين. ومن هنا أيضاً كانت هذه العناية الفائقة في استصلاح الأرض و«نقبها» من الحجارة واستغلالها شبراً شبراً عن طريق «الجلال» التي تزين السفوح اللبنانية في كل مكان. على أن منطقتي الشوف وكسروان يمكن استثناؤهما من ذلك، إذ قامت فيهما إقطاعيات في أيام المماليك واستمرت أيام بني عثمان.

(٣)

ولا يقل تنوع الشعب اللبناني عن تنوع لبنان الجغرافي. وثمة مستويان يمكن أن ينظر منهما إلى تنوع السكان في لبنان ــ الواحد عمودي والآخر أفقي. الأول أي العمودي هو الزمني. فالواقع هو أن هذه المنطقة المعروفة بديار الشام «والتي يكون لبنان واسطة العقد فيها، عرفت عناصر بشرية مختلفة هبطتها منذ أقدم العصور التاريخية وما قبل ذلك. ولعل أقدم عنصرين اشتراكا في تكوين الشعب اللبناني هما

الألبي وعنصر البحر المتوسط اللذان استوطنا المنطقة قبل نحو عشرة آلاف سنة أو يزيد. ولكن العنصر الأساسي الذي سيطر على سكان لبنان، منذ الألف الرابع ق. م. هو العنصر السامي. فالموجة الكنعانية ـ الفينيقية ـ الآرامية ـ هي التي أعطت ديار الشام الأصل في السكان. وقد طرأت على البلاد موجات سامية أخرى فيما بعد، وكل منها تركت في لبنان آثرها. وأن كنا نود أن نفصل هذه الناحية لأن المجال لا يتسع لها، فلا بد من الإشارة إلى أن قبائل عربية استقرت في لبنان حتى قبل الفتوح العربية، بله تلك التي جاءته بعدها.

على أن الزمن يسَّر لعناصر أخرى أن تهبط البلاد وتستقر في أنحاء لبنان المختلفة. فهناك التركمان والغز والفرس الذين نقلوا أو انتقلوا من المشرق. وثمة اليونان والرومان والصليبيون الذين جاءوا من الغرب. وإلى ذلك الحثّيون والأكراد الذين قصدوا لبنان من الشمال.

وكان من الطبيعي أن يتأقلم الجميع أو الغالبية على الأقل بسبب الاختلاط والامتزاج والتزاوج، لكن المستوى الأفقي كان يعمل ضد ذلك إلى درجة كبيرة. والمستوى الأفقي له ناحيتان: الواحدة، وهي التي أشرنا إليها من قبل، هذا التوزع الطبيعي لسطح البلاد الذي كان، بطبيعة الحال، يفصل الجماعة الواحدة عن الأخرى، إما بسبب اعتراض الجبال أو حيلولة الأودية. والناحية الثانية هي التنوع الطائفي الذي عرفه لبنان. ولسنا نزعم أن المناطق اللبنانية المختلفة تتكوّن من عناصر بشرية متميزة واحدها عن غيرها، ولكن التوزع الطائفي للبنان مكّن لجهات مختلفة منه أن تظل لها صفات خاصة تميزها عن غيرها إلى درجة ما، وإن كان هذا في الواقع أقل مما يظن الكثيرون. إلاّ أن تطور وسائل النقل الحديثة يسّر الانتقال والاتصال والامتزاج الاجتماعي، بحيث إن هذه الصفات التي كانت تميز جماعة عن الجماعة الأخرى آخذة في الزوال. وقبل أن نتحدث عن التوزيع الطائفي للسكان في لبنان، نود أن نشير إلى أمر آخر، وهو أن تنوع السطح والمناخ في لبنان أعطى أجزاءه المختلفة أنواعاً من الأعمال الاقتصادية، زراعية أو صناعية، أدت إلى تكيف الجماعات. ولذلك، فهذه الصفات التي أشرنا إليها كانت نتيجة التوزع الطائفي والعمل الاقتصادي والتنوع الجغرافي.

ونحن إذا نظرنا إلى لبنان اليوم، نجد على العموم أن منطقة عكار فيها مسلمون سنّة وروم أرثوذكس. وإن جبة بشري ومنطقة أهدن وزغرتا وحدث الجبة مارونية. والكورة يغلب عليها الأرثوذكس. وجبل كسروان منطقة مارونية. والمتن وأقليم الغرب فيهما دروز وأرثوذكس في الغالب. ويغلب الدروز على الشوف ومعهم الروم الكاثوليك. والجزء الجنوبي من محافظة جبل لبنان فيه مزيج من الدروز والأرثوذكس والروم

الكاثوليك. كما يغلب الشيعة على جبل عامل وشمال البقاع. والأجزاء الساحلية في لبنان متنوعة السكان.

فأكثر سكان صور شيعة، وفي صيدا سنّة وشيعة، وبيروت فيها من جميع الطوائف، وجبيل موارنة وشيعة، وطرابلس سنّة في غالبهم. وفي لبنان طوائف دينية أخرى تقيم في جهات مختلفة، وإن كان أكثرها في المدن والساحل مثل الطوائف الإنجيلية والأرمن والأرثوذكس والكاثوليك والبهائيين واللاتين والسريان والأرثوذكس والكاثوليك.

على أن هذا التوزيع الذي نجده اليوم، لم يكن دوماً على هذه الحالة. ولنأخذ على ذلك مثلاً منطقة كسروان التي كانت مسيحية قبلاً، لكن في أيام الفتح العثماني كان أكثر سكانها، إن لم يكن جميعهم من الشيعة. ولم يرجع المسيحيون إليها إلاّ في أوائل القرن السابع عشر. وانتشار الموارنة في أواسط لبنان وجنوبه يرجع إلى وقت متأخر وله أسباب اقتصادية زراعية. فالحاجة إلى العمال الزراعيين الماهرين في الجنوب وضيق الأماكن في الشمال، حملا بعض السكان على النزوح من الشمال إلى الوسط والجنوب.

وقد أصاب الدكتور كمال الصليبي كبد الحقيقة في تلخيصه لوضع السكان الطائفي في لبنان إذ قال: «وكان منذ عهد الإمارة، أن عاش الموارنة، والدروز، والسنة، والشيعة، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، معاً في لبنان وقامت بينهم روابط سياسية. ثم انضمت إليهم في حينه طوائف أخرى منها طائفة إنجيلية صغيرة (أي طائفة البروتستانت) تحوّل معظم أبنائها إليها، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من طائفة الروم الأرثوذكس بتأثير الارساليات الأمريكية والبريطانية. وكانت الانشقاقات التي حصلت في الكنيسة الأرمنية بكيلكيا، في العقد الرابع من القرن الثامن عشر (١٧٣٧ ـ ١٧٤٠)، قد أدت إلى نزوح فئة كبيرة من الأرمن الكاثوليك الموالين لرومية إلى ربوع لبنان. ونتج عن الاضطهاد الذي ألحقه الأتراك بالأرمن، في نهاية القرن التاسع عشر، لجوء عدد كبير من هؤلاء إلى لبنان، أكثرهم من أتباع الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية التي أصبحت، بعدد أبنائها، تحتل المرتبة السابعة في البلاد، بعد الموارنة والسنّة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والدروز. وكان، إلى جانب ذلك، قد استوطن لبنان على مرور الزمن قلّة من اليهود واليعاقبة واللاتين والنساطرة والسريان الكاثوليك وسواهم، ممن يشكلون اليوم ما يعرف بـ«الأقليات».

«وفي العهد الشهابي عاشت الطوائف اللبنانية المتعددة جنباً إلى جنب بسلام، تشدها روابط الولاء المشترك إلى الأمير الحاكم. وكانت كل طائفة تدبر أمورها الداخلية بنفسها، مفاخرة بهويتها المستقلة، حريصة على حقوقها الخاصة. لكن

العادات والتقاليد القديمة ضمنت بين مختلف الطوائف علاقات حسنة، وهيأت لها الأسباب لتسوية خلافاتها بالود.

«من هذا يتضح أن الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمة واعية لكيانها، موحدة في أهدافها، وإنما كان مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون إلى «العقد الاجتماعي». وتاريخ لبنان، منذ القرن الثامن عشر. هو، في المقام الأول، تاريخ تطور هذا «العقد الاجتاعي» وأثره في نمو البلاد».

(٤)

في لبنان أعلى قمم في ديار الشام، وهي إلى جهة البحر أقرب منها إلى الداخل، وهذا ما جعل لبنان مكاناً خاصاً في حساب الذين أرادوا السيطرة على الأجزاء الوسطى من البلاد الشامية. ذلك بأن السيطرة على دمشق وحمص وحماة، لم تكن تكفي إلاّ إذا كانت السيطرة على لبنان تامة أيضاً. فالإشراف الذي تتمتع به السلسلتان المتوازيتان في لبنان بالنسبة إلى الداخل والجنوب والشمال، مهمّ جداً للدفاع. خاصة وأن هاتين السلسلتين قريبتان من البحر؛ ومع أن لبنان قلما هوجم من البحر، فإن البحر يظل مصدر خطر على سكان الأجزاء الداخلية من ديار الشام الوسطى، ما لم يستول الحكام على السلسلتين. والاستيلاء هذا لم يكن دوماً ممكناً عسكرياً. لذلك كان الاتفاق بين بناة الأمبراطوريات وبين الحكام المحليين مهماً جداً. وقد أتضح هذا لبناة الامبراطوريات قديمهم وحديثهم. فأباطرة مصر وحكام آشور والاكاسرة والقياصرة، أدركوا جميعاً ذلك وعملوا جهدهم على أن تكون الموانىء اللبنانية (والفلسطينية والسورية المجاورة) تحت سلطانهم، وأن يكون حكام الجبال حلفاءهم. وهذا ما فعله خلفاء الاسكندر ــ سواء في ذلك البطالمة في مصر أو السلوقيون في سورية. ونحن نجد أن التاريخ العربي، في مظاهر الصراع والمنافسة بين وادي النيل ووادي الرافدين، يمثل محاولة السيطرة على ديار الشام بأكملها، لكنه يعنى بلبنان عناية خاصة.

وليس من قبيل المصادفة أن يعنى الفاتحون بتدوين ذكرى انتصارهم عند مصب نهر الكلب ــ في وسط لبنان ــ من دون غيره من الأماكن الكثيرة التي كان يمكن أن تدوَّن فيها مثل هذه الذكرى. وليس من قبيل المصادفة أن تنشأ الأسطورة التي تقول بأنه كان يقوم هناك (عند مصب نهر الكلب) تمثال لكلب ضخم ينذر أهل المنطقة إذا هاجمهم عدو من البحر.

والذي نريد أن نقوله هو أن موقع لبنان فرض على بناة الامبراطوريات أن يعنوا به ويهتموا بالسيطرة عليه، بقطع النظر عن الواسطة، ولذلك أصبح لبنان ملتقى لأنواع من الثقافات والحضارات والتجارات؛ فحملت إليه ومنه الأساطير والآداب والفنون

والأديان والمصنوعات. وكانت النتيجة الأولى لهذا كله، أن أصبح لبنان نموذجاً للانفتاح على الخارج، حتى أيام كانت فيها أجزاؤه نفسها منغلقة فيما بينها.

(٥)

في أواخر القرن الخامس عشر للميلاد كان المماليك، حكام مصر وديار الشام، قد ضعفت دولتهم. وكانت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى في أفتى عصورها. لكن الدولة العثمانية كانت تتجه نحو أوروبا، وحتى فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ لم يغير من خطة الدولة. وإن كان ثمة خطر على هذه الدولة من الشرق، فقد كان من المغول (حول ١٤٠٠) ومن الدولة الصفوية في إيران. ولكن المصادفة التاريخية هي التي أدت إلى اتجاه السلطان سليم الأول جنوباً ومقابلته للمماليك في مرج دابق (١٥١٦) والانتصار عليهم ثم إتمام الحملة بحيث احتل القاهرة (١٥١٧) وقضى على دولة المماليك. وهنا يبدو أثر الموقع الجغرافي في سير التاريخ. فأما وقد استولى السلطان سليم على حلب، فكان لا بد له من اتمام الحملة. فحلب وحدها لا تحل مشكل ولا تسمن ولا تغني من جوع، رغم ما لتاريخها الاقتصادي من أهميّة. لكن أهميته ترجع إلى كونه جزءاً من التاريخ الاقتصادي للمنطقة.

احتل السلطان العثماني ديار الشام ومصر، وعاد إلى دمشق واستقبل من استقبل من الحكام، وقسَّم الغنائم بين الذين انحازوا إليه والذين كانوا معه. لكن الذي نريد أن نذكر أنفسنا به الآن، هو أن خليفته السلطان سليمان هو الذي أدرك أهمية لبنان بالنسبة إلى المنطقة كلها وعمل على توطيد العلاقات بين الحكومة المركزية وحكام لبنان. فليس غريباً إذاً، أن نجد أن الدولة العثمانية، في القرون الأربعة التي حكمت فيها ديار الشام، كان الجزء الأكبر من جهدها الداخلي والدبلوماسي، بالنسبة إلى المنطقة، موجهاً إلى حل «القضايا اللبنانية» عسكرياً وإدارياً وسياسياً.

موقع أي بلد وطبيعة أرضه يحددان، إلى درجة كبيرة، سير التاريخ فيه. ولبنان مثل جيد لذلك. وفهم تاريخه لا يتم إلاّ بفهم جغرافيته فهماً واضحاً.

ويتضح من هذا الذي ذكرناه مقتضباً، أن موقع لبنان الجغرافي وتنوع سطحه الطبيعي وتوزع السكان فيه كان لها أثر في تاريخ لبنان، والتاريخ الحديث بشكل خاص، أي منذ أن أصبحت المنطقة التي يتوسطها لبنان واسطة للتطور العالمي السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري. ويمكن، في سبيل تلخيص ذلك، أن نجمل القول بما يلي:

١ ـ إن السيطرة على لبنان كانت جزءاً أساسياً من برنامج السيطرة على المنطقة، سواء في ذلك الدور العثماني الطويل الأمد، أو فترة السيطرة الأوروبية التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وحتى بعد استقلال لبنان وما يحيط به من قريب أو

بعيد، كان ما يهم هذه الدول المجاورة أن يكون لها في لبنان «مكان» كي يتم لها نوع من النفوذ في المنطقة المحيطة به. ولم تكن هذه المحاولات في صالح لبنان دوماً. فأي منافسة بين أي من الدول القوية أو الغنية أو الطموحة، كانت تنعكس على لبنان، وتعيّن، في أحوال كثيرة خط السير فيه. ولبنان الصغير يشعر بذلك ويعرفه ويحار، في أحوال كثيرة، كيف يتصرف ،لأن الجيران كانوا يريدون منه أن يكون في جانب الجار الواحد لا أن يكون حيادياً. وكم قاسى لبنان وعانى الشر من هذه المواقف نحوه.

٢ ـ إن تكوين لبنان البشري والطائفي أوجد فيه متناقضات يصعب على الآخرين فهمها. فموقف المسيحي اللبناني من المسيحية يختلف عن موقف المسيحي في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من المسيحية. وموقف المسلم في لبنان من الإسلام يختلف عن موقف المسلم في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من الإسلام. وموقف المسيحي اللبناني من المسلم اللبناني، يختلف عن موقف المسلم في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من المسيحي فيها. هذه المتناقضات في المواقف أسيء تفسيرها، لأن أحداً لم يحاول فهمها على حقيقتها، بل أن كل ما حدث هو محاولة استغلال هذه المواقف والمتناقضات، كل لمصلحته إما تقوية أو إضعافاً، بحسب الزاوية التي ينظر منها صاحب المصلحة.

٣ ـ في لبنان تلتقي ثقافات ومدارس فكرية منوعة هي نتيجة اتصالات عمرها ثلاثة قرون على أقلّ تقدير. وأوضح صفة لهذا الأمر هو الانفتاح كما ذكرنا. لكن بدل أن يظل هذا الانفتاح مصدر خير في حقول الفكر والأدب والعلم والمعرفة، أسيء تفسيره ونظر إليه على أنه دعامات لقوم خارجين عن المنطقة. واعتبر تصرف اللبنانيين أو بعض اللبنانيين، كأنه عداء للثقافة التقليدية التي تفضلها أكثرية العاملين في حقول المعرفة في المنطقة.

ولذلك، فإن هذا التنوع الثقافي نوصب العداء بدلاً من أن يستغل في سبيل الخير للبنان والجيران.

٢ ـ جبل الأمراء

(١)

في سنة ١٥١٧ قضى العثمانيون على دولة المماليك وضموا إلى امبراطوريتهم الديار الشامية ومصر والحجاز. وفيما تبقى من القرن نفسه تم لهم الاستيلاء على العراق وأجزاء من الجزيرة العربية وليبيا وتونس. وكانت الجزائر قد خضعت لهم في مطلع القرن نفسه. وقد حدث هذا كله في الوقت الذي بلغت فيه الدولة أوج مجدها، وخاصة أيام السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦).

والدولة العثمانية هي، قبل كل شيء، دولة إسلامية في نشأتها وتطورها. فهي، بالنسبة إلى التاريخ الإسلامي، تمثل عودة إلى عهد الامبراطورية الإسلامية الأولى التي قامت في أعقاب الفتوح العربية الأولى. ومن هذه الناحية، نظر المسلمون إلى هذه الدولة الامبراطورية التي أعادت إلى الإسلام أمجاده الأولى، بل زادت على ذلك لأنها حملت ألوية الإسلام إلى مناطق أوروبية كانت قد امتنعت على الفاتحين الأول وبناة الامبراطورية الأولى. لكن ثمة أمر حري بالعناية، وهو أن هذه الدولة لم تكد تبلغ هذا الاتساع وتضم هذه الرقعة الواسعة حتى أخذت عوامل الضعف تدب فيها منذ مطلع القرن السابع عشر. واستمرت هذه العوامل الداخلية تنخر في جسمها، ولم تلبث الدول الأجنبية أن أخذت تضرب على أسوار هذه الدولة من الخارج.

استيلاء الدولة العثمانية على المناطق العربية التي ذكرت كان معناه، من وجهة نظر الدولة نفسها، أنها سيطرت على الطرق التجارية التي كانت تصل بين الشرق الأقصى وأواسط آسيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا من جهة أخرى. وكان في إمكان هذه الدولة أن تفيد من اقتعادها هذا المركز الممتاز فوائد جمة، لولا أن البرتغاليين كانوا قد اكتشفوا، في أواخر القرن الخامس عشر، طريق جنوب إفريقيا إلى المحيط الهندي، وبذلك أخذوا يمتصون الكثير من هذه التجارة ويحولونها عن طرقها القديمة عبر الطرق المائية والبرية التقليدية إلى الطريق الجديد وينقلونها إلى غرب أوروبا رأساً.

وإذا نحن نظرنا إلى الفتوح العثمانية من زاوية البلاد المفتوحة، لوجدنا كأن التاريخ أعاد بعض سيرته الأولى. فإلى حوالى سنة ٦٤٠ كانت الديار الشامية ومصر وبعض

بعيد، كان ما يهم هذه الدول المجاورة أن يكون لها في لبنان «مكان» كي يتم لها نوع من النفوذ في المنطقة المحيطة به. ولم تكن هذه المحاولات في صالح لبنان دوماً. فأي منافسة بين أي من الدول القوية أو الغنية أو الطموحة، كانت تنعكس على لبنان، وتعيِّن، في أحوال كثيرة خط السير فيه. ولبنان الصغير يشعر بذلك ويعرفه ويحار، في أحوال كثيرة، كيف يتصرف ،لأن الجيران كانوا يريدون منه أن يكون في جانب الجار الواحد لا أن يكون حيادياً. وكم قاسى لبنان وعانى الشر من هذه المواقف نحوه.

٢ ـ إن تكوين لبنان البشري والطائفي أوجد فيه متناقضات يصعب على الآخرين فهمها. فموقف المسيحي اللبناني من المسيحية يختلف عن موقف المسيحي في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من المسيحية. وموقف المسلم في لبنان من الإسلام يختلف عن موقف المسلم في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من الإسلام. وموقف المسيحي اللبناني من المسلم اللبناني، يختلف عن موقف المسلم في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من المسيحي فيها. هذه المتناقضات في المواقف أسيء تفسيرها، لأن أحداً لم يحاول فهمها على حقيقتها، بل أن كل ما حدث هو محاولة استغلال هذه المواقف والمتناقضات، كل لمصلحته إما تقوية أو إضعافاً، بحسب الزاوية التي ينظر منها صاحب المصلحة.

٣ ـ في لبنان تلتقي ثقافات ومدارس فكرية منوعة هي نتيجة اتصالات عمرها ثلاثة قرون على أقلّ تقدير. وأوضح صفة لهذا الأمر هو الانفتاح كما ذكرنا. لكن بدل أن يظل هذا الانفتاح مصدر خير في حقول الفكر والأدب والعلم والمعرفة، أسيء تفسيره ونظر إليه على أنه دعامات لقوم خارجين عن المنطقة. واعتبر تصرف اللبنانيين أو بعض اللبنانيين، كأنه عداء للثقافة التقليدية التي تفضلها أكثرية العاملين في حقول المعرفة في المنطقة.

ولذلك، فإن هذا التنوع الثقافي نوصب العداء بدلاً من أن يستغل في سبيل الخير للبنان والجيران.

٢ ـ جبل الأمراء

(١)

في سنة ١٥١٧ قضى العثمانيون على دولة المماليك وضموا إلى امبراطوريتهم الديار الشامية ومصر والحجاز. وفيما تبقى من القرن نفسه تم لهم الاستيلاء على العراق وأجزاء من الجزيرة العربية وليبيا وتونس. وكانت الجزائر قد خضعت لهم في مطلع القرن نفسه. وقد حدث هذا كله في الوقت الذي بلغت فيه الدولة أوج مجدها، وخاصة أيام السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦).

والدولة العثمانية هي، قبل كل شيء، دولة إسلامية في نشأتها وتطورها. فهي، بالنسبة إلى التاريخ الإسلامي، تمثل عودة إلى عهد الامبراطورية الإسلامية الأولى التي قامت في أعقاب الفتوح العربية الأولى. ومن هذه الناحية، نظر المسلمون إلى هذه الدولة الامبراطورية التي أعادت إلى الإسلام أمجاده الأولى، بل زادت على ذلك لأنها حملت ألوية الإسلام إلى مناطق أوروبية كانت قد امتنعت على الفاتحين الأول وبناة الامبراطورية الأولى. لكن ثمة أمر حري بالعناية، وهو أن هذه الدولة لم تكد تبلغ هذا الاتساع وتضم هذه الرقعة الواسعة حتى أخذت عوامل الضعف تدب فيها منذ مطلع القرن السابع عشر. واستمرت هذه العوامل الداخلية تنخر في جسمها، ولم تلبث الدول الأجنبية أن أخذت تضرب على أسوار هذه الدولة من الخارج.

استيلاء الدولة العثمانية على المناطق العربية التي ذكرت كان معناه، من وجهة نظر الدولة نفسها، أنها سيطرت على الطرق التجارية التي كانت تصل بين الشرق الأقصى وأواسط آسيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا من جهة أخرى. وكان في إمكان هذه الدولة أن تفيد من اقتعادها هذا المركز الممتاز فوائد جمة، لولا أن البرتغاليين كانوا قد اكتشفوا، في أواخر القرن الخامس عشر، طريق جنوب إفريقيا إلى المحيط الهندي، وبذلك أخذوا يمتصون الكثير من هذه التجارة ويحولونها عن طرقها القديمة عبر الطرق المائية والبرية التقليدية إلى الطريق الجديد وينقلونها إلى غرب أوروبا رأساً.

وإذا نحن نظرنا إلى الفتوح العثمانية من زاوية البلاد المفتوحة، لوجدنا كأن التاريخ أعاد بعض سيرته الأولى. فإلى حوالى سنة ٦٤٠ كانت الديار الشامية ومصر وبعض

بعيد، كان ما يهم هذه الدول المجاورة أن يكون لها في لبنان «مكان» كي يتم لها نوع من النفوذ في المنطقة المحيطة به. ولم تكن هذه المحاولات في صالح لبنان دوماً. فأي منافسة بين أي من الدول القوية أو الغنية أو الطموحة، كانت تنعكس على لبنان، وتعيِّن، في أحوال كثيرة خط السير فيه. ولبنان الصغير يشعر بذلك ويعرفه ويحار، في أحوال كثيرة، كيف يتصرف ،لأن الجيران كانوا يريدون منه أن يكون في جانب الجار الواحد لا أن يكون حيادياً. وكم قاسى لبنان وعانى الشر من هذه المواقف نحوه.

٢ ـ إن تكوين لبنان البشري والطائفي أوجد فيه متناقضات يصعب على الآخرين فهمها. فموقف المسيحي اللبناني من المسيحية يختلف عن موقف المسيحي في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من المسيحية. وموقف المسلم في لبنان من الإسلام يختلف عن موقف المسلم في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من الإسلام. وموقف المسيحي اللبناني من المسلم اللبناني، يختلف عن موقف المسلم في الأردن أو فلسطين أو سورية أو العراق أو مصر من المسيحي فيها. هذه المتناقضات في المواقف أسيء تفسيرها، لأن أحداً لم يحاول فهمها على حقيقتها، بل أن كل ما حدث هو محاولة استغلال هذه المواقف والمتناقضات، كل لمصلحته إما تقوية أو إضعافاً، بحسب الزاوية التي ينظر منها صاحب المصلحة.

٣ ـ في لبنان تلتقي ثقافات ومدارس فكرية منوعة هي نتيجة اتصالات عمرها ثلاثة قرون على أقلّ تقدير. وأوضح صفة لهذا الأمر هو الانفتاح كما ذكرنا. لكن بدل أن يظل هذا الانفتاح مصدر خير في حقول الفكر والأدب والعلم والمعرفة، أسيء تفسيره ونظر إليه على أنه دعامات لقوم خارجين عن المنطقة. واعتبر تصرف اللبنانيين أو بعض اللبنانيين، كأنه عداء للثقافة التقليدية التي تفضلها أكثرية العاملين في حقول المعرفة في المنطقة.

ولذلك، فإن هذا التنوع الثقافي نوصب العداء بدلاً من أن يستغل في سبيل الخير للبنان والجيران.

٢ ـ جبل الأمراء

(١)

في سنة ١٥١٧ قضى العثمانيون على دولة المماليك وضموا إلى امبراطوريتهم الديار الشامية ومصر والحجاز. وفيما تبقى من القرن نفسه تم لهم الاستيلاء على العراق وأجزاء من الجزيرة العربية وليبيا وتونس. وكانت الجزائر قد خضعت لهم في مطلع القرن نفسه. وقد حدث هذا كله في الوقت الذي بلغت فيه الدولة أوج مجدها، وخاصة أيام السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦).

والدولة العثمانية هي، قبل كل شيء، دولة إسلامية في نشأتها وتطورها. فهي، بالنسبة إلى التاريخ الإسلامي، تمثل عودة إلى عهد الامبراطورية الإسلامية الأولى التي قامت في أعقاب الفتوح العربية الأولى. ومن هذه الناحية، نظر المسلمون إلى هذه الدولة الامبراطورية التي أعادت إلى الإسلام أمجاده الأولى، بل زادت على ذلك لأنها حملت ألوية الإسلام إلى مناطق أوروبية كانت قد امتنعت على الفاتحين الأول وبناة الامبراطورية الأولى. لكن ثمة أمر حري بالعناية، وهو أن هذه الدولة لم تكد تبلغ هذا الاتساع وتضم هذه الرقعة الواسعة حتى أخذت عوامل الضعف تدب فيها منذ مطلع القرن السابع عشر. واستمرت هذه العوامل الداخلية تنخر في جسمها، ولم تلبث الدول الأجنبية أن أخذت تضرب على أسوار هذه الدولة من الخارج.

استيلاء الدولة العثمانية على المناطق العربية التي ذكرت كان معناه، من وجهة نظر الدولة نفسها، أنها سيطرت على الطرق التجارية التي كانت تصل بين الشرق الأقصى وأواسط آسيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا من جهة أخرى. وكان في إمكان هذه الدولة أن تفيد من اقتعادها هذا المركز الممتاز فوائد جمة، لولا أن البرتغاليين كانوا قد اكتشفوا، في أواخر القرن الخامس عشر، طريق جنوب إفريقيا إلى المحيط الهندي، وبذلك أخذوا يمتصون الكثير من هذه التجارة ويحولونها عن طرقها القديمة عبر الطرق المائية والبرية التقليدية إلى الطريق الجديد وينقلونها إلى غرب أوروبا رأساً.

وإذا نحن نظرنا إلى الفتوح العثمانية من زاوية البلاد المفتوحة، لوجدنا كأن التاريخ أعاد بعض سيرته الأولى. فإلى حوالى سنة ٦٤٠ كانت الديار الشامية ومصر وبعض

العراق واقعة تحت نفوذ الدولة البزنطينية، وكانت القسطنطينية عاصمة هذه الدولة، أي إن المناطق المذكورة كانت تدار من هناك. وفي أيام سليم وسليمان وخلفائهما، عادت الديار الشامية ومصر تتبع القسطنطينية. ولكن السمات التي كانت تطبع هذه الدولة الجديدة بطابعها كانت قد تغيرت تماماً ـ تغيرت الإدارة وتغيرت الحضارة والثقافة، وفوق هذا كله تغيّر الدين وتبدلت اللغة. فهي عربية في المناطق العربية وتركية في الأناضول وفي الدوائر الرسمية. وثمة أمر آخر حري باهتمام الدارسين، وهو أن العثمانيين لما احتكوا بالعرب فاتحين وسادة في القرن السادس عشر، كان العرب قد فقدوا الديناميكية في حضارتهم وثقافتهم وفكرهم. لذلك لم يفد العثمانيون منهم إلاّ القليل في هذه النواحي. ولسنا ندري تماماً، فالأمر لم يبحث بعد بحثاً كافياً، ما هي الأسباب التي أدت بالعثمانيين إلى إدارة ظهورهم لأوروبا واتجاههم النهائي نحو الشرق. وترتب على هذا قيام مجتمع فيه الكثير من الانغلاق. ولذلك قلما نجد في الامبراطورية العثمانية أثراً من آثار النهضة الأوروبية أو عصر الإصلاح الديني وما كان لهاتين الحركتين من نتائج في أوروبا.

ونحن إذا نظرنا إلى الدولة العثمانية من حيث مسؤولياتها، وجدنا أن حدودها المتطاولة كانت تفرض عليها واجبات منوعة ضاقت بها ذرعاً وعجزت، تدريجاً، عن تحمل أعبائها. صحيح أن الدولة العثمانية عقدت معاهدة مع فرنسا سنة ١٥٣٥ كان من آثارها المباشرة عزل فرنسا عن بعض الخصومات العثمانية الأوروبية، وبشكل خاص الامبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت أسبانيا نقطة ارتكاز لها في غرب البحر المتوسط، ولذلك كانت اعتداءات أسبانية على تونس وطرابلس ضعيفة ولم تلبث أن تهاوت أمام الحشد العثماني. لكن أواسط أوروبا كانت تتململ لتستيقظ، ولذلك قيض لها فيما بعد أن تكون ضرباتها قوية. وقيام روسيا في تلك الأزمنة بدور الطامع في بعض الأملاك العثمانية المجاورة لها، فرض على الدولة العثمانية القيام بدور الدفاع الذي استنزف منها الكثير من جهدها وجندها ومالها. وفي الشرق كانت الدولة الصفوية دائمة الضرب على أبواب الأمبراطورية العثمانية. وقد يخف العداء بعض الشيء لكنه لم يتوقف نهائياً.

على أن الجديد في مسؤوليات الدولة العثمانية العسكرية والحربية جاءها من الجنوب. إن اكتشاف البرتغاليين لطريق جنوب أفريقيا حوالى سنة ١٥٠٠ فتح أمامهم المحيط الهندي فاقتنصوا تجارته. لكن ذلك لم يكفهم. لقد أرادوا أن يمتلكوا مداخل الطرق المائية إلى ما يسمى اليوم الشرق الأوسط. وكان معنى هذا الاستيلاء على البحر الأحمر والخليج العربي. وبذلك يسيطرون على الحصون والموانىء ويحوّلون ما يمكن أن يجنى منها من فائدة وخير إلى أنفسهم. كما أنهم يمنعون الآخرين من

مهاجمتهم إذا بقيت عدن وجدة وعُمان وسيراف والبحرين وغيرها في أيدي خصومهم. فالدولة العثمانية وجدت نفسها مضطرة إلى محاربة البرتغال في هذه المنطقة البعيدة عن القاعدة العثمانية. ومما زاد في المتاعب الحربية، هو أن البرتغاليين كانوا يملكون أسطولاً قوياً وكان على العثمانيين أن يبنوا ما يحتاجون إليه من السفن في البحر الأحمر. وما كان هذا بالأمر اليسير قط. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن مسؤولية الدولة العثمانية نحو شواطىء البحر الأحمر لم تكن مسؤولية حربية عسكرية سياسية فحسب، ولكنها كانت مسؤولية دينية أيضاً. ذلك بأن السلطان العثماني أصبح، اعتباراً من السنة التي قضى فيها على دولة المماليك، صاحب الحجاز والأماكن المقدسة الإسلامية فيه. وليس المهم أن يكون السلطان العثماني قد تلقب بالخليفة أم لم يفعل، لكن المهم هو أن الدفاع عن الحجاز أصبح واجباً دينياً عليه بوصفه خادم الحرمين الشرفين.

يتضح من هذا العرض الموجز للمشاكل والمسؤوليات الخارجية التي كانت الدولة العثمانية تواجهها، كدولة وكامبراطورية، أن تلك الدولة لم تكن في وضع تحسد عليه. يضاف إلى ذلك ما كانت تعانيه من مشاكل وقضايا داخلية كان لا بد لها أن تتزايد مع الزمن. فالامبراطورية العثمانية، في رقعتها الواسعة، كانت بشعوبها منوعة العناصر، متعددة اللغات، متنافرة النزعات، مختلفة الأديان والطوائف، متباينة الثقافات والحضارات، متباعدة الاتصالات مع الخارج. وإذا تذكرنا أن الإدارة العثمانية كانت تفضل أن تترك للحكام المحليين، خاصة في الأماكن النائية أو الوعرة أو الصعبة، شؤون الإدارة في أقاليمهم، أدركنا أن كل هذه الأمور المذكورة كانت تعمل تدريجياً على تقوية النزعات والخصومات، وتنمي رغبات انفصالية أو استقلالية في المناطق التابعة للدولة.

هذه أمور يجب أن تذكر عن الدولة التي استولت على لبنان وجواره سنة ١٥١٦ والتي قيض لها أن تشرف على مقدرات لبنان وجواره أربعمئة سنة على تفاوت في درجة الإشراف أو السيطرة أو التخاذل فيهما.

وقد عقد الدكتور محمد أنيس في كتابه «الدولة العثمانية والشرق العربي» فصلاً عن خصائص الحكم العثماني، وها نحن أولاً نلخص عنه خصائص هذا الحكم إلى أواخر القرن الثامن عشر تقريباً.

أول ما يتميز به الحكم العثماني في الشرق الأوسط في العصر العثماني الأول، أنه كان حكماً غير مباشر. قد يكون مركزيّاً ولكنه غير شامل. ففكرة الحكم عند العثمانيين بسيطة للغاية، وهي أن للدولة وظائف محدودة لا يجب أن تتعداها، وهي:

أولاً: الدفاع عن ولايات الدولة أو ممتلكاتها ومهاجمة البلاد المجاورة. وهذه مهمة

تقع على عاتق الجيش.

ثانياً: للجيش وظيفة أخرى مهمّة هي حفظ الأمن في الداخل ثم تحصيل الأموال الأميرية، أي الضرائب وتوزيعها في وجوهها المختلفة. وهذا يستلزم إنشاء إدارة مالية.

ثالثاً: الفصل في الخصومات بين الناس، وهذا يستلزم إقامة نظام قضائي.

رابعاً: أما فيما عدا هذه الوظائف الثلاث من مسائل عامة كالصحة والتعليم، فقد كانت الدولة العثمانية تعتبرها خارج نطاق مسؤوليتها فتتركها للأفراد والهيئات والجماعات. ويرتبط بهذا المفهوم لوظيفة الدولة عند العثمانيين حقيقة هامة، هي أن الحكم العثماني كان قليل التأثير في حياة المجتمعات الإسلامية في الشرق الأدنى، فاحتفظت هذه المجتمعات بثقافاتها المحلية وتقاليدها، بل وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت موجودة فيها بالفعل قبل الفتح العثماني.

ورغم أن الحكم العثماني في الشرق الأدنى كان غير مباشر إلاّ أنه كان يتفاوت في هذا من بلد إلى آخر.

أولاً: ففي الولايات الجبلية أو البعيدة عن قلب الدولة، أولها ظروف خاصة عند الفتح العثماني، لم يكن الحكم العثماني فيها إلاّ سطحيّاً أو إسميّاً بمعنى أن الدولة لم تكن ترسل حكاماً عثمانيين إنما تعترف فقط بوجود رياسة معينة قد تكون قبلية أو عسكرية أو إقطاعية تحكم باسم السلطان وتؤدي للدولة قدراً معيناً من الجزية كل سنة. ومثال هذه البلاد: أجزاء من شبه جزيرة بلاد العرب أو الجهات الجبلية مثل كردستان ولبنان وبعض أجزاء سورية. وهناك نوع آخر من الحكم العثماني في الشرق الأدنى أكثر مركزية وإن كان غير مباشر بصفة عامة. يتمثل هذا في الباشويات كباشوية دمشق وبغداد والقاهرة. وحتى في هذه الولايات كانت السلطنة العثمانية تعمل دائماً على الحد من نفوذ ممثليها.

ثانياً: تميز الحكم العثماني بأنه حكم عسكري، بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثماني أداة الحكم في الولايات. فالجيش أداة للحرب وأداة للحكم معاً. ففي بعض مناطق الشرق الأدنى كالعراق مثلاً، خضع لنظام الوحدات الإقطاعية؛ بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضاً لزراعتها أو الاستقرار فيها تسمى زعامة أوتيمار؛ وهؤلاء بدورهم يوزعون ما لديهم من أراضٍ زراعية على أتباعهم في نظير خدمة يقدمونها عند حروب السلطان.

وسلاطين الدولة العثمانية رحبوا بهذا النظام الاقطاعي، لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض، وضمنوا من جهة أخرى الحصول في أوقات الحرب على قوات لازمة من دون تكاليف تذكر، لأن صاحب الاقطاع كان يأتي للحرب ومعه سلاحه وجواده. وهذا يفسر لماذا طبق نظام الاقطاع على فرق الفرسان في الجيش العثماني دون المشاة.

ثالثاً: يمتاز الحكم العثماني في الشرق الأدنى بالرجعية. فالنظم الحكومية كانت توجه مباشرة إلى الإبقاء على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني. كما بقيت مجموعة القوانين التي وضعت في عهدي سليم وسليمان أساساً لسلاطين الدولة العثمانية بعد ذلك.

فالدولة العثمانية لم تكن ترحب كثيراً بأي تجديد في نظم الحكم السائدة. وهذه الحقيقة كانت تشل يد ممثلي الدولة. فأصحاب الأفكار الجديدة من هؤلاء الممثلين لا يحوزون رضاء السلطنة، بل ربما يكونون موضع ريبتها وسخطها.

رابعاً: إذا تركنا النظريات السياسية الأوربية الخاصة بحقوق الإنسان والعقد الاجتماعي جانباً ونظرنا إلى الحكم العثماني في الشرق الأوسط من جهة نظر الاعتبارات التي اهتدى بها العثمانيون في وضع نظمهم، فإننا نجد أن نظام الحكم العثماني في الشرق الأوسط بصفة عامة، كان عملياً للغاية ولم يكن ظالماً أو عنيفاً. فالعثمانيون قد قبلوا التقسيم الذي كان شائعاً في المجتمعات الإسلامية إلى طبقات رجال السيف ورجال العلم والتجار وأصحاب الحرف وأهل الذمة والعبيد.

وأخيراً، فإن الحكم العثماني قد ساعد على تقوية أو على تأكيد الحياة الدينية لسكان الشرق الأوسط، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية أساساً لحكمه؛ ثم هناك القوانين الوضعية، ولكنها كانت تتعلق بالتفصيلات دون المبادىء.

(٢)

كان من أثر الاحتلال العثماني للبنان أن تبدلت الزعامات فيه عما كانت عليه في العهد المملوكي. وجدير بالذكر أن الأمراء والمشايخ تبدلوا كثيراً بين ١٥١٦ أي سنة الاحتلال العثماني وسنة ١٨٤٠ أي نهاية حكم الأمير بشير. والذي نودّ أن نفعله الآن هو أن نضع بين أيدي القراء خلاصة لهذه التبدلات التي حدثت، تيسيراً لهم لمتابعة الأحداث التي تلت في لبنان.

كان للتنوخين والبحتريين دولة في لبنان أيام المماليك، وخاصة في لبنان الأوسط وبيروت. لكن لما وصل العثمانيون إلى لبنان كانت قد ظهرت في إقليم الشوف زعامة جديدة قيّض لها أن تطبع تاريخ لبنان في القرنين السادس عشر والسابع عشر بطابعها. هذه هي الزعامة المعنية التي بدأت بالظهور، على ما يبدو، في القرن الخامس عشر. وكان قرقماز بن يونس الأمير الدرزي هو صاحب الزعامة على الدروز لما احتل العثمانيون البلاد. وهو الذي قبله العثمانيون (بعد الفراغ من فتح مصر) في سنة ١٥١٧ زعيماً هناك. ولما توفي هذا سنة ١٥٨٤ خلفه في الزعامة ابنه فخر الدين (المعني) الكبير الذي ظل في دستها إلى سنة ١٦٣٣.

والحوادث الرئيسة في حياة فخر الدين الكبير يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ مع أنه خلف أباه قرقماز سنة ١٥٨٤ فقد كان صغيراً ولم تتخذ زعامته شكلاً واقعياً إلاّ حوالى سنة ١٥٩١.

٢ ـ أخذ فخر الدين، بوسائله المتباينة، يسعى لتحقيق أمنيته في أن يوسع مجال إماراته ويستولي على الجوار منذ سنة ١٥٩١. فطرد آل سيفا من بيروت ودخل كسروان (للمرة الأولى) سنة ١٥٩٨. ويبدو أن هذا العمل قام به فخر الدين بإيعاز من ولاة دمشق العثمانيين فاستولى على كسروان نهائياً سنة ١٦٠٥.

٣ ـ استولى فخر الدين على صيدا سنة ١٥٩٢ وعلى البقاع سنة ١٥٩٤ وعلى بيروت (كما ذكرنا) سنة ١٥٩٨.

٤ ـ ضمن بلاد صفد من والي دمشق، ثم نشر سيادته على نابلس وعجلون (بين حول ١٦٠٠ و١٦١٣). وقد أثار هذا الأمر حفيظة والي دمشق فاصطدم مع الأمير فخر الدين.

٥ ـ هرب فخر الدين إلى إيطاليا حيث قضى خمس سنوات (١٦١٣ ـ ١٦١٨) ضيفاً على دوق توسكانية.

٦ ـ بعد عودته، سنة ١٦١٨، حارب يوسف سيفا، بالاتفاق مع الدولة العثمانية، وانتصر عليه. وبذلك ضمن التزام بلاد جبيل والبترون من «بكلربك» طرابلس (عمر باشا). كما ضمن في السنة التالية منطقتي اللاذقية وجبلة من الدولة.

٧ ـ بعد انتصار فخر الدين على يوسف سيفا، ضم إليه بشري وعكار وذلك عن طريق الضمان. وحقق حلمه القديم بأن ضمن نابلس وعجلون (١٦٢٢). ففي سنة ١٦٣١ كان فخر الدين يسيطر على الجزء الأكبر من ديار الشام من بلاد القدس في الجنوب إلى تدمر في الشرق وأنطاكية شمالاً. وكانت مدينتا دمشق وحلب فقط تقريباً في أيدي العثمانيين.

٨ ـ في سنة ١٦٣٣ وجهت الدولة جيشاً ضد فخر الدين. كان السلطان العثماني مراد الرابع، وقد أصدر الأوامر إلى باشاوات المناطق المجاورة بالزحف على الأمير اللبناني. وقد جاءت الحملة البرية من دمشق بقيادة واليها، ومن البحر جاءت سفن أخذت تقصف الموانىء. وأخيراً أسر مع ثلاثة من أبنائه وسيقوا إلى العاصمة العثمانية.

وأخيراً قتل فخر الدين ونفر من أولاده، ولم ينج من الموت إلاّ ابنه الأصغر حسين الذي أصبح فيما بعد حاجبا في البلاط ثم سفيراً للدولة العثمانية في الهند.

في الوقت الذي كان فيه نجم بني معن يتألق في الشوف بادىء ذي بدء كان نجم بني عساف مرتفعاً في منطقة كسروان وما إليها. وبنو عساف تركمانيون أصلاً أنزلهم المماليك سنة ١٣٠٦ غزير في كسروان ليكونوا درءاً للبلاد ضد الصليبيين فيما إذا

قاموا بهجوم مفاجىء من قبرص، حيث استقروا بعد خروجهم من ديار الشام نهائياً سنة ١٢٩١. وفي أيام الأمير منصور (١٥٢٢ ـ ١٥٨٠) كانت أملاك بني عساف تمتد من بيروت إلى عرقة شمالي طرابلس. وقد حرص العسافيون على تطوير المناطق التي سيطروا عليها اقتصادياً، فأتت جماعات من الشيعة والسنّة واستوطنوا بلاد كسروان وانتقل الموارنة إلى جهات أخرى من كسروان. وقد خلف الأمير محمد أباه (١٥٨٠ ـ ١٥٩٠)، فلما مات انتهى الحكم العسافي.

ليس من الثابت فيما إذا كان بنو سيفا تركماناً أم أكراداً. والمهم أنهم كانوا أصحاب السيادة في عكار، شمال لبنان اليوم. وقد كان أكبر أمراء بني سيفا قدراً الأمير يوسف إبن سيفا. وهو الذي نصب كميناً لمحمد العسافي سنة ١٥٩٠ فقتل هذا، واستولى يوسف على أملاك آل عساف. وفي السنة التالية بدأت الخصومة بين فخر الدين المعني ويوسف بن سيفا والتي انتهت بتغلب الأول على الثاني.

على أن لبنان لم يكن وقفاً على هؤلاء الأمراء، إذ كان ثم فئة أخرى من الأمراء والمشايخ كانت، إلى درجة كبيرة، تسند واحداً أو آخر من الأمراء الكبار. وكانت الاتفاقيات أو الخلافات بين المساندين لا تقل أهمية عن الذي كان يجري بين الكبار. فهناك آل أبي اللمع وآل حرفوش وآل حبيش وآل الخازن وآل عماد وآل تلحوق وآل عبد الملك وآل أبي نكد والجنبلاطيون، وكل جماعة كان لها في تاريخ لبنان دور خاص بها.

عادت الامارة المعنية بعد القضاء على فخر الدين إمارة شوفية صغيرة. لكن ظلت مناطق مختلفة في لبنان مرتبطة بالمقاطعات الدرزية. وفي سنة ١٦٦٧ أعاد الأمير أحمد المعني وحدة المناطق الدرزية وكسروان برضى الدولة، فأصبحت هذه نواة الكيان اللبناني الذي نشأ فيما بعد بانضمام المناطق الشمالية إلى بلاد الامارة في أواخر القرن الثامن عشر.

لما توفي الأمير أحمد المعنيّ سنة ١٦٩٧ لم يكن ثمة معنيٌّ يخلفه، فانتقلت الامارة إلى الشهابيين. وكان الأمراء الشهابيون الأوائل هم: بشير الأول (١٦٩٧ ـ ١٧٠٧) وحيدر شهاب (١٧٠٧ ـ ١٧٣٢) وملحم (١٧٣٢ ـ ١٧٥٤) (لكنه توفي سنة ١٧٦١) ومنصور (١٧٥٤ ـ ١٧٧٠) يوسف (١٧٧٠ ـ ١٧٨٨). وكان خاتمة الأمراء الشهابيين بشير الثاني (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠). وهذا الأخير سنعود إليه في فصل تال.

في عهد الأمير بشير الأول كانت البلاد هادئة نسبيّاً. وقد بسط نفوذه على جبل عامل وشمال فلسطين. وفي زمن حيدر شهاب حصلت وقعة عين دارا (١٧١١) التي انتهت بانتصار القيسيين والقضاء على النفوذ اليمني في المنطقة، بحيث إن الدروز اليمنيين هاجروا إلى سورية واستوطنوا في جبل الدروز.

كان اندحار اليمنيين في عين دارا حدثاً بالغ الخطورة في تاريخ لبنان، إذ إنه وطد

دعائم السيادة الشهابية وقضى على الخلاف القيسي ـ اليمني في البلاد. وإلى جانب ذلك، كان لطرد اليمنيين من المناطق اللبنانية نتائج خطيرة في السياق الطويل، لأنه أنقص عدد الطائفة الدرزية بالنسبة إلى عدد الموارنة. لكن ميزان القوى بين الطوائف ظل، إلى حين، دون تغيير. ذلك أن انتصار القيسيين الساحق دعم، في البدء، تفوق الدروز السياسي، إذ التف القيسيون منهم حول الأمير حيدر شهاب لاقتسام مغانم المعركة. واغتنم الأمير فرصة انتصاره، فعمد إلى تعزيز النظام الاقطاعي للحؤول دون قيام ما يهدد الحكم الشهابي. ولتحقيق هذا الغرض، استولى على مختلف مناطق البلاد، وفي جملتها ما كان في حوزة اليمنيين، ثم أعاد توزيعها على الأسر القيسية الاقطاعية البارزة، على أن تكون هذه الأسر مسؤولة رأساً، بشخص زعيم كل منها، أمام أمير البلاد. ورفع الأمير من مقام الأسر القيسية القديمة، ومنح الأسر الاقطاعية الجديدة ألقاباً تميز أبناءها عن عامة الشعب. ومع مرور الأيام، نشأ نظام تقليدي دقيق يحدد الأولوية والأسبقية بين هذه الأسر الاقطاعية، ويبين كيفية التعامل فيما بينها، وفيما بينها وبين الأمير الحاكم.

وإذا كان النزاع القيسي اليمني قد انتهى أمره في أوائل القرن الثامن عشر، فإن انقساماً جديداً قام بين الدروز، هو الانقسام الجنبلاطي ـ اليزبكي.

(٣)

حري بنا الآن أن نلقي نظرة عجلى على التقسيمات الإدارية التي اتبعتها الدولة العثمانية في ديار الشام بين الفتح العثماني وأواسط القرن الثامن عشر، لنرى موقع المناطق اللبنانية من ذلك كله.

لم يغير العثمانيون كثيراً في التقسيم الإداري المملوكي لبلاد الشام لما افتتحوها. فالمماليك كان لهم في هذه الرقعة ست نيابات هي: الشام وحلب وطرابلس وحماة وصفد والكرك. وقد ولى السلطان سليم جان بردى الغزالي نيابة دمشق، وأبقى على التقسيمات الإدارية على ما كانت عليه. إلاّ أن الغزالي ثار على السلطان وأراد أن يقيم لنفسه ملكاً في بلاد الشام. فقضى السلطان سليمان (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) على ذلك، وشرع في وضع ترتيبات جديدة. وقسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات: هي ولاية دمشق وولاية حلب وولاية طرابلس. وقد غير الاسم من ولاية إلى آيالة أو باشوية في عهد السلطان مراد الثالث (١٧٥٤ ـ ١٥٩٥). وسميت الوحدات الإدارية المنقسمة إليها الآيالة «سناجق» بعد أن كانت تسمى «ألوية». وفي سنة ١٦٦٠ تم إنشاء آيالة صيدا، وذلك لمراقبة جنوب لبنان بعد أيام فخر الدين المعني الكبير.

وقد كان العثمانيون كثيري التبديل والتغيير في حدود الولايات لا في ديار الشام فحسب، بل في الغالب من الولايات العثمانية. وعلى كل، ففي القرن الثامن عشر كانت

بلاد الشام مقسمة على الشكل التالي:

١ ـ آيالة حلب وتتبعها السناجق (الألوية): أضنة وباليس وبيرة جل وحلب وأعزاز كليس ومعرة النعمان.

٢ ـ آيالة الشام ومركزها دمشق وكانت تتبعها السناجق (الألوية): دمشق والقدس وغزة ونابلس والكرك والشوبك وعجلون وصفد وبيروت وصيدا (عندما كانت آيالة صيدا تلغى أو تعطل).

٣ ـ آيالة طرابلس وضمنها السناجق (الألوية): طرابلس وحمص وحماة والسلمية وجبلة.

٤ ـ آيالة صيدا وكانت تضم السناجق (الألوية): صيدا وعكا وبيروت، وقد نقل مركز آيالة صيدا إلى عكا إما في سنة ١٧٧٧ أو بعد ذلك بقليل.

وإذا نحن جربنا أن نفهم ما تم في أيام فخر الدين مثلاً بالنسبة لهذه الأقسام الإدارية، أدركنا معنى سلطات الأمير بالنسبة إلى الوالي أو الباشا مثلاً. فالأمير كان يضمن السنجق أو المنطقة ولكن، من الوجهة النظرية على الأقل، يظل الوالي أو الباشا هو الحاكم.

وقد تساءل الدكتور كمال الصليبي عن نوع السيطرة التي كانت لفخر الدين على مختلف المناطق التي دخلت في حكمه، وفيما إذا كانت من نوع واحد. وقد أجاب عن ذلك بقوله:

«كان فخر الدين، من الناحية الرسمية، ملتزماً لجباية الضرائب، لا غير، في جميع المناطق التي سيطر عليها. إلاّ أن مكانته الحقيقية في المناطق الدرزية وكسروان كانت تختلف كثيراً عنها في المناطق الأخرى. ففي الشوف كان لفخر الدين حكم تقليدي موروث مستقل تمام الاستقلال عن الالتزام الرسمي المرتبط بالدولة. وفي المناطق الدرزية الأخرى، حيث لم يكن للمعنيين حكم موروث، كان لفخر الدين، بالإضافة إلى الالتزام، زعامة شخصية معترف بها على الدروز القيسية، وهي كذلك زعامة من النوع التقليدي المحلي الخارج عن سلطة الدولة. وكان لفخر الدين في كسروان تبعية تلقائية بين الموارنة، مما جعل له في هذه المنطقة أيضاً مكانة خاصة مستقلة عن الدولة. وكانت الزعامة التقليدية القديمة في كسروان قد زالت عام ١٥٩١ بانقراض آل عساف، فسد فخر الدين الفراغ في المنطقة بخلق زعامة مارونية لآل الخازن تحل مكان زعامة آل عساف وتكون مرتبطة بالإمارة المعنية ارتباطاً عضوياً وثيقاً. وكان لفخر الدين أيضاً تبعية تلقائية بين الموارنة خارج كسروان، في بلاد جبيل والبترون وجبة بشري. إلاّ أن سيطرته على هذه المناطق جاءت متأخرة، فلم يتمكن من ربطها عضوياً بالمناطق الدرزية كما فعل بكسروان. أما خارج المناطق الدرزية

والمارونية، فكانت سيطرة فخر الدين مجرد التزام الدولة تدعمه قوة الأمير العسكرية».

كانت لفخر الدين إذاً، مكانة خاصة في المناطق اللبنانية مختلفة أساسياً عن المكانة التي كانت له في المناطق الأخرى. وذلك على الرغم من أن الأمير لم يع الفرق، على ما يبدو، ولم يفكر يوماً بدمج المناطق الدرزية والمارونية المختلفة، دون غيرها، في إمارة لبنانية موحدة.

وكان، بعد سقوط فخر الدين عام ١٦٣٣، أن الامارة المعنية عادت إلى ما كانت عليه في الأساس، إمارة وراثية صغيرة مقتصرة على الشوف. إلاّ أن الدروز القيسية في الغرب والجرد والمتن استمروا يعترفون بزعامة آل معن عليهم، كما استمر الموارنة في ولائهم للأسرة المعنية، سواء في كسروان أو في المناطق الشمالية. وبقيت كسروان، عن طريق آل الخازن، مرتبطة عضوياً بالمقاطعات الدرزية. وما جاء عام ١٦٦٧ حتى أعاد الأمير أحمد المعني وحدة المناطق الدرزية وكسروان، برضى الدولة، فأصبحت هذه الوحدة نواة الكيان اللبناني الذي نشأ فيما بعد بانضمام المناطق الشمالية إلى بلاد الإمارة في أواخر القرن التالي.

(٤)

في الفترة التي تحدثنا عنها فيما سبق من هذا الفصل، كان للبنان علاقات خارجية كانت ذات أثر كبير في توجيه الخط التاريخي الذي سار عليه في المستقبل. ولذلك فإنه من المفيد أن نعرض لهذه العلاقات، ولو بإيجاز. ويمكن إجمال ذلك في أمور ثلاثة: هي العلاقات التجارية الخارجية والكلية المارونية في روما والارتباط بين الطائفة المارونية والباباوية.

في سنة ١٥٣٥ منح السلطان سليمان القانوني، بموجب معاهدة عقدها مع فرنسوا الأول ملك فرنسا، امتيازات خاصة للرعايا الفرنسيين. وقد أعيد تجديد هذه الامتيازات سنة ١٥٦٩. وقد أدى هذا إلى تشجيع التجارة الخارجية اللبنانية. لكن الواقع أن الأمير فخر الدين كان معنياً بهذه الناحية حتى قبل معاهدة سنة ١٥٣٥ التي جاءت بعد انتهاء حكمه. هذا إلى عنايته بتطوير الزراعة ومصادر الثروة في بلاده.

فالأرض الصالحة للزراعة استغلت، وسفوح الجبال كسيت بالأشجار المثمرة ورؤوسها كسيت بالأحراش. وقد كانت سورية تنتج الحرير والقطن والزيتون والقصب وتصنع الصابون وتصدر كل هذه إلى أوروبا ومصر وقبرص، وبذلك تكون مصدراً كبيراً للثروة. ذلك أن فخر الدين لما بسط نفوذه على طرابلس، غرس فيها أربعة عشر ألف نصبة من التوت ليربى عليها دود القز. ومهر اللبنانيون في إنتاج الحرير حتى كانوا يطلَبون إلى الخارج للعناية بزرع التوت وتربية الدود، كما حدث في قبرص ومصر.

وكان الحرير اللبناني يستهوي أصحاب معامل النسيج الأوروبية، لذلك طلبه تجارهم في صيدا وبيروت وطرابلس، وحملته مراكبهم منها إلى مصانعهم لتعمل منها الأقمشة الفاخرة الناعمة. وقد أوصى قنصل تسكانا تجار بلاده بوجوب شراء الحرير اللبناني ليصنعوا منه الأقمشة التي تهوى ويسهل رواجها. وهذا ما كان يصنعه تجار البندقية. وقد قدر إيراد الأمير من الحرير بما قيمته ثمانون ألف قرش ذهب (نحو ١٠.٠٠٠ جنيه) أي بنحو ثلث إيراده.

وكان الأمير يقايض بالحرير الواردات الأجنبية. ولذلك وجد له في أوروبا سوقاً رابحة. وما أكثر ما سدد الأمير به ديونه التجارية والأميرية.

على أن الحرير، وإن كان في مقدمة ما اعتنى به الأمير، لم يكن كل شيء. فالزيتون والقطن والقصب ـ قصب السكر، كانت موضع اهتمامه أيضاً. فالزيتونة المباركة شملها الأمير بتشجيعه. وبذلك شجع صناعة الصابون. أما القطن فقد كان المورد الثالث من موارد الثروة الزراعية في أيامه؛ بل إنه ظل كذلك وقتاً طويلاً بعده. والفضل يرجع إلى الأمير فخر الدين. وكانت صيدا وعكا هما اللتان تعينان أسعار القطن في شرقي البحر المتوسط.

وكانت إمارة فخر الدين تنتج كميات كبيرة من القمح والحبوب الأخرى. وقد أرسلت كميات كثيرة من هذه المنتوجات إلى أوروبا.

أما البساتين فقد كانت نضرة كثيرة في ذلك الوقت. وقد كان البستان الذي يحيط بقصر الأمير في بيروت أنموذجاً بديعاً يحتذيه الناس. فقد حوى على رواية الأب روجيه «كل ثمار الدنيا، وكان فريداً في آسيا الغربية». وقد ظل إلى أواخر القرن السابع عشر يدهش الرائي على نحو ما أخبرنا موندرل.

ومما أدخله الأمير إلى بلاده زراعة الكتان، فقد جاء ببذره من تسكانة، في إيطاليا، ولم يلبث حتى أصبح الكتان في مقدمة الصادرات، حتى إن أحد القناصل المقيمين بصيدا بعث بثلاثة قناطير منه لتباع في بلاده لحسابه.

هذه ناحية من نواحي العمران اهتم بها فخر الدين. لكن متى درسنا حالة التجارة في عهده رأينا اتساع آفاق هذا الرجل وبعد نظره. فقد اهتم بالتجارة والتجار والطرق. وكان سبيله إلى ذلك أن يجذب أكبر عدد من التجار الأجانب إلى موانىء بلاده.

والتجارة كانت تتعرض لأخطار كثيرة في ذلك الوقت، أهمها القرصان. ولم يكن لدى الأمير فخر الدين أسطول يمكّنه من تأمين البحار. ومع ذلك فقد نجح حتى في هذه الناحية. وكانت طريقته طريفة في ذاتها. ذلك أنه كان يعتبر المعتدين كأنهم فقدوا الحق في حمايته. فمراكبهم لا يجوز لها أن تدخل موانئه، ولا يتعامل معهم، ولا يسمح لهم بالتمون من بلاده. وكان يشكوهم إلى أسيادهم ويتشدد في طلب معاقبتهم.

ولما كان أمراء الغرب لهم في بلاده رعايا ومصالح يجب أن يحافظ عليها، فإنهم كانوا يوقعون بالمعتدين عقوبة شديدة إرضاء للأمير.

وكان يطالب عماله ببذل كل جهد في سبيل تأمين السفن اللاجئة إلى موانئه. ولما حاول القرصان التونسي أن يقبض على سفينة أجنبية كانت تقصد ميناء عكا، أعطى عمال الميناء في البر إشارة للسفينة، فاستطاعت أن تنجو واتجهت إلى مكان آخر.

فإذا وصل التجار الإمارة وأرادوا التجول فيها وجدوا طرقها آمنة. ذلك أن فخر الدين اهتم بالأمن كثيراً. فبنى بعض الحصون وجدد البعض الآخر ووضع فيها حاميات قوية وضرب على أيدي قطاع الطرق. فكان التجار والمسافرون، الوطنيون منهم والأجانب، يتنقلون مطمئنين إلى أموالهم ونفوسهم. وأكثر من الخانات الكبيرة لنزول التجار. منها الخان الذي بناه في صيدا والخان الذي بناه في القاع. وهذا الخان الأخير كان حيث تلتقي القوافل القادمة من بلاد فارس والآستانة إلى حلب ودمشق والعائدة إليها.

وكان الخان معه سوق ويحيط بهما سور عال حصين. وجر إلى المكان الماء الغزير. ولما زار تل الهريج بقرب صفد ليتفقد عمارة خان، قد أمر ببنائه، ووجد أنه لم يتم بعد، نصب خيمته وأقام شهراً يراقب العمل بنفسه، حتى أُكمل.

ومما يدل على عنايته بالتنقل والأمن في بلاده، فتحه الطرق وبناؤه الجسور على أنهار القاسمية وبيروت والكلب.

كان فخر الدين دقيقاً في معاملته للتجار، خاصة الأجانب منهم. فقد يقترض منهم نقوداً لكنه يعيدها، على عكس ما كان يفعل ابن سيفا مناظره وخصمه في الشمال. وكان فخر الدين لا يتسامح مع أصدقائه وحلفائه إذا تجاوزوا الحد. ومن الأمور التي أولاها عناية خاصة النقود. فلم يكن للأمير فخر الدين نقد خاص، لكنه كان يأبى على التجار أن يستعملوا نقداً مغشوشاً. وقد حدث أن جاء تاجر فرنسي إلى عكاء بكمية من النقود المزيفة لترويجها، فجاء الأمير إليه بنفسه وقال له: «أنت تعلم أي جزاء كنت تستحقه في فرنسا. أما أنا فأكتفي بحجز النقود لأمنع التداول بها في بلادي».

والأمير فخر الدين لم يكن يرى بأساً في أقراض التجار الأجانب المال الذي يلزمهم لإتمام الصفقات التجارية في بلاده.

هذه السياسة التي انتهجها الأمير في دولته مع التجار، شجعت الأجانب على التردد على بلاده فحملوا لها ما عندهم وحملوا منها ما عندها. وبذلك انتعشت الحركة الاقتصادية في البلاد.

فنحن نجد أن مراكب كثيرة حتى من هولندا، كانت تأتى ميناء صيدا لتبتاع الحبوب، كما حدث في سنة ١٦٢٩ لما جاءت السفن لتبتاع الحبوب وخاصة الفول.

وبعد سنتين شحنت صيدا مركبين محملين بالأرز وواحداً وعشرين مركباً ملموءة بالقمح. وفي سنة ١٦٣٢ شحنت عكاء مئة وعشرين مركباً محملة قمحاً، هذا عدا بعض المراكب التي جاءت الموانىء الأخرى في السنة نفسها.

ويمكن إجمال التبادل التجاري بين بلاد الأمير وتسكانا بما يلي: من صيدا كان يصدّر الكتان والصوف والقطن الخام والمغزول وأصناف الحرير الأبيض والأصفر وبعض الأقمشة القطنية والحريرية والصابون والصمغ العربي والقمح والأرز. وقد ذكرنا صيدا لأنها كانت المركز الرئيسي للاتجار مع تسكانا وغيرها. ذلك لأن التجار الذين كانوا يقيمون بحلب وغيرها، انتقلوا إلى صيدا هرباً من ظلم الأمراء الآخرين ورغبة منهم في التمتع بحماية الأمير فخر الدين لهم. أما ما كانت صيدا تستورده فيدخل في عداده الأجواخ والمخمل (القطيفة) والحرائر والورق والأقداح والصحون والأواني البللورية والزجاج وقضبان الفولاذ والسلاسل والأشرطة وأنواع العطارة التي كانت تحمل عن طريق رأس الرجاء الصالح بسبب اضطراب الطرق التجارية البرية إلى الهند.

وكانت النقود والأعتدة الحربية مثل البنادق والمدافع والبارود من الأمور التي يستوردها الأمير من أوروبا.

ومن المتاجر التي كانت ترسل من بلاده إلى أوروبا الرماد. كان هذا الرماد يستخرج من عشبة بعد حرقها في حفر خاصة. وكان يصدر إلى البندقية حيث يصنع منه زجاج نقي صاف. وقد روى أحد رحالي القرن السادس عشر أنه شاهد في سنة ١٥٩٦ قافلة من خمسين إلى ستين جملاً تحمل هذا الرماد إلى طرابلس. وكانت السفن تحمل هذا الرماد من صيدا. والظاهر أن هذا النوع كان يستعمل أيضاً في صنع الصابون.

يجدر بنا أن نشير إلى مالية الأمير فخر الدين وموارده، بعد هذه النظرة العامة في موارد بلاده. كان على كل مركب يرسو في موانىء الأمير أن يؤدي خمسة وعشرين قرشاً. لكن كان ثمة رسوم أخرى تدفع عن البضائع التي تمر ببلاد الإمارة إلى دمشق ومنها. وقد وصلت مالية الأمير سنة ١٦١٤ إلى نحو ثلاثمئة ألف قرش نحو ثلثها من الحرير. لكن قدِّرت مالية الأمير في أوقات أخرى بنحو مليون فرنك ذهب.

زار جورج سانديز، وهو رحالة إنكليزي، سورية سنة ١٦١١ وتنقل في أرجائها، وترك لنا وصفاً دقيقاً لكثير من مدنها وطرقها وقراها وتجارتها، وتحدث عن عناية الأمير فخر الدين ببلاده. فمما قاله: «طرابلس قسمان: المدينة والميناء. حصونها قوية، وكل جهة منها يحميها مئة جندي وقد نقلت البيوت التجارية من الاسكندرونة إليها، رغم بعدها عن حلب، لأن حماية التجار في الاسكندرونة غير متيسرة... وبيروت تملأ

المتاجر أسواقها وصيدا لها تجارة واسعة أيضاً. والفضل في العناية ببيروت يرجع إلى الأمير فخر الدين... والتجار، وأكثرهم من الإنكليز يستطيعون التنقل دون التعرض لأي خطر. يحملون أكياس نقودهم بأيديهم. ولا يدفعون إلاّ ثلاثة بالمئة رسوماً. ويقص جورج سانديز أخبارا عن الأمير وحروبه ويجمل صفاته بقوله «إنه ضئيل في بنيته لكنه كبير في عزمه وشجاعته».

وللدكتور كمال الصليبي تفسير لهذا النشاط التجاري في أيام الأمير فخر الدين حري بأن ننقله إلى القراء وهو:

«تمكن فخر الدين، بفضل الحرية الإدارية التي كان يتمتع بها، من استغلال الحركة التجارية التي نشطت في زمانه بين أوروبا الغربية وبلاد المشرق لخدمة مصالحه، فجعل من بيروت وصيدا، ومن بعدهما عكا، مراكز تجارية تؤمها السفن من الغرب ويجد فيها التجار الأوروبيون من حسن المعاملة ما لم يجدوا في غيرها من الموانىء العثمانية، وبسبب نشاط الحركة التجارية مع الغرب ازداد الطلب على الحرير الشامي، فقام فخر الدين بحماية إنتاج الحرير في المناطق الموكلة إليه وأخذ يشجع الموارنة على النزوح من آيالة طرابلس إلى المناطق الدرزية وكسروان لتقوية هذا الإنتاج.

«وكانت البلاد العثمانية في ذلك الوقت، قد بدأت تعاني أزمة نقدية مستعصية يرجع سببها إلى هبوط سعر الفضة في العالم. ففي أواسط القرن السادس عشر اكتشف الأسبان مناجم الفضة الشهيرة في بوتوسي، في البيرو، فهبط سعر الفضة فجأة في أوروبا، ثم في سائر أنحاء العالم، واستمر في الهبوط، فعمَّ الغلاء. ورافق التضخم النقدي الناتج عن توافر الفضة الأميركية، في بلدان أوروبا الغربية، نمو اقتصادي على نطاق واسع مكَّن هذه البلدان، مع الزمن، من التغلب على الأزمة. أما البلاد العثمانية، فلم يكن لها حيلة، بسبب تأخرها الاقتصادي، في استجلاب الفضة إليها على النطاق المطلوب إلاّ ببيع الذهب، حتى كاد أن ينفد منها، فزاد ذلك في مشاكلها النقدية. وسرعان ما وجدت الدولة العثمانية نفسها في ضائقة مالية، فلجأت إلى تخفيض نسبة الفضة في نقدها، مما زاد في الغلاء، كما لجأت إلى زيادة الضرائب حتى أرهقت الشعب. وما علينا إلاّ مراجعة تاريخ الدويهي، وغيره من التواريخ المعاصرة، لنتحقق من انعكاس هذه الأزمة في حينه في المناطق اللبنانية وسائر بلاد الشام.

«من هنا تتجلى عبقرية فخر الدين بوضوح تام. ففي الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتخبط في الأزمة النقدية وذيولها وتحاول معالجة الأوضاع بأساليب فاشلة، قصيرة النظر، تمكن فخر الدين، عن طريق تشجيع الإنتاج وحماية التجارة، من ربط امارته اقتصادياً، إلى حد ما، بالركب الأوروبي وجعلها زاوية صغيرة تنفذ إليها الفضة

في بلاد الغرب فنعمت البلاد في ظله بازدهار لم يكن له مثيل في أي جزء آخر من بلاد السلطنة. وكانت آيالة طرابلس، في ظل آل سيفا، تعاني ما تعانيه سائر الآيالات العثمانية من التأخر وضيق العيش، فأخذ الموارنة ينزحون عنها ويفدون إلى بلاد فخر الدين طلباً للرزق».

على أن الامتيازات المذكورة زادت من قيمة التجارة الخارجية. ويبدو أن ملوك فرنسا اتخذوا من هذه الامتيازات سبيلاً للتدخل في شؤون لبنان. ففي سنة ١٦٩٧ طلب لويس الرابع عشر من ممثليه في لبنان وسورية وفلسطين أن يساعدوا الموارنة. وكان أول قنصل فرنسي عيِّن في الساحل اللبناني هو الذي عيّن في صيدا سنة ١٦١٦ وكان يهتم بيافا وعكا وصور وبيروت أيضاً. لكن عدد الممثلين الفرنسيين ازداد في القرنين السابع عشر والثامن عشر. والبضائع المصدرة من لبنان والمستوردة منه في هذه الفترة ظلت هي التي كانت متداولة في أيام فخر الدين، وقد زيد عليها الورق والحديد والنقود المصكوكة. وحري بالذكر أن نائب قنصل فرنسا في بيروت في سنة ١٦٥٥ كان من آل الخازن واسمه نادر. وقد استمرت هذه التجربة فيما بعد، وشملت أفراداً من بيت سعد الخوري بالإضافة إلى آل الخازن، وبعض هؤلاء عينوا قناصل، لا نواباً فقط.

أقام الموارنة علاقات ثقافية مع الغرب منذ القرن السادس عشر على أقل تعديل. فقد أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر سنة ١٥٨٤ الكلية المارونية في روما، وكان فيها عند تأسيسها عشرون طالباً. وهذه الكلية كانت تعنى أصلاً بتثقيف الشباب من الموارنة الذين سيعملون في خدمة الطائفة. وتخرّج في هذه المدرسة عدد كبير من مشاهير اللبنانيين، وسنعود إلى الحديث عن هذا المعهد، فيما بعد.

يبدو أنه كانت قد تمت اتصالات بين الكنيسة المارونية والبابوية في أيام وجود الصليبيين في المنطقة، لكن الأمر ظل مؤرجحاً بين قبول الموارنة للاتحاد مع الباباوية أو البقاء مستقلين. وفي سنة ١٥٩٦ عقد مجمع كنسي في قنوبين وفيه تم الاتفاق على بضعة أمور. لكن المجمع الكنسي الذي عقد في سيدة اللويزة سنة ١٧٣٦ هو الذي قرر نهائيّاً اتحاد الكنيسة المارونية بالكنيسة الكاثوليكية في روما.

«وقد كان هذا المجمع أكثر من مجمع كنسي، بمعنى أنه كان اجتماعاً قومياً يضم علمانيين من مشايخ آل الخازن وممثلين عن الطوائف الشرقية الأخرى وقد اشترك فيه ثلاثة عشر مطراناً. وكان أساس البحث في المؤتمر رسالة بابوية ترجمها السمعاني إلى العربية. وقد أقر المجمع الاعتراف بالمجامع الكنسية السابقة، والإيمان بأن الروح القدس منبثق عن الآب والابن، وتبنى قانون الإيمان الروماني على طريقة السؤال والجواب، وأدخل اسم البابا في خدمة القداس، وحصر الزواج بالرتب

الكهنوتية الدنيا، وحرم سكنى الرهبان والراهبات في دير واحد، وسمح باستضافة الرهبان والراهبات لا العلمانيين. وقرارات هذا المجمع التي يمكن اعتبارها إلى حد بعيد إعادة صياغة للقرارات التي كانت قد اتخذت في المجمع الذي عقد من قبل في قنوبين بمثابة تنظيم للكنيسة المارونية كما نعهدها في يومنا هذا. وقرر المجمع أيضاً إعادة النظر في القوانين الكنسية التي لها علاقة بالأحوال الشخصية».

٣ - التجربة الشهابية: ١٦٩٧ - ١٨٤٠

(١)

أجمل الدكتور فيليب حتي في كتابه «لبنان في التاريخ» العمل الشهابي من عهد الأمير حيدر إلى نهاية حكم الأمير يوسف، لذلك رأينا أن ننقل ما جاء في كتابه كاملاً لتوضيح ما أسميناه التجربة الشهابية. قال الدكتور حتي:

«بدأ الأمير حيدر الشهابي عهده بانتصار ساحق للحزب القيسي على الحزب اليمني في معركة عين دارا (١٧١١) حيث قضى قضاء كاد أن يكون نهائياً على اليمنيين. وفي هذه المعركة قتل آل علم الدين حاملو لواء اليمنية مع كثير من أعوانهم، والذين نجوا منهم لجأوا إلى حوران حيث أصبحوا النواة الأولى لجالية درزية قوية هناك. وقد أسفرت المعركة عن إحداث ترتيبات جديدة بين الأسر الاقطاعية. فإن المقدمين اللمعيين نسبة للشجاعة والاستبسال اللذين أظهروهما في هذه المعركة منحوا لقب أمراء، وهذا أباح لهم التزاوج مع الشهابيين. وقد أُقطعوا المتن أي أنهم أصبحوا «مقاطعجية المتن». أما الجنبلاطيون فقد رفعت رتبتهم إلى المشيخة، وولوا الشوف. وثبت آل الخازن في كسروان. وأما الارسلانيون الذين كانوا يميلون إلى الحزب اليمني، والذين كانوا يملكون أكثر أراضي صحراء الزيتون بالقرب من الشويفات فقد جردوا من اقطاعهم في الغرب وأعطي إلى آل تلحوق من عيتات. ورفعت رتبة التلاحقة إلى المشيخة. وثمة أسرة درزية أخرى برز اسمها في هذه الحقبة هي أسرة عبد الملك الذين خلع عليهم الأمير حيدر لقب «مشايخ» وولاهم الجرد.

الإرسلانيون والجنبلاطيون وآل تلحوق وعلم الدين لا يزالون إلى يومنا هذا من أسر الدرزية الارستقراطية التي لها مقامها الرفيع عند الدروز. وأصبح اسم الجنبلاطيين اسماً لحزب جديد يعرف بالحزب الجنبلاطي مقابلة له بحزب آخر منافس له يعرف باليزبكي. ويزبك هذا كان عميد بني عماد نسبة إلى مدينة العمادية بالقرب من الموصل. وبعد مقدمهم إلى العرقوب من أعمال لبنان، اعتنقوا الدرزية وأبلوا بلاء حسناً في معركة عين دارا. وقد انضم إلى بني عماد اليزبكيين آل تلحوق وعبد الملك. وعلى ممر الزمن أصبح هذا الانقسام الحزبي: جنبلاطي ويزبكي، لا يشمل الدروز

وحسب، بل تعداهم إلى سائر أهل البلاد من النصارى والمسلمين. وبقايا هذا الانقسام الحزبي لا تزال إلى يومنا هذا.

كان لبنان الاقطاعي يشبه هرماً قاعدته الوجهاء ثم المشايخ ثم المقدمون فالأمراء. وكان الشهابيون في الفترة التي نحن بصددها على قمة هذا الهرم ينعمون بالقوة والمنعة. وما دام المقاطعجية، كما كانوا يعرفون، يمدونهم بالمؤن والرجال والضرائب التي كانت تعرف «بالميري» أي الأموال الأميرية، فإن الشهابيين كانوا عامل قوة واتحاد في البلاد. وكان الأمراء والمقدمون والمشايخ والوجهاء يشتركون في الرأي في مسائل السلم والحرب وفي القرارات الخطيرة التي تتعلق بمصالح البلاد العليا. وكان الشهابيون ـ كما كان أسلافهم المعنيون ـ يوزعون الضرائب على المقاطعجية ثم يجمعونها ويبعثون بالضرائب المجموعة من شمال لبنان إلى والي طرابلس وبالضرائب المجموعة في الشوف إلى والي صيدا، وبالضرائب المجموعة في البقاع وفي أماكن أخرى مثل نابلس وصفد ـ إذا حدث أن هذه المدن كانت في حوزتهم ـ إلى والي الشام.

أما الأمير ملحم (١٧٣٢ ـ ١٧٥٤) ابن الأمير حيدر الشهابي فقد استطاع أن يسترد سهل البقاع وكان هذا فاتحة عهد توسع جديد. فإنه بعد ذلك أضاف إلى إمارته جبل عامل، شرقي صور، الذي كانت تقطنه جماعات من المتاولة (الشيعة). وكان السبب في ضم جبل عامل أن والي صيدا، سعد الدين العظم، طلب إلى الأمير ملحم أن يساعده في جمع الضرائب المفروضة على أهل جبل عامل. وكان الأمير بشير قبل هذا الحين استرد صور وصفد عندما عيّن له عاملاً من زعماء العربان اسمه عمر الزيداني أبو ظاهر (ضاهر العمر). وفي سنة ١٧٤٨ نجح الأمير ملحم في استرداد البقاع. والبقاع مصدر يغذي الدخل القومي ويشكل خط دفاع عن القسم الجبلي. وقد تم له ضم البقاع بعد انتصار أحرزه الأمير ملحم على جيش أسعد باشا العظم، والي دمشق وأخ سعد الدين العظم والي صيدا، في معركة وقعت بينهما في بلدة بر إلياس في البقاع. وكان أمير بني حرفوش قد خف إلى بر إلياس على رأس جنوده لمساعدة أسعد باشا والي دمشق. فاتخذ الأمير ملحم الشهابي هذا الحادث ذريعة ليزحف، بعد انتصاره في المعركة، على بعلبك فدخلها عنوة وعزل الأمير الذي ساعد أهل الشام ونصّب أخاه مكانه وجعل المنطقة بكاملها تدخل في فلكه. وقد لجأ الأمير ملحم إلى تدابير أخرى للاستيلاء على بيروت (١٧٤٩). فإنه أوعز إلى الشيخ شاهين تلحوق أن يثير الاضطرابات في المدينة وحولها. ولما عجز الوالي التركي ياسين بك، عن معالجة الأمر شكاه إلى والي دمشق وطلب إليه أن يزوده بالجند. ولكن والي دمشق، عوضاً عن إعانة ياسين بك، أرسل يعرض على الأمير محلم ولاية بيروت فقبلها وظلت المدينة في

حوزة الأمير ملحم والشهابيين إلى أن جاء الجزار. وكان لبنان يفوق جيرانه عسكرياً، ذلك لأن لبنان كان يحتفظ بالرجال على أهبة الاستعداد للخدمة العسكرية الفعلية، أي إن الخدمة العسكرية كانت إجبارية عامة، ولكن بدون أن يلتحق المرء بالجيش للتدريب. وإلى جانب هذا فإن اللبناني الجبلي يتميز بالصلابة والشجاعة وحب الاستقلال مما جعل الجيش اللبنانيَ في قدرته وإمكاناته جيشاً لا يضاهى في أي منطقة أخرى مجاورة له. وقد جرى الشهابيون على سنة أسلافهم المعنيين في الحفاظ الشديد على الأوروبيين وحمايتهم. يدلك على ذلك أن الأمير ملحم أعدم رجلين بيروتيين مسلمين لما انتهزا فرصة هجوم القرصان على بيروت فذهبا ونهبا دير اللاتين.

وفي سنة ١٧٥٤ تنازل الأمير ملحم عن الامارة وانقطع إلى حياة تدين وزهد وأقام في بيروت «وانعكف على درس الفقه ومعاشرة علماء الإسلام». أما ولداه فقد اعتنقا المسيحية، ثم تبعهما أقاربهما من اللمعين. وأما أخواه الأمير منصور، الذي كان يميل إلى الحزب الجنبلاطي، والأمير أحمد الذي كان يميل إلى الحزب اليزبكي فقد اختصما وتحاربا في سبيل الحصول على الامارة. والأمير أحمد هو والد حيدر المؤرخ الذي أشرنا إلى مؤلفه مراراً في هذا الفصل.

كان حيدر مسيحياً تقياً ورعاً. وقد أوقف هو وزوجته جميع أملاكهما في شملان إلى دير ماروني انشىء هناك عام ١٨٢٨. وهو الدير الذي كان نواة لقيام قرية حوله هي قرية شملان الحالية. ومكتبته هي الآن في دير الشير في خراج سوق الغرب. ويقول راهب إيطالي زار لبنان في عهد الأمير منصور إن الدروز مستقلون عن السلطان في استنبول لكنهم يدفعون له جزية طفيفة ـ «وهي ما تبقى للباب العالي من سلطة على هذا الشعب الذي كان الأتراك يضنون عليه بالاستقلال». وكانت بيروت عاصمة الدروز شتاء ودير القمر صيفاً. وبالرغم من أن المعنيين والشهابيين استولوا على بيروت فإنهم تحاشوا جعلها مقراً لإمارتهم لتعرضها لغزوات القرصان.

ولقد استمرت الاضطرابات الأهلية إلى أن بلغ الأمير يوسف ابن الأمير ملحم سن الرشد واستقل بالامارة. وقد رفع الأمير يوسف رتبة آل الخوري إلى درجة المشايخ. وفي اجتماع قومي عام عقد عام ١٧٧٠ في الباروك أعلن الأمير منصور عزمه على التنازل إلى ابن أخيه، الأمير يوسف، الذي أعلن حاكماً على البلاد، وأخبر الباب العالي بالأمر بواسطة والي دمشق. ويمكن اعتبار الأمير يوسف (١٧٧٠ ـ ١٧٨٨) أول أمير مسيحي يتمتع بالسلط التامة من طرابلس إلى صيدا. وقد جعل الأمير يوسف سعد الخوري صاحب خزينته. وفولى الذي أقام ثمانية أشهر بين الدروز في دير وأصبح يعرف العربية، فقد أدهشته كثافة السكان في لبنان التي «تقاس بكثافة السكان في

أحسن المقاطعات في بلادنا». وقد أعجب بعدد الرجال القادرين على حمل السلاح الذين يبلغ عددهم أربعين ألفاً وبمدى الحرية والاطمئنان اللذين يتمتع بهما أهل البلاد مما يجعل عدداً من العائلات النصرانية تهاجر كل يوم من المقاطعات الواقعة تحت الحكم التركي إلى لبنان «حيث يضيء شعاع من الحرية»، وحيث يستقبلهم الأهلون من الموارنة والدروز على السواء بكثير من الترحاب. يقول فولني: «إن المرء في هذه البلاد يختلف عن أي امرىء آخر في السلطنة العثمانية. إذ إنه ينعم بالإطمئنان التام على نفسه وممتلكاته. وليس الفلاح في لبنان بأغنى من الفلاح في مناطق أخرى، إنما يعيش عيشاً هانئاً هادئاً. فإنه لا يخشى ـ كما قد سمعت كثيرين منهم يقولون ـ أن يرسل الأغا أو القائم مقام أو الباشا جنوده لينهبوا بيته أو ليلقوا القبض على أفراد عائلته أو لينزلوا فيه عقاب القلق. هذه الأنواع من الظلم غير معروفة في الجبل».

(٢)

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهر عدد من المغامرين في منطقة الشرق الأدنى، وذلك بسبب الضعف الذي استحوذ على الدولة العثمانية. ويهمنا، لمناسبة ما نحن بصدده، ثلاثة من هؤلاء المغامرين. علي بك وضاهر العمر وأحمد الجزار.

كان علي بك، في واقع الأمر، يتولى منصب شيخ البلد في مصر، وهو منصب احتفظ به المماليك حتى بعد الفتح العثماني للبلاد. وكان شيخ البلد، وهو مملوك دوماً، كثيراً ما ينازع الباشا التركي على السلطة، وقد يتغلب عليه. وهذا ما حدث لما تمكن علي بك من الاستيلاء على السلطة وإخراج الباشا من مصر وإعلان استقلاله هناك. ثم أراد أن يضم ديار الشام، أو جزءها الجنوبي على الأقل، إلى منطقة نفوذه. فأرسل عامله محمد أبو الذهب سنة ١٧٧١ يستولي على دمشق. وكان ضاهر العمر يومها حاكم عكاء فتحالف مع علي بك. لكن محمد أبو الذهب خان عهد صاحبه وقبل رشوة من الأتراك على أن يعود إلى القاهرة فيقتل علي بك وعندها يولى الأمر مكانه. وقد فعل ذلك وأزيح علي بك من الميدان.

والشيخ ضاهر العمر الزيداني أوضح أصلاً من كل من علي بك وأحمد الجزار. فهو ابن شيخ قبيلة من البدو لعلها هاجرت إلى منطقة الحولة وصفد من المشرق. وقد بزغ نجم ضاهر تدريجياً فوسع نطاق سلطته من صفد إلى طبرية والجليل الأعلى والناصرة ونابلس. وأخيراً في سنة ١٧٥٠ ضم عكا إلى ملكه، وأعاد إليها الكثير مما كان لها من قبل. ذلك بأن المماليك لما احتلوا المدينة سنة ١٢٩١ دمروا أسوارها وردموا ميناءها منعاً لإستفادة الأعداء منها فيما لو حاولوا الاستيلاء عليها. ويبدو أن الأمير فخر الدين فعل لها شيئاً شبيهاً بهذا، وذلك لأنه أراد أن تكون صيدا الميناء

التجاري الأول، إن لم يكن الوحيد، هناك. وعكا، بسبب موقعها واتصالها بمرج ابن عامر ومن ثم بغور الأردن وطريق الشام شمالاً وطريق نابلس وغزة ومصر جنوباً، كانت تستطيع أن تنافس صيدا. وصرف ضاهر همه إلى المدينة فرمم أسوارها وأعاد بناء البعض منها، خاصة في الشرق، ونظّف الميناء، واتخذها عاصمة له. كما اعتنى بأشجار التوت (لتربية دود القز) والزيتون وزراعة التبغ في المناطق التي تبعت له.

وكان ضاهر العمر حريصاً على دفع الضرائب المستحقة عليه إلى الدولة في مواعيدها، لذلك كان اسمه نظيفاً. إلاّ أن طموحه لم يلبث أن أثار حفيظة الدولة عليه. فهو أولاً تحالف مع علي بك، شيخ البلد في مصر المار ذكره، ضد والي دمشق. وهو ثانياً، وهذا كان أهم من التحالف الأول، أفاد من وجود الأسطول الروسي في شواطىء البحر المتوسط الشرقية، فتعاون معه (مع حليفة علي بك). ولما ضرب الأسطول الروسي صيدا وبيروت سنة ١٧٧٢ اغتنم ضاهر العمر الفرصة واحتل صيدا، وكان يوسف الشهابي أمير لبنان في ذلك الوقت. فلما رأى أن سلطان ضاهر العمر قوي بحيث أصبح وجوده خطرا على لبنان، انضم إلى والي دمشق. وأمدت الدولة والي دمشق بالجند، كما أرسلت حملة بحرية إلى الشاطىء اللبناني الفلسطيني (وقد أصبح ذلك ممكناً لأن معاهدة كوتشك قينارجة التي عقدت بين تركية والروسية سنة ١٧٧٤ أطلقت يد الدولة العثمانية ضد عمالها الثائرين). وفي سنة ١٧٧٥ استعاد الأمير يوسف ووالي دمشق صيدا من ضاهر العمر. فتراجع هذا إلى عكا حيث حوصر. ولما حاول الهرب قطع أحد اتباعه رأسه وأرسله إلى استانبول.

كان خليفة الشيخ ضاهر على عكا أحمد باشا الجزار. وهو ثالث المغامرين في هذه الفترة. والجزار كان عبداً رقا، ولعل ذلك كان قد تم بطوعه واختياره في مطلع شبابه. وقد قاده سوق الرقيق إلى علي بك شيخ البلد المذكور. وأعجب هذا بدهاء أحمد وذكائه وقسوته فأعتقه. وهو الذي لقبه بالجزار ولم يخيب هذا الأخير لعلي بك في تسميته له أملاً. فقد كان تصرفه في بيته وفي حكمه وفي كل مكان، تصرف الجزار القاسي.

خلف الجزار ضاهر العمر على عكا ـ أي على أيالة صيدا في الواقع، ولكن عكا أصبحت الآن عاصمة الولاية. ومن هناك أخذ يوسع نفوذه ويضايق يوسف الشهابي، فاحتل صيدا وبيروت. وقد كان رجاله يزينون مقدرته لحكام استانبول، لذلك أنعم عليه السلطان بولاية دمشق سنة ١٧٨٠. وهذا مكن له أن يكون السيد الأوحد المطلق السلطان في شؤون القسم الأكبر من بلاد الشام. فنحن إذا استثنينا ولاية حلب، وجدنا أن الجزار كان يتحكم فيما تبقى من المنطقة. وكان سبيله في التدخل بشؤون لبنان هو أن يؤيد حزباً ضد الآخر. وقد اختص الحزب الجنبلاطي بتأييده. وفي سنة ١٧٨٨

انتهى حكم الأمير يوسف الشهابي وانتخب الأمير بشير، بإيعاز من الجزار، أميراً على لبنان. على أن الأمير بشير كان عليه أن يتحمل مؤامرات الجزار وصلفه إلى سنة ١٨٠٤. فلما توفي الجزار في تلك السنة ارتفع الكابوس عن المنطقة.

ولنذكر أن نابليون الذي احتل مصر سنة ١٧٩٨، قاد جيشه إلى فلسطين في السنة التالية. ومع أن الجنوب كله سقط أمامه فقد وقفت عكا، التي كان الجزار قد أضاف الكثير إلى تحصينها بعد الذي قام به ضاهر العمر. وقد تضافرت عوامل مختلفة – الطاعون الذي أصاب جند نابليون وأسطول سدني سميث الإنكليزي وقلة المؤن، إذ إن بشيراً لم يبعث إلى نابليون إلاّ بالقليل من حاجات جنده – حملت نابليون على التراجع. لكن ذلك كله لم يمنع الجزار والذين عاصروه وعاشروه من أن ينسبوا تراجع نابليون إلى قوة الجزار، فيعتبرون أن الثاني غلب الأول. فسنة ١٧٩٩ بلغ فيها الجزار ذروة القوة والمجد.

(٣)

تولى بشير الامارة سنة ١٧٨٨، وكان، على ما مر بنا، في الدور الأول من إمارته، حريصاً على أن يكتفي بالجزار خصماً. ولذلك لما تملك الجزار بيروت وصيدا وأخرج الساحل كله عن نفوذ الأمير بشير، فضل هذا السكوت على مضض. إلاّ أن وفاة الجزار سنة ١٨٠٤ أعادت إلى أهل بلاد الشام شيئاً من الهدوء، وأعادت إلى لبنان دوره الأساسي في التصرف بمقدرات المنطقة المجاورة. وهنا ظهرت مواهب الأمير بشير.

وحري بنا هنا أن نعرض على القارىء شيئاً عن لبنان في عهد الأمير بشير ولو بشكل مقتضب. وجل هذه الملحوظات مستقاة من كتاب المرحوم الدكتور أسد رستم «بشير بين السلطان والعزيز».

١ – ظل للأمير الحاكم، كما كان الأمر من قبل، أن يجبي الضرائب ويؤمن السبل ويجري العدل. وكان بشير عاقلاً عادلاً حليماً شجاعاً فاضلاً شهماً كريماً يقظاً فطناً صادقاً رزيناً خدوما جباراً فاتكاً صبوراً غيوراً. حكم لبنان من دير القمر أولاً ثم بنى قصراً خاصاً به في بتدين (بيت الدين).

٢ – كان لبنان منظماً تنظيماً إقطاعياً. وكانت التولية والعزل بيد الأمير لكنه لم يكن يخرج في ذلك عن أفراد الأسرة المولجة بالاقطاع في رقعة ما. ورجال الاقطاع هم: امراء ومقدمون وشيوخ (أو مشايخ). والأمراء هم الشهابيون والإرسلانيون واللمعيون والحرافشة، والمقدمون من آل مزهر. والشيوخ بنو جنبلاط وبنو تلحوق وبنو الخازن وبنو حبيش وبنو عازار وبنو حماده. وكان لرجال الاقطاع امتيازات اجتماعية تجب مراعاتها، فلا يقتل أحدهم ولا يحبس ولا يضرب. وإذا أذنب يكون عقابه غالباً بمصادرة أملاكه وبنفيه من البلاد.

٣ – قضى الخضوع للسلطان بتقبل أحكام نواب الشرع في طرابلس وبيروت وصيدا. ولكن سلطة هؤلاء قلما تناولت أبناء لبنان، فالأمير كان ينفذ قرارات شيخي العقل في الأحوال الشخصية الدرزية، وفيما يعرض عليه من الدعاوى الحقوقية. وكان للبطاركة النصارى مثل هذه الصلاحيات القضائية. أما الدعاوى الجزائية فكانت من اختصاص الأمير ورجال الاقطاع. وكان الموارنة من قديم الزمان يعتبرون بطاركتهم واساقفتهم قضاة زمنيين يرجعون إليهم في أكثر دعاويهم الحقوقية والجزائية علاوة عن الأحوال الشخصية.

٤ – كان الزعماء اللبنانيون منشقين بعضهم على بعض. فالطمع في السلطة كان يرافقه دس وتقلب حزبي وميل نحو الولاة. وكان لبشير من هذا نصيب. فقد قاتل الشهابيين الطامعين. وكانت المزاحمة شديدة أحياناً حتى إنه ترك الجبل إلى حوران مرة، ومرة إلى عكا. وأراد بشير أن يضعف فئات أخرى فبدأ بالنكديين ثم أخذ على عاتقه مناوأة العماديين (منذ ١٧٩٩) واستمر على ذلك حتى أفقرهم وأبعدهم إلى حوران وعكا ومصر. وأخيراً انقلب على الجنبلاطيين، أحلافه بالأمس، وخاصمهم بشكل خاص في شخص زعيمهم بشير جنبلاط. وقد قضى على زعامات كثيرة، كما عفا عن البعض. وكل ذلك ليظل هو صاحب القول الفصل.

٥ – ورأى الأمير الشهابي الكبير أن يوجد من يمثل السلطة المركزية في بعض الجهات النائية من البلاد ليشعر الأهلون بها، ولكي يراقب هو عن كثب سلوك رجال الإقطاع ويحد من سلطتهم. فجعل من ابن أخيه الأمير عبدالله حسن نائباً عنه في كسروان. فكان هذا ينقل أوامر الأمير إلى رجال الاقطاع ويسهر على تنفيذها ويساعد في حل المشاكل ويسهل جباية الضرائب. وفعل الأمير بشير مثل هذا في بلاد جبيل فعيّن ابنه قاسماً أميراً عليها، وجعل ابنه خليلاً أميراً على البقاع. أما الأمير أمين فإنه بقي إلى جانب والده يعاونه في الحكم ويحل محله عند الاقتضاء ويقوم ببعض المهمات الخارجية.

٦ – كانت الخفارة تفرض في بعض المواقف في خان الخصين والمديرج في الطرق الجبلية وفي خان الناعمة وجونيه وجبيل في الطرق الساحلية. وقد أبطلها الأمير بشير سنة ١٨١٢ وأمر أن تسير القوافل والتجار على جميع الطرق بالأمان، من دون أن يغرموا بشيء.

٧ – أصبح لبنان يلتجىء إليه الكثيرون. فقد التجأ إليه الإنكشارية من حلب سنة ١٨١٤. وفي سنة ١٨١٢ وفد على الأمير بشير مفتي دمشق، كما قدم إلى لبنان نحو خمسمئة أسرة من دروز حلب واستقروا فيه.

٨ – رمم الأمير الجسور وأنشأ بعضها وجلب مياه نبع الصفا إلى بتدين وعطف

على العلم والأدب. وقد قبل أن يلقح الناس للوقاية من الجدري. وأرسل بضعة من الشباب من لبنان لدرس الطب الحديث في مدرسة القصر العيني بالقاهرة ـ منهم إبراهيم النجار ويوسف الجلخ. وأوفد اثنين إلى بيروت وطرابلس للتفقه في الشرع الإسلامي، وهما الشيخ بشارة الخوري والخوري حنا حبيب. وكان له في قصره بلاط يجتمع فيه الأدباء والشعراء.

٩ ـ استطاع الأمير أن يربط لبنان باستانبول رأساً لمنع تدخل الولاة في شؤون الجبل. وكان في الوقت نفسه يتجنب، ما أمكنه، التصادم بحكام الآيالات. وفي سنة ١٨١٠ أرسل خمسة عشر ألف مقاتل لمساعدة والي دمشق لصد غزوة السعوديين على دمشق، ولولا هذه المساعدة لاحتل هؤلاء المدينة. وكان يميل إلى محمد علي باشا. وقد اتصل الاثنان مباشرة سنة ١٨٢٢، إذ التجأ الشهابي إلى والي مصر. وتمكن هذا من إصلاح ذات البين بين الأمير والدولة. واستمرت العلاقة طيبة بين الرجلين. ففي سنة ١٨٢٣ انهمك الأمير باستخراج الحديد من قرنايل وإنزاله إلى ميناء جونيه لشحنه إلى مصر.

(٤)

في سنة ١٨٣١ أرسل محمد علي باشا حملة إلى ديار الشام بقيادة ابنه إبراهيم باشا. وقد نجح هذا الأخير في احتلال المنطقة بأسرها، واجتازت قواته جبال طوروس ووصلت إلى قونية، وهددت عاصمة السلطنة. وظلت بلاد الشام تحت الحكم المصري إلى سنة ١٨٤٠.

ولكن قبل تتبع أحداث هذا العقد من السنين، يتوجب علينا أن نلم، بإيجاز كلي، بالأسباب التي حملت محمد علي باشا على احتلال هذه البلاد.

في سنة ١٨٠٥ ولي محمد علي باشا شؤون مصر بفرمان من السلطان وعكف الوالي الجديد على تطوير مصر اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً بحيث إنه يعتبر باني النهضة المصرية الحديثة. وقد احتل محمد علي باشا السودان بإذن من السلطان (١٨٢٠ ـ ١٨٢١)، وأعان الدولة العثمانية ضد الدولة السعودية الوهابية في حملة ضارية (١٨١٣ ـ ١٨١٨). ولما قامت ثورة اليونان أرسل محمد علي باشا جيشه وأسطوله لمساعدة الدولة العثمانية (١٨٢٥ ـ ١٨٢٧). وكان محمد علي باشا يؤمل بأن يكافأ على جهوده وأعماله. والمكافأة التي كان ينتظرها هي أن تضاف ولاية دمشق إلى سلطانه، إلاّ أن ذلك لم يحدث. بل على العكس من ذلك، كان البلاط العثماني يحاول أن يضع حداً لنفوذ محمد علي باشا وعزله عن ولاية مصر، ذلك أن الباب العالي كان يخشى أن يستقل الوالي بالبلد وينفصل عن السلطنة. وثمة أمر آخر كان يدور في الأجواء السياسية وقتها، وهو أن والي مصر قد يكون مهيأ لأن يؤسس ملكاً قوياً يحل

محل السلطنة العثمانية المهترئة المتآكلة.

ولكن لماذا كان محمد علي يرغب في ضم بلاد الشام، أو على الأقل ولاية دمشق (أو ولاية سورية كما كانت تسمى أحياناً) إلى مصر؟ ما هي الأسس التي كان محمد علي يخطط بموجبها لهذا العمل؟ كي نفهم هذا، يجب أن ندرك بعض الحاجات التي كانت تلزم لمصر، والتي كان الحصول عليها متيسراً في بلاد الشام. وأول ما يخطر بالبال أن مصر كانت تحتاج إلى الأخشاب. فمصر أخشابها الصالحة قليلة أو حتى نزرة. وقد كان من الخطأ أن تؤخذ مساحات من أرض مصر الخصبة لتستغل غابات كي توفر لمحمد علي باشا حاجاته من الخشب اللازم للسفن وغيرها. ونحن إذا استعرضنا التاريخ الطويل لمصر من أيام الفراعنة إلى أيام المماليك، لوجدنا أن مصر كانت دوماً تبتاع حاجاتها من الأخشاب من بلاد الشام. ولم تكن أيام محمد علي تختلف عن ذلك، فهو كان يبتاع الأخشاب لأساطيله من الشام والقرم. فإذا تملك ديار الشام ضَمن حاجته من الأخشاب الجيدة. وإذا كان السلطان قد بخل على محمد علي باشا بهذه الهبة، فلينتزعها والي مصر بالقوة

وما دمنا بصدد الأشياء اللازمة للصناعة، فلنذكر أن لبنان كان غنياً بالحديد والنحاس والفضة والزنك. وكل هذه كانت لازمة لمصر. ومن الأشياء التي كان عزيز مصر يهتم بها كثيراً الحرير. وكان بزر دود القز ينقل من لبنان إلى مصر سنوياً ليربى هناك (إذ إن جو مصر الحار ما كان يسمح للبزر أن يعيش هناك على مدار السنة) وكان محمد علي يحصل على ما يحتاج. لكن لما تولى عبدالله باشا أيالة صيدا (كانت عكا قد أصبحت العاصمة) فإنه، بسبب خصومة بينه وبين محمد علي، كان يمنع الحرير من أن تحمل بزوره إلى مصر. وهذا ضايق والي مصر كثيراً. وثمة زيت الزيتون والصابون والماشية. هذه كلها كانت مصر تحتاج إليها، وكانت، منذ أقدم العصور، تنقل إلى مصر من بلاد الشام. فإذا تعذر على محمد علي الحصول على هذه الأشياء، لأي من الأسباب، فإنه لا بد له من تأمينها بطريقته الخاصة. والطريق الوحيدة التي تركت له هي الحرب في سبيل الاستيلاء على بلاد الشام.

إلى كل هذا الذي ذكرناه، يجدر بنا أن نضيف أمرين حريين بالاهتمام. أولهما أن بلاد الشام كانت دوماً تكوّن خط دفاع عن مصر. ومحمد علي باشا الذي بلا من مؤامرات استانبول عليه ما بلاه كان يخشى أن يرسل جيش عثماني لطرده من مصر. فإذا كان هو يحكم ديار الشام، أمن شر ذلك، واستطاع أن يدفع عن مصر وعن نفسه غائلة الهجوم. ولبنان، بالنسبة إلى الناحية الدفاعية والاستراتيجية، هو قلب الخط الدفاعي بسبب سيطرته على الطرق الرئيسية بين الشمال والجنوب والشرق والبحر. والأمر الثاني هو أن تحكّم محمد علي باشا بالشام يتيح له أن يسيطر على الطريقين

التجاريين الرئيسيين اللذين كانا يربطان البحر الأبيض المتوسط بالشرق ـ أي طريق مصر ـ البحر الأحمر وطريق ديار الشام الخليج العربي. فضلاً عن ذلك، فإن الذي يحكم دمشق يتحكم في طريق الحج، وهذا كان أمراً مهمّاً. ولعل محمد علي باشا كان يفكر في التحكم ببلاد العرب جمعاء. والسيطرة على الطرق المذكورة تمكّنه من ذلك.

ولنضف إلى كل ذلك أن بلاد الشام كانت ستزود محمد علي بالرجال المقاتلين والعاملين في الصناعة. هذه الأسباب جميعها كانت في نفس محمد علي لما كان يطالب السلطان بأن يمنحه باشاوية سوريا. فلما يئس من السلطان لجأ إلى الحسام.

على أن اللجوء إلى الحرب كان لا بد له من أسباب مباشرة. وقد لخص سليمان أبو عز الدين في كتابه «إبراهيم باشا في سوريا» هذه الأسباب المباشرة ووصف الجو الذي سبق القتال في هذا الذي ننقله عنه فيما يلي، قال:

وينسب عداء السلطان محمود لمحمد علي إلى أسباب عديدة أهمها:

١ ـ نزعة محمد علي الاستقلالية والعداء القديم بينه وبين خسرو باشا والحسد الذي كان يجيش في صدر السلطان لنجاح محمد علي في جميع مشاريعه.

٢ ـ انسحاب جنود محمد علي من المورة بناء على اتفاق عقد بينه وبين دول الحلفاء مباشرة بدون إذن الباب العالي.

٣ ـ محاولة محمد علي إقناع الحكومة العثمانية بعدم محاربة الروسية ثم إحجامه عن الاشتراك معها في تلك المحاربة.

٤ ـ تحريضه أهالي الروملي وألبانيا على الانتفاض على الدولة العثمانية ووعده مصطفى باشا والي أشقودره بإمداده بالمال والرجال، كما ثبت من رسائل وقعت في قبضة الحكومة العثمانية ومن إقرار مصطفى باشا نفسه.

فلجميع ما تقدم من الأسباب، كانت مراجل الحقد تغلي في صدور المتخاصمين ولم يبق أمام الفريق الراغب في فتح باب النزاع إلاّ أن يجد علة لمهاجمة الآخر. وسرعان ما وجد محمد علي هذه العلة في المشادة التي وقعت بينه وبين جاره عبدالله باشا والي صيدا في زمن سادت فيه فوضى الأحكام في الولايات العثمانية.

بدأ النزاع بين محمد علي وعبدالله باشا بتصادم مطامعهما. فمحمد علي كان راغباً في التوسع، وعبدالله باشا كان يطمع في ضم ولاية الشام كما كانت في عهد سلفه سليمان باشا. فلو وافق محمد علي على تنفيذ مقاصده في سوريا، لضحى بأمانيه القديمة وأصبح إما تابعاً له أو مقصياً عن منصة الأحكام ولا يخضع لذلك بدون مقاومة سوى الضعفاء أو الزهاد، وعبدالله باشا لم يكن من أولئك ولا من هؤلاء.

حقد عبدالله باشا على محمد علي لمخاطبته أياه بلفظة «ولدنا» بينما كان يخاطب الأمير بشير حاكم جبل لبنان وهو تابع لعبدالله باشا بلفظة «أخينا» فتوهم عبدالله

باشا أن استعمال لفظة «ولدنا» مما يزري بقدره، وحمله الغضب، وشدة النزق، على التفوه بكلام جارح في حق محمد علي على أن لفظتي «ولدنا» و«أخينا» استعملهما محمد علي لعبدالله والأمير بشير مراعياً سن كل منهما. فعبدالله باشا كان في نحو الثلاثين من عمره، والأمير بشير في نحو الثالثة والستين. أما محمد علي فكان في نحو الستين من العمر.

وعلى كل، فإن اختلاف المصلحة كان السبب الأكبر في وقوع النزاع فأصبح الوزيران المتجاوران عدوين فتكررت مشاكسات عبدالله باشا وشكايات محمد علي منه. وهي الأسباب المباشرة للزحف على عكا وتلخص في ما يلي:

أولاً ـ إن طمع محمد علي في الاستقلال والتوسع وحروبه في الحجاز والمورة واهتمامه الشديد في إنجاز مشاريعه الزراعية والصناعية، جعلته شديد الوطأة على المصريين لكثرة ما ابتزه من الأموال وإظهاره منتهى الشدة في تحصيلها وانتزاعه شبان البلاد من أحضان عائلاتهم لأجل الخدمة في الجيش لمدة غير محدودة، وتكليفه الألوف من الرجال القيام بأعمال السخرة. فهذه المظالم حملت نحو ستة آلاف منهم على الارتحال إلى البلاد السورية المتاخمة للبلاد المصرية. وكان بين هؤلاء بعض الشذاذ والمجرمين الذين غادروا البلاد لينجوا من القصاص. فالإغضاء عن المهاجرة إلى بلاد مجاورة يؤدي إلى أضرار جسيمة في جندية البلاد وشؤونها الاقتصادية، كما أنه مخل بالأمن العام لأنه متى علم الأشرار أن اجتيازهم الحدود المصرية ينجيهم من العقاب ازدادوا جرأة على ارتكاب الجرائم والعبث بالأمن. فتلافياً لأضرار المهاجرة ووقفاً لتيارها، طلب محمد علي من عبدالله باشا أن يعيد المهاجرين المصريين إلى بلادهم فأبى عبدالله باشا إجابة هذا الطلب، محتجاً بأن المصريين من الرعايا العثمانيين كالسوريين ولهم حق الإقامة حيث شاؤوا من الولايات العثمانية. فحنق محمد علي لهذا الجواب وكتب إليه متوعداً أنه سيذهب بنفسه لإرجاعهم جميعاً وزيادة عليهم واحد.

ثانياً ـ إنه عندما تدخل محمد علي لدى الباب العالي لاستصدار العفو عن عبدالله باشا وإبقائه في ولاية صيدا، اشترط الباب العالي على عبدالله باشا دفع ستين ألف كيس إلى الخزينة السلطانية، وحيث لم يكن لديه كل هذا المبلغ استلف بعضه من محمد علي لكن أبى بعدئذ رد هذه السلفة.

ثالثاً ـ كان محمد علي قد أخذ في تنشيط زراعة التوت وتربية دود الحرير في القطر المصري، وكان يأخذ بزره من جبل لبنان عندما يورق التوت لأنه لو أبقى البزر في طقس مصر الحار لنفق قبل إيراق التوت. ففي سنة ١٨٣١ منع عبدالله باشا إخراج البزر من لبنان لاستحكام الجفاء بينه وبين محمد علي...

رابعاً ـ اتهم محمد علي عبدالله باشا بأنه كان يشجع تحويل تجارة الحاصلات المصرية إلى طريق صحراء سيناء بدلاً من تصديرها عن طريق الموانىء المصرية. وفي هذا التحويل ضرر عظيم بمصلحة محمد علي.

(٥)

نضع بين أيدي القارىء جدولاً بأهم الحوادث المتعلقة بحملة إبراهيم باشا على ديار الشام.

١ ـ بدأت الحملة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣١ وكانت برية بحرية. وتم احتلال غزة ويافا وحيفا بدون صعوبة.

٢ ـ كانت عكا، التي تم تحصينها على أيدي ضاهر العمر وأحمد باشا الجزار وواليها آنذاك عبدالله باشا، القلعة الحصينة التي يجب احتلالها. وقد بدأ حصارها في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣١ واستمر إلى ٥ أيار (مايو) ١٨٣٢ حين دخلتها الجيوش المصرية.

٣ ـ على أن إبراهيم باشا لم ينتظر سقوط عكا قبل أن يبعث بفرق من جيشه إلى جهات أخرى. فقد أخذ القدس في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١. وانتصر على جيش تركي في معركة الزراعة (قرب حمص) ١٤ نيسان (أبريل) ١٨٣٢. واستولى على بعلبك بعد ذلك واتخذها مركزا لتوزيع الجيوش والتموين.

٤ ـ بعد سقوط عكا سار إبراهيم باشا إلى دمشق فدخلها في ١٦ حزيران (يونيو) سنة ١٨٣٢، وحمص فاحتلها في ٨ تموز (يوليو)، وحلب التي استولى عليها في ١٥ من الشهر نفسه. وفي ٢٩ من الشهر نفسه أيضاً قاتل جيشاً عثمانياً في بيلان وانتصر عليه.

٥ ـ بعد اجتياز جبال طوروس وبعد شيء من الراحة، انتقل إلى قونية التي احتلها نهائياً في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٢.

٦ ـ في مطلع السنة التالية أتجه نحو كوتاهية فدخلها من دون مقاومة في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٨٣٣.

يلاحظ أن إبراهيم باشا لم يقاتل في سبيل أي من المواقع اللبنانية. والسبب أنه كان ثمة تفاهم ضمني بين الأمير بشير ومحمد علي باشا هو الذي منع الحرب في الجبل واعتبر إبراهيم باشا أن المنطقة سلمت.

هنا تحركت دواليب السياسة الدولية، الأمر الذي لا يمكن تفصيله هنا، ولكن لا بأس من إجماله. فقد أرسلت روسيا أسطولاً وجيشاً إلى استانبول لحماية السلطان. فتضايقت فرنسا وإنكلترا من ذلك. وفي النهاية تم الضغط على السلطان بأن يتفق مع

محمد علي (جاء الضغط من إنكلترا وفرنسا وقبلت روسيا بذلك أيضاً). وتم اتفاق كوتاهية الذي صدر بموجبه خط شريف (٦ أيار ـ مايو ١٨٣٣) قضى بتأييد حكم محمد علي باشا والياً على مصر وكريت ومنحه حكم سورية ومنطقة أدنة. أما الاتفاق بين محمود ومحمد علي فقد تم توقيعه بعد ذلك بأسبوع، لكن ذلك لم يضع الحد النهائي للخلافات.

(٦)

عقد الدكتور أسد رستم فصلين عن الإدارة في بلاد الشام في عهد محمد علي ـ الواحد في كتاب «ذكرى البطل الفاتح إبراهيم»، والثاني في كتابه «بشير بين السلطان والعزيز». وقد شدد على ميزات هذه الإدارة وروحها. وها نحن أولاء نقتبس عنه ما اعتبره صفات رئيسة للعمل الإداري المصري في بلاد الشام.

كانت رسالة العزيز هذه تتلخص بما يلي: أولاً، بالاعتراف بتأخر «الملة المحمدية» بتعبير ذلك العصر وبضعف الدولة العثمانية وبعجزها عن حماية هذه الملة. وثانياً، بوجوب الصمود لطمع أوروبا وجشعها ودفع شرها عن الملة. وثالثاً، بوجوب التذرع بجميع الوسائل الفعّالة للوصول إلى هذا الهدف النبيل.

وكان العزيز يرى من واجبه إزاء ما تقدم ذكره عن رسالته أن يؤمن العباد ويعدل بينهم ويوحد قلوبهم ويزيد في انتاجهم كي يتسنى له الذود عن الملة والدين. ولم ير ما يمنعه عن الأخذ بجميع ما توصلت إليه أوروبا من أسباب الرقي والعمران للقيام بمهمته وأداء رسالته. فاستقدم من أوروبا رهطاً كبيراً من أهل الاختصاص في الحرب والسلم. ووكل إليهم أمر الإصلاح. وأيدهم كل التأييد وأرسل الوفد تلو الوفد من أبناء بلده إلى أوروبا لتحصيل العلوم والفنون كي يتمكن في النهاية من الاستغناء عن الغربيين الغرباء. وكان قد استدعى إليه منذ بدء أعمال الفتح الأمير اللبناني الكبير بشير الشهابي للتداول معه في تدبير الأمور، وقد أكبر بعمله هذا مواهب الأمير وخبرته وأصالة رأيه وإخلاصه، ونتج عن هذا التداول أن أقصى القائد المصري عدداً لا يستهان به من ولاة الأمور في البلاد، وأحل محلهم من وجد فيه الكفاءة، وأوصى «بوجوب المحافظة على راحة الأهالي، وتأمين العباد، وزجر المعتدين، وتحاشي أسباب الجور والاعتساف». ووضع في الوقت نفسه تحت تصرف هؤلاء الولاة في جميع المراكز الهامة عدداً كافياً من الجند لتنفيذ الأحكام وإحقاق الحق، ثم أمر عدداً من كبار معاونيه بالتجول في البلاد وتفقد أحوال السكان للتثبت من تنفيذ أوامره السابقة.

وأبقى اتفاق كوتاهية تعيين قضاة الشرع في الشام بيد السلطان، فخشي العزيز عدول هؤلاء عنه وانحيازهم إلى جانب السلطان وأثر ذلك في أحكامهم. فأوصى

بمراقبتهم مراقبة خفية شديدة وأمر بوجوب عرض أحكامهم على كبار رجال الإدارة قبل تنفيذها. ثم لمس عجزهم عن النظر في بعض الدعاوى الحقوقية التجارية فسمح لمجالس المشورة أن تبت فيها حرة طلقة.

وقال العزيز بوجوب توحيد القلوب. فقام ابنه إبراهيم ينفذ هذه الرغبة السامية وكتب في أوائل عهده في الشام إلى متسلم اللاذقية يقول: «والتعرض إلى الرعايا وعدم مؤاساتهم هذا مخالف لرضانا لأن الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا وأمر المذهب ماله مدخل بحكم السياسة فيلزم أن يكون كل بحاله المؤمن يجري إسلامه والعيسوي كذلك ولا أحد يتسلط على أحد». واحترم إبراهيم زعامة النصارى والدروز في لبنان احترامه لزعامة أخوانهم المسلمين في سائر الأقطار الشامية ولم يتأخر قيد شعرة عن ترقية النصارى والدروز عند ثبوت الاستحقاق. فعرض على الشهابي الكبير الأمير بشير الثاني حاكمية جميع الأقطار الشامية قبل أن يرشح محمد شريف باشا للمنصب نفسه. وكان قد عيّن هذا الأمير مديراً لمصالح البلاد يختم الأوراق التي تصدر عن مقر السر عسكر وقال عنه سراً لا يوجد عندي في بر الشام رجل بمعنى الكلمة سوى هذا الرجل الشهم. وحيث إنه أظهر هذه الصداقة والأمانة فلا يهمنا قط أكثر عدد الأصدقاء أم قل. وقدر إبراهيم نصرانيّاً آخر حق قدره أعني حنا بحري فرقاه إلى المرتبة التي استحقها وجعله مديراً عاماً للمالية متنعماً برتبة البكوية. وهو أول نصراني في الأقطار العربية نال هذا اللقب. ولم يتردد العزيز وابنه إبراهيم عن منح هذا اللقب نفسه لأربعة من دروز لبنان هم نعمان جنبلاط ونصيف أبو نكد وخطار العماد وعبد السلام العماد. وسمح العزيز وابنه إبراهيم بترميم الكنائس والأديرة وبإنشاء الجديد منها.

ومن الوسائل التي تذرع بها العزيز وابنه لتوحيد القلوب أنهما حافظا على العدل في التوظيف فامتنعا عن إغراق الشام بالموظفين المصريين ولم يستقدما من وادي النيل إلاّ من استوجبت الضرورة قدومه. ومن ذلك أن العزيز أمر محمد شريف بك لدى تسلمه أزمة الحكم في الشام بوجوب إسناد منصب المتسلمية في دمشق إلى أحد أعيان هذه البلدة أو إلى مصري إذا تعذر وجود كفوء لها من الدمشقيين أنفسهم. وقال أيضاً في كتاب أرسله إلى سليمان باشا بأنه عيّن حراس الصحة في المراكب المسافرة إلى بر الشام من إبناء مصر لأنه لم يجد من هو أهل لذلك في بر الشام. وكان من نتائج النزاع الذي نشب بين مصر والباب العالي أن شعر العزيز بأهمية العنصر العربي وبوجوب التودد إليه والاتكال عليه فخرج عن تقاليد الإدارة في مصر ووافق على ترقية البارزين من أولاد العرب في القراءة والكتابة إلى رتبة يوزباشي. وذهب إبراهيم إلى أبعد من هذا فأكد لوالده بأن نسبة المخلصين من العرب

الملتحقين بالخدمة كانت أعلى من نسبة المخلصين من زملائهم الأتراك وحبذ إفساح المجال لترقية بعض العرب إلى رتبة بيكباشي.

عني العزيز وابنه إبراهيم بالمحافظة على ثروة البلاد وبزيادة الإنتاج فيها وسعيا سعياً حثيثاً للوصول إلى مرحلة معينة من التطور الاقتصادي يتمكنان فيها من الاستغناء عن أوروبا. ولم ير العزيز مبرراً لخوف إبراهيم من تسرب النقود إلى الخارج لأن الشام ستتقدم له من الفحم والحديد والخشب ما يستغني به عما يستورده من أوروبا ولأنه كان يأمل أن يكفي بر الشام مؤونة الشيت والملبوسات بفضل ما كان يقوم به من تنظيم الصناعات فلا يبقى القطر الشامي والحالة هذه بحاجة إلى منتوجات البلدان الأجنبية. والواقع أن العزيز وابنه ألحا منذ بدء حكمهما في الشام بوجوب إرسال عشرين أو ثلاثين صبياً من بر الشام إلى مصر لتعلم صنع الجوخ والطرابيش ولإدخال هذا الفن إلى بلاده «فتتحول إذ ذاك أرباح الأجانب من هذه البضاعة إلى أبناء البلاد». ووافقا بعد مدة وجيزة على إنشاء معمل لصنع العباءات في عكا تدار دواليبه بواسطة المياه، وإصدار الأمر لإرسال الدواليب والمدقات اللازمة من مصر. وكان إبراهيم يعير الزراعة في الشام شطراً وافياً من اهتمامه الشخصي. وحمى العزيز وابنه مصالح التجار الوطنيين فمنحاهم الامتيازات نفسها التي كان يتمتع بها التجار الأجانب. وكان العزيز بنوع خاص، شديد الاهتمام بالمال يقول: «إن النقود رأس كل عمل، ويوجب بذل الهمة في تحصيلها على كل محب مخلص له». ولا غرو في ذلك فالمال المقنن عليه سنوياً للآستانة فقط بلغ في أوائل عقده في الشام ١٩٨٧٧٦٥ غرشاً. ثم طلب منه بموجب جداول ممثلة في الآستانة ٥٠٢٢٠١٥ غرشاً. وإذا ذكرنا المبالغ الطائلة التي يستوفي بها رجال الآستانة ونفقات جيشه العظيم وأسطوله الكبير وإدارته الواسعة، إذا ذكرنا جميع هذا، رفعنا لومنا عن هذا الرجل الفذ في تمسكه بالمال وفي إلحاحه على رجاله بوجوب جمعه وضبطه.

شعر العزيز بما تقدم فأنشأ في الشام إدارة خاصة للمال وعيّن على رأسها برتبة مدير حنا بحري بك ثم أرفق كل متسلم في البلاد بموظف مالي خاص أطلق عليه لقب الصرّاف. وحاول بحري بك أن يجمع ما أمكنه من المال وأن يقوم بواجبه «كمحب مخلص» ولكنه لم يفلح فعرض عندئذ على العزيز مشروعاً لإصلاح الحال يلخص بما يلي:

١ ـ تحديد المبالغ المطلوبة من كل مديرية ومدينة وقرية وطبعها بوضوح في دفاتر معينة وطبع غيرها للمحاسبة وتعليم خطباء القرى وفقهائها استعمال هذه الأوراق والدفاتر وتعيين خطيب لكل قريتين أو ثلاث وتعيين «معاون» لكل خمسين قرية يشرف على أعمال الخطباء وكاتب يقوم بتعليمهم عند الحاجة.

٢ ـ مراقبة القرى وحمايتها من جور التجار واعتداء أصحاب القوة والاقتدار وشذوذ الموظفين واستخفافهم بالقانون.

٣ ـ إعداد دفاتر خاصة يوضح على رأس كل صحيفة من صحائفها رقمها المتسلسل وتختم بخاتم ديوان الحكومة وتوزع على الجهات التي تستعمل فيها.

٤ ـ الاهتمام بضبط المكاييل والموازين وإبطال ما كان مختلاً منها.

٥ ـ جرد النقود الموجودة لدى الصيارفة في أوقات غير معلومة وفحص حساباتهم.

وعندما تم إصلاح الدواوين في مصر وانتهى على تقسيمها إلى أقلام أسس قلم خاص «بمصالح بر الشام». فكتب العزيز إلى الحكمدار يقول: لما كان لبر الشام ككل قطر من الأقطار مصطلحات وقواعد قد يستشكل أمرها ويستهم فهمها على رجال هذا القلم فالجناب العالي يطلب إلى شريف باشا أن يختار رجلاً ذا فطنة ودراية مطلعاً على قواعد بر الشام فيرسله عاجلاً إلى مصر ليستقيم في القلم المذكور فيستعان بعرفانه عما يلزم حيناً فحيناً. ثم يعود فيقول: «إنه عاد ففكر في كثرة أيالات بر الشام فاستبعد وجود رجل واحد تتيسر له معرفة أصول كافة الآيالات ولذا فإنه يرى أن يستحدث في بر الشام قلم صغير خاص بمصالح المقطاعات والالتزامات يتولى بحث الأوراق العديدة وتدقيقها هناك ثم يبعث بخلاصة بحثه ونتيجة تدقيقه إلى مصر. يفضل الجناب العالي هذا على إرسال الدفاتر والأوراق المتنوعة إلى مصر ويستطلع رأي شريف باشا بالأمر. وعهد العزيز بعد موافقة ابنه إبراهيم إلى سليمان باشا الفرنساوي بمراقبة شؤون الأجانب في بر الشام. فحاول هذا ضبط هويتهم وأمر بتطبيق قوانين التجول المتبعة في البلدان الأوروبية. ففرض على الأجنبي وجوب اتصاله بقنصله للتأشير على جواز سفره لدى وصوله إلى بر الشام ووجوب مثوله أمام السلطات المحلية للحصول على شهادة هوية يبرزها عند الطلب. وكان إبراهيم باشا قد عهد إلى إسماعيل عاصم بك مدير أيالة حلب بمراقبة الحدود التركية وتنظيم شبكة للجاسوسية للغرض نفسه. فلما بدأت علاقات العزيز مع السلطان تتأزم من جديد أراد إبراهيم باشا أن ينشىء قلم استخبارات عسكرية برئاسة المسيو إليه رئيس الاستخبارات بجزيرة كورسكه. وعني إبراهيم عناية خاصة بتحسين المواصلات ولا سيما بتنظيم البريد العسكري وقسّمه إلى قسمين: بريد عادي وبريد مستعجل، فكانت رسائله المستعجلة تصل من بعلبك إلى مصر في ستة أيام. ثم أراد إبراهيم أن يخدم الجمهور فأمر بإعداد مشروع خاص لإنشاء بريد عام ينقل رسائل جمهور الناس. وما إن علم قنصل بريطانيا في دمشق بهذا حتى احتج مدعياً أن إنشاء بريد عام يضر بالبريد الإنكليزي الذي كان يصل بيروت ودمشق. فاستدعى العزيز قنصل بريطانيا

العام إليه وفاوضه في الأمر فوعده بالتدخل. فأمر العزيز ابنه إبراهيم بوجوب المضي في العمل وإجراء التغييرات اللازمة لإنشاء البريد الجديد. وقبيل انتهاء الحكم المصري في الشام أمر العزيز بإنشاء أبراج للإشارة بين مصر والعريش ورأى أن المصلحة تقضي بإكمال هذه السلسلة وإنشاء أبراج للإشارة بين العريش وعكا.

وكان سليمان باشا الفرنساوي قد اقترح على سامي بك معاون العزيز إنشاء طريق تصل بيروت بدمشق وطريق أخرى تربط قرنايل ببيروت.

وأراد إبراهيم إصلاحاً حقيقياً فرقب الإدارة الجديدة رقوباً شديداً وتفهم ضعفها فكتب مراراً وتكراراً إلى القاهرة يشكو الاضطراب الذي وقع في هذه الإدارة ويعزو ذلك إلى إهمال الموظفين وانصرافهم عن المصالح العامة إلى ملذاتهم وشؤونهم الشخصية. ومن هؤلاء محمد شريف باشا وإسماعيل عاصم بك. وتولى تفتيش الإدارة بنفسه فألفاها ملوثة تلويثاً ووجد بحري بك مهملاً، ولمس تراكم أعمال المجلس في دمشق سنة ونصف سنة فأمر بحبس أعضائه في قاعة المجلس إلى أن يتموا رؤية الشؤون الموقوفة. وشكا ارتباك الأمور في أيالة صيدا بنوع خاص فأفاد أن رجلاً أتى إليه وادعى أنه بإمكانه أن يثبت أن متسلم غزة اختلس ما لا يقل عن ألفي كيس وأنه قرر أن يقضي فصل الشتاء في أيالة صيدا للاعتناء بشؤونها. وكتب في إحدى رسائله إلى معاون العزيز يقول: «أخي، تعلمون أني مريض أتمتع بالصحة يوماً فينتابني المرض يومين وأني انتقل من محل إلى آخر لإخماد الثورات التي تظهر بدون انقطاع، ولذا فإني لا أقدر على إدارة الشؤون العسكرية والمدنية في آن واحد. فلا بد والحالة هذه من تعيين شخص يكرّس وقته للشؤون المدنية. وإني أرى في شرمي أفندي خير من يقوم بهذه المهمة. فإذا وافقت الإرادة السنية على تعيينه قام هو في التفتيش وقمنا نحن بتفتيش آرائه.

والغريب المستغرب أن القائد العظيم شكا كل هذا ولكنه لم يربط بينه وبين تأخر مرتبات هؤلاء الموظفين تأخراً قد لا نجد مبرراً له. قال في الرد على الخطاب الذي التمس فيه الحكمدار صرف مرتبات نظار المستودعات مرة كل أربعة أشهر: «أيها الباشا إذا كان لهؤلاء طلب فلنا واحد وعشرون مرتباً. وقد كتبت إليك غير مرة في مسألة النقود وكانت تأتي منك كتب يحتوي كل منها على أربع مائة سطر لا ذكر فيها للنقود. وهل يرضى الله تعالى أن ينام الناس في أحضان أزواجهم ويظل الجنود التعساء تائهين في الجبال وبين الصخور وليس لديهم نقود». وكتب إلى الأمير بشير في الموضوع نفسه ما نصه بالحرف: «وردت ورقتكم المتضمنة خصوص استنظار العيسوية من شأن صدقة. يا مير يلزم في هذا الخصوص تحلم علينا. في الواقع يقولوا الصدقات ترد البلاء وتزيد العمر. ولكن في حقنا العسكر بقالهم واحد وعشرين

شهر لم أخذوا نصف فضة». وقال بحري بك في كتاب رفعه إلى إبراهيم باشا ما معناه: لقد تفضلتم في أثناء وجودكم في هذه الجهة فاصدرتم إرادتكم العلية بصرف مرتب شهرين من مرتبات الموظفين الملكيين بعد صرف مرتبات أربعة شهور للعساكر. والآن وقد تم صرف مرتبات أربعة شهور للعساكر فإني أعرض ما يلي:

إن الموظفين الملكيين مثل المتسلم والكاتب أصبحوا في حاجة إلى قوتهم اليومي من جراء عدم صرف مرتباتهم الموقوفة. وحيث أنهم أصحاب أولاد وليس لهم مورد رزق آخر فلا يبعد والحالة هذه أن يفتروا عن اداء الواجب وأن يمدّوا بضغط الضرورة أيدي العبث والتطاول إلى المصالح الأميرية المحولة إلى عدتهم وإلى أموال الأهالي. ولذلك فإني اقترح ما يأتي: يصرف مرتب شهرين لمن أوقف مرتباتهم ستة أشهر ثم يصرف مرتب شهر واحد في كل شهرين كما هو جار مع أفراد الجيش.

ولم يكتب إبراهيم بمثل هذه المطالبات الرسمية. فإنه هدّد أكثر من مرة بالاستقالة فكان لتهديداته وقع أليم في نفس والده، ولا سيما وأن هذه التهديدات صدرت عن ابن العزيز الذي هو من صلبه.

هذه هي حكومة العزيز في الشام ومميزاتها الكبرى. إنها كانت حكومة قوية أحلّت النظام محل الفوضى والارتباك. قال إبراهيم عن حكمه لمرعش وأورفة: «إنني في خلال المدة التي وليت فيها القيام بخدمة الجناب العالي الخديوي لم أتسبب في أذية أي إنسان ولم أعمد إلى إيقاع الضرر بملك أو مال أي فرد من الناس. وهذا أمر يعرفه جميع أولي الأبصار كما يعرفه جميع أهالي البلدان التي جبتها وأهالي البلدة التي أقيم فيها الآن. ولما كنت أعامل الضباط والعساكر حسب نصوص القوانين ولا أحيد عنها في علاقتي معهم قيد شعرة فقد اقتفوا هم أيضاً أثرى ولم ينحرفوا عن هذه القوانين. إنني إن كنت لم آت بعد أورفة فإنني منذ عشرة أشهر أقيم في مرعش. ولقد أعلن وجوه أهالي في مرعش المرة بعد المرة أنهم لم يتمتعوا طيلة حياتهم بمثل حكمنا العادل. أعلنوا هذا في أسواق البلدة وفي جامعها الكبير وهم يقولون لقد كانوا في العهد السابق يستولون على ما في بنادرنا من غلال وينهبون أثمار بساتيننا وهب الله سلطاننا العمر الذي لا يفنى وعساه ألا يحرمنا من وزيرنا هذا العادل أي العزيز نفسه ذلك أننا لا نعاملهم كما كانوا يعاملون قبلاً من حيث التجني عليهم واتهامهم بدون حق لغرض ما. والأهالي الآن يؤدون الويركو على نحو ما مسجل في سجلات المحاكم لا أكثر ولا أقل. إنني أدفع أثمان جميع حاجياتي اللهم إلاّ إيجار المنزل الذي أقيم فيه وثمن الماء الذي أشتريه وأنا متكفل أمر استقامة العساكر وحسن سيرهم.

ومن مميزات هذه الحكومة أنها كانت تميل إلى المشاورة في الأمور قبل إبرامها، وأنها كانت متنورة تحب العلم وتشجع طلابه موظفين وعاديين. وقد أشرنا سابقاً إلى

ترقية الضباط الذين أثبتوا مقدرتهم على القراءة والكتابة. ونزيد الآن أن الحكمدار كتب مرة إلى معاون العزيز يفيد أنه أعلن لمن يعنيه الأمر (موظفي الحكومة في بر الشام) استعداد ديوان المدارس لبيع بعض الكتب التي كانت تطبع في بولاق وأنه مقدم لنا القوائم التي وردت عليه من الشام وحلب وطرابلس واللاذقية وغزة ويافا. أما الكتب المطلوبة فهي قانون الصناعة وعقرب الساعة وكتاب الحكمة وعلم الحساب وتاريخ أميركا وكتاب المعاون والتشريح البشري وقلائد المفاخر وعقد الجمان وشرح المنوي وكليلة ودمنة وتاريخ قدماء الفلاسفة وتاريخ الاسكندر وتاريخ المصريين والجغرافية الطبيعية وكتاب الطبيعة وأخلاق علائي وكتاب الطاعون وكتاب الفطر وتاريخ إيطاليا وابن عقيل وتطعيم الجدري والتشريح العام ورحلة الشيخ رفاعة وقانون الزراعة وإنشاء الشيخ عطار وكتاب المنطق وصناعة القرباذين واللوغرتمة وجر الأثقال وتاريخ الأديان وكتاب الجراحة والفسيولوجية والبتالوجية.

ونرى حنا بحري بك ينوه بأهمية تاريخ ابن خلدون ويذكر المساعي التي أمر الجناب العالي ببذلها لاستنساخه عن نسخ المغرب ولنقله إلى التركية. ثم يرجو التفضل بإرسال ما ترجم منه كي يمرن أولاده عليه ويعلمهم أصوله.

والآن نضع بين أيدي القراء الأسس التي قامت عليها الإدارة المصرية.

١ ـ تبدل التقسيم الإداري في بلاد الشام أثناء حكم محمد علي كثيراً. فقد كان إبراهيم باشا حاكماً عاماً للبلاد، لكن انشغاله في الأمور العسكرية والحربية حمل والده على تعيين شريف باشا حاكماً عاماً للبلاد الشامية. وفي أول الأمر عهد إلى الأمير بشير، بالإضافة إلى إدارة الجبل، بإدارة شؤون بيروت وصيدا وصور. لكن بعد إجراء التشكيلات الجديدة رفع محمد علي سلطة الأمير عن الساحل وعيّن سليمان باشا الفرنساوي حاكماً على أيالة صيدا بما في ذلك بيروت، وذلك لأن المدينتين كان فيهما كثير من التجار الأجانب، وكان سليمان خبيراً بالتعامل معهم. أما بقية البلاد الشامية فقسمت إلى مديريات تولى إدارة كل منها مدير كان يساعده متسلم (في كل مدينة) هو عون له في تدبير الأمور. وهذا بدوره كان عنده مباشر هو في واقع الأمر نوع من مدير المال.

٢ ـ أنشأ محمد علي في كل مدينة يتجاوز عدد سكانها العشرين ألفاً «ديوان مشورة» كان أعضاؤه يتراوح عددهم بين ١٢ و٢١ عضواً. وكان ديوان بيروت يتكون من اثني عشر عضواً منهم ستة من المسلمين وستة من المسيحيين.

٣ ـ وقد حاول محمد علي القضاء على الحكم الإقطاعي واعتبر أصحاب الاقطاعات موظفين بمرتبات أقل بكثير مما كانوا يحصلون عليه من الإقطاعات. لكن هذا لم يؤد دوماً إلى تحسين الحال، خاصة لما استبدل الاقطاعيون بموظفين عاديين

لم يكونوا يعرفون حدودهم وكانوا، في الغالب من الأحوال، جشعين في جمع المال، حتى إنهم كانوا يحتكرون أحياناً بيع اللحوم والخضار ويفيدون من ذلك شخصياً.

٤ ـ وضعت حكومة محمد علي في بلاد الشام أنظمة قضائية حديثة وأبقت المحاكم الشرعية. وبذلك تعددت أشكال القضاء بين الحاكم والقاضي وديوان المشورة، واضطربت الأساليب وتشابكت الاختصاصات القضائية. ويمكن إجمال التنظيم القضائي في الأمور التالية: كان في كل مدينة قاضٍ (مدني) ينظر في القضايا الجزائية والمعاملات التجارية وأمور البيع والهبة. أما القضايا الكبرى فكانت تنظر فيها محكمة مؤلفة من قاضٍ وعضوين أو أكثر. وكانت اختصاصات دواوين المشورة مراعاة مصالح الميري من حيث العائدات المرتبة على الأرض وأقلام الالتزام والرسوم الميرية.

٥ ـ قضت حكومة محمد علي على الفوضى المالية، لكنها لم تخفف الأعباء الملقاة على كاهل الشعب. فالذي كان يجمع قبلاً، سواء بطريقة أصولية أو عن طريق ابتزاز الموظفين للأموال، ظل يجمع وأضيف إليه الفردة (أو القرضة) وهي ١٢ بالمئة من دخل المكلفين عن كل ذكر بين الخامسة عشرة والستين من السن، بحيث لا تزيد على ٥٠٠ قرش ولا تنقص عن ١٥ قرشاً. وحصّلت الحكومة رسوم الجمارك والدخوليات كما كان يستوفى رسم على المحصولات المحلية عند إرسالها إلى مكان آخر، ويسمى هذا «رسم التسريح».

وعدا عن المال الأميري الذي كان يستوفى نقداً، فإن أهالي كل ناحية كانوا ملزمين بتقديم ما يلزم الجيش من حاصلات منطقتهم كالزيت والحبوب والسمن. ومجمل القول هو أن حكومة محمد علي زادت الضرائب زيادة فاحشة على أهل الشام. وقد نقل سليمان أبو عز الدين أن زيادة «الفردة» في منطقة الشوف كانت قرابة مليوني قرش. وحري بالذكر أن بلاد الشام كان فيها جيش مصري كبير وكانت الضرائب المختلفة التي تجمع لا تكفي للإدارة والجيش.

(قدر عدد الجيش الذي كان في ديار الشام من مرعش شمالاً إلى القدس جنوباً بنحو ٨٢.٠٠٠ جندي أكثر من ثلثيهم من المشاة وخمسهم كانوا من الفرسان والباقون من رجال المدفعية والنقل).

على أنه كانت ثمة هنات وأخطاء في إدارة محمد علي لبلاد الشام وقد شعر الناس بها كثيراً، وكانت من الأسباب الرئيسة لقيام الثورات ضد حكم محمد علي. وقد فصّل سليمان أبو عز الدين مظالم حكومة محمد علي، فليرجع إليها من شاء في كتابه «إبراهيم باشا في سوريا». أما الآن فإننا نكتفي بذكر المظالم الرئيسة، محاولين الاقتصار على ما كان له علاقة خاصة بلبنان، وإن كان ذلك ليس سهلاً. فقد كان ثمة

ارتباط عضويّ بين نواحي الإدارة وتصرفات رجال الحكم وكثرة الجند والنفقات الباهظة التي ترتبت على ذلك. وجدير بالذكر أن سكان المنطقة كانوا قد فرحوا بقدوم إبراهيم باشا أولاً، فكان أن خاب فألهم مع مر السنين.

١ ـ في سنة ١٨٣٣ أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم مجموعة من الأوامر لاحتكار الحرير في بلاد الشام وتحصيل الفردة أي ضريبة الرؤوس على ما مر بنا، وتجنيد الشباب في البلاد الساحلية، ونزع السلاح من أيدي أهل البلاد.

٢ ـ أدخل نظام السخرة في البلاد. وكانت السخرة تشمل الناس كما تشمل حيوانات النقل، وذلك لأشغال الحكومة.

وكانوا يرسلون البنائين إلى عكا وقولاق بوغاز وغيرها من الأماكن التي تبعد عن أوطانهم مسيرة يوم أو أيام ويكرهونهم على العمل بربع الأجرة. ومن مظالم السخرة أنهم كانوا يكلفون المكارين نقل الفحم الحجري من معدن قرنايل بأجرة زهيدة. وبما أن الفحم المحفور حديثاً تكون فيه رطوبة تتبخر عند تعرضه للشمس والهواء في أثناء نقله مسيرة ساعات عديدة فيجف وينقص وزنه، فكانوا يلزمون المكارين بدفع ثمن الفرق في الوزن الناشىء عن فعل الطبيعة فيفقدون أكثر أجرتهم أو كلها ظلماً وعدواناً.

ومن فظائع «البلص» والتسخير هي أن الحكومة عملت بالمثل المشهور فكانت تكيل بميكالين وتزن بميزانين فتأخذ بمكيال أو ميزان يزيد على المكيال أو الميزان الذي تعطى به والذي فرضت التعامل به بين الناس كما بيّنا قبلاً في الكلام على الضرائب.

ولم يقتصر حيف الحكومة على الملاكين والمكارين، بل شمل أفقر الطبقات، وهي طبقة العامل الفقير الذي يأكل خبزه بعرق جبينه ويعول ذويه من أجرته اليومية. فمن هؤلاء من كان يستخدم في قطع الأشجار في الغابات. فإذا قطع شجرة ووجدت لأي سبب من الأسباب غير صالحة للغرض الذي تطلبه الحكومة يحرم أجرته. نعم، إن الحكومة كانت تترك له حرية التصرف بالشجرة التي تمسك عنه أجرة قطعها غير أن بعد الغابات عن المدن كان يحول دون انتفاع العامل بها. ومن المظالم التي ذكرها نوفل نوفل بعد أن عدد أضرار السخرة ما يلي، قال: والأعظم من ذلك جميعه إخراج الناس من بيوتها لأجل إسكان العساكر التي لا تفتر من الجولان في البلاد وخاصة مدن الساحل فلا يرثون لأنين شاكي ولا يرحمون دمعة باكي. فترى النساء والأرامل، فضلاً عن المتزوجات من المسلمين والنصارى، دايرات في الأسواق يتوقعن مأوى يأوين إليه. وقد يتفق البعض منهن أنهن بعد مقاساة العناء يجدن محلاً لكنهن لا يستقررن فيه برهة إلاّ وتأتي العساكر وتخرجهن منه أيضاً. ولا يعفى من ذلك أحد لا كبير ولا صغير إلاّ من كان ذا رتبة معروفة بين خدام الميري.

٣ ـ تلاعبت حكومة محمد علي بأسعار العملة تلاعباً عاد بالخسارة الكبيرة على السكان جميعاً، بينما كانت الخزينة تربح الكثير من ذلك. وقد نقل سليمان أبو عز الدين أن الحكومة كانت تخفض أسعار العملة عندما تشرع في تحصيل الضرائب، فإذا انتهى جمع الضرائب عادت إلى رفع الأسعار.

٤ ـ كان سكان بلاد الشام ينفرون من التجنيد، مع أنهم كانوا أهل قتال وحرب وخصام. وكان التجنيد الإجباري في جيش إبراهيم باشا خالياً من القواعد والأنظمة وتحديد الوقت ووجهة القتال.

٥ ـ كان نزع السلاح يشبه التجنيد. فلم يكن المقصود جمع السلاح من الذين يحملونه فقط، ولكن كان يفرض في حالات كثيرة على الناس أن يسلموا سلاحاً ولو لم يحملوه أو يملكوه.

(٧)

ليس غريباً، والحالة هذه، أن تقوم ثورات متعددة ضد حكم محمد علي باشا في ديار الشام. ويمكن الرجوع إلى «بشير بين السلطان والعزيز» للحصول على بعض التفاصيل عن هذه الثورات والاضطرابات. أما هنا فإننا نكتفي بإيجازها تيسيراً للقارىء.

١ ـ كانت الثورة الأولى في القدس من نيسان (أبريل) إلى أيلول (سبتمبر) (١٨٣٤) بسبب التجنيد ونزع السلاح والاحتكار. وقد عمت الثورة فلسطين كلها من صفد إلى غزة. وقد قضى عليها إبراهيم باشا بالحديد والنار.

٢ ـ في شهر أيار (مايو) من السنة نفسها هاجت دمشق بسبب التجنيد أيضاً، وخاصة بعد أن بلغ أهلها خبر ثورة القدس ونابلس. وأوقف التجنيد هناك (لمدة قصيرة). وكان عند الحاكم جند كاف لإعادة النظام.

٣ ـ في صيف ١٨٣٤ قامت طرابلس بثورتها وكان ذلك بدافع من أخبار النجاح في ثورة فلسطين على ما وصلت للمدينة. وعوقبت المدينة عقاباً صارماً.

٤ ـ في شهري آب وأيلول (أغسطس وسبتمبر) من سنة ١٨٣٤ ثارت عكا وصافيتا والحصن. وقد تم القضاء على الثورة بشيء من الشدة.

٥ ـ لكن الثورات في سنة ١٨٣٤ كانت تمتد كالهشيم. فهي في الربيع في فلسطين ودمشق، وفي الصيف في طرابلس وعكا وصافيتا، وفي الخريف في جبال النصيرية.

كان اللبنانيون قد اشتركوا في إخماد الثورات التي مر بنا ذكرها، بل إن كثيرين منهم كانوا في جيش إبراهيم باشا وهو يحارب في الأناضول. وقد ترك إبراهيم باشا اللبنانيين إلى أن أخمد الثورات الأولى، ثم انتقل إلى لبنان لتجنيد اللبنانيين ونزع سلاحهم. وقد نجح في محاولته سنة ١٨٣٥، فبدأ بنزع السلاح من الدروز ثم من

المسيحيين. وتلا ذلك فترة هدوء نسبي امتد إلى سنة ١٨٣٧.

٦ ـ بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٧ وآب (أغسطس) ١٨٣٨ كانت ألسنة الثورة مندلعة بين دروز حوران. وبسبب انتصار الثوار هناك قامت ثورة في وادي التيم في ربيع سنة ١٨٣٨ ومع أن الثورة انتهت بتسليم الدروز، فإن الخسارة في النهاية كانت في جانب إبراهيم باشا وحكومته.

ذكرنا أن اتفاق كوتاهية لم يحل المشكلة العالقة بين السلطان محمود ومحمد علي باشا، وكانت بوادر العداء تظهر حيناً وتختفي حيناً، لكن الظهور كان الغالب عليها. وكانت الدول الأوروبية تتدخل باستمرار في هذه الخصومة جراً لمصلحتها. ولم يلبث أن اتخذ العداء بين السلطان محمود ومحمد علي باشا شكل الحرب، وانتهى الأمر بأن اشتبك الجيشان في معركة «ترب» في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٩. وانتهت المعركة في بضع ساعات بانتصار ساحق لجيوش إبراهيم باشا واندحار تام للجيش العثماني. وقد توفي السلطان محمود الثاني في أول شهر تموز (يوليو) ١٨٣٩ قبل أن تبلغه أخبار المعركة وخسارتها.

٧ ـ في سنتي ١٨٣٩ و١٨٤٠ كانت مراجل الثورة تغلي في عدد من مناطق بلاد الشام. بدأت الاضطرابات في أريحا (شمال سورية) وجسر الشغور وانتقلت إلى جبل عامل وقامت «الحركة العامية» في لبنان، وكانت تحتدم تدريجاً بدءاً من أيار (مايو) ١٨٤٠. وكان البادئون بها من أهل دير القمر ثم انتشرت في جميع الانحاء اللبنانية. وفي أواسط تموز (يوليو) ١٨٤٠ انقطع الثوار عن مواصلة القتال. وألقي القبض على ٥٧ زعيماً من زعماء الثورة في لبنان فأبعدوا إلى مصر ومنها إلى السودان. وكان بين المنفيين أربعة أمراء شهابيين وأربعة أمراء لمعيين وشيوخ من آل الخازن وأبو نكد والشدياق وغيرهم.

٨ ـ تدخلت الدول الأوروبية بشكل عملي أكبر بعد معركة ترب وانتهى الأمر بعقد معاهدة لندن (تموز ـ يوليو ١٨٤٠) التي بموجبها فرض على محمد علي باشا، في واقع الأمر، الانسحاب من الديار الشامية.

أبى محمد علي الانصياع إلى المقررات الدولية، فباشرت الدول بتنفيذها بالقوة. فاتجهت سفن حربية بريطانية إلى الشواطىء اللبنانية السورية. وجاءت سفن فرنسية لمراقبة الأولى أولاً، ثم ابتعدت فيها بعد. (كانت فرنسا في أول الأمر تقف إلى جانب محمد علي باشا وهذا مما قوى عزيمة الوالي الثائر على سلطانه). وانضمت قوى نمساوية وعثمانية إلى القوى البريطانية الموجودة هناك. وفي أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠ بدأت الحركات الحربية بالنزول في جونية واحتلت الجنود العثمانية سفوح كسروان والمتن المشرفة على الساحل من حريصا إلى قرنة شهوان. وتم الاستيلاء على مدن

الساحل وفق التواريخ التالية:

جبيل والبترون: ١٢ و١٣ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠

حيفا: ١٧ و١٨ أيلول (سبتمبر)

صور: ٢٤ و٢٥ أيلول (سبتمبر)

صيدا: ٢٦ أيلول (سبتمبر)

عكا: ٢ و٣ تشرين الثاني (نوفمبر)

يافا: ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)

وانسحب الجيش المصري من بلاد الشام قاطبة. ولم تخل الشهور الأخيرة لوجود الجيش من إساءات قام بها الضباط والجنود في جهات مختلفة. وحتى إبراهيم باشا طالب أهل دمشق بما كان متبقياً عليهم من أموال. والواقع أن أكثر سكان البلاد الشامية لم يأسفوا على رحيل المصريين وانتهاء إدارتهم، وإن كانوا لا يرجون خيراً على أيدي العثمانيين.

كان لحكومة محمد علي تأثير في بلاد الشام، وسنتحدث عن هذا في مكان تالٍ لكن لا بد من الإشارة هنا إلى بضعة أمور ذات شأن هام.

١ ـ في أيام حكومة محمد علي تم إطلاق للحرية الدينية والمساواة بين أبناء الطوائف المختلفة في الفرص والمناسبات الرسمية والاجتماعية. وهذا ينطبق على كثير من الجهات الشامية أكثر مما ينطبق على لبنان، إذ إن التنظيم الاجتماعي فيه لم يكن يقوم على هذا النوع من الأسس.

٢ ـ كان لحكومة محمد علي باشا أثر اقتصادي صالح في أول الأمر من حيث التوسع في استخراج المعادن والاهتمام بميناء بيروت مثلاً. لكن استمرار الثورات، وظروف الحرب في القاهرة، أدت في النهاية إلى عكس النتيجة المرجوة. وعلى حد تعبير سليمان أبو عز الدين:

فبعد فتح البلاد بزمن قصير قامت الثورات في مختلف أنحاء البلاد. وما كادت تخمد هذه الثورات حتى تجددت الحرب مع الأتراك، ثم تلتها محاربة الحلفاء فالانسحاب من سوريا: وكان أهل سوريا ومواردها الاقتصادية مقيدين في أثناء تلك الحوادث بمشيئة الحكومة تتصرف بهم في التجنيد والتسخير والاحتكار وفرض الضرائب الثقيلة الوطأة حسبما اقتضته الحاجة ومكّنت القوة من تنفيذه. فاشتغل من اشتغل من رجال البلاد في الجندية أو الثورة أو السخرة وفر إلى البادية أو البلاد المجاورة من استطاع إلى الفرار سبيلاً، فحرمت الأراضي الواسعة أيديهم العاملة. كما أن ثقل وطأة الضرائب والاحتكار ثبطاً عزائم من بقي من القادرين على الإنتاج، وفي أثناء الحروب والثورات دمرت قرى عديدة وأهملت الزراعة فقل الإنتاج، وارتفعت

أسعار لوازم المعيشة ولا سيما أنها كانت محتكرة، وقسم كبير منها مطلوب لإعالة الجيش المرابط في البلاد. وأصبح الأهلون في ضيق شديد. وبعد أن كانت قد ظهرت بوادر النشاط في أسواق التجارة بسبب تأمين طرق المواصلات الداخلية وتسهيل المعاملات مع البلدان الخارجية، كسدت التجارة ووقف دولاب الأعمال الصناعية أيضاً، ولا سيما أن البضائع الأجنبية أخذت تزاحم المصنوعات الوطنية، وأقبل الناس على شرائها لأنها كانت أرخص ثمناً من مصنوعات البلاد وأجمل منها منظراً. ورغماً عما عرف عن محمد علي من الرغبة الشديدة في تنشيط الصناعة، لم تتمكن حكومته من تنفيذ رغبته هذه في سوريا، نظراً لما سبقت الإشارة إليه من اضطرابات الأحوال واشتغالها بالحروب وإخماد الثورات.

٣ ـ تركت حكومة محمد علي أثراً إدارياً طيباً في المناطق الشامية فأمن الناس على أرواحهم وأموالهم من اللصوص، وأخذت العدالة مجراها بالنسبة إلى المجرمين العاديين.

أما جبل لبنان فلم تترك فيه حكومة محمد علي من حسن التأثير ما تركته في سواه من البلاد السورية. فقبل حلول تلك الحكومة في سوريا، كان الأمن مستقراً في لبنان لأن الأمير بشير كان منصرفاً بكليته إلى ذلك، وكانت هيبته في البلاد ملء الأسماع والأبصار. غير أن الأمير كان مستبداً وحكومة محمد علي لم تضعف استبداده ولا ذهبت بسيئات الحكم الإقطاعي وضغطه على الشعب اللبناني، لأن السلطة التي كانت لأصحاب المقاطعات الأصليين انتقلت إلى أيدي أبناء الأمير وحفدته وأقاربه ومريديه. وهؤلاء كانوا يستمدون من الأمير قوة ويفوقون الإقطاعيين الذين تقدموهم جوراً على الأهلين. والذي أدى بلبنان إلى هذا الموقف الشاذ هو أن الأمير بشير خدم حكومة محمد علي في سوريا خدمة جليلة، وكان أقدر اللبنانيين على تنفيذ مآرب محمد علي وإبراهيم باشا في لبنان، فنظر إلى هذه الأمور بعين المراعاة ولم تتعرض حكومة محمد علي للأمير بشير في إدارة البلاد الداخلية ولا أنشأت مجالس مشورة في لبنان كما فعلت في مدن سوريا، فبقيت السلطة محصورة في شخص الأمير بشير، فازداد تمكناً من رقاب اللبنانيين واغتنم الفرصة السانحة فجمع ثورة طائلة من أموالهم. هذا فضلاً عن أن حكومة محمد علي رتبت على اللبنانيين نحو ثلاثة أضعاف ما كانوا يدفعونه إلى الخزينة العثمانية. ومن أشد مساوىء حكومة محمد علي في لبنان طعن الوطنية اللبنانية في صميمها بما زرعته من بذور التفريق بين المسيحيين والدروز.

كانت خاتمة بشير الكبير أميراً للبنان مرتبطة بخاتمة حليفة. فهو أيضاً ثائر على السلطان، ولا بد من تخليه عن الإمارة. وقد لخص الدكتور رستم أيام بشير الشهابي

الأخيرة في لبنان في كتابه «بشير بين السلطان والعزيز» بقوله:

«ورجحت كفة الحلفاء وانتهت المهلة المعطاة للشهابي الكبير ونودي بنسيبه بشير الثالث حاكماً على لبنان. فرأى أن يستفيد مما عرضه الحلفاء عليه ومضى في رأيه فاستدعى أولاده وأحفاده وجمع أوراقه وأمواله وعقد ضميره على النزول إلى صيدا للاستسلام. ووافق هذا كله وجود حنا بحري بك إلى جانبه ففاتحه هذا كلاماً في هذا الموضوع مخافتاً، فأجابه الشهابي الكبير «قل لباشتك البلاد أصبحت كلها صوتاً واحداً فلا فائدة من المقاومة». فقام بحري بك من بتدين إلى عين زحلتا والتقى فيها بالسر عسكر المصري فأخبره بما جرى وعادا معاً إلى البقاع.

«ونهض الأمير الكبير بمن معه من بتدين إلى صيدا في الحادي عشر من تشرين الأول، ولدى وصوله إلى جسر الأولي في خارجها أعلم المتسلم خالد باشا بحضوره فهب لاستقباله عند الجسر. وفي اليوم التالي دخل الأمير إلى صيدا بموكب حكومي شعبي عظيم، ثم قام من صيدا إلى بيروت على ظهر مركب بخاري إنكليزي لمواجهة الأميرال فاستقبله هذا بما لاق من الإكرام والاحترام، ولكنه أعلمه أن لا مفر من التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد. وطلب أن يختار محلاً لإقامته خارج بر الشام ومصر وفرنسا فانتقى جزيرة مالطة ولذا لقب بالملطي. ثم أرسل حفيده محموداً يسأل الوزير أمراً يمنع التعدي على أرزاقه وذويه فأعطي له وأرجع بولده وحفيده إلى صيدا. ولما بلغها استدعى إليه ولده خليلاً وحفيده داود وأبقاهما في المركب وخرج هو إلى المدينة يتأهب للسفر. وبعد خمسة أيام عاد إلى المركب مصحباً معه زوجته وأولاده وزوجة ولده الأمير قاسم وحفدته الخمسة أولاد الأمير خليل وحفيده الأمير رشيد قاسم (وكان أمين ومحمود لا يزالان في المركب) ومدبر أموره بطرس كرامة وحوالى سبعين رجلاً من خدامه بينهم مؤرخه فيما بعد رستم باز».

٤ ـ التجربة العثمانية

(١)

كان انسحاب الأتراك العثمانيين عن فينا سنة ١٦٨٣ وما تبع ذلك من توقف الفتوح العثمانية وتوالي الانتصارات الأوروبية ضد العثمانيين حافزاً لعدد من السلاطين في القرن الثامن عشر على محاولة القيام باصلاحات جذرية في الشؤون العسكرية. فعهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤) يعتبر بدءاً لهذه المحاولات.

واستمر ذلك في أيام عبد الحميد الأول (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩) وسليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧). ويمكن القول إجمالاً بأن هذه المحاولات شملت الشؤون العسكرية. ذلك بأن الدولة العثمانية كانت، بطبيعتها، دولة عسكرية في نشأتها وإدارتها وحكمها. وكان الجيش وضباطه هم الذين يتولون الحكم والإدارة. والإصلاح كان معناه التخلص من الانكشارية الذين كانوا، في أول عهود السلطنة، أصل العمل الحربي الناجح، لكنهم لم يلبثوا أن أصبحوا، بعد انقضاء عهد الفتوح والانتصارات، عبئاً على الدولة والسكان. فأصبح هؤلاء «أداة هزيمة وتخريب». لكن الانكشارية كانوا أقوياء وكان يدعمهم «العلماء» المحافظون الرجعيون الذين كان لهم في بقاء الحال على ما كان عليه مصلحة خاصة، لذلك كانوا يحولون دون قيام أي إصلاح أو تجديد كائناً ما كان نوعه. ومن هنا كان اهتمام السلاطين المذكورين يتجه نحو تحسين أحوال البحرية العثمانية وفرق المدفعية تاركين المشاة، وجلهم من الانكشارية، وشأنهم. على أنه من المهم أن يعرف القارىء أن هذا النوع من الإصلاح الأعرج ما كان ليفيد الدولة، إذ لا سبيل لأن يكون المشروع نافعاً إلاّ إذا شمل جميع النواحي العسكرية.

تميز عصر سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) بحروب بين العثمانيين من جهة والروسية والنمسا من جهة ثانية. وفي أيامه احتل نابليون مصر ولم تستطع الدولة العثمانية أن تحول دون ذلك، كما أنها لم تستطع أن تخرجه من مصر لولا المساعدة التي قدمتها بريطانية لها. كما أن الوهابيين انتزعوا الحجاز من السلطنة العثمانية وهاجموا العراق. لذلك انصرف سليم إلى إنشاء جيش نظامي جديد تاركاً الانكشارية وحدهم. وكان الجيش الجديد يتبع نظاماً أوروبياً في تحركاته وزيه. وعني السلطان سليم بإنشاء الثكنات وفتح المدارس للتدريب العسكري. ومع ذلك فإن الإنكشارية بتأييد العلماء،

قاوموا إصلاحات أخرى كان السلطان يود أن يدخلها في الشؤون المالية. وانتهى الأمر بإسقاط السلطان سليم بعد أن حصلوا على فتوى بخلعه من شيخ الإسلام. ولم يكتفوا بذلك بل إنهم قتلوا السلطان خشية أن يعود إلى الحكم.

خلع مصطفى الرابع (١٨٠٧ ـ ١٨٠٨) لما حاول السير على خطة سلفه. وولي محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) الأمر. وكان يرى أن الإصلاح ضروري هو الآخر، لكنه أخذ الأمر بالتؤدة حتى تم له، في سنة ١٨٢٦، أن يقضي على الانكشارية قتلاً وحرقاً وتشريداً. وبذلك تخلص من عنصر مشاغب معاكس مهم، وانصرف عندها إلى القيام بإصلاحاته. وجدير بالذكر أن أيام محمود الثاني شهدت قيام الثورة في اليونان التي انتهت باستقلال تلك البلاد، واحتلال الفرنسيين للجزائر ١٨٣٠، وثورة محمد علي باشا عليه واحتلاله البلاد الشامية ١٨٣١. ويتميز عهد محمود الثاني بأن برنامج الإصلاح الذي وضعه لم يكن يعنى بالجيش وحده، بل كان شاملاً لنواح أخرى من الإصلاح. ونظام الحكومة وإدارة الولايات والتربية والضرائب ووضع غير المسلمين في الدولة ـ كل هذه شملها برنامجه الإصلاحي. وكانت الفكرة الرئيسة التي تسيطر على السلطان هي تقوية السلطة المركزية ووضع الولايات التي كانت لا تزال تابعة للدولة العثمانية تحت سلطته. وقد تم له الكثير من ذلك. ولنذكر على سبيل المثال، ليبيا التي أعادها محمود الثاني إلى حظيرة الدولة بعد أن قضى على آخر متسلط من أسرة القرمنلي. وكان يدخل في برنامجه خلق إدارة حكومية فعّالة يقوم بها موظفون أكفاء يتناولون مرتبات منتظمة، ولا يهتمون بنهب المواطنين. وأراد إلغاء نظام الالتزام في جمع الضرائب. ومع أن البلاد الشامية ظلت، باستثناء المدن الكبرى، بعيدة عن سيطرة الحكومة المركزية المباشرة، فإن النفوذ الإقطاعي، في أكثر أنحاء الإمبراطورية، قضي عليه. وقد أنشأ محمود الثاني دوراً لصناعة السفن وأصدر جريدة رسمية، وفتح مدارس عسكرية عليا في الآستانة ومدارس عسكرية ثانوية في الولايات المختلفة، كما فتح مدرسة طبية عسكرية في العاصمة.

وهكذا فقد أخذت الدولة العثمانية في أيامه بالاتجاه نحو الحضارة الغربية للإفادة من مآتيها وتجاربها، بعد أن مر عليها مدة طويلة وهي منعزلة عن مجالات التحضر والتقدم، في الوقت الذي كانت فيه بعض ولاياتها مثل البلاد الشامية وخاصة لبنان، وتونس قد أخذت بالكثير من أسباب التقدم.

(٢)

في الفترة الواقعة بين ١٨٣٩ و١٨٦١ خطت الدولة العثمانية خطوات موفقة في سبيل الإصلاح بشكل أوسع مما كان يطمع فيه محمود الثاني، وكان ذلك طبيعياً. فما إن بدأ دولاب الإصلاح يدور حتى رأى القائمون بالأمر في العاصمة أن هذا التوجه

يجب أن يستمر وأن الإصلاح يجب أن تتسع آفاقه.

وإذا تذكرنا أن احتلال إبراهيم باشا للديار الشامية وتهديده للعاصمة قد تمّا في أيام محمود الثاني، وأن الجيش الجديد الذي هيأه لم يتمكن من وقف إبراهيم عند حده، لما تجدد القتال بينه وبين الجيش العثماني في معركة ترب، وأن الجيش أصابه انكسار شنيع، وأن الدول الأوروبية تدخلت فعلاً وبشكل قوي لمساعدة تركية في محنتها.

إذا تذكرنا هذا، أدركنا لماذا كان أول عمل تم في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١)، وهو خليفة محمود الثاني، كان إعلان «خطي شريف كلخانة»، الذي تم في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٩. وكان الرجل الذي وقف وراء هذا هو مصطفى رشيد باشا.

ويمكن القول إجمالاً بأن الإصلاحات التي وردت في «كلخانة» كانت تنتظم أموراً ثلاثة: أولها، الإصلاحات التي تتصل بالإدارة؛ وثانيتها، ما اهتم بالسكان؛ وثالثها، ما يتعلق بوضع الجماعات غير الإسلامية في الدولة.

فقد أعلن أن الدولة بحاجة إلى قوانين جديدة، وذلك في سبيل منح الإمبراطورية إدارة قوية صالحة. فإن الدولة يجب أن تؤمن السكان على حياتهم وأموالهم وأن تكون الضرائب عادلة منظمة بدل الالتزام القديم، وأن تدفع مرتبات الموظفين في أوقات منتظمة، وأن تكون مصاريف الدولة وورادتها خاضعة لترتيب ثابت واضح وأنظمة بينة.

ومع الاهتمام بهذه الإصلاحات الإدارية، فإن «الخط الشريف» يمكن اعتباره «براءة» حقوق للمواطنين العثمانيين، إذ إن تحسين أوضاعهم وحياتهم كان موضع اهتمام كبير في الإعلان. فضمانة حياة الناس وأموالهم وشرفهم احتلت مكانة خاصة فيه. وقد كان ثمة انتقاد عنيف لنظام الضرائب والالتزام والاحتكارات التي كانت تمارس في أنحاء الامبراطورية. وذكر أن من حق المواطنين أن يحاكموا محاكمة صحيحة بحيث لا يسجن أحد أو يعاقب أو يعدم اعتباطاً، كما كان يحدث كثيراً.

ولا شك أن أهم ما جاء في «الخط الشريف» هو ما يتعلق بغير المسلمين من رعايا السلطان. ذلك بأنه أعلن لأول مرة في الدولة العثمانية بأن يتساوى المسلمون وغير المسلمين أمام القانون. ويبدو أن رشيد باشا وصحبه كانوا يعتزمون تغيير طبيعة الدولة العثمانية من دولة دينية إلى دولة سياسية. ويتضح هذا من «قانون العقوبات» الذي سن في سنة ١٨٤٠ إذ إنه، مع احتفاظه بقواعد الشريعة الإسلامية، اعتبر جميع المواطنين سواء أمام القانون. وقد نشرت قوانين متعددة على أساس الخط الشريف في العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر لعل

أهمها، بعد قانون العقوبات، القانون التجاري الذي سن سنة ١٨٥٠. وهو أول قانون نشر في تركية كان في وضعه بعيداً عن نفوذ «العلماء» وفيه استقلال عن الشريعة. وحري بالذكر أن فرنسا وبريطانيا كانتا تؤيدان الإصلاحات، وذلك للدفاع عن تركية، فيما كانت النمسا والروسية تؤيدان الجماعات المحافظة الكبيرة. أما الأولى فلأنها كانت تطمع في أن تحل مكان فرنسا في حمايتها للكاثوليك في الامبراطورية العثمانية، والثانية لأنها كانت تريد أن تنفذ إلى داخل الامبراطورية عن طريق حماية طائفة الروم الأرثوذكس. وكلتاهما يمكن أن تنالا ما تريدان إذا ظلت تركية متأخرة في إدارتها وتنظيمها ونظرتها إلى غير المسلمين. أما الإصلاح وتغيير الأوضاع فإنهما يحولان دون رغباتهما.

على أن هذه الاصلاحات بدت وكأنها وقفت عن العمل. إذ إن رشيد باشا أقصي عن رئاسة الوزارة (١٨٥٢) بسبب الاضطرابات التي قامت في الولايات الأوروبية، والتهديد الروسي بالزحف على العاصمة. وترتب على ذلك إلغاء الأنظمة التي وضعها للإدارة في الولايات وأوقف العمل بالقوانين الجديدة والإصلاحات جمعاء. ولما طالبت الروسية في سنتي ١٨٥٢ و١٨٥٣ بحماية الأماكن المقدسة في فلسطين وحماية الروم الأرثوذكس في الدولة، قويت المعارضة للإصلاح بشكل عام. وانتهى الأمر بقيام حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا. وجاءت بريطانية وفرنسية لنصرة الدولة العثمانية. وكان النصر لهذه الحرب للأتراك وحلفائهم. وعقد مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ لوضع حد لهذه الحرب وما قد يتلوها من حروب. وكان الأتراك بحاجة إلى الحصول على تأييد الدول الغربية ضد الروسية. وهنا أثبتت الحكومة التركية صدق نواياها ورغبتها الأكيدة في إصلاح الأمور. لذلك أصدر عبد المجيد نفسه خط شريف همايوني في شباط (فبراير) ١٨٥٦، كي يكون وثيقة تستعمل في مؤتمر باريس.

أكد «الخط الهمايوني» مبادىء «الخط الشريف» الأول، وشدد على المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم من الرعايا غير المسلمين. وأعاد القول في اهتمام الدولة بالمواطنين والعناية بأمنهم وسلامتهم وحقوقهم وحياتهم وأموالهم والمحافظة عليها كلها. ووعدت الدولة ثانية بإصلاح نظام الضرائب وتنشيط الزراعة ووسائل الإنتاج، كما أنها أكدت عزمها على إدخال قوانين من شأنها تحسين المحاكم وإصلاح الإدارة القضائية.

وقد وفت الدولة بوعدها. ففي السنوات الخمس التي تلت إعلان «الخط الهمايوني» (أي إلى وفاة السلطان عبد المجيد) نشرت القوانين المتعلقة بالأرض وملكيتها والعقوبات وتنظيم القضاء والتجارة والشؤون البحرية. إلاّ أن إدارة الولايات نفسها لم تنل، من الناحية العملية، إلاّ القليل من الاهتمام. ويعود ذلك إلى الاضطراب

الذي كانت تعانيه الولايات والضائقة المالية التي اجتازتها الدولة العثمانية بسبب حرب القرم، وما كانت تحصل عليه الدولة من القروض الأجنبية. ولعل الأمر الذي لم تستطع الدولة أن تقوم بحظ وافر في سبيل إصلاحه، هو المساواة بين المسلمين وغيرهم من الرعايا. فأمر مثل هذا كان يحتاج، بالنسبة إلى امبراطورية واسعة مثل الدولة العثمانية، إلى أكثر من مجرد إعلان حقوق في العاصمة. فالناس لا يتغيرون بقانون، والدولة لم تكن تستطيع تنفيذ القانون. والدول الأجنبية كانت تتدخل أكثر من اللازم بين الطوائف المسيحية المختلفة، حفاظاً على مصالحها أو لوضع قدم في داخل الامبراطورية. ولم تنجح محاولات رشيد باشا ولا محاولات زميليه وتلميذيه فؤاد باشا وعلي باشا.

(٣)

لكن محاولات الإصلاح لم تتوقف نهائياً. بل إن الدولة العثمانية التي صدر عنها خط كلخانة، وخط همايوني (وهذا يعرف أيضاً بالتنظيمات الخيرية) كانت في الواقع جادة في السير في طريقها. وكان عدد المؤمنين بالإصلاح يتزايد في العاصمة وفي الولايات. ومع أن النتائج العملية للتنظيمات الخيرية، أي تنظيمات خط همايوني ١٨٥٦، لم تبلغ ما قصده واضعوها ومشرِّعوها، فإنها تركت في نفوس الناس أثراً. وقد جاءت قوانين الولايات لتتم خط الإصلاح. وهناك قانونان يوضحان هذا الأمر. الأول كان في سنة ١٨٦٤ لما صدر قانون الولايات. لكن التنظيمات العامة صدرت سنة ١٨٧٤ (وكل هذا تم في أيام السلطان عبد العزيز ١٨٦١ ـ ١٨٧٦). وكما ينتظر أكد هذا «الخط» ما جاء في إعلاني سنتي ١٨٣٩ و١٨٥٦ من الحاجة إلى الإصلاح وضرورة تأمين الناس على حقوقهم وحياتهم وأموالهم وما إلى ذلك من المحافظة على العدل وإحقاقه ومنع الظلم. وقد كانت النتائج العامة للإصلاحات كما لخصها الدكتور عبد العزيز محمد عوض في كتابه «الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤» ص ٣٢ ـ ٣٤ بشكل واضح على النحو التالي:

١ ـ الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لأن في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

٢ ـ نظراً لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة، لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلية المتحلين بصفات العفة والاستقامة، وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل.

٣ ـ بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعاً عادلاً وموافقاً لوصفه وتعريفه، فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمه وتنسيق وظائف مأمورياتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها.

ولما للتجرد والنزاهة في هذه المحاكم من أهمية، لذلك يجب أن لا يعزل ولا يبدل أعضاء هذه المحاكم بلا موجب، وكذلك يشترط أن يكون تعيينهم بالانتخاب النزيه. وأصدر السلطان أمره بتنحية ناظر العدلية عن وظيفة رئاسة محكمة التمييز التي هي أعظم المحاكم النظامية في الدولة، وأمر بتقسيمها إلى دائرتين، وربط ديوان الاستئناف التجاري ومحاكمه بنظارة العدلية، وأن تختص نظارة التجارة بالعمل على ترقي أساليب التجارة والصناعة والزراعة.

٤ ـ منح السلطان عموماً الرعايا حق انتخاب مميزين وأعضاء المحاكم النظامية ومميزين وأعضاء مجلس الإدارة، وتعيينهم، سواء كانوا من المسلمين أم من غير المسلمين، كي تكون أصول تشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم، وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة.

٥ ـ التحري عن أسباب زيادة الإيرادات، لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها ازدادت مدنية وعمراناً.

٦ ـ اعترف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا، وطلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التحصيل فوراً كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب.

٧ ـ ألغى السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الإيرادات العشرية. وطلب إجراء التدابير الحازمة لاستئصال ما يقع من التعديات حين استيفاء الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين، ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم، منتخبين من قبل الأهالي.

٨ ـ اعتبر السلطان نظارة الدفتر الخاقاني مرجعاً مستقلاً لإعطاء السندات العمومية المتعلقة بالأملاك غير المنقولة لأن وجود أكثر الأملاك بدون سندات تسجيل من شأنه أن يحدث المنازعات دائماً والتي تفضي إلى إرباك المحاكم وإزعاج الأهالي وتوجب انخفاض قيمة الأملاك.

٩ ـ كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك من أقدم مقاصده السنية. ولما كانت العساكر الضابطة إحدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم، لذلك أمر السلطان بسن القوانين المتعلقة بالضابطة.

١٠ ـ أكد السلطان على إلغاء السخرة والمضايقات والإزعاجات وإساءة استعمال السلطة. وأكد على أن لا يكون تنظيم الطرق والمعابر وغيرها من الخدمات التي تكلف الدولة الأهالي القيام بها أداة خسارة وضرراً للرعايا.

١١ ـ الاجتهاد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في البلاد.

١٢ ـ أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف غير الإسلامية.

١٣ ـ السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة.

١٤ ـ تنظيم استيفاء البدلات ـ الإعانات ـ العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون، واعترف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأسنان المكلفين وبعدم تحقيق العدالة في توزيع وتحصيل البدل ـ الإعانة ـ من الطوائف غير المسلمة، على أن يستثنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل. وأن يجري استيفاء البدل وفقاً للأسنان وللقاعدة المشروعة بشرطين: الأول منهما: عدم الخلل في مقدار البدل الموضوع حسب عدد النفوس، أما الثاني، فهو تأمين واردات خزينة الدولة.

١٥ ـ اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافأة، والمخالفين بالعقوبة، وطلب أن ترتب وتحدد اختصاصات الولاة والمتصرفين والقائمقامين وجميع المأمورين وفقاً لمقتضيات الأمور الإدارية، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم المبادرة بإعلان هذه التنظيمات.

ولنذكر في ختام حديثنا عن الإصلاحات العثمانية صدور الدستور العثماني (أو المشروطية كما تسمى في التاريخ التركي) سنة ١٨٧٦. ولسنا نريد أن نفصل هنا الخطوات التي مر بها رجال الإصلاح والدولة والسلطان حتى رأى الدستور النور، فذلك موضعه في تاريخ الدولة العلية. وإنما لا بد لنا من تذكير أنفسنا أن عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، وهو السلطان الذي صدر الدستور في أول عهده، وانتخب البرلمان الأول إثر ذلك، هو هو نفسه الذي علّق الدستور وأوقف العمل به حتى أرغم على إعادته سنة ١٩٠٨ (ولما صدر سميت الوثيقة المشروطية الثانية) وخلع بسبب محاولة الرجوع عن ذلك سنة ١٩٠٩.

ولسنا ننوي تحليل الدستور العثماني، وذلك بأن القارىء يجد نصه في ملحقات هذه الدراسة، فليعد إليه.

(٤)

هذا هو الماوراء التارخي للدولة العثمانية الذي تَوجب علينا عرضه، ولو باقتضاب كلي، كي نتمكن من فهم ما جرى في لبنان بين ١٨٤٠ و١٨٦١. فاستانبول ترغب في الإصلاح ويعمل رجالها جاهدين في سبيله. والخطوط الشريفة والقوانين والأنظمة تتوالى بسرعة بين ١٨٣٩ و١٨٧٦ وهي التي تنتهي بدستور. ولكن الامبراطورية العثمانية كانت بحاجة إلى أداة حكم قوية فعّالة بحيث تمتد من استانبول إلى أبعد

أجزاء الولايات وتصل إلى الأمكنة النائية: وهذا لم يكن متيسراً، وما كان ليخلق بين عشية وضحاها. وكانت الدولة العلية تعشش في عقول الكثيرين من رعاياها، سواء في ذلك سكان استانبول وغيرها من المدن والدساكر، رجعية عتيقة بالية كانت تخشى على مصالحها ونفسها. فكانت تقاوم كل حركة إصلاحية، مهما صغر شأنها. ومن الواجب تذكره أن هذه الجماعات كانت كثيرة العدد وكانت أقرب إلى الجماهير من دعاة الإصلاح والقابلين به، ومن ثم كان لها من المقدرة والنفوذ على العامة بحيث كانت تعطل الكثير من الأحكام والفعاليات. إلى هذا كله كانت الدولة الأوروبية تتدخل في شؤون الولايات والطوائف والجماعات سياسياً وإدارياً ودينياً. ومن هنا كانت الأحداث التي تجري في المكان الواحد تتشعب أسبابها وتتشابك ويقع أحياناً رجال الدولة العلية في أخطاء كثيرة تزيد الطين بلة؛ بل كثيراً ما كان ينضم الولاة أنفسهم إلى العناصر المثيرة، بدل أن يكونوا بين العناصر المهدئة، وذلك جرياً وراء مغنم أو إرواء لحقد أو ضغينة أو تشفياً من خصم.

ويجب أن نكرر القول بأن الإدارة العثمانية، وعلى رأسها السلطان ومن حوله، كانت تطمع في أواسط القرن التاسع عشر أن تعيد العصاة كلهم إلى حظيرة الدولة وتقوي الحكم المركزي. ذكرنا من قبل ليبيا مثلاً على ذلك، ونود أن نشير الآن إلى أن العثمانيين أرادوا الشيء نفسه في بلاد الشام وخاصة لبنان، وجرّبوا احتلال اليمن، ورغبوا في تشديد القبضة على بلاد السعوديين، وحاولوا حتى ضبط مصر وواليها وخلفاءه من بعده.

ومن هنا يتضح تصرف الدولة في لبنان. ذلك بأنه بعد خروج إبراهيم باشا من الديار الشامية واعتزال الأمير بشير الثاني (الكبير) الحكم نظرت الدولة العثمانية إلى لبنان على أنه بلد يجب أن يخضع لاستانبول مباشرة. فما الذي فعلته؟

يجب أن نذكر أن عهد الأمير بشير الثاني كان زمن «تكسير رؤوس» بالنسبة إلى الأمير عندما ينظر إلى ما فعله مع الزعماء الإقطاعيين. وكان حكم إبراهيم باشا شديداً قاسياً بالنسبة للجميع. ولذلك كانت الثورة ضد الاثنين شديدة عارمة وكانت موحدة الغاية. فلما انتهى الحكمان وقع الاختيار على بشير (الثالث) ليخلف سلفه. وهنا وصلت الأمور غايتها من التعقيد والتشابك. فالفراغ الذي تركه بشير الثاني كان أكبر بكثير من – أن يملأه بشير الثالث. فالهمة والهيبة والخبرة والاحترام كانت تعوز الخلف. والقوى الاجتماعية التي نشأت عن حكم بشير الثاني وإبراهيم باشا كانت أبعد مدى من مقدرة بشير الثالث. فقد استحكم العداء بين الدروز والمسيحيين (الموارنة)، وعاد الذين أبعدوا من قبل من زعماء الاقطاع إلى لبنان وأخذوا يطالبون بالأراضي التي

اغتصبت. وكانت فرنسا تساند الموارنة، والدروز يحظون بعطف بريطانية، والدولة العثمانية حائرة فيما بينهما، هذا بالإضافة إلى الموقف الروسي الذي كان يتزايد ضغطه والموقف النمساوي الذي أخذ يبرز بصورة واضحة للعيان. ولم يحسّن الأمير بشير الثالث علاقاته مع زعماء الدروز، فلذلك ساءت الأمور كثيراً وظهرت بوادر العصيان والقتال الطائفي. وحتى آل الخازن وآل حبيش الموارنة الكسروانيون لم يتحملوا سياسة الأمير الجديد نحوهم فانضموا إلى خصومه من زعماء الدروز. وانتهى الأمر بأن عزل بشير الثالث عن الإمارة في مطلع سنة ١٨٤٢. والمحاولات المختلفة لانتقاء خلف له. وجاء مصطفى باشا إلى بيروت ليدرس الوضع عن كثب ويوفق بين الدروز والمسيحيين. ولكن الواقع أن مصطفى باشا جاء ليظهر للملأ أن الطائفتين الرئيستين في لبنان لا يمكن أن تتفقا، وأن الحل الوحيد هو أن يكون للبنان حاكم عثماني. أي أن مصطفى باشا كان مكلفاً بأن يدفع عربة الحكم المركزي الامبراطوري إلى الإمام بتثبيت هذا الحكم في لبنان.

ففي ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٢ وضع بشير الثالث على ظهر باخرة حملته إلى استانبول.

وبعد ذلك بأيام قليلة عين عمر باشا (النمساوي) حاكماً على لبنان. واتخذ هذا قصر بيت الدين مركزاً له. ولكن ذلك لم يجعله حاكماً ناجحاً. ذلك بأنه كان جاهلاً بشؤون لبنان. وقد حاول الاستعانة بفريق من اللبنانيين مرة وبالفريق الآخر مرة أخرى. فلم ينجح. بل أن الحالة زادت سوءاً في أيامه. وقام الدروز بالثورة عليه. ومع أن هؤلاء لم ينجحوا عسكرياً، فإن عمر باشا أقيل من الحكم. وعندها تم الاتفاق على نظام جديد للبنان أساسه إبقاء لبنان تحت حكم عثماني مع انتداب لبنانيين لتنفيذه، وهو المعروف باسم نظام القائمقامتين

(٥)

قسم لبنان، بموجب هذا النظام، إلى قائمقاميتين: مسيحية في الشمال ودرزية في الجنوب، وجعلت طريق بيروت دمشق الحد الفاصل بينهما. وعيّن الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على المنطقة المسيحية وأحمد أرسلان قائمقاماً على المنطقة الدرزية. والمهم، بالنسبة للعثمانيين أن يظل النفوذ لوالي صيدا (المقيم في بيروت) وهو تركي بطبيعة الحال.

وواجه التنظيم الجديد صعوبات كبيرة. فالحد الذي اختير لا يعني قط أن الشمال كان يقطنه مسيحيون فقط، والجنوب كان خاصاً بالدروز. ومع أن عدد الدروز في المنطقة الشمالية كان قليلاً نسبياً، فإن عدد المسيحيين في المنطقة الدرزية كان كبيراً. وقد نقل الدكتور فيليب الأرقام التالية عن عدد سكان جبل لبنان في ذلك

الوقت:

في القائمقامية الشمالية (المسيحية)		في القائمقامية الجنوبية (الدرزية)	
مسيحيون	٧٤,٧٠٠	مسيحيون	٣٨,١٤٠
دروز	١٠,١٥٠	دروز	٢٥,٤٥٠
		(بما فيهم دروز دير القمر)	
المجموع	٨٤,٨٥٠		٦٣,٥٩٠

وكان سكان لبنان في الوقت نفسه ٢١٣,٠٧٠ نسمة موزعين كما يلي:

الموارنة	٩٥,٣٥٠
الروم الكاثوليك	٤١,٠٩٠
الروم الأرثوذكس	٢٨,٠٠٠
الدروز	٣٥,٦٠٠
الشيعة	١٢,٣٣٠

(وكان هناك ٢٠٠ يهودي)

ومن النظر إلى الجدول الأول يتضح مدى التداخل السكاني في هذا التقسيم الجديد. يضاف إلى ذلك أن هذا التنظيم كرس ما يصح أن يسمى التقسيم الطائفي، ومعنى ذلك تقوية النزاع والخصومة بدل حل المشكلة أصلاً. ويسّر الوضع للقناصل المقيمين في بيروت مجال التدخل المباشر عن طريق القائمقامين ووكلائهما، كما أتاح للسفراء في استانبول التدخل لدى الباب العالي. وفي الحالات جميعها كان لبنان هو الخاسر والشعب اللبناني هو المتضرر من هذه التجربة العثمانية. والفترة التي حاولت فيها تركيا حكم لبنان حكماً مباشراً أو شبه مباشر والتي تمتد من ١٨٤٢ إلى ١٨٦١ مرت بلبنان أحلك أيام الخصومات الطائفية والاقتتال المخرِّب. وقد عرفت البلاد ثلاث فتن عرفت بالحركات:

الأولى التي حدثت أيام بشير الثالث وقد أشرنا إليها.

الثانية حدثت في ربيع سنة ١٨٤٥ وعرفت بالحركة الثانية. وقد كان الفريقان أكثر استعداداً من ذي قبل، ولذلك كانت الضحايا أكثر عدداً والخسارة أفدح. وقد امتدت هذه الفتنة بحيث شملت جنوب لبنان وأواسطه.

وقد جاء بيروت شكيب أفندي للتحقيق في الأمر وتنظيم الوضع. وبعد أن نظر في الأمور الجزئية ونواحي الخصومة، انصرف إلى الإدارة عامة بادئاً من نقطة ارتكاز

أساسية، وهي أن نظام القائمقامتين يجب أن يستمر. وقد قال الدكتور كمال الصليبي بشأن نظام شكيب أفندي وأثره في لبنان ما يلي:

«بقي لبنان، بموجب نظام شكيب أفندي، مقسوماً إلى قائمقاميتين، درزية ونصرانية، على رأس كل منهما قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا. غير أن النظام الجديد قضى بأن يكون في كل قائمقامية مجلس يرئسه القائمقام، مؤلف من نائب القائمقام، وقاض ومستشار عن كل من الطوائف الخمس: السنة، الموارنة، الدروز، الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك. واقتُصر على تمثيل الطائفة الشيعية في المجلس بمستشار، لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة. وقام شكيب أفندي بنفسه بتعيين أعضاء مجلسي القائمقاميتين لمدى الحياة. وقضى بأن يكون لرؤساء الطوائف المعنية حق تعيين من يملأ المراكز الشاغرة عند الحاجة، بالاتفاق مع القائمقام وأعضاء مجلسه، وبموافقة والي صيدا. وكان على العضو، بعد تعيينه، أن ينصرف بكامل وقته إلى أعمال المجلس، فيتقاضى عن ذلك راتباً شهرياً معيّناً.

«وكان للمجلس، في كل من القائمقاميتين، مهمتان: الأولى مالية، وهي تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها؛ والثانية قضائية، وهي النظر في الدعاوى المحالة عليه من القائمقام. وقضى النظام بأن يقترع المجلس بالطوائف بعد أن يتفق ممثلو كل طائفة فيما بينهم قبل الاقتراع. لكن قلما لجأ المجلس إلى اتخاذ قرار بالاقتراع، إذ اقتضى إقرار الأمور المالية إجماع مستشاري المجلس. فإذا تعذر الإجماع، حق لوالي صيدا أن يفعل ما يراه مناسباً. أما الدعاوى القضائية، فلم يبت فيها المجلس كمجموع، بل كانت تحال على قاضي الطائفة التي ينتمي إليها المتقاضون. فإذا كان المتقاضون من طوائف مختلفة، نظر فيها قضاة هذه الطوائف دون غيرهم.

«وهكذا أنزل نظام شكيب أفندي، بإنشائه هذين المجلسين، ضربة قاسية بمصالح الاقطاع في لبنان. إذ منح المجلسين صلاحيات كانت من قبل في أيدي الإقطاعيين، فلم يبق لهؤلاء في مناطقهم إلاّ النظر في الدعاوى البدائية، وتنفيذ قرارات المجلس المالية. بل إن هذه السلطات المحدودة بقيت، في المناطق المختلفة، من حق الوكلاء الدروز والنصارى. وكان للنظام الجديد، فوق ذلك، أهميته من وجوه أخرى. من ذلك أن هذا النظام كان، بحد ذاته، بمثابة اعتراف رسمي من قبل السلطات العثمانية بوضع لبنان الخاص. ومن الناحية الداخلية، خطا النظام خطوة نحو إرساء الإدارة في لبنان على أسس حديثة. فأصبح القائمقام وأعضاء مجلسه، وقد حلوا في كل قائمقامية، من حيث السلطة، محل الأمير الحاكم ومشايخ الإقطاع، بمثابة موظفين عامين يعينهم والي صيدا رسمياً ويدفع لهم رواتب لقاء خدماتهم. وقد تمشت هذه الإصلاحات مع

مبادىء «التنظيمات» العثمانية التي نادى بها، في ١٨٣٩، مرسوم كلخانه خط شريف. غير أن الأنظمة الجديدة في لبنان تمشت مع «التنظيمات» العثمانية أيضاً في تشديدها على المركزية، وذلك بإعطائها والي صيدا سلطات واسعة. ففيما أخذ نظام شكيب أفندي بعين الاعتبار وضع لبنان الخاص، أخضعه، أكثر من أي وقت مضى، لسلطة الوالي العثماني. فأصبحت لهذا الكلمة الأخيرة في تعيين الموظفين، فضلاً عن جعله مسؤولاً، مباشرة، عن حكومة دير القمر. وبالإضافة إلى تنظيم الإدارة على هذا الشكل، قسّم شكيب أفندي منطقة بعبدا بين قائمقاميتي النصارى والدروز. ثم إنه، قبل أن يغادر بيروت، استبدل وجيهي باشا بوميق باشا على ولاية صيدا.

«ومع ذلك فالترتيب الجديد لم يحل المشاكل. فبريطانية تتدخل وفرنسا تتدخل وأصبحت الروسية الآن تتدخل إلى جانب الروم الأرثوذكس، وسيزيد تدخلها لمناسبة حرب القرم، والنمسا تتدخل. والأسلحة ترد إلى لبنان. وكل فريق من اللبنانيين الذين كان يتكون منهم العنصر الأساسي من السكان يضمر العداء للآخر، ورجال الدولة يشجعون ذلك. وزعماء الإقطاع، حيث كانت لا تزال لهم منزلة، كانوا يودون المحافظة على نفوذهم ومصلحتهم. والفلاحون أصبحوا أشد وعياً من ذي قبل فأنفوا من البقاء أداة بأيدي الاقطاعيين. ورجال الدين الموارنة، في كسروان على الأخص، كانوا على خصومة وزعماء الاقطاع والمشايخ وعلى وفاق مصلحي مع الفلاحين. ولذلك لما قامت الفتنة الجديدة سنة ١٨٥٨ كانت من لون فيه شيء من الجدة. وتعرف هذه الحركة «بعامية انطلياس»، لأن العامة اشتركوا فيها ولأن أنطلياس كانت نقطة الانطلاق لها ومركز «حكومتها».

«قامت الحركة أصلاً ضد الإقطاعيين من آل الخازن، وتولى أمر الفلاحين طانيوس شاهين. وفي مطلع سنة ١٨٥٩ قويت شوكة العامة ضد رؤسائهم. واتضح فيما بعد أن السلطات العثمانية في بيروت كانت تؤيديهم لأنها كانت تريد القضاء على كل ما هو زعامة في لبنان ليتسنى لها الحكم المباشر. وقد أعلن طانيوس الجمهورية في أنطلياس».

(٦)

على أن هذه الأمور التي حدثت لم تكن سوى مقدمات لحوادث سنة ١٨٦٠، وهي التي سماها الدكتور فيليب حتي «سنة شؤم في تاريخ لبنان». ففيها اقتتل المسيحيون والدروز وقتلوا بعضهم بعضاً بشكل لا يتفق مع الضمير الإنساني قط. وقد خربت قرى ودمرت بلاد بكاملها وخسر لبنان الآلاف من سكانه.

قدر عدد القتلى بنحو عشرة آلاف (والعدد مختلف فيه زيادة ونقصاً)، وقدرت الخسارة بنحو أربعة ملايين جنيه إنكليزي ذهب. وما أكثر ما دمرت كنائس وأديرة.

«وطارت شرارة من لبنان فأشعلت ثورة دامية في دمشق التي كانت في غليان». وكثر القتلى هناك من المسيحيين وكان عددهم من الممكن أن يزداد لولا تدخل الأمير عبد القادر الجزائري لحمايتهم.

وأخيراً تحرك ضمير الدول العظمى. فعقد مؤتمر دعت إليه فرنسا ضم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا تقرر فيه التدخل لإيقاف المذابح. واتفق على إيفاد قوة قوامها إثنا عشر ألفاً. غير أن فرنسا وحدها نفذت القرار فأرسلت جيشاً قوامه سبعة آلاف محارب بقيادة الجنرال بوفور دوتبول. وكان هذا الجنرال الأفرنسي قد اشترك في حروب سورية لما كان ضابطاً في أركان جيش الكولونيل سيف Seve الذي كان قد اعتنق الإسلام وأصبح مدير العمليات في الجيش المصري باسم سليمان باشا. ولكن قبل أن وصل الجنرال بوفور بيروت في شهر آب من سنة ١٨٦٠ كان فؤاد باشا وزير الخارجية قد سبقه إلى البلاد على رأس جيش وأخذ في معاقبة الموظفين الأتراك الذين وقفوا على الحياد أو الذين تواطأوا مع الثائرين في لبنان ودمشق. وأخذ يشدد في ملاحقة المجرمين بيد من حديد فقتل نحو من مئة وأحد عشر جندياً رمياً بالرصاص وشنق بعض الأهالي، وقد قلد عبد القادر الجزائري وساماً رفيعاً لعمله الشريف. وشدد النكير على المعتدين من أهل دمشق فعاد الهدوء إلى البلاد قبل أن يصل الفرنسيون. وشكّل فؤاد باشا لجنة دولية كانت مهمتها اكتشاف المسؤولين عن الفتنة، والمجرمين الذين اشتركوا في أعمال القتل وتقدير التعويض عن الخسائر وتقديم الاقتراحات لإصلاح الحكم في جبل لبنان. وكان فؤاد باشا رئيساً لهذه اللجنة فاستطاع بدهائه وتحايله أن يسيطر على أعمالها ويسيرها على هواه. كما أنه استغل الخلاف الذي نشب بين أعضاء اللجنة فكان يقول لهم: «سأنتظر إلى أن يتم الاتفاق بينكم»، أو «سأحيل القضية إلى حكومتي وأنتظر التعليمات التي تردني». وكذلك استطاع اللورد دوفرن الإنكليزي بدهائه أن يتفوق على موفد نابليون الثالث ويضعف من شأنه. وكان دوفرن يقف إلى جانب فؤاد ويدافع عن سيادة تركيا وسلامتها، وطالب بشدة أن تخفف الأحكام الصادرة بحق الدروز. وكان يماشيه في سياسته هذه ممثلا النمسا وبروسيا. أما فرنسا فكانت تدافع عن وجهة نظر النصارى وتحاول أن تدعم قضيتهم، وكانت روسيا تقف إلى جانبها وقفة المتردد.

تسلمت اللجنة قائمة بأسماء ٤٦٠٠ متهم درزي فحكمت على ٤٨ بالإعدام وعلى ١١ بالسجن المؤبد وعلى ١٣ بالحبس ٦ سنوات، وعلى ٢٤٩ بالحجر أو بالنفي الموقت. ولكن لم يعدم جميع الذين حكم عليهم بالإعدام فحكم الإعدام الصادر بحق سعيد جنبلاط استبدل، وهرب كثيرون من أتباع خطار العماد إلى حوران، ونفي حوالى ١٢٠ شخصاً إلى طرابلس الغرب. وقد نجا خورشيد باشا من الموت، ولكن والي دمشق

أعدم. وكذلك أعدم قائد حامية حاصبيا. أما خورشيد باشا (والي صيدا) القائد العسكري لموقع بيروت مع بعض الموظفين من ذوي المناصب الدنيا فقد نفوا إلى قبرص ومالطة أو إلى استانبول. وفي دمشق حكم على ثلاث مئة رجل بالأشغال الشاقة مدى الحياة. وأحضروا مكبلين إلى بيروت مشياً على الأقدام، ومنها نقلوا إلى استانبول. ولكن بعد غياب ستة أشهر، عادوا يظهرون في أسواق بيروت وهم في طريقهم إلى دمشق.

قدرت مبالغ التعويضات التي كانت ستدفع للمتضررين بـ ١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة إنكليزية. وقد اقترح في اللجنة أن يقوم الدروز بدفع هذه التعويضات. غير أن فؤاد باشا اعترض قائلاً إن الدولة العلية ستدفعها من خزينتها. ولكن الخزينة العثمانية دفعت قسطاً ضئيلاً منها ثم امتنعت بعد ذلك عن الدفع واعتبرت الأمر منتهياً. وقد أعلن الباب العالي العفو العام على أن لا يشمل العفو أولئك الذين هربوا إلى حوران. أما حالة اللاجئين والهاربين من النصارى فقد تردت كثيراً. ففضلاً عن المجاعة التي أصابتهم، فقد انتشرت بين جموعهم أمراض فتاكة تنتقل بالعدوى كالتيفوس والتيفوئيد والزحار وغيرها من الأمراض التي أودت بحياة كثيرين. ونساء كثيرات أخذن عنوة إلى حريم الرجال الذين سبوهن، وأخريات بعن أولادهن بيع العبيد.

٥ ـ التجربة اللبنانية

(١)

مر بنا أن فؤاد باشا وصل بيروت في ١٧ تموز (يوليو) ١٨٦٠ لمعالجة الوضع في لبنان. وفي ١٦ آب (أغسطس) من السنة ذاتها نزلت أولى الفرق الفرنسية. وفيما بين ذلك كانت البوارج الحربية الفرنسية والبريطانية وغيرها تقوم بعرض عضلات على الشواطىء اللبنانية. والواقع أن فؤاد باشا، على ما مر بنا، أخذ بتوطيد الأمن ومعاقبة المجرمين وتوزيع المعونات المختلفة على المتضررين وخاصة المسيحيين منهم. ويذكرنا الدكتور كمال الصليبي بأن فؤاد باشا لم يلجأ في لبنان إلى الأسلوب نفسه الذي لجأ إليه في دمشق من إيقاع العقوبات القاسية بالمشاغبين ومثيري الفتنة. ويعود ذلك إلى أن الوضع في لبنان كان يختلف. فالفريقان، المسيحيون والدروز، مسؤولان دون أن يمكن تعيين المسؤولية بالنسبة إلى أفراد.

تألفت في بيروت لجنة دولية تمثلت فيها كل من بريطانية وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا، وكان ذلك برئاسة فؤاد باشا للوصول إلى حل للأزمة. وقد استمر العمل إلى أوائل شهر أيار (مايو) سنة ١٨٦١ ودارت المفاوضات حول أمور متعددة عرض لها بتفصيل واف الدكتور أحمد طربين في كتابه «أزمة الحكم في لبنان من سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢ ـ ١٨٦٠»، فليرجع إلى ذلك الكتاب من أراد معرفة التفاصيل. وأخيراً اتفق الموجودون في بيروت على مشروع حمل إلى استانبول لمناقشة مباشرة بين سفراء الدول المذكورة مع الباب العالي. وفي ٩ حزيران (يونيو) ١٨٦١ صدر «القانون الأساسي» لإدارة جبل لبنان. وقد عدل هذا تعديلاً طفيفاً في سنة ١٨٦٤. وفي سنة ١٨٦٧ انضمت إيطالية إلى الدول الموقعة على الميثاق.

ونورد فيما يلي نص القانون الأساسي (المعدل) أي نظام ١٨٦٤ نقلاً عن الجنان الجزء الرابع عشر (سنة ١٨٨٣) في الصفحات ٢٣٤ ـ ٢٣٨. وقد آثرنا الحفاظ على لغته كما ترجم في ذلك الوقت عن اللغة التركية لأنه هذا هو النص الذي اعتمده أهل لبنان في تنفيذ بنوده.

لقد كان تعيين مدة ثلاث سنين للنظام الذي صار تنظيمه وللقرار الذي أعطى

مقدماً بخصوص إدارة جبل لبنان لأجل استحصال أسباب رفاه وأمنية أهالي وتبعة دولتي العلية الساكنين والمتوطنين في الجبل المذكور، وحيث مقرر أنه عند ختام المدة المذكورة يصير التذكر تكراراً في اقتضاء الحال ومن كون المدة المذكورة قد انقضت الآن فبناء على ذلك بهذه المرة قد صار تعديل وإصلاح بعض المواد المندرجة في النظامنامه المذكورة ولدى عرضها لطرف ملوكانيتي الاشراف والاستئذان عنها صار تعلق وشرف صدور إرادتي السنية الملوكانية بخصوص إجراء مقتضاها على هذا الوجه وبموجبها اقتضى بيان النظامات المذكورة على الوجه الآتي ذكره:

المادة الأولى: ينبغي أن تكون إدارة جبل لبنان بواسطة متصرف مسيحي منصوب من طرف الدولة العليا ومربوط رأساً في الباب العالي وهذا المتصرف يكون قابل العزل يعني لا يكون ما دامة في قيد الحيوة ويكون حامل كافة وظائف الإدارة الإجرائية ناظراً إلى حفظ النظام والراحة جميع جهات الجبل وتحصيل التكاليف وينصب تحت مسؤوليته مأموري الإدارة المحلية ويرتب إقعاد الحكام ويجمع المجلس الكبير ويوفى رياسته وذلك بمقتضى الرخصة التي يأخذها من الجانب الملوكاني ويجري الإعلامات المعطاة قانوناً من طرف المحاكم خارجاً عن القيود المدروجة في المادة الثامنة.

المادة الثانية: ينبغي أن يكون مجلس إدارة كبير لأجل جميع الجبل مركب من أثني عشر عضواً مبعوثين أثنين منهم موارنة من مديريتي كسروان وثلاثة من مديرية جزين وأحدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم وأربعة من مديرية المتن واحد ماروني وواحد روم وواحد درزي وواحد متوالي وعضو واحد درزي فقط من مديرية الشوف وعضو واحد روم مديرية الكورة أيضاً عضو واحد روم كاثوليك من مديرية زحلة. ومجلس الإدارة هذا يكون مأموراً بتوزيع التكاليف وبالتفتيش على إدارة واردات ومصارفات الجبل وبإعطاء مطالعته على طريق الاستشارة في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف.

المادة الثالثة: يقتضي أن ينقسم إلى سبعة قضاوات الأول مركب من الكورة مع التحتانية ومن الأراضي المتجاورة التي سكانها من مذهب الروم وذلك خارج قصبة القلمون الكائنة على ساحل البحر والتي أكثر أهاليها من أهل الإسلام والثاني من القطعة الشمالية في لبنان المحتوية على جبة بشري والزاوية وبلاد البترون والثالث من القطعة الشمالية من لبنان التي هي بلاد جبيل وجبة المنيطرة وفتوح ونفس كسروان لحد نهر الكلب والرابع من زحلة وأراضيها والخامس من المتن مع شموله على ساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما والسادس من المحل الذي في جنوبي طريق الشام حتى جزين والسابع مركب من جزين والتفاح. وينبغي أن يتعين وينسب من طرف المتصرف في كل من القضاوات المذكورة مأمور إدارة منتخب من أبناء ذلك المذهب

الغالبة مقدار نفوس أهاليه أو أهمية أملاكه وأراضيه المتصرفين بها.

المادة الرابعة: يلزم أن تنقسم القضاوات إلى نواحي بالصورة المشابهة على الوجه التقريبي للأقاليم السابقة ويكون بكل ناحية مأمور منصوب ومعين من طرف المتصرف بانهاء مدير القضا ويكون بكل قرية شيخ منصوب من طرف المتصرف منتخب من طرف الأهالي.

المادة الخامسة: يقتضي أن يتساوى الجميع بحضور القانون وإما كافة الامتيازات العايدة لأعيان البلاد وخصوصاً إلى ذوي المقاطعات فقد تقرر فسخها وإلغاؤها.

المادة السادسة: ينبغي أن يكون في الجبل ثلاث محاكم من الدرجة الأولى ويكون كل واحدة منهم مركبة من حاكم ووكيل منصوبين من طرف المتصرف ومن ستة أنفار وكلا دعاوي رسميين منتخبين من طرف الطوايف وأما في مركز إدارة الحكومة فيكون مجلس محاكمة كبير مركب من ستة أنفار حكام منتخبين ومتعينين بمعرفة المتصرف من الطوائف الستة وهم الإسلام والسنيّة والشيعة والموارنة والدروز والروم والروم الكاثوليك ومن ستة أنفار وكلا دعاوي رسميين يعينون من كل هؤلاء الطوائف وعند ظهور دعوى لأحد الأشخاص المتمذهبين بمذهب البروتستان واليهود يصير علاوة حاكم ووكيل دعوى رسمي من كل من هؤلاء المذهبين على الاثني عشر عضو السالف ذكرهم وإما رياسة المحكمة الكبيرة فيصير أجزاؤها من طرف مأمور خصوصي يتعين من طرف المتصرف وإذا أظهرت الاحتياجات المحلية لزوماً فالمتصرفون يكون لهم حق بأن يضاعفوا عدد المحاكم التي من الدرجة الأولى بأن يعينوا من الآن المحلات المقتضى أن توجد بها المحاكم المار ذكرها التي من الدرجة الأولى وذلك لأجل جريان الحكومة بصورة منتظمة.

المادة السابعة: أن مشايخ القرى الذين يوفون وظيفة حاكم الصلح ينبغي أن يحكموا بالدعاوى التي هي لحد المائتين غرش بلا استئناف وأما الدعاوى التي هي ما فوق المائتين فرؤيتها تكون عائدة إلى مجالس المحاكمة التي هي من الدرجة الأولى وبالمصالح المختلطة أي بالدعاوى التي تكون فيما بين شخصين ليسا من مذهب واحد إذا الطرفان ما قبلا حكم حاكم الصلح الذي هو من مذهب المدعي عليه فتلك الدعاوى عبارة عن كم غرش كانت تكون بالحال يصير نقلها إلى المحاكم التي من الدرجة الأولى وكافة المصالح وأن يكون مقتضى أساساً رؤيتها بأكثرية آراء الأعضاء وإنما إذا وجد أن الطرفين أي المدعي والمدعى عليه هم من مذهب واحد فيكون لهم حق بأن لا يقبلوا حكم الحاكم الذي من غير مذاهب غير أن الحكام الذين لا يقبلون بهكذا حال يقتضي أن يكونوا حاضرين بالمحكمة.

المادة الثامنة: يقتضي أن يكون لمحاكمة المواد الجزائية ثلاث درجات وهو أن

روية القباحة تكون من طرف مشايخ القرى الذين يوافق وظيفة حاكم الصلح. والجنحة والجرائم تراها المحاكم التي من الدرجة الأولى. والجنايات يصير محاكمتها في مجلس المحاكمة الكبير والإعلامات التي يجب أعطاؤها من هذا المجلس الكبير لا يمكن وضعها في موقع الإجراء ما لم تكمل المعاملات والمراسم المعتادة في جميع الممالك المحروسة الشاهانية.

المادة التاسعة: جميع الدعاوي المتعلقة في مواد التجارة ينبغي أن ترى بمجلس التجارة في بيروت حتى الدعاوي المتعلقة بالمواد العادية التي فيما بين أحد التبعة الأجنبيين أم أحد الأشخاص الذين في حماية الأجنبيين وبين أحد من أهالي الجبل يقتضي رويتها أيضاً بمعرفة المجلس المذكور فقط المنازعات التي تظهر فيما بين أهالي الجبل وبين التبعة الأجنبية أنه كان ممكناً يصير الحكم بها بمعرفة محكمين وذلك بعد الاتفاق فيما الطرفين وبهذا الحال يلزم أن مأموري جبل لبنان المحليين وقناصل الدول الفخيمة المتحابة يجرون الإعلام الذي يعطى من طرف المحكمين وبتقدير أنه ما حصل اتحاد بين الطرفين لأجل رؤية الدعوى بمعرفة محكمين وأحيلت الدعوى لمحكمة بيروت فمصاريف الدعوى يقتضي تأديتها من الطرف الذي يكون خسر دعواه وهذا يكون بموجب التعريفة التي صار تنظيمها من متصرف جبل لبنان ومن هيئة القناصل بالاتفاق والتي حصل عليها التصديق من جانب الباب العالي ولكن مقرر هو أن السند الحاوي الموافقة بين الطرفين باتخاذ محكمين يلزم أن ينظموه ويمضوه تطبيقاً لأصوله وإن يقيدوه في محكمة بيروت وفي مجلس المحاكمة الكبير في الجبل.

المادة العاشرة: إن الحكام يصير نصبهم من طرف المتصرفين. وأعضاء مجلس الإدارة يصير انتخابهم بمعرفة مشايخ القرى والمشايخ أيضاً يصير انتخابهم بمعرفة أهالي كل قرية وأعضاء مجلس الإدارة يصير تجديد ثلثهم بكل سنتين والأشخاص الذين يخرجون من الاعضائية يمكن انتخابهم أعضاء تكراراً.

المادة الحادية عشرة: ينبغي أن كافة الحكام يكونون موظفين وإذا ظهر على واحد منهم ارتكاب أم تبين عليه لدى التحقيق حركة لا تليق في صفة مأموريته فهذا الحاكم ما عدا أنه يصير عزله بل أنه يصير تأديبه بمقتضى القباحة التي يكون ارتكبها.

المادة الثانية عشرة: يقتضي أنه في كافة مجالس المحاكمة تصير المرافعة علنية وتضبط الدعوى من طرف كاتب مخصوص. وما عدا ذلك حيث أن هذا الكاتب سيكون مأموراً بمسك دفتر لقيد السندات المتعلقة بخصوص فراغ وانتقالات الأموال الغير المنقولة فالسندات المذكورة دون أن يصير قيدها بهذا الدفتر بموجب أصولها لا تعد أنها معتبرة.

المادة الثالثة عشرة: أن المتهمين من أهالي جبل لبنان الذين يكونون ارتكبوا الجرائم داخل غير سناجق فدعواهم تكون في السنجاق الذي يكون وقع الجرم به والأشخاص الذين حال كونهم من أهالي خلاف سناجق وارتكبوا الجرائم في دائرة جبل لبنان ينبغي أن تجري محاكمة دعاويهم والحكم عليها في جبل لبنان فبناء عليه أولئك الذين يرتكبون جرماً في جبل لبنان سواء كانوا من الأهالي المحلية أم من أهالي غير محلات ويهربون إلى سنجاق آخر كما أنه ينبغي أن يمسكوا بمعرفة ضباط ذلك السنجاق بمقتضى الاشعار الذي يوقع عليه من طرف إدارة جبل لبنان ويتسلموا لطرف الإدارة المذكورة هكذا كذلك المتهمون الذين يرتكبون جرماً سواء كانوا من أهالي غير محلات أو من أهالي جبل لبنان داخل أحد السناجق ويهربون إلى جبل لبنان فحسب الاشعار الذي يتوقع من ضابط ذلك السنجاق ينبغي أن يرمى عليهم القبض من طرف إدارة الجبل ويتسلموا لطرف السنجاق المذكور ومأمورو الإدارة الذين يصدر منهم مسامحة بإجراء الأوامر المعطاة بخصوص إرجاع هكذا متهمين إلى المحاكم التي يكون مرجعهم إليها والذين يجوزون وقوع تأخيرات لا يمكن إثباتها أنها مبنية على أسباب مشروعة فتجري المجازاة بحقهم بموجب قانون الجزاء نظير الأشخاص الذين يكتمون ويخفون هكذا متهمين عن الحكومة والحاصل أن المناسبات التي ينبغي إجراؤها فيما بين إدارة جبل لبنان والسناجق المجاورة لها تكون نظير المناسبات الجارية والمعتبرة دستوراً للعمل بين بقية سناجق ممالك الدولة العلية.

المادة الرابعة عشرة: إن تأمين محافظة الراحة وإجراء القوانين من طرف المتصرف في الأوقات المعتادة يكون خاصة بمعرفة فرقة ضبطية مختلطة من الأهالي محررة بحساب سبعة أنفار بالتخمين على كل ألف من النفوس ويجب إلغاء أصول الحوالية وإبطال إقامة الضبطية في البيوت وأن يوضع أسباب إجبارية بمقابلة ذلك نظير أخذ المحكوم وحبسه ويمنع تحت التأديبات الشديدة مأموري الضبطية عن طلب أجره من الأهالي سواء كان نقداً أم عيناً ويكون للضبطية ملبوس رسمي أو علامات فارقة لمأموريتهم وتبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس تحت محافظة العساكر الملوكانية لحينما يعطي المتصرف تصديق على أن فرقة الضبطية صاروا مقتدرين على إيفاء جميع الوظائف المحمولة في الأزمنة الاعتيادية وهذا العسكر يكون بمعية المتصرف وإدارته والمتصرف يمكنه أن يطلب من الحكومة العسكرية في سوريا معاونة العساكر المنتظمة في الأحوال التي فوق العادة وعند الاقتضاء بعد أن يكون أخذ في ذلك رأي مجلس الإدارة الكبير ويقتضي أن الضابط المأمور بالذات على رئاسة هذا العسكر يقرر مع المتصرف التدابير المقتضي اتخاذها والضابط المشار إليه حال وجوده مختاراً ومستقلاً في المسائل الراجعة محضاً إلى العسكر نظير

الحركات والنظامات العسكرية يجب أن يكون في مدة وجوده في الجبل بمعية المتصرف ويجري الحركة تحت مسؤوليته وعندما يفيد المتصرف رئيس العسكر رسماً عن زوال العلة الغائية لورود العسكر فيجب أن ينسحب العسكر.

المادة الخامسة عشرة: يجب أن الدولة العلية تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف وخمسمائة كيس المعين ويركو على الجبل بواسطة المتصرف الذي يجوز له إبلاغه إلى سبعة آلاف كيس في حين مساعدة الأحوال ولكن محصول ذلك قبل كل شيء يخصص إلى إدارة الجبل ولمصاريف منافعة العمومية وإذا زاد منه شيء يكون عائداً إلى الخزينة وإذا المصاريف العمومية التي هي غاية ألزم ما يكون لحسن جريان الإدارة تجاوزت التكاليف الحاصلة فهذه الزيادة يصير تسويتها من مصاريف الخزينة الجليلة والبكاليك أي واردات الأملاك الهمايونية حيث أنها ليست داخلة ضمن الويركو فالواردات المذكورة ينبغي تسليمها لصندوق الجبل على حساب الخزينة الجليلة فقط أن الأعمال العمومية وكافة مصاريف فوق العادة التي لا تكون السلطنة السنية قبلتها وصادقت عليها بأول الأمر لا توفيها.

المادة السادسة عشرة: ينبغي أنه قبل بوقت يصيرالمباشرة بتحرير نفوس أهالي الجبل محل بمحل وملة بملة وتحصل مساحة كافة الأراضي المزروعة وتعمل خريطتها.

المادة السابعة عشرة: في كافة الدعاوى التي تكون بين أفراد رهبان الأديرة وخوارنة الكنائس فالطرف المظنون أم الطرف المتهم يكونون تابعين للحكومة الرهبانية هذا إذا ما المطرانيات طلبوا حوالة ذلك إلى مجلس الدعاوى العادية.

المادة الثامنة عشرة: ليس في أماكن رهبانية قطعاً يمكنهم قبول التجاء أشخاص صائر عقبهم والتفتيش عليهم من الحكومة سواء كانوا من الرهبان أم من عامة الناس.

أن الثمانية عشر مادة المسطورة أعلاه هي النظامات الأساسية إلى جبل لبنان ينبغي مسكها إلى ما شاء الله دستوراً للعمل ويقتضي إجراء كمال الاعتناء والدقة من طرف الجميع بإجرائها وانفاذها حرفاً بحرف والحذر والمجانية غاية ما يكون من مخالفتها كما هو من اقتضاء إرادتي القاطعة الملوكانية وإعلاناً بذلك صدر أمري هذا العالي الشأن تحريراً في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة إحدى وثمانين ومائتين وألف.

يرى من التمعن في مواد هذا النظام الأساسي أن المنطقة اللبنانية التي ضمتها «المتصرفية» تختلف عن المناطق التي حكمها الأمراء، سواء في ذلك المعنيون أو الشهابيون. فالبقاع وقسم كبير من الساحل لم تدخل في أراضي المتصرفية. وبيروت وطرابلس وصيدا وصور ظلت خارج المتصرفية أيضاً. ومع أن القانون الأساسي لم

يمنع لبنانياً من تولى منصب المتصرف، فإن لبنان لم يحكمه في الفترة كلها رجل لبناني أو من أصل لبناني، وذلك تجنباً للشحناء والبغضاء والمنافسة التي يمكن أن تنشأ بسبب ذلك.

(٢)

في الدراسة التي وضعها الدكتور أحمد طربين عن «أزمة الحكم في لبنان» أخذ نفسه، في خاتمة كتابه، بتقييم النظام الذي وضع للجبل، معتمداً بطبيعة الحال، النص الأصلي الذي نشر سنة ١٨٦١. ولكن الفرق بين الأصل والتعديل ضئيل جداً. وقد رأينا أن ننقل هنا خلاصة لآراء المؤلف حول هذه الأمور بالذات (ص ٢٦٢ ـ ٢٦٩).

١ ـ يظهر من تتبع مراحل المداولات والمفاوضات التي انتهت بتوقيع نظام جبل لبنان أن المبدأ الفرنسي الذي ما انفكت فرنسا تطالب باصطناعه منذ عام ١٨٣٠ قد أحرز عموماً انتصاراً لا يستهان به، ذلك المبدأ الذي يؤيد إيجاد سلطة واحدة ومسيحية في الجبل مستقلة عن والي صيدا أو والي دمشق، ومرتبطة رأساً بالاستانة على قدم المساواة مع أية ولاية أخرى مجاورة لها، وتمتاز عنها بما لها من ضمانات دولية تجعلها في مأمن تقريباً من أن يحل بها أي تعسف أو ظلم.

٢ ـ حاربت الحكومة الفرنسية المشروع البريطاني لأنها وجدت أن جبل لبنان والموارنة فيه سيبتلعون في لجة ولاية مترامية الأطراف يحكمها حاكم مسلم ترتاب في صلاته مع منافستها اللدودة إنكلترا. كما أنها شجبت المشروع الذي كان يبدو أن إنكلترا متحمسة له، والباب العالي راغب فيه بفضل مبادئه القائمة على تجزئة البلاد حسب طوائفها وتقسيمها إلى ثلاث قائمقاميات. وتجزئة الأراضي وتقسيم السلطة اللذان كانا أساس هذا المشروع لم يعجبا فرنسا فقاومتهما بصراحة وقوة. وكذلك استطاعت أن تسقط كل التعديلات التي سعى فؤاد باشا لإدخالها في نص المشروع المذكور الذي تحفظ المندوب الفرنسي بصدده تحفظاً شديداً ولم يتزحزح عن موقفه ألبتة. وبالنتيجة كان المشروع الذي نجح هو المشروع الذي أيدته فرنسا، والذي وضع جبل لبنان بموجبه تحت سلطة مسيحية موحدة.

٣ ـ أما بصدد النقطة الثانية التي قد لا تقل خطورة عنها، وهي مواطنة الحاكم، فقد اتفق أن لا يرفضها المندوبون، ومع تسليمهم بوحدة السلطة المسيحية، فقد أدخلوا ترتيباً من شأنه أن يحبس هذه السلطة عن أهالي الجبل.

ولم تتمسك فرنسا حتى النهاية بمرشحها المواطن، وقبلت أخيراً التسوية التي عرضها مندوب بروسية التي لم تقطع أمل عودة الحاكم المواطن نهائياً، وإنما حددت الفترة الانتقالية المخولة لحاكم الجبل الأجنبي بثلاث سنوات، ورفضت العبارة التي تستثني المواطنين من حاكمية لبنان. وكان السفراء يرون أن يكون حاكم الجبل

كاثوليكياً. فقد كتب بلور إلى رسل: «لم يذكر ما إذا كان يجب أن يكون (الحاكم) مواطناً أم لا، ولكن المعروف والمقرر ألا يكون مواطناً وليس ثمة قاعدة متفق عليها ليكون كاثوليكياً، ولكن من المرجح أنه سيكون (كاثوليكياً)».

٤ ـ وكان على السفير الفرنسي أيضاً أن يضمن للحاكم الجديد أرفع لقب حصل عليه موظف مسيحي، لقب مشير. درس إمكانيات هذه الخطوة الخطيرة بكل عناية، وتوقع أن تجابهه الكبرياء العثمانية بمقاومة عنيفة. والواقع أن تعيين داود باشا حاكماً على الجبل قد أفعم قلوب مسيحيي الاستانة بالفرح، أما ترقيته إلى رتبة المشير فقد سببت تأثيراً معاكساً بين المسلمين. وصدق السفير الفرنسي بقوله إنه كان من المستحيل في الظروف الحاضرة التوصل إلى نتائج أفضل. ذلك أن سلطات هذا الحاكم هي أوسع مما كانت عليه سلطات جميع أسلافه. وذلك بفضل رتبة المشيرية التي أصبح بموجبها مساوياً لجميع حكام الولايات العامين، وبسبب ارتباطه المباشر مثلهم بالباب العالي. ولم تعد بلاده موضوع تعدّي وتجاوز وتعسف الموظفين الترك الذين كانوا يهدفون لتصفية امتيازات البلاد، بل يمتاز عن جيرانه بأن له حق تعيين جميع الموظفين الذين سيعاونونه في إدارة الجبل. وبموجب مسؤولية الحاكم عن توطيد دعائم النظام، فقد جمع بيده السلطة العسكرية. وسواء لجأ في الظروف العادية إلى القوة «الضبطية» اللبنانية التي ستكون بمثابة قوة الدرك، أو لجأ عند الحاجة إلى طلب مساعدة الجيوش العثمانية النظامية، فهو يحتفظ دوماً بالقيادة العليا. وبذلك تكون وحدة السلطة المسيحية التي دعمتها فرنسا قد أحرزت انتصارات لا يستهان بها، تخفف من إخفاقها في مسألة مواطنة الحاكم.

٥ ـ والحق أن التسوية التي توصل إليها المؤتمر أخيراً إنما كانت حلاً وسطاً بين رأيين: رأي فرنسا، والرأي المعارض الذي يسعى لإبعاد أهالي الجبل عن ممارسة حكم أنفسهم إلى الأبد. وسينجم عن هذه التسوية أمران: أن هذه الإدارة التي سيرأسها هذا الحاكم الغريب عن الجبل سوف تمنح لبنان السلام والاستقرار؛ والأمر الثاني أنه إذا تم السلام فلن تأسف فرنسا على قبولها بهذه «الصفقة».

٦ ـ ولكن هذا التبرير المتواضع لا يجب أن ينسينا الجوانب المهمة التي نص عليها نظام لبنان نتيجة تدخل السفير الإنكليزي. وأهم هذه الجوانب احتلال الفرق العثمانية للطرق الحيوية. فقد ثار حول ذلك نقاش عنيف، ودافع بلور عن حق الدولة العثمانية في حماية الطرق التي تصل بين مختلف أجزاء السلطنة، وكانت حجته قوية لا ترد، فهو إلى تسليمه بمنع الفرق العثمانية النظامية من الاستقرار في قلب البلاد على هذه الصورة لئلا تخرق استقلال الحكومة المحلية وتمس شعور الأهالي، لكنه رأى أن من الظلم أن تأخذ الدولة العثمانية على عاتقها مسؤولية الأمن والسلام في الجبل وينكر

عليها الوسائل العادلة المؤدية لإنجاز تلك المهمة، لا سيما وأنه لا يوجد قوة أخرى في الجبل، أو قوة يمكن تشكيلها خلال بعض الوقت في المستقبل، بحيث يمكن استخدامها للقيام بالواجبات التي يقتضيها وجود الفرق العثمانية. وكذلك كان يبدو من السخف الاعتراض على الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بواسطتها الباب العالي أن يؤمن مصالح التجارة ويضمن حرية المرور بين الساحل والداخل.

٧ ـ ويفضل تأييد إنكلترا للباب العالي استطاعت الدولة العثمانية أن تحتفظ بكلمة مسموعة في شؤون جبل لبنان، وكان الرأي السائد في دوائر لندن أنه من غير العدل أن يفرض على الباب العالي خطة معينة لحكم الجبل، ثم يجعل مسؤولاً عنها إذا لم تنجح.

٨ ـ وكذلك حالت الجبهة العثمانية الإنكليزية بين فرنسا وتوسيع حدود الجبل، وإدعاء حدود تاريخية له، واحتفظ الباب العالي بمتصرفية جبل لبنان الممتازة، ومنع النفوذ الفرنسي من أن يرسخ قدمه فيها، وذلك بسبب خذلان مبدأ المواطنة الذي تفانت فرنسا في سبيل إنجاحه.

٩ ـ ولكن أخطر ما في هذا النظام اللبناني الذي كان توفيقاً بين رأيين متعارضين، والذي نجم عن التدخل الأوروبي في سورية غداة حوادث الستين، هو أنه صك دولي متفق عليه بين أوروبا وبين الباب العالي وموضوع تحت ضمانة أوربا الجماعية. وبذلك يكون التدخل الأوروبي سابقة بالغة الأهمية في تاريخ سورية خصوصاً والمسألة الشرقية عموماً، لأنه انتقل من حيز النصح والترغيب، إلى حيز الفعل والتطبيق العملي.

(٣)

حكم لبنان في هذه الفترة المتصرفون الآتون:

١ ـ داود باشا	١٨٦١ ـ ١٨٦٨
٢ ـ نصري فرنكو باشا	١٨٦٨ ـ ١٨٧٣
٣ ـ رستم باشا	١٨٧٣ ـ ١٨٨٣
٤ ـ واصه باشا	١٨٨٣ ـ ١٨٩٢
٥ ـ نعوم باشا	١٨٩٢ ـ ١٩٠٢
٦ ـ مظفر باشا	١٩٠٢ ـ ١٩٠٧
٧ ـ يوسف فرنكو باشا	١٩٠٧ ـ ١٩١٢
٨ ـ أوهانس فيومجيان باشا	١٩١٢ ـ ١٩١٥

وقد أقيل الأخير من منصبه بعد دخول تركية الحرب العالمية الأولى. وكانت

القوات العثمانية قد احتلت لبنان وألغي العمل بالنظام الأساسي، أي ألغي «استقلال» المتصرفية اللبنانية.

ولعل أقدر المتصرفين وأنزههم هما داود باشا ورستم باشا، يليهما نعوم باشا، وقد تمت في أيام المتصرفية إصلاحات كثيرة وقامت مشاريع عمرانية هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ إتمام شق طريق العربات بين بيروت ودمشق. وقد بدىء بالعمل سنة ١٨٥٨ لكن الإنجاز تم سنة ١٨٦٣.

٢ ـ شق طرق للعربات تربط بيروت بدير القمر وعاصمة المتصرفية بتدين (بيت الدين).

٣ ـ ربطت بيروت بطرابلس بطريق للعربات، وكذلك شقت طريق مماثلة بين بيروت وصيدا.

٤ ـ وصلت زحلة بعاليه وجوارها بطريق عربات.

٥ ـ في سنة ١٨٩٥ أنجز إنشاء سكة حديد بيروت دمشق.

٦ ـ كانت ثمة عناية كبيرة بالزراعة والتحريج، خاصة في أيام داود باشا ورستم باشا.

ولعل خير ما نفعله في هذه المناسبة هو أن ننقل رأي الدكتور كمال الصليبي في هذا الموضوع قال:

«كان عهد المتصرفية في لبنان، على وجه العموم، عهد نمو وازدهار شامل. بل إنه اشتهر باليقظة الفكرية التي قامت حينئذ في البلاد وتجلت في مختلف نواحي الحياة (أنظر الفصل اللاحق). ومع أن الفضل في هذه النهضة لا يعود مباشرة إلى المتصرفين، بل إلى نشاط الإرساليات الأوروبية والأميركية والمبادرة اللبنانية الخاصة، إلاّ أن الأمن والنظام اللذين وطد المتصرفون دعائمهما جعلا هذه اليقظة ممكنة الوجود. ثم إنه كان للمتصرفية في المجالات الأخرى إنجازات لا يجوز نكرانها. فمنذ إنشائها حتى الحرب العالمية الأولى، ساد الاعتراف بأن جبل لبنان «خير بلدان الشرق الأدنى حكماً، وأكثرها ازدهاراً وأمناً وطمأنينة». فقد منحه حكامه طرقاً وجسوراً جيدة، وأبنية حكومية رائعة، وعدداً من الخدمات العامة الصالحة، وأمناً عاماً ضرب به المثل. وتحت رقابة المتصرفين، انتعشت الزراعة، وفي الأخص تربية دود القز التي أصبحت، بتشجيع شركات الحرير الفرنسية وإنشائها معامل محلية في عدد من القرى، صناعة مزدهرة. وسرعان ما نافس اللبنانيون الفرنسيين في صناعة الحرير، فأنشأوا لها معامل وطنية تشغل مئات الأيدي العاملة وتجعل من هذه الصناعة مرفقاً رئيسياً من مرافق الاقتصاد الوطني في تلك الأيام. وإذ ازداد عدد السكان، شيئاً

فشيئاً، ازدادت هجرة اللبنانيين إلى العالم الجديد، فبدأت، بجد، في أواخر القرن التاسع عشر. وما إن اقتربت نهاية عهد المتصرفية، حتى كان آلاف المغتربين اللبنانيين في شمال أميركا وجنوبها يرسلون الإعانات المالية إلى ذويهم في الوطن. بل إن بعض هؤلاء المهاجرين عادوا بما جنوه من ثروات إلى لبنان، فبنوا المنازل الجميلة في القرى وأفادوا البلاد بأموالهم».

لكن لا بد من الإشارة إلى ناحية أخرى من تاريخ المتصرفية والمتصرفين في لبنان، وهي معارضة الموارنة في شمال لبنان للمتصرفين. ولعل الباعث الأول على ذلك موقف يوسف كرم الذي كان يطمح في تولي المتصرفية، فأثار على داود باشا حرباً شعواء في الدعاية، ثم حاول فعلاً نجدة أهل كسروان ضده. ولما نفي يوسف كرم إلى أوروبا، زادت نقمة الشماليين على المتصرفين، ولم يتعاونوا معهم إلاّ بالقدر اليسير.

على أن لبنان في القرن التاسع عشر، وفي نصفه الثاني بشكل خاص، شهد تطوراً وتقدماً كبيراً في أكثر من حقل واحد. وسنعرض لواحدة من هذه النواحي في الفصل التالي.

٦ ـ الحياة الثقافية اللبنانية ـ ١

(١)

ارتبط تطور الثقافة والآداب والفكر في لبنان بأمور ثلاثة: أولاها، موقع لبنان الجغرافي الذي يسّر له أن يكون منفتحاً على جيرانه أولاً، وعلى أقطار أخرى بعيدة. فالسفن والقوافل التي كانت تحمل المتاجر من لبنان وإليه غرباً وشرقاً، كانت تحمل معها الآداب والاسطورة. وفي لبنان كانت تتفاعل هذه الآداب والأساطير وتوزع شرقاً وغرباً فتؤثر وتتأثر.

وثانيها، هذا الاستقلال التام أو الجزئي، الذي كان إقطاعيو لبنان وحكامه يتمتعون به ويحافظون عليه، وخاصة منذ الفتح العثماني إلى نهاية القرن التاسع عشر. وقد كان هؤلاء الإقطاعيون والأمراء اللبنانيون الأصليون والمغامرون الذين كان لهم في لبنان أثر، مثل الشيخ ضاهر العمر وأحمد باشا الجزار، حريصين على أن يكون لكل منهم كاتب ومدير (وقد يجتمع الاثنان في واحد)، كما اهتم بعضهم في أن يكون في بلاطه أهل علم وأدب وشعر، مثل أمراء بني عساف والشهابيين. وهذه البلاطات، إن جاز التعبير، هي التي أتاحت للغة العربية أن تكون ذات شأن في لبنان، مع أن اللغة الرسمية للدولة العلية العثمانية كانت التركية.

وثالث هذه الأمور هو قدوم البعثات التبشيرية، وفي القرن التاسع بشكل خاص، وفتحها المدارس الكثيرة في أنحاء لبنان.

وحري بنا، ولو أننا نعنى بالقرن التاسع عشر، أن نبدأ بشيء عن المدارس الأولى في لبنان.

عرف لبنان معاهد التعليم منذ أن كان ثمة للتعليم مجال ـ أي منذ أن كان ثمة شيء يعلم إما مشافهة أصلاً أو كتابة فيما بعد. ومع أننا نحب لو أن التحدث عن هذه المدارس الأولى متيسر، فإننا مضطرون، بسبب الوقت، إلى تجاوز هذه الفترات القديمة، والانتقال إلى العصور المتوسطة. وحتى معالجتنا لهذه لن تكون أكثر من مقدمة لما نريد أن نوفيه بعض حقه، أي المدرسة اللبنانية في عصر النهضة. على أنه لا بد من الإشارة إلى مدرسة الحقوق التي قامت في بيروت في العصر الروماني البزنطي والتي كانت مثالاً على الانفتاح بالنسبة إلى الفقه الروماني من الناحية

الواحدة وإلى ما خبرته المنطقة من تجارب مختلفة في أمور التشريع وتطبيقه من الناحية الأخرى.

(٢)

ونحن إذا أخذنا لبنان في العصور الوسطى، أي إلى القرن السادس عشر، وجدنا أن أجزاءه المختلفة كانت لها مدارسها، وإن كانت غالباً ما يقع التعليم لا في بناء خاص، ولكن في المسجد أو الكنيسة أو غيرهما من الأماكن الدينية. وعلى كل، فقد وصلت إلينا أخبار كثيرة عن عناية بني عمّار حكام طرابلس بالتعليم والمدارس والمكاتب في أيام المماليك وأبرزها: السقرقية التي أنشئت سنة ١٣٥٦ والخاتونية التي أسست سنة ١٣٧٤. والذي عمل عليه الباحثون هو التعليم في هاتين المدرستين، ولعله كان المنهج الذي تتبعه غيرهما من المدارس في تلك الأيام، كان على طبقات ثلاث: الأولى تشمل القراءة والخط والإملاء والقرآن الكريم والفقه وعلم الزايرجات أو استخراج الضمير ومعرفة الغيب. والطبقة الثانية فيها المصارعة ورمي السهام والقيافة. والطبقة الثالثة أساسها المسابقة وركوب الخيل.

ومن المدارس المهمّة في لبنان في العصور الوسطى مدارس جبل عامل. ذلك أن جبل عامل كان، منذ استقرار الشيعة فيه، على اتصال قوي بمراكز الفقه الإمامي في العراق وإيران. وهناك أسماء لامعة في تاريخ العلم في جبل عامل، منها جزين ومدرستها ومدرسة ميس الجبل ومدرسة جباع.

ويبدو أن جزين كانت أقدم مركز للتعليم في جبل عامل، إذ إن اسمها كمركز لذلك، يرجع إلى القرن الثاني عشر. وكان الطلاب يؤمونها لتلقي العلم على مشاهير علمائها. ومثل ذلك يقال عن جباع التي عاصرت جزين ثم انتقل إليها من العلم كثير بعد أن جلا الشيعة عن جزين. ولو أن المدرسة التي خلفت جزين تماماً هي مدرسة ميس الجبل. ويترتب علينا أن نذكر أن احتلال المغول للعراق في أواسط القرن الثالث عشر واستيلاءهم على بغداد (١٢٥٨) أدى إلى اضطراب شؤون الدراسة العالية في النجف. وذلك وضع عبئاً ثقيلاً على معاهد العلم في جبل عامل. وقد نهضت هذه المدارس بالعبء وكانت على قدر المسؤولية. ففي أواخر القرن الرابع عشر نجد أن الشهيد الأول محمد بن مكي، بعد عودته من العراق، يجعل من جزين مركزاً لمدرسة عالية للفقه الإمامي.

«ولقد طارت لهذه المدرسة شهرة كبيرة في الجبل وخارجه. وقد كانت جزين في ذلك العهد قصبة مهمة محشودة بالسكان وكان فيها جامع كبير ومنارة رفيعة. وكان في جزين إثنا عشر شيخاً من العلماء الأفاضل، ولذلك كنت ترى جزين محطاً لرجال وطلبة العلم ومنتجعي الأدب. ونبغ في جزين عدد كبير من العلماء على التوالي، وكان

بينهم الفاضلات والعارفات من النساء، منهن المجتهدة الفاضلة ست المشايخ فاطمة أم الحسن أخت الشهيد الأول، التي أولاها أخوتها العلماء الفتوى بكل ما يختص بالنساء من أمورهن الدينية».

وخلفت مدرسة جزين مدرسة ميس الجبل وقد أسست سنة ١٥٢٦. «وكانت هذه المدرسة موئل طلاب العلوم في عامة أنحاء جبل عامل ورحلة فضلاء الشيعة من العراق وإيران والشام، وقد بلغ عدد طلابها ٤٠٠ طالب، وقرأ فيها كثير من العلماء، منهم العلامة الكبير الملقب بالشهيد الثاني (٩٦٦هـ ١٥٥٨م). ويبدو أن هذه المدرسة بقيت بعد وفاة مؤسسها ردحاً من الزمن يشير إلى ذلك تراجم خريجيها. وينتسب إليها كثير من العلماء الذين تخرجوا بعد وفاة مؤسسها. وخرج من ميس الجبل نفسها علماء كثيرون ذكرهم وذكر فضلهم على المعرفة وأشار إلى مؤلفاتهم الحر العاملي. وقد كان منهم في القرن السابع الهجري علماء كبار، منهم أحمد بن تاج الدين العاملي الميسي الذي استجاز منه العلامة محمود بن محمد الكيلاني سنة ٩٥٦هـ. ومن العلماء القدماء الذين خرجوا من ميس، الشيخ لطف الله الميسي الذي كان علامة كبيراً مات ودفن في أصفهان حيث بني له مقام ومسجد معروف ما زال في إيران حتى اليوم مشهوراً ببنائه البديع. وقد كان هذا معاصراً للشاه طهماسب الصفوي. ويسمى مؤسس المدرسة المنتظمة في ميس بالمحقق الميسي نسبة لتحقيقاته العلمية والأصولية».

(٣)

وإذا نحن اتجهنا نحو المناطق التي استقرت فيها الطائفة المارونية، وجدنا أن التعليم كان موجوداً في كل دير وكنيسة وانطوش، وأن كل راهب أو قس مسؤول عن رعية، كان يعلم في قريته وضيعته. ومدرسة الكنيسة ومدرسة تحت السنديانة لم تكن أسماء فارغة بالنسبة إلى تلك المناطق.

ليس بين أيدينا معلومات وافية عن مناهج التعليم وأساليبه في المدارس المارونية المختلفة. ولكن كلا منها كانت تعلم مبادىء الدين المسيحي والعربية. وبما أن اللغة السريانية هي لغة الطقس الكنسي فقد كانت العناية بها كبيرة. والكتاب المدرسي كان العهد الجديد والمزامير من العهد القديم من الكتاب المقدس.

أما المدارس العاملية فقد وصلتنا تفاصيل وافية عن مناهج التدريس وطرقه فيها. فقد أخرج السيد محسن الأمين في كتابه «خطط جبل عامل» الكثير عن ذلك. فقد قال:

«أما العلوم التي كانت تدرس في مدارس جبل عامل فالنحو والصرف وعلوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع وعلم المنطق وعلم التوحيد المشتمل على العقائد الخمس: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد. وعلم الكلام بقسميه الجواهر

والاعراض، والالاهيات وعلم أصول الفقه وعلم الفقه وعلم التفسير وعلم الحساب وفن الأدب وغير ذلك. فأول ما يبتدىء به الطالب بعد حفظ القرآن الكريم وتعلم الكتابة هو علم النحو فيحفظ متن الاجرومية في النحو غيباً ويحفظ إعراب جملة والأمثلة التي يمثل بها لما ذكر فيه غيباً. وكان المعلمون يكتبون ذلك خطاً لكل طالب إلى أن وضعنا للاجرومية شرحاً يتضمن الاعراب للجمل وللأمثلة وطبعناه مرتين. وبعضهم كان يقرأ شرح الكفراوي على الأجرومية، وعلى الطالب أن يعيد كل يوم ما حفظه من الدروس، وبعد الفراغ من حفظ الأجرومية وإعرابها يبتدىء بقراءة شرح قطر الندى، وبل الصمدي لابن هشام الانصاري في النحو، ويراجع حال قراءته له شرح الفاكهي على القطر وشرح الشذور لابن هشام وغيرهما، وشرح شواهد القطر للسيد صادق الفحام وغيره، لأجل معرفة إعراب أبيات الشواهد ومعانيها. ويبتدىء معه بقراءة شرح سعد الدين التفتازاني على متن عز الدين الزنجاني في صرف الفعل. وبعد الفراغ من ذلك يبتدىء بقراءة شرح بدر الدين بن مالك على ألفية والده محمد بن مالك في النحو خاصة دون التصريف. أما التصريف فيقرأ فيه مع شرح الألفية شرح الجار بردى على الشافية في تصريف الفعل أو شرح النظام. وحال قراءة شرح الألفية يراجع التصريح لخالد الأزهري وشرح الشيخ الرضى على الكافية. ولأجل معرفة أعراب الشواهد ومعانيها يراجع شرح الشواهد للعيني وشرح الشواهد للسيد حيدر العاملي وشرح الشواهد للسيد محمد العاملي وليس هو صاحب المدارك كما توهم. ولأجل معرفة إعراب نظم الألفية يراجع كتاب خالد الأزهري. وبعد الفراغ من قراءة شرح الألفية يبتدىء بقراءة المغني في النحو لابن هشام في المفردات خاصة. وبعد الفراغ من ذلك يبتدىء بقراءة المطول في المعاني والبيان. أما البديع فيكتفى بمطالعته وبعضهم يقرأ المختصر ويقرأ مع المطول حاشية ملا عبدالله اليزدي على تهذيب المنطق لسعد الدين التفتازاني في علم المنطق وشرح الشمسية للقطب الشيرازي وبعضهم يقرأ نادراً شرح المطالع. وإذا فرغ من المطول وشرح الشمسية ابتدأ بأصول الفقه فيقرأ فيه معالم الأصول للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني. وقبل ذلك العصر كان يقرأ في علم الأصول تهذيب العلامة ويقرأ مع المعالم شيئاً من الفقه في كتاب الشرائع متناً بدون استدلال. فإذا فرغ من المعالم شرع في قراءة القوانين وقبل تصنيف القوانين كان يقرأ بعد التهذيب شرح الحاجبي والعضدي. وفي هذا الزمان صار يقرأ شرح اللمعة في الفقه. وهو استدلال مختصر. فإذا فرغ من القوانين وشرح اللمعة شرع في قراءة رسائل الشيخ مرتضى الأنصاري في الأصول، وقرأ معها رياض المسائل ومنهم من يقرأ كتاب الشيخ مرتضى في الطهارة وكتابه في الصلاة وكلاهما فقه استدلالي تام فإذا فرغ من ذلك قد يذهب إلى مدرسة النجف الأشرف فيقرأ في علم أصول الفقه

بطريقة الإلقاء الاستدلالي، وكذلك في علم الفقه بطريقة الإلقاء الاستدلالي. أما علم التوحيد فيدرس فيه للمبتدئين شرح الباب الحادي عشر للعلامة الحلي وشرحه للمقداد السيوري الحلي الأسدي ويكون تدريسه مع باقي العلوم حسب مساعدة الفرصة، وربما جعل في شهر رمضان. وأما علم الكلام فيدس فيه للمنتهين في شرح القوشجي على التجريد وغيره ويكون ذلك مع دروس الأصول والفقه العالية. أما علم الحساب فيقتصر فيه على تدريس خلاصة الحساب للشيخ البهائي ويكون ذلك ثانوياً مع تدريس باقي العلوم حسب مساعدة الفرصة. وأما علم الرجال فلا يدرس بل يكتفى فيه بمراجعة الكتب المؤلفة فيه كفهرست الطوسي ورجال النجاشي ورجال الكشي وخلاصة العلامة ومنهج المقال ونقد الرجال وغيرها. أما علم التفسير فيكتفى فيه بقراءة الكتب المؤلفة في آيات الأحكام مثل كنز العرفان للمقداد السيوري وزبدة البيان للأردبيلي وغيرها. وهذه يقرأونها مع كتب الأصول والفقه حسب مساعدة الفرصة، وقد يقرأونها أيام التعطيل في شهر رمضان، وقد لا يقرأونها اكتفاء بما ذكر في كتب الفقه الاستدلالية فيها. أما باقي تفسير القرآن فلا يدرس غالباً بل يكتفى بمطالعة كتب التفسير. وكذلك علم التاريخ. ويقتصرون في الأدب على حفظ الأشعار والمطارحة بها ويسمونها المنافسة ويكون ذلك ليلة الجمعة وقت الفراغ ترويحاً للنفس فينشد أحدهم بيتاً فينشد الآخر بيتاً أوله قافية البيت الأول وهكذا، ويأمر الشيخ التلاميذ بحفظ لامية العرب ويفسرها عملاً بالحديث: علموا أولادكم لامية العرب فإنها تعلمهم مكارم الأخلاق».

وليس في هذا جديد. فهو نظام التعليم الذي كان منتشراً في المدارس المختلفة في الشرق جميعه. والاختلاف هو اختلاف في المحتوى، إذ إن ذلك كان يتوقف على الفئة التي تعلمه أو العقيدة التي تتبعها تلك الفئة أو المذهب الذي تتخيره. وقد استمر هذا الأسلوب في المدارس العالية إلى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر في المدارس التي قامت في تلك الفترة مثل جباع (المجددة)، وشقراء التي أسسها السيد موسى الحسيني الأمين والتي اتسعت لنحو أربعمئة طالب، وكانت تعتمد على أوقاف غنية، والكوثرية التي انشئت بايعاز من علماء النجف الأشرف.

ويمكن القول إجمالاً بأن الدراسة كانت تعين مراحلها بالكتب التي تدرس. فالكتاب هو نقطة الانطلاق الأساسية. والأستاذ كان محور التعليم. فقد كان الطلاب يتحلقون حوله ويتلقون منه معرفته تفسيراً لآية كريمة أو إسناداً لحديث شريف أو شرحاً لمتن. وليس أدل على الاهتمام بالمعلم والطالب من أن الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي والمتوفى سنة ١٥٥٩ قد وضع كتاباً في التعليم وآدابه بالنسبة إلى

المعلم والتلميذ سماه «منية المريد في آداب المفيد والمستفيد».

(٤)

في سنة ١٥٨٤ أنشأ البابا غريغريوس الثالث عشر مدرسة في روما باسم المدرسة المارونية في روما. كان القصد من تأسيس هذه المدرسة تعليم رجال الدين الموارنة ليقوموا بواجباتهم نحو الرعية بأسلوب أفضل من ذي قبل. كان تلاميذ هذه المدرسة يؤخذون من لبنان (وشمال سورية وقبرص) ويقضون هناك حوالى عشر سنوات يتلقون فيها اللغات السامية واليونانية واللاتينية والفلسفة والمنطق واللاهوت، ويدربون على الفرنسية والإيطالية. ولما عاد هؤلاء إلى لبنان عملوا على تأسيس مدارس أرقى من المدارس التي سبقتها. وقد انتشرت هذه المدارس في المناطق المارونية وأصبح المعلمون فيها، وأكثرهم من خريجي المدرسة المارونية في روما، يضيفون مواد جديدة للمناهج، ويعلمون طلابهم لغة كلاسيكية في غالب الأحيان. ولما كانت آفاق أولئك المعلمين الجدد أرحب، ونظرتهم أوسع، وتجاربهم أغزر وأعمق، فقد انتقلت مدرسة الكنيسة والدير وتحت السنديانة إلى دور جديد في حياتها. ولنذكر على سبيل المثال بعض هذه المدارس التي أسست أو وسعت أو جددت في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فمنها زغرتا وبقرقاش (١٧٣٥) وعجلتون ووادي شحرور ومار يوشع بشري (١٧٥١) وزحلة (١٧٦٩) وجبيل ومشموشة وحوقا (١٧٦٢) ودير القمر (١٧٨٢). ومن المدارس الأخرى التي كانت تخدم العلم في ذلك الوقت مدرسة دير المخلص.

وكانت قمة ما بلغته جهود الذين نفخوا في التعليم روحاً جديدة بتأثير المدرسة المارونية في روما إنشاء مدرسة عين ورقة (١٧٨٩)، التي عمل على تأسيسها المطران يوسف اسطفان(تو ١٨٢٠). يقول فؤاد أفرام البستاني عن عين ورقة: «فمن الطبيعي إذاً أن يفكر بعض العائدين منهم (من متخرجي المدرسة المارونية في روما).. أن يفكروا بإنشاء مدرسة كبرى على غرار مدرسة روما. ويكون ذلك في عين ورقة من مقاطعة كسروان سنة ١٧٨٩، سنة الثورة الفرنسية وسنة تولي الأمير بشير حكم لبنان.

«قامت عين ورقة دينية الأسس ثانوية البرامج. ولكنها لم تلبث أن توجت هذه الدروس بفروع من التعليم الجامعي كالمنطق والفلسفة واللاهوت النظري والأدبي، على غرار جامعات ذلك العصر، مع تدريسها أربع لغات: العربية والسريانية واللاتينية والإيطالية. فكانت أول مظهر للتعليم الجامعي العصري في لبنان وفي الشرق العربي بأسره».

ومن هنا نرى أن عدداً من المدارس التي أسست بعد ذلك التاريخ تدخل في منهاج دروسها لغات متعددة مثل عين تراز (١٨١١) التي كانت تعلم فيها العربية واليونانية واللاتينية والفرنسية، ومدرسة دير المخلص (أحياء سنة ١٨٣٠) التي كانت تعلم

طلابها العربية واليونانية والفرنسية، ومدرسة مار عبدا هرهريا التي كان منهاج التعليم فيها يتضمن العربية والسريانية واللاتينية والإيطالية.

(٥)

من بين أشهر تلاميذ المدرسة المارونية في روما البطريرك أسطفان الدويهي الذي تسنم السدة البطريركية المارونية سنة ١٦٧٠. والبطريرك الدويهي نموذج جيد للمؤرخ البحاثة والكاتب الدقيق، بالنسبة إلى عصره طبعاً. لذلك فإننا أفردنا له مكاناً خاصاً في هذه الصفحات. مار اسطفان الدويهي، كان، كالجبل الذي عاش في رحابه، قويماً في إيمانه، راسخاً في علمه، مشرفاً في معرفته على نواحيها المختلفة. كان في عالم اللاهوت المسيحي علماً كبيراً. وقد قال عنه البطريرك سمعان عواد: «ولما أن فرغ من تعلم الفلسفة وخاض في ميادين الجدل أظهر من البراعة والحذاقة ما أحوج العلماء أن يقولوا إن إيطالية لم تر في ذلك العصر من وصل إلى درجته في سعة العلم. قلت، ولهذا كانت مدرستنا الرومانية مكرمة ومعروفة في البلاد الغربية احتراماً لاسطفان. وعندما شرع في العلوم اللاهوتية كان أستاذه الأب سبرسا اليسوعي يقول مراراً إني قد علمت في بلدان كثيرة ولم أر تلميذاً مثل أسطفان علماً وعملاً. وكان متى وقع الجدال بين الطلبة على مسألة من المسائل اللاهوتية يقيمه حكماً في بت الخلاف وقطع النزاع لأنه كان قادراً أن يرد كل اعتراض. وكان يكلفه في حفلات المناظرة أن يجاوب العلماء ويرد شبه المعترضين حتى لم يكن من أحد يقوى عليه في الجدال. وكان إذا عينه رئيس المدرسة للمناظرة في مسألة يتوارد أهل رومية في الوقت المسمى ليسمعوا حججه البالغة. وقد ذكر لنا الثقات أن رؤساء الرهبانيات في رومية كانوا يتنازعون فيه، كل منهم يريد أن يجتذبه إلى رهبانيته. ومما يدلنا على فضله وعلمه أن مجمع انتشار الإيمان طلب إليه أن يكون معلماً للفلسفة واللاهوت».

وإذا نحن استعرضنا البعض من أعماله بعد عودته من روما، وجدنا أن السنوات التي قضاها في حلب (بين ١٦٦٢ و١٦٦٨) أظهرت أنه كان ماهراً في نقل آرائه ومعرفته إلى جمهور المستمعين. فقد حفظت مواعظه في مجلدين ضخمين.

كان أسطفان الدويهي معلماً ماهراً. ودليل ذلك قيامه بتعليم أبناء بلدته إهدن ما كانوا يحتاجون إليه من اللغة وأمور الدين. وإذا تذكرنا أنه كان قد ترك البلاد وهو في الحادية عشرة من عمره، ولم يكن قد تعلم من العربية إلاّ القليل، لعرفنا أنه كان عليه أن يتعلم دروس الصرف والنحو قبل أن يعلِّمها للناشئة.

وولي أسطفان الدويهي شؤون الكنيسة والرعية قسا وأسقفاً وبطريركاً، فكان في كل ذلك مثال المدبر الحكيم والأب البار، لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا يسمح لأحد بالافتئات على حق الله أو العبد.

ولنذكر أن البطريرك أسطفان الدويهي تولى هذا كله في وقت لم تكن فيه الأحوال العامة على خير ما يرام، بل كان الزمن زمن شدائد واضطراب ومصاعب ومتاعب. ومع ذلك فقد ثبت كالجبل الأشم الذي هو منه وله. ذلك لأن الرجل كان مؤمناً مخلصاً، يعرف أنه على حق. فكان إيمانه وحقه، على حد قول شوقي، درعا صبت فيه كتيبة خرساء.

(٦)

ولد البطريرك أسطفان الدويهي في أهدن سنة ١٦٣٠ (وقد يكون ذلك في سنة ١٦٢٩) وانتقل إلى الراحة السرمدية بطريركاً في دير قنوبين سنة ١٧٠٤. قضى من حياته نحو أربع عشرة سنة تلميذاً في المدرسة المارونية برومه (من سنة ١٦٤١ إلى سنة ١٦٥٥) كان فيها مثال الطالب المجتهد الذي لا يكتفي بمراجعة الدروس التي يلقيها المعلمون ويطالبون بها، بل كان طلعة ينقب ويبحث وينبش عن كنوز المعرفة على اختلاف أنواعها. ومع أنني قد أقترف ذنب الإعادة والتكرار، فإنني أود أن أورد هنا بعض ما نقله عنه البطريرك سمعان عواد قال: «وقد ذكر (الدويهي) لما عن نفسه أنه كان يقضي أوقات التنزه صلاة ودرساً. وكثيراً ما كان يقوم في الليل من فراشه يصلي ثم يدرس على نور المصباح الساعتين والثلاث. ولم يزل ذلك شأنه حتى أصيب ببصره وتعذر عليه القراءة والكتابة فألجأه ذلك إلى أن يلتمس من رفقائه في الطلب أن يقرأوا عليه... ولما فرغ من دروسه في رومية ألف كتاباً ضخماً باللاتينية في الفردوس الأرضي وكتباً أخرى أيضاً. وفي أيام الآحاد والأعياد كان يتفرغ لزيارة الكنائس والمكاتب. وكلما عثر على شيء يتعلق بطائفتنا المارونية استنسخه. وذكر لرفقائه أنه كان يفكر دائماً في أمر طقوس كنيستنا المارونية القديمة والرد على كل من اتهم الموارنة بتهمة ما».

الواقع أن سنوات الدراسة في روما هي التي كانت سنوات تكوين أسطفان الدويهي الفكري وتدريبه العلمي. إذ إن طلاب المدرسة المارونية بروما كانوا يتلقون دروساً في اللغات العبرانية واليونانية واللاتينية والفلسفة واللاهوت وكانوا يتقنون الفرنسية والإيطالية. وكانت تعقد لهم جلسات خاصة للجدل والمناقشة حول مواضيع الفلسفة واللاهوت. فالذي كان له من الإمكانات الطبيعية ما يمكنه من الإفادة من ذلك كان يبرز فيما بعد. وكان عند أسطفان الدويهي من الإمكانات والطاقات الكثير، لذلك ادخر من روما علماً نماه بعد عودته وأفاد منه قسا وواعظاً وأسقفاً وبطريركاً مشافهة وكتابة وتأليفاً.

وكنا نود أن نورد هنا لائحة كاملة بمؤلفات الدويهي، ولكننا سنكتفي بذكر مؤلفاته التاريخية وهي:

١ ـ تاريخ الطائفة المارونية: وفيه الجزء الأول في نسبة الطائفة المارونية، والجزء الثاني يوضح ثبات الموارنة في عقائدهم، والجزء الثالث يتضمن تبرئة الموارنة من كل بدعة. وقد نشر رشيد الخوري الشرتوني الجزءين الأول والثاني من الكتاب (مع ملحقات تاريخية) في بيروت سنة ١٨٩٠ بعنوان تاريخ الطائفة المارونية. أما الجزء الثالث فلم يعثر عليه بعد، على ما يبدو.

٢ ـ تاريخ الأزمنة: الذي نشره الأب فردينان توتل في بيروت أيضاً وذلك سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ للمشرق عامة، مع اهتمام بلبنان بشكل خاص، من سنة ١٠٩٥ إلى سنة ١٦٩٩ (هذه المخطوطة هي التي اعتمدها الأب توتل للنشر، مع أن مسودات أخرى تبدأ في سنة تختلف عن ١٠٩٥ وتنتهي في سنة مختلفة عن ١٦٩٩ أيضاً).

٣ ـ سلسلة بطاركة الطائفة المارونية: وقد نشر لها رشيد الخوري الشرتوني نسختين الواحدة سنة ١٨٩٨ والثانية سنة ١٩٠٢.

٤ ـ تاريخ المدرسة المارونية في رومية ومختصر أخبار تلامذتها: ومن المؤسف أن الذي سلم منها جزء صغير يبدأ بسنة ١٦٣٩ (ويستمر الدويهي في إيراد الأخبار إلى سنة ١٧٠٢).

(٧)

نود قبل كل شيء أن نقدم الكتابين الرئيسيين ـ الطائفة المارونية وتاريخ الأزمنة ـ بلغة المؤلف لنوضح أغراضه من وضعهما كما أرادها هو بنفسه. يقول الدويهي بصدد تأليفه عن الموارنة ما يلي:

«وبعد فأني لما رأيت بعض المؤرخين يذهبون في أصل الأمة المارونية مذاهب متناقضة ويزعمون أزعاماً متخالفة حملتني الغيرة على أن أنشىء هذا المختصر فأبين فيه حقيقة أصل هذه الأمة بالنقول التاريخية الثابتة والبينات الصريحة الدامغة ولا أبتغي بذلك كسب الثناء لها وإظهار محامدها وبيان شرف من تقدم من رؤسائها بل جل القصد أن أبرىء ساحتها مما رميت به ضناً بالحق أن يغشاه الباطل. وقال أرباب الشريعة إن من حضر وأبصر ولو فرداً كان شهادته أجدر بالقبول من عشرة شهدوا على السمع والحال. إن معظم الأجانب الذين كتبوا عن أمتنا المارونية إنما عولوا على المسموعات وعلى كتابات بعض أضدادنا ولم يتثبتوا في الأخبار ليميزوا صحيحها من فاسدها فأتى كلامهم خارجاً عن جادة الصدق، مشحوناً بالأغاليط والمضادات. فكيف إذاً تكون شهادتهم مقبولة علينا وهم لم يخالصوا أحداً من علمائنا ولا شافهوا رؤساءنا ولا عرفوا لغتنا ليتمكنوا من الوقوف على كتبنا فيستخرجوا منها تواريخنا.

«وأما الأمة المارونية فقد تصدى كثير من العلماء ليبحثوا عن أصلها ونسبتها ويثبتوا ديمومة اعتصامها بالكنيسة الرومانية منهم جبرائيل الأدنيتي فإنه تكلم عنها

في فاتحة كتاب القداس السرياني. ومنهم جبرائيل الصهيوني في حواشيه على نزهة المشتاق. ومنهم إبراهيم الحاقلاني في بعض مصنفاته وغير هؤلاء الذين رقوا رتبة العلم والحكمة وفازوا بالرأي السديد وكانوا أولاد الطائفة وأصحاب جاه وتقدم من حيث انهم استعملوا على الترجمة عند أصحاب الكرسي الروماني وملوك فرنسا. ولكن الغربة عن بلادهم منعتهم من استكمال الكلام على ما شرعوا في بيانه. فلما كان الأمر هكذا لح علينا كثير من الأصدقاء لنأتيهم بتاريخ يتكفل بيان أصل الأمة المارونية، ويوضح كيفية اتحادها بالكنيسة الجامعة الرومانية.

«فلذلك طفنا ما أمكننا من الكنائس والأديار. واستنطقنا كل كتاب وقفنا عليه بصدد ما نحن فيه. وجمعنا ما تيسر من رسائل الباباوات المنفذة إلى البطاركة. واستفحصنا رتب البيعة بأسرها وتكلمنا عن تواريخ بلاد الشام منذ مبدأ الهجرة الإسلامية إلى زماننا هذا أخذاً عما رأيناه في كتب النصارى والمسلمين. وقسّمنا كتابنا المذكور إلى ثلاثة أجزاء تقرب مطالبه. لكل جزء منها موضوع يناسبه.

«الجزء الأول: يتضمن إيضاح أصل الأمة المارونية ويثبت أن تسميتهم بهذا الاسم منسوبة إليهم من البار مارون القورشي صاحب الدير المشهور مكانه على نهر العاصي، ويبرهن أن رهبانه الذين استمروا على إنذارهم وتعليمهم المهذب ما زالوا في كل آن وبلا انقطاع متحدين بالكنيسة الرومانية. وبيانه من ثلاثة أبواب. أولاً من شهادة الكتب المسلمة من البيعة شرقاً وغرباً. ثانياً من تسليمات الكنيسة المارونية. ثالثاً من شهادة الأمة اليعوقبية التي هي أقرب ما يكون من حيث البلاد واللغة والرتبة البيعية. وقد ذكرنا سابقاً أن الشهادة من مثل هؤلاء أوجب للتصديق من غيرهم.

«الجزء الثاني: يوضح صحة ثباتهم في الإيمان المستقيم ويتضمن أجوبة تضاد ما نقل عنهم أصحاب التواريخ نقداً كذوباً قرناً فقرناً. ويثبت أنهم لم يزالوا أبداً معتصمين بالكنيسة الجامعة، وبرهان ذلك من ثلاثة أبواب. أولاً ما حرر أكابر العلماء في مصنفاتهم اعتناء بإيضاح مثل هذه الأمور. ثانياً من نص كتب علماء الأمة نفسها، ثالثاً من مضمون سجلات باباوات رومية الكبرى ومكاتباتهم المرسلة في صدد إثبات البطاركة. فإنهم لما كانوا قابضين على زمام الرئاسة المطلقة على البيعة وكانوا دون غيرهم نواب المسيح على الأرض اقتضى ذلك أن يدبروا البيعة المسلمة إليهم حق التدبير محترزين من الغلط والغش. وعليه فبما أنهم سلموا لهؤلاء البطاركة درع الكمال فقد شهدوا على حسن أمانتهم وكانت شهادتهم أعظم الشهادات.

«الجزء الثالث: يتضمن تبرئة هذه الأمة من كل بدعة والرد على كل تهمة بمفردها مما قذفهم به المرسلون الذين يدعون أنهم اطلعوا على مضمون صحفهم. وإثبات ذلك من ثلاثة أبواب أيضاً. أولاً من مضمون القوانين المسلمة عند الشرقيين مطلقاً. ثانياً

من فحوى كتب البيعة المختصة بالأمة المارونية. ثالثاً من نفس الكتب التي زعم هؤلاء المرسلون أنهم اطلعوا عليها ووقفوا على أغلاطها. فإن شهادة أصحاب الكتب هي أحق بالتصديق من زعم الغرباء الذين لا يعرفون لغتهم كقوله تعالى﴿إن الإنسان من فمه يدان ومن فمه يبرأ﴾».

أما كتاب تاريخ الأزمنة فيقول مؤلفه في تقديمه:

«الحمد لله الموحد بالذات والمثلث بالصفات الأول بلا بداية والآخر بلا نهاية الذي يغير وهو لا يتغير له المجد أبداً. وبعده لما خرجنا سنة ألف وستماية وثماني وتسعين إلى افتقاد الرعايا الذين أؤتمنا على زيارتهم؛ لئلا نهدر باطلاً الزمان الذي يفضل عن الارتشاد: استصوبنا التقاط بعض أخبار تخص هذه البلدان المقيمين بها من الكتب التي نقف عليها: وقصدنا الابتداء منذ بدء الهجرة لكون الأب الطاهر يوحنا مارون تملك الكرسي الانطاكي في سنة ستماية وخمس وثمانين لرأينا الموافقة لسنة ست وستين للهجرة فاعتمدنا وجمعنا أخباراً شتى من تواريخ أصحاب ذلك العصر؛ ولكن حين تأملنا أن غالب تلك الأخبار تنتسب إلى الأمم الغربية والتي تخص هذه البلدان زهيدة وغير مرتبة على توقيع السنين فاقتصرنا عن ذكرها وجعلنا مبتدأ هذا التاريخ من سنة ألف ومااية لتجسد السيد المخلص لكون بالقرب من دخولها كان استيلاء الفرنج على سواحل هذه البلدان».

والذي يقصده بسنة ١٦٦٨ هي السنة التي سيم فيها أسقفاً لمطرانية قبرص وأخذ يتفقد شؤون الرعية. فهو يشير إلى ذلك في حوادث سنة ١٦٦٨ فيقول:

«سنة ألف وستماية وثمان وستين مسيحية يقول صاحب هذه التواريخ بأننا توجهنا إلى زيارة القدس الشريف؛ وبعد ما تباركنا من تلك المواضع المقدسة وصحبتنا والدتنا وأخونا الحاج موسى وعاودنا بسلامة إلى تقبيل أيادي البطريرك جرجس بدير قنوبين صار نصيب أنه رفعنا إلى درجة المطرانية على الأسقفية بقبرص في ثامن يوم من شهر تموز، وأمرنا نخرج في زيارة الرعايا الذين في أيالة طرابلس وجزيرة قبرص، ولئلا نكون بطالين أشغلنا ذاتنا في سياسة الشعب وفي جمع هذه الأخبار لأجل إفادة ذاتنا، ولنطلع على معرفة أحوال هذه البلدان التي نحن مقيمين بها».

ولننتقل الآن إلى هذا الكتاب الصغير المسمى «سلسلة بطاركة الطائفة المارونية» ـ ولعل خير ما يمكن أن يضع هو أن ننقل لهذه المناسبة المقدمة المقتضبة التي وضعها رشيد الخوري الشرتوني للكتاب لما نشره سنة ١٨٩٨، قال:

«إن أول من اهتم بتدوين سلسلة لبطاركة طائفتنا هو الطيب الذكر البطريرك أسطفان الدويهي (المتوفى سنة ١٧٠٤) فقد خلّف لنا في جملة تركته العلمية رسالة جليلة القدر عني فيها بإثبات أسماء بطاركة الطائفة من عهد أبينا القديس مار يوحنا

مارون إلى أيامه. ولا أعرف أحداً قبله من علمائنا اهتم بهذه المسألة كاهتمامه بها. وقبل الشروع في إيراد كلام الدويهي لا أرى بداً من الإتيان ببعض الإيضاحات التمهيدية إتماماً للفائدة فأقول:

أولاً، إن بطاركة طائفتنا المارونية لم يستقروا في مكان واحد بل إنهم منذ سنة ٦٨٥ للمسيح إلى عهدنا الحاضر جعلوا كراسيهم في مواضع متعددة من أبرشيات البترون وجبيل وطرابلس. ففي سنة ٦٨٥ للميلاد الآلهي كان الكرسي البطريركي حبرائيل الأول إلى سيدة يانوح في أبرشية جبيل حيث استمر إلى سنة ١١٢٠ بعد أن تعاقب عليه سبعة عشر بطريركاً ومنها نقل لثالث مرة إلى ديرسيدة ميفوق في وادي إيليج التابع للبترون. ونقل لرابع مرة بعد ثلاثة بطاركة توالوا عليه إلى دير مار إلياس في لحفد من عمل جبيل ثم إلى دير سيدة ميفوق ثانية في رئاسة البطريرك أرميا العمشيتي سنة ١٢٠٩ ثم إلى دير قبر يانوس في كفيفان، ثم إلى دير مار مارون في كفرحي ثم إلى دير مار جرجس في الكفر ثم إلى دير سيدة يانوح ثم إلى دير سيدة ميفوق ثالثة ثم إلى دير مار سركيس في حرضين سنة ١٣٦٧ إلى سنة ١٤٠٤. ثم إلى دير سيدة قنوبين».

«وعلى ذلك فيكون بطاركة الموارنة قد غيروا مواقع كراسيهم حسب مقتضيات الزمان أربع عشر مرة. وقد حكم آباء المجمع اللبناني الذي انعقد في دير سيدة اللويزة عام ١٧٣٦ أن يكون دير قنوبين كرسياً ثابتاً للبطاركة لا يترك ولا ينقل إلى مكان آخر إلا عن علة داعية وفي مجمع أساقفة وبطريرك.

«على أن بطاركة طائفتنا إذا كانوا قد عدلوا عنه واتخذوا السكنى في مواضع أخرى لبعض الأحوال التي اقتضت ذلك فما زالت جميع السجلات الحبرية التي ترسل إليهم تثبيتاً للبطريركية تذكر هذا الكرسي البطريركي في دير قنوبين وأقول ثانياً إن المؤلف لم يتيسر له أن يحرر السنين التي فيها تولى كثيرون من قدماء هؤلاء البطاركة رعاية الشعب الماروني وذلك بسبب تلف الكتب التاريخية من جراء الحروب والاضطرابات. غير أنه لما كان قد طاف بنفسه (كما شهد البطريرك سمعان عواد كاتب ترجمته) كل البلاد التي تقطنها طائفته فقلب ما كان باقياً من الكتب في كنائسها أو في منازل البعض من أفرادها استعان بما قيده النساخ فيها على إثبات مقصده، لأن النساخ الكنائسيين في هذه البلاد كانت لهم عادة مستحسنة ولم تزل جارية إلى اليوم وهي أنهم يذكرون اسم البطريرك الذي يكون متولياً تدبير الطائفة وقت نجازهم من النسخ ويضيفون إليه أيضاً اسم المطران الذي يرأس أبرشيتهم الخصوصية.

«وفي جملة ما تذرع به لتحرير أسماء البطاركة القدماء وتواريخ قيامهم ما وجده في بعض الكتب مدوناً بخطوط أيديهم إلاّ أنه مع ما بذل في هذا السبيل من التنقيب

والبحث لم يتمكن من الوصول إلى أسماء جميع البطاركة الذين أقاموا في دير سيدة هابيل بين البطريرك يوحنا اللحفدي والبطريرك أرميا العمشيتي.

«وقد قابلت كلامه مع ما جاء في المجمع اللبناني بشأن سلسلة البطاركة فوجدت أن آباء المجمع الموما إليه قد سلكوا على آثاره واستضاءوا بأنواره. وجل ما يختلفون به عنه هو أنهم حذفوا الأدلة التي اتخذها الدويهي حجة على تأييد غايته».

ولدينا في نهاية المطاف هذه الأخبار المقتضبة التي بقيت لنا مما كتبه البطريرك أسطفان الدويهي عن «تاريخ المدرسة المارونية في رومية». وكما أشرنا سابقاً فالجزء الذين بين أيدينا يبدأ بأخبار سنة ١٦٣٩. والدويهي في هذه التذكرة المقتضبة يتحدث عن الطلاب الذي أرسلوا إلى روما للدرس طالباً طالباً. فهو يقول مثلاً عن فرح الغسطاوي الذي أرسل سنة ١٦٣٩ باختصار أنه «مات في البحر». وبعد أن يتحدث عن النابهين من الطلاب الذين ذهبوا في تلك السنة، وكانوا جميعهم من كسروان وعددهم خمسة عشر ولداً، يقول عمن تبقى «أما الباقي فقد اقتصرنا عن ذكرهم لأنهم ما تقدموا لدرجة الكهنوت وصار نفعهم قليلاً». والمهم أنه أمدنا بمعلومات محلية عن بيئة الطلاب في لبنان أو حلب أو قبرص وعن أعمالهم في المدرسة في روما وعن الأمور التي تمت على أيديهم بعد عودتهم.

(٨)

عني عدد من الباحثين بمحاولة التعرف إلى المصادر التي اعتمدها أسطفان الدويهي في وضع هذه المؤلفات التاريخية. فرشيد الخوري الشرتوني الذي نشر «تاريخ الطائفة المارونية» و«سلسلة بطاركة الطائفة المارونية» وضع في هوامشه إشارات للكثير من المصادر التي اعتمدها مؤرخنا في الحصول على أخباره. والأب فردينان توتل الذي نشر «تاريخ الأزمنة» وضع جدولاً بالمصادر والمراجع التي عاد هو إليها للتأكد من روافد الدويهي المؤرخ، ولا شك أن أفضل ما كتب في هذا المجال إلى الآن هي الدراسة التي وضعها بالإنكليزية زميلنا وصديقنا الدكتور كمال الصليبي عن المؤرخين الموارنة للبنان في العصور الوسطى، والتي نشرت في بيروت سنة ١٩٥٩. فقد حلل فيها المصادر التي اعتمد عليها الدويهي بالنسبة للعصور الوسطى التي تنتهي باحتلال العثمانيين لهذه الديار في مطلع القرن السادس عشر. ولسنا نرى أنه من الحاجة أن ننقل هذا التحليل هنا. فمن السهل على من أراد ذلك أن يعود إليه في الصفحات ١٠١ ـ ١٠٥. على أنه لا بد من القول بأن هناك فرقاً رئيسياً بين المصادر التي اعتمدها الدويهي بالنسبة للتاريخ الماروني طائفة وعقيدة وبطاركة، والمصادر التي اعتمدها بالنسبة للتاريخ العام أو المدني الوارد في كتاب تاريخ الأزمنة. كما أنه كان يعالج قضاياها مشاكل وموضوعات ومسائل. بينما لما جاء ليكتب تاريخ الأزمنة

وقع في أسر أصحاب الحوليات والأخبار فدوّن الحوادث كأنها أمور سنوية. لكن يجب أن لا يغرب عن البال أن الدويهي عاش في القرن السابع عشر وأنه شهد وسمع واختبر وجرب أحداث خمسين سنة منذ عودته من روما سنة ١٦٥٥ إلى وفاته سنة ١٧٠٤ وعنى هذا، وهو أمر لم يلتفت إليه الكثيرون ممن درسوا الدويهي، أن المؤلف نفسه كان مصدراً حياً أصلياً للأحداث والتجارب، خاصة وأن الرجل لم يقبع في حجر ناء في جهة من جهات لبنان، ولكنه كان قساً في شمال لبنان وواعظاً في حلب وأسقفاً في أسقفية قبرص وبطريركاً للطائفة المارونية كلها.

ونود على سبيل المثال أو نضع أمامكم نماذج قصيرة من حرص هذا الرجل على تقصي الأخبار. فهو يقول مثلاً في كتابه عن سلسلة البطاركة: «أما الذين جلسوا بعد هؤلاء على كرسي أنطاكية في جبل لبنان حتى مجيء الفرنج إلى بلاد الشام فما ظفرنا باسم أحد منهم، لأنه بسبب طول المدى تلفت الكتب من الحروب والثلوج والحريق وتشتت الناس ورحيلهم من بلاد إلى بلاد... ولكن وقع بيدنا كتاب كبير قديم جداً يتضمن الرتب لخدمة القداس الطاهر... وفي قرب أواخر الكتاب مكتوبة فيه الخدمة التي يقرأها الشماس لكل يوم وفي التذكارات... بعد الصوت الوسطاني منها يذكر البطاركة الذين ساسوا خراف المسيح في ولاية الكرسي الأنطاكي. «وثمة مثال آخر عن تجديد دير سيدة ميفوق سنة ١٢٧٧ فقد وجد الدويهي محرراً في الصخر على حائطه الغربي ما معناه: «أنه في سنة ١٥٨٨ لليونان تمم يعقوب هذا هيكل والدة الله مريم». فالسنة اليونانية المذكورة توافق ١٢٧٧ ميلادية. وبعد هذا التجديد صار هذا الدير مأوى للبطاركة. فمن المعقول إذن أن يكون يعقوب الذي جدد هذا الدير واحداً من البطاركة.

على أنه يجب أن نذّكر أنفسنا أن أول مؤرخ لبناني اعتمد على المصادر الأجنبية للتثبت من الأحداث التي مرت على هذه البلاد كان البطريرك اسطفان الدويهي. ولنذكر على سبيل المثال وليم الصوري ويعقوب فتري وبركهارت المقدسي ووليامو الفرنسي بين المؤرخين والرحالين. وهناك مؤرخو الكنيسة الكاثوليكية الذين اطلع الدويهي على مؤلفاتهم. وما أكثر ما اعتمد مؤرخنا على الرسائل البابوية الواردة على البطريركية وما كان قد ترسل روما رداً عليها أو طلباً للتثبيت. والدويهي اعتمد كثيراً على البعثات التي كانت تأتي إلى لبنان والتقارير المفصلة التي كان أعضاؤها يكتبونها، مثل بعثة دنديني سنة ١٥٩٦.

(٩)

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، عند التعرض لدرس آثار مؤرخ، هو، في غالب الحالات، هل ثمة هدف معين رمى إليه المؤلف؟

وكي يحاول المتحدث أن يجيب عن مثل هذا السؤال، يترتب عليه أن ينظر فيما إذا كانت آثار المؤرخ المعني قد تجمعت كلها لدينا، وفيما إذا كانت النسخ المختلفة قد أشبعت درساً. وكاتب هذه السطور لا يستطيع أن يصدر حكماً على دراسة النسخ. فهو لم يقم بذلك، ولن يتاح ذلك له. ولذلك فالذي يقوم حديثه عنه هو المطبوع من آثار الدويهي التاريخية. والمطبوع على نوعين: فرشيد الخوري الشرتوني أصلح اللغة فيما نشر من آثار الدويهي؛ والأب توتل لم يفعل ذلك. ولويس شيخو في نشره لتاريخ المدرسة المارونية في رومية ترك النص على حاله. ولذلك فإنني أجد نفسي أمام نوعين من الكتابة والتأليف دون أن يكون باستطاعتي الوقوف على الأصل مباشرة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى يبدو أن الدويهي قام بكتابة القسم المتعلق بنسبة الموارنة وردّ التهم بنفسه أو على الأقل أتيح له أن يعيد النظر فيه. أما تاريخ الأزمنة فقد وضعه وهو في رئاسة الطائفة. فقد بدأ جمع المادة لما سيم أسقفاً لقبرص سنة ١٦٨٨، وبعد سنتين اختير بطريركاً. ولم يكن لديه من الوقت ما يتسع للتأليف المباشر بل مراجعة ما كتب. وقد علّق على ذلك الأب توتل بقوله:

«تلك هي مجموعة مخطوطات تاريخ الأزمنة، وأن في فحصها والمقابلة بينها يتولد السؤال هل هي من آثار الدويهي أو من آثار غيره؟

«إن اسمه ليس موقعاً بيده على نسخة من تلك النسخ، وإذا قرىء في ابتداء بعضها فهو محرر بيد غير يد المؤلف. فنسخة ف الفاتيكانية الراقي عهدها إلى ست سنوات بعد موت الدويهي جاء فيها بعد البسملة: «نبتدىء كتاب التاريخ للأب الأقدس والسيد الكامل الأنفس البطريرك مار أسطفانوس الدويهي الهدناني. «وكذلك أيضاً سائر النسخ غير الناقصة في بدئها. مما يدل على أن الكتاب لم يصدر بكامله من قلم الدويهي، ومع ذلك فهو منه، وقد نسبه إليه النساخ أجمعون، والمسودة التي وصفناها لا تترك مجالاً للشك في أنها سطرت بيراعته. وفي «المقدمة» على سنة ١٠٩٥هـ قال: «لما خرجنا سنة ١٦٦٨ إلى افتقاد الرعايا الذين أوْتمنا على زيارتهم لئلا نهدر باطلاً الزمان الذي يفصل عن الارتشاد استصوبنا التقاط بعض أخبار تخص هذه البلدان المقيمين بها من الكتب التي نقف عليها...»

فالكتاب من الدويهي، ويجوز لنا أن نستند إلى الحاشية التي قرأناها في ص ٤٧ من المسودة باللاتينية Incipit 1080 2 Maiio 1669.

فنقول إنه أخذ بالتأليف سنة ١٦٦١ م في ٢ أيار ١٠٨٠هـ، وذلك سنة بعد عودته من «افتقاد الرعايا». ولكن من المرجح أنه لم يأت على الكتاب لكماله من غير أن يستعين بكاتب أو مساعد. وأشغاله مطراناً أولاً ثم بطريركاً لم تكن لتترك له مجالاً واسعاً للتحبير والتصليح، فينصرف إليه ما استطاع ويترك لغيره مهمة النسخ إلى أن

يبلغ إلينا تاريخ الأزمنة بالمخطوطات التي ذكرناها، فالدويهي مرجعها الأصيل ومؤلفها بحصر المعنى.

وإذا أضفنا إلى ذلك الفرق في التصميم بين ما كتب عن الطائفة، وما كتب في التاريخ العام، وقد أشرنا إلى ذلك قبلاً، وجدنا أنفسنا أمام مجموعة من الآثار تختلف بناء وتأليفاً وأسلوباً. فهل يكمن بينها رابط الهدف، مع كل هذا الاختلاف؟

نرى، ورأينا هذا موقت، أن آثار الدويهي التاريخية تدل على تطور في تفكير الرجل ونظرته إلى الأمور، وأن أسطفان الدويهي كانت أفقه تتسع تدريجياً بسبب الاختبارات والتجارب التي كان يمر بها في المناصب التي ارتقى إليها والمسؤوليات والتبعات التي ألقت بها المناصب على كتفيه. فنحن نعتقد، وهذا الرأي نطرحه للبحث، أن الدويهي، الشاب الماروني الأهدني، كانت تهمّه طائفته وهو طالب في المدرسة المارونية في روما. وكان يعنى بأمرين: الأول إثبات قدمها كنيسة مسيحية أصيلة، والثاني رد التهم عنها، سواء أكانت التهمة بدعة عزيت إليها، أو انفصالاً عن الكنيسة الكاثوليكية رميت به. وإذاً فالذي كان يشغل باله وذهنه هو علاقة طائفته المارونية (وهو لم يعرف غيرها قبل سفره إلى روما إلاّ فيما ندر) بالكنائس المسيحية الأخرى. لكن بعد أن عاد إلى لبنان سنة ١٦٥٥، أخذت تجاربه تتسع تدريجاً. فبعد فترة في رعاية الطائفة في جبة بشري - يذهب إلى حلب واعظاً نيفاً وخمس سنين. وحلب كانت لا عاصمة ولاية فحسب، بل مركز تجارة العراق وفارس والأناضول وديار الشام. ولا شك أن الدويهي يقارن، ولو لنفسه فقط، الوضع الاجتماعي هناك بما فيه من تنوع الطوائف والجند والتجار، والوضع الذي كان فيه لبنان وطرابلس، ويدرك أنه يتوجب عليه، كي يفهم تاريخ الطائفة المارونية، أن ينتقل إلى تفهم تاريخ المنطقة التي يعيش فيها الموارنة. ويسام الدويهي سنة ١٦٦٨ أسقفاً على أبرشية قبرص. ويزور الجزيرة ويطلع على تاريخها وأحوالها. وفي السنة التي يختار فيها الدويهي بطريركاً، أي في السنة ١٦٧٠ تكون قد استقرت في نفسه فكرة واضحة، وهي أن تاريخ الطائفة المارونية مثل تاريخ أي فئة أخرى دينية في المنطقة، مرتبط ارتباطاً عضوياً بالتطور التاريخي العام للبلاد كلها. وإذاً، فالمادة التي بدأ يجمعها سنة ١٦٨٨ هي التي استعملها تدريجاً لوضع كتاب «تاريخ الأزمنة». ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه، أن «تاريخ الأزمنة» نفسه هو تاريخ ديني للطائفة، وتاريخ زمني سياسي للشرق عامة ولبنان خاصة ممتزجان معاً مرتبطان معاً.

ولكن الدويهي البطريرك لم يسمح له وقته بأن يقيم البناء كما تصوره، بل لم يتح له حتى أن يكتب تاريخ الأزمنة بنفسه. لذلك ظلت الأمنية أو الفكرة التي وصل إليها، أملاً لم يتحقق. ومن هنا بدا للأب توتل أن الكتاب لم يكن «الغرض منه البنيان التاريخي عن التصميم الظاهرة فيه الوقائع مع علاقاتها بالزمان

والمكان والمعللة بأسبابها بالنسبة إلى الشخصيات البارزة فيها.» وهذا صحيح. فالذي بين أيدينا في تاريخ الأزمنة هو خلاصة المادة الخام التي أراد الدويهي أن يبني منها شيئا. لكن الزمن كان أسبق منه، وقد شغله بواجباته الأخرى.

(١٠)

مختارات من آثار الدويهي

١ ـ من تاريخ الأزمنة

١٥١٩م /٩٢٥هـ بدؤها ٢ ك٢ و٩٢٦هـ بدؤها ٢٣ ك١

وفاة السلطان سليم؛ وفاة عساف البشراني؛ الجراد والغلاء.

في سنة ألف وخمسماية وتسع عشرة مسيحية كانت وفاة السلطان سليم سلطان بلاد الروم والديار المصرية والشامية؛ وكانت مدة سلطنته تسع سنين؛ وتولّى السلطنة بعده السلطان سليمان.

وفيها توفي المقدم عساف البشراني وهو إلياس ابن جمال الدين (١٨٧ يوسف ابن عبد المنعم أيوب؛ وبسبب أنه ما خلّف غير حنا وكان قاصراً في العمر تقدم على المقدمية كمال الدين ابن عبد الوهاب آلايطوني المعروف بأبن عجرمة. فتزوج بست الملوك بنت الشيخ علوان ابن حسان الدين ابن قمر البشراني؛ فحظى في أموال جزيلة وابتنى برجاً شريف (شريفاً) في قريته ايطو وحكم نصف البلاد مما يلي الشمال.

وفيها زحف الجراد في بلاد الشام وأكل كل الفاكية والبزور وصار الغلاء العظيم حتى أن شنبل القمح بلغ في بلاد طرابلس ماية دينار وفي بيروت للماية وخمسين؛ ويقول حمزة ابن أحمد ابن سباط الغربي في آخر تاريخه؛ أن في هذه السنة غلت جميع الأسعار خصوصاً الحرير والقطن والصوف والكتان وأصناف الملبوس وكذلك الحيوان فوصل البغل إلى خمسة آلاف وازيد والحمار إلى ألف وخمسماية ورأس البقر إلى ثلاثة آلاف وراس الغنم والمعز إلى مايتي وخمسين وطير الدجاج إلى ثمانية عشر درهم والزيت إلى العشرين في الشامي حتى الشجر والخشب والحطب والنحاس والحديد والبولاد وجميع الأشياء زادت عن جاري عادتها حتى حجار العمارة كانت الألف حجر بماية درهم.

١٥٥٠م ٩٥٧هـ بدؤها ٢٠ ك٢ ١ ث.

وفاة قرياقوس؛ أنطون الحصروني، السلطان سليم، المراسيم السلطانية.

في سنة ألف وخمسماية وخمسين مسيحية قضى أجله قورياقوس مطران إهدن وكان ذا مكارم وشور بالغ ومساعداً للحبيس جبرائيل في نسخ كتب البيعة، وتخلف بعده الراهب أنطون الحصروني ابن الحاج فرحات وأمه بنت عم المطران قورياقوس من العيلة الدويهية، فربى عند أخواله بدير ماري يعقوب الحباش وتأدب جيداً في اللغة

السريانية والعربية والتركية، وكان شجيعاً بأقواله وغير متوانياً بأفعاله عندما قدم السلطان سليمان إلى مدينة حلب حضر عليه مع جملة المشتكية الطرابلسية؛ فأنعم عليهم بخمس مراسيم سلطانية تسجلت في طرابلوس في زمان حسين بك؛ ومن جملتها أن غلال الزيتون ينقسم تحت أمه فالنصف لصاحبه وربع حق وربع ظلم؛ وأن لا أحد يعارض النصارى في دينهم ولا بزواجهم وأن تترمرم الكنايس؛ وأمر هماليون لقاضي طرابلوس أن لا أحد يعارض بطرك طايفة الموارنة بدير قنوبين في أمور البطركية بل أنه يمنع وينتقم من المتمردين وعاملي العناد بتحرير أوايل ربيع الأول سنة ست وخمسين وتسعماية؛ أما البطرك موسى مكافأة لتعبه ومكارمه جمّله بدرجة رياسة الكهنوت على قرية إهدن؛ وهو بسبب أن مطران الملكية أخذه الطمع على رعية الموارنة في بلاد عرقا وعكار وأكلها سبع سنين قدّم به السعاية في المحكمة فأمر القاضي أنه يأكل رعية الملكية في تلك الناحية سبع سنين ليستوفي ما راح عليه؛ وأما البطرك موسى أكرم على المطران أنطون أنه يتصرف في نورية بلاد عكار إلى نهاية حياته.

٢ ـ من سلسلة بطاركة الطائفة المارونية

وفي النهار التاسع وقع الاختيار على المطران يوحنا من بيت البوّاب من الصفراء في فتوح جبيل فارسل القس ميخائيل بن صبونة الحصروني إلى رومية لأجل تأدية الطاعة إلى البابا زخيا. وفي السنة الثانية رجع بمكاتيب التثبيت ودرع الرئاسة. وأقام في رئاسة الكرسي الأنطاكي ثمان سنوات وشهراً وأحد عشر يوماً وفي ٢٣ من كانون الأول سنة ١٦٥٦ انتقل من الحياة الزائلة إلى تلك التي لا زوال لها.

وفي النهار التاسع في أول يوم من كانون الثاني سنة ١٦٥٦ عقبهُ البطرك جرجس بن الحاج رزق الله من سبعل في زاوية طرابلس. وفي السنة الثالثة أرسل له درع الرئاسة من قبل البابا اسكندر الثامن. ودام على الكرسي ثلاث عشرة سنة وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً. وفي الثاني عشر من نيسان سنة ١٦٧٠ قضى أجله في دير مار شليطا مقبس في ناحية كسروان وهناك دفن. وبسبب أن الواغش (الوباء) كان ثقيلاً في تلك السنة ما صار اجتماع إلى النهار الأربعين للمرحوم ففيه التأم رؤساء الكهنة وأعيان الناحية في قنوبين وحكموا بإقامة البطرك الجديد فوقع الاختيار على المطران أسطفان بن ميخائيل ابن القس موسى الأهدني من عائلة الدويهية فأرسل القس يوسف الحصروني إلى رومية. وفي الثامن من آب سنة ١٦٧٢ تسلم درع الرئاسة ومكاتيب التثبيت من الباب أقليمنصوس العاشر.

٣ ـ من تاريخ المدرسة المارونية في رومية

(أ) دخول الدويهي المدرسة

(اسطفان ابن الشدياق ميخائيل بن القس موسى الدويهي) من قرية إهدن دخل المدرسة في أواخر السنة الحادية عشر من عمره. أكمل علوم الفلسفة واللاهوت في مجادلات: الأولى (كذا) على اسم الكردينال كبون كفيل المدرسة. والثانية على اسم البطريرك يوحنا الصفراوي. وعند خروجه من المدرسة سنة ١٦٥٥ في ثلاثة من نيسان أختاره سادات المجمع عن الانتشار (مجمع إنتشار الإيمان) أنه يكون مرسلاً بعلومه وذلك بهمة المعلم إبراهيم الحقلاني. وفي السنة الثانية بعيد البشارة رسمه البطريرك يوحنا قسا على دير رأس النهر. فبذل مجهوده في التتلمذ (أي التعليم) وتصنيف الكتاب عن سر القربان المقدس.

وعندما قصد في بيكيه Fr. Piequet قنصل الملة الفرنساوية بحلب رسامة القس أندرواس أخيجان ليكون مطراناً على طائفته السريانية بحلب كان هو المساعد له عند البطرك يوحنا. ثم في السنة ١٦٥٧ دخل معه في دخول الصوم إلى حلب فثبت ثمانية أشهر يعضد المطران المذكور في الشور والوعظ وكان يوعظ جماعته في كنيسة مار إلياس. ولما رجع إلى جبل لبنان أخذ السكني بدير مار يعقوب الحباش وكان خراباً فرمرمه (فرممَّه) واستمر فيه خمس سنين. وفي السنة ١٦٦٨ بعد عيد الكبير قصد زيارة الأماكن المقدسة فأخذ صحبته والدته وأخاه الحاج موسى. وعند العودة قدمه البطرك جرجس إلى مطرانية الأفقسية (الاسقفية) بقبرص وبإذنه جال في رعايا الجبة والزاوية وعكار وقبرص يتعب على خلاصهم وببلاغة تعب في دورانه وفحص الكتب جمع كتاب تواريخ.

وعندما حكم البارىء بانتقال البطرك جرجس إلى مجازاة تعبه مع الأبرار اختير على رضا رؤساء الكهنة والشعب ليسوس الكرسي الأنطاكي موضعه. وكان ذلك في عشرين من أيار سنة ١٦٧٠ وهي سنة الوباء الكبير فسام الشماس يوسف بن الخوري يعقوب الحصروني قسيساً وسفره إلى رومية لأجل رمي الطاعة إلى قدس البابا زخيا (أينوشنسيوس) العاشر ولطلب درع كمال الرئاسة. وخرج وهو في الدورة إلى زيارة الرعايا وبنى الحارة التي بلزق كنيسة مار شليطا مقبس. وفي السنة ١٦٧٢ عاود إلى قنوبين وجاءه درع التثبيت من رومية مع القس يوسف وأوقفه عنده يازجيًّا (كاتباً). ولو أن دهره كان عسيراً فبذل كل جهده في جمع الرتب الكنائسية بتمامها. وبسط الشرح ليس فقط في سر القربان المقدس بل جمع النوافير المقبولة وقصص الآباء الذين ألفوها وفي الشرطونيات الكهنوتية وفي أسرار البيعة وفي تكريسات الكنائس والميرون وما يليها. وضبط جميع رسومات المواعظ الكنائسية بترتيب واضح ليتميز بعضها من البعض وبرهن عن أصل الملة المارونية ودوام اتحادها مع الكنيسة الرومانية.

(ب) الاحتفال المئوي للمدرسة

وفي السنة ١٦٨٥ انتهت المائة عام منذ انتقال التلاميذ من (المسكن المسمى) ناوفيتوس إلى مدرسة الطائفة. ولهذا السبب في عيد مار يوحنا الإنجليلي الذي هو شفيع المدرسة ويصير عيده في ثاني يوم بعد ميلاد الرب فخمسة أيام قبل السنة المذكورة صمدوا هيكله في الشماعدين والقناديل من فضة وفي أيقونات القديسين وثياب الكمخ. ثم إن حضرة الكردينال فرنسيس نرلي كفيل الملّة المارونية ومدرستها لشدة كرمه وحبه لقيمان (القيام) ناموسها رسم أن يتجمل محفل هذا العيد وأن قاعة المدرسة تكون موشحة بثياب كمخ الحرير المذهب وأن تتزخرف على حيطانها صور التلاميذ الذين تهذبوا بها في العلوم ثم جملوها بفعل الفضائل وبرئاسة الكنيسة ليتم بهذا إرشاد غيرهم وكان جملتهم أربعة وعشرين منهم ثلثه بطاركة على كرسي أنطاكية أعني العبد الحقير في الرؤساء (أسطفانوس الدويهي)، وجرجى بن عميرة. واندراوس عبد الغال السرياني. ثم أثنى عشر مطراناً وهم: سركيس الرزي من بقوفا. وموسى العنيسي من العاقورة. وحنا الدومنيكاني من حصرون. وحنا من بيت صندوق من حصرون. وإسحاق من قرية شدرا. ومخائيل بن شمعون من حصرون.وسركيس الجمري من إهدن. وبطرس بن مخلوف من غوسطا. ولوقا القبرصي من قربصيا. وبطرس بن أمية من إهدن. ويوسف نعمة من حصرون. ومخائيل بن الصهيوني من إهدن. ويوسف نعمة من حصرون ومخائيل بن الصهيوني من إهدن. وهذا عوض جرجس الكرمسداني لأن جرجس الكرامسداني الذي صنف اللكسيقون (القاموس السرياني) كان خوري وليس مطراناً وجرجس المطران الكرمسداني ما دخل رومية. والتسعة الذين تشرفوا في الفضيلة والهدى هم: إبراهيم بن جرجس البشراني (من الرهبنة اليسوعية) الذي استشهد والخوري حنا بن عواد الحصروني والقس بطرس المطوشي من شركة اليسوعية. والقس نصر الله بن شلق العاقوري والقس جبرائيل الصهيوني. والمعلم إبراهيم الحقلاني. والقس سمعان بن هارون التولاني. والخوري مخائيل صابونا الحصروني. والشدياق فيلبوس موسى البشراني.

وتلاميذ المدرسة فسروا على المنبر بلغات مختلفة أولاً مناقب البابا أينوشنسيوس الحادي عشر الذي استفك المطران بطرس والأولاد الذين كانوا صحبته من يسر (أسر) المغاربة. والبابا غريغوريوس الثالث عشر الذي أنشأ المدرسة. ثم مدحوا الكردينال نرلي وكيل المدرسة الذي بكرمه جمل محلفها والكردينال أنطون كرافا الذي تعب بنشؤها ثم أوقف لها جميع متخلفاته. ثم شرحوا عن فضائل التلاميذ الأربعة والعشرين الذين تقدم ذكرهم وعن تعبهم وجهادهم في انتشار الأمانة المقدسة. وكان هذا المحفل شريفاً إلى الغاية حضره خمس كردينالية وأسقافة ومطارنة وعلماء

المدارس وشعب لا يحصى حتى أن الكردينال نرلي لزيادة فضله طبع كتاباً جميلاً على هذا المحفل ينشد فيه صحة ديانة الملة المارونية واتحادها مع الكنيسة الرومانية منذ نشوئها ثم يمدح فيها فضائل البار يوحنا الثاولوغوس شفيع المدرسة ثم مناقب الباباوات والكردينالية المتفضلين عليها ثم مديح وصور التلاميذ الذين تقدم ذكرهم ويشهد فيه أنه اقتصر عن نشيد التلاميذ الآخرين لئلا يقلق مسامع السامعين بالطولة.

(١١)

حري بنا، بعد أن أتينا على نموذج للمؤرخ في لبنان، أن نشير إلى النسخ والطبع وما إليهما. وللمرحوم مارون عبود في كتابه «رواد النهضة الحديثة» وصف جميل لهذا النوع من العمل آثرنا نقله إلى القراء هنا لما فيه من أناقة الأسلوب وصحة الصورة:

«في أعماق الديورة، وجوار الجوامع بقي للعلم قبس كنار المجوس الدائمة. أجل، في ثنايا كهوف الجبل كانت تذكى تلك النار بالقلمين: العربي والكرشوني، فظل الكهف، في زمن الرعب، مستودعاً للمعرفة ومعجنا لخميرة العلم، فتخمّرت وفاضت على حفافيه. ففي غرفة ذات ثلاثة أذرع عرضاً، في أربعة طولاً، كان يحتبس راهب يابس من الصوم أو يقرفص. أمامه مصباح من الزيت، بلا زجاجة، يرسم نوره المترجرج خيالات وأشباحاً كأنه الفانوس السحري. يحنو على كتابه حنو المرضعات على الفطيم، يقرأ بإمعان ريثما تستريح أنامله ويزول خدر رجله، ثم يعود إلى عمله بعدما يتبسط جلده وتمحى الاثلام التي شقها فيه قش الحصير.

«أما الدواة النحاسية ذات الأنبوب الطويل فهي أمامه على «سكملة» والمرملة حدها. يتكيء قلم «الغزار» على صدرها كما ينام الطفل على عنق أمه. إن له في أحشاء الدواة أخوة يحلون محله متى كل، والسكين مشحوذة دائماً لقطّ رأسه، أو بري سواه. وعن يمين الناسخ، كاهناً كان أو شدياق، لوحة مشبوحة بالخيوط شبحاً متناسقاً مستقيماً، يصلب الناسخ عليها الورق لتستقيم له السطور.

«ذاك كان عمل رجال الدين من كل ملة، وخصوصاً رهبان لبنان المنزوين المنقطعين في أشداق الجبال وحناجرها. لا عمل للقارىء الكاتب منهم غير التعليم ونسخ الكتب، أو ترميم ما رث منها.

«أجل أن الزبور كان أكبر حظاً من غيره عند النساخ. ثم كان أول ما طبع، وسبب ذلك تلك الشاعرية والصوفية التي كانت تستأثر بهوى نفوس الناس يوم لم يكن للمادة هذا الطغيان، ويوم كان الناس يؤمنون، ويخشون الخطيئة فيتشبهون بصاحب الزبور خاطئاً، ويستغيثون بمزاميره تائباً. إن الله لتواب رحيم.

«أما الأميون من هؤلاء النساك فكانوا للحراثة والحياكة والسكافة والنجارة وكل ما

يقتضيه أسلوب حياتهم. وهكذا حفظوا العلم من الضياع قبل أن انبرت له المطبعة. فمن قلم الغزار، إلى المطبعة الخشبية، فالحجرية، فالرصاصية الحديثة السريعة الخطى، كل هذه المواكب الثقافية أزجاها، أولاً، الدين ورجاله. فجلّ هؤلاء بل كلهم نشروا العلم إحياء، ولكن العلم كان عقوقاً فصح فيه القول: اتق شر من أحسنت إليه.

«أما تاريخ المطبعة فقديم العهد عندنا. استهلت أول مطبعة في المشرق سنة ١٦١٠ أهدتها رومة إلى الرهبانية اللبنانية في دير قزحيا. وما دير قزحيا غير ذلك الكهف الذي أسمع جبال لبنان أول شعر عربي فصيح بعدما كان يقال زجلاً. وما ذاك الشاعر اللبناني الأول، غير الراهب جبريل، الذي صار، فيما بعد، المطران جرمانوس فرحات أول رواد الفصحى. ثم أنشأت هذه الرهبانية مطبعة أخرى في دير طاميش.

«وفي حلب الشهباء أنشئت أول مطبعة عربية عام ١٦٩٨ ثم كانت مطبعة الشوير سنة ١٧٣٢، ثم مطبعة القديس جاورجيوس ١٧٥٣، ثم مطبة بولاق عام ١٨٢١.

«ولا ننسى معرفة اللغات الأجنبية، فهي النبع الأغزر الذي روى تربة النهضة فنمت فروعها، ونضرت غصونها، عرف قدماء «الرواد» الطليانية التي خلقت النهضة الأدبية الفرنسية، ولكنهم كانوا منصرفين عن الأدب إلى ما هو ديني، فعربوا ما يتصل بدين دون غيره، ثم ترجموا إلى اللغات الأجنبية بعض الآثار العربية.

«إن معرفة اللغات الأجنبية والتضلع من السريانية كان لهما هذا الأثر الأبعد في تعبير هؤلاء، فجاء مميزاً من تعبير أصحاب اللغة الواحدة. كان هؤلاء كما قال النابغة في مدح الغساسنة: عصائب طير تهتدي بعصائب، فما وقفوا عند حد، بل تنافسوا في كل فن ومطلب ولم يتركوا باباً من أبواب العلم إلاّ طرقوه. لقد فعلوا كما فعل مشايخنا الخوارنة في زمن الإقطاع، فملأوا كسروان ديورة لمختلف الأمم والنحل. كان إذا وقف شيخ منهم عقاراً على رهبان طائفة، وقف شيخ آخر شطراً مما يملك على رهبان طائفة أخرى، وهكذا صارت المقاطعة الكسروانية كعليّة صهيون، حين فاجأ البارقليط التلاميذ فيها، فنطقوا بألسن عديدة.

«أما النسخ، وقد كان مدرسة ثانية للناسخين، فلم ينقطع، إذ لا يزال عندنا كتب لم تطبع، كالسنكسار – سير القديسين – ففي نسخ هذا الكتاب كان يتبارى النساخ في إضافة عجائب ومعجزات إلى قديسين يحبونهم. خذ مثلاً، مار روحانا – شفيع قريتنا – فهذا القديس لا يعرف بهذا الاسم في السنكسار العام، ولكنه لم يعدم من كتب إشكساراً خاصاً، فضمنه من العجائب أبعدها مدى، ومن المعجزات أغربها.

«هذه بعض آفات النسخ، ولا ننسى الأخطار والتحريف والتصحيف. لقد انبرى اليوم للتصحيح والتمحيص علماء مختصون فأصلحوا ما أفسدته يد النساخ، ولكن النسخ، في كل حال، كان من عناصر النهضة الحاضرة، شارك في إنمائها مشاركة

مثلى، فحفظ آثاراً كثيرة من الضياع، كما طبع الكثيرين من الرواد على غرار البلغاء الذين كانوا ينسخون كتبهم.

«وقصارى القول إن الضعيف المقهور يلجأ إما إلى بيت مهجور، أو إلى كهف، وهذا ما أصاب اللغة العربية في بدء نهضتنا. هربت من وجه طغيان التركية فآووها في الديورة، فصح فيها مثل جريح أريحا...»

(١٢)

وقد جئنا من قبل بالبطريرك الدويهي مثلاً على كتابة التاريخ في القرن السابع عشر. وها نحن نسوق الآن مثلاً على لغوي شاعر من تلك الفترة هو المطران جرمانوس فرحات، والذي ننقله هو من قلم المرحوم مارون عبود أيضاً.

«هو أول رائد أعجبته خضرة الدمن، وإذا ما تحدثنا عن فجر النهضة الأدبية فلسنا نعني البلاغة العربية. فالعالم العربي لم يخل قط من الفصحاء، بل ممن هم أفصح وأبلغ من أكثر هؤلاء الذين نسميهم الرواد العتاق. فعندما يتكلمون في الأدب عن أثر النصارى في نهضتنا الأدبية فما يعنون ولا نعني نحن إلاّ هذا العنصر الجديد الذي أحدثه فيها نصارى الأمس، كما أحدثه من قبل نصارى العصر العباسي وبخاصة السريان منهم، فأوضح آثار أولئك كان بما نقلوه إلى اللغة العربية، وها أن هؤلاء ينحون نحوهم. فأول من ترجم كتابي هوميروس كان من أولئك، وهو تاوفيل بن توما الهاوي الماروني رأس منجمي الخليفة المهدي.

«فأولية جرمانوس فرحات، إذن، ليست في شعره، فقد كان في زمنه شعراء مسلمون أبلغ منه قولاً، وأصح كلاماً. ولكن كونه أول شاعر من مستعربي لبنان، قال الشعر معرباً بعدما كان زجلاً سرياني الوزن أحله هذا المحل. فالشعر ابتدأ في لبنان من حيث انتهى في الأندلس. نشأ في الأندلس شعراً رصيناً بليغاً؛ ثم صار موشحات. وصارت الموشحات مهلهلات؛ ثم أخذت تنحط رويداً رويداً حتى أمست أزجالاً، بل كلاماً بارداً.

«إن لهذا الأسقف المولود في القرن السابع عشر، فضل التأليف في النحو. فهو أول نصراني ألف فيه، بعدما أخذ هذا العلم عن الشيخ سليمان النحوي المسلم في حلب. وله أيضاً فضل أكبر وأعم إذ صحح الترجمة العربية للمزامير والأناجيل، وسائر كتب الموارنة الكنائسية، فعرفت الكنيسة فصاحة العرب. وحب المطران العربية حمله على تعريب الإنجيل مسجوعاً، وهذا التعريب محفوظ حتى الآن بمكتبة حلب المارونية.

«ولم يقف المطران عند حد التأليف في النحو بل تصدى، قبل كل رجال النهضة الحاضرة، إلى وضع معجم صغير ولكنه صحيح، سماه الإعراب عن لسان الأعراب

إن دور النصارى في الادب العربي كان ينحصر في الترجمة، قبل أن استقام لسانهم

العربي. ففي النهضة العباسية كانوا تراجمة الخلفاء، فنقلوا لهم كتب القوم، وها أن التاريخ يعيد نفسه في فجر هذه النهضة. فها هو هذا المطران يؤلف في حلب (مجمعاً علمياً) يعنى أعضاؤه بالترجمة، ومن هنا جاء التجديد. فهم لم يتفقوا بالكلام العربي الذي لا غبار عليه، بل بما ترجموه من كتب وغيرها.

إن هذا الأسقف كان المترجم والمصحح لما يترجم. شغفته اللغة العربية وكل ما يتصل بها، فخاطر بنفسه وأمّ الأندلس، راكباً البحر، يوم كان المركب لا يزال لبنانياً؛ ليمتع نظره بآثار العرب الخالدة فيها؛ ويقرأ في مكتباتها ما لا تقع عينه عليه في الأقطار العربية.

«وله، عظّم الله أجره، مئة وأربعة كتب، بين مؤلف ومعرب ومصحح ومختصر. بعضها أدبي ولغوي وشعري؛ وأكثرها ديني على هوى ذلك الزمان. فهو واضع أول حجر في صرح النهضة في لبنان.

«نعم قد سبقه مترجمون آخرون في القرون الوسطى، ولكن تعبيرهم كان ركيكاً جداً، وهذا ما حمل أحمد فارس الشدياق، حين آلت إليه زعامة النهضة، على التهكم بلغة رجال الدين، والتنادر عليهم في فارياقه. ولم يحترم منهم أحداً غير هذا الحبر فقط.

«كان هذا العلاّمة يعرف أربع لغات على حقها: العربية والسريانية والطليانية واللاتينية. فهو في تفكيره متأثر بما عرف، وقد استغل هذا في شعره حين قال:

أحاول في عمري من الدهر راحة   وهل تطلبن العقل والظرف من زنجي
فأصبح دهري عاجزاً عن سعادتي   كأني حرف الحلق والدهر إفرنجي

«وتضلعه من العربية حمله على نظم (المثلثات الدرية) فقال قصيدة طويلة من طراز مثلثات قطرب... وهاك هذين البيتين منها:

طوباك يا رامي السلاسل   وقيت من رمي السلام
أحفظ يمينك والسلام   من حر نار الغضب
وجد يوم السبت   وشد نعل السبت
وكل حشيش السبت   تقشفاً للذهب

«أما أغراض شعره الأخرى ففي مدحه تعالى، والسيد المسيح، وأمه، والرسل، والرهبانية، وغير ذلك، فكأنه صوفي من طراز آخر حين يقول:

الله الله أنت الفوز والوطر   في العاشقين وأنت الفوز والوطر
هويتكم والهوى مني على صغر   يا حبذا والله قد زانه الصغر
الذكر صورتكم، والقلب مركزه   والحب دائرة شعاعها الفكر
كان وجهك مغناطيس أنفسنا   فحيثما دارت دارت نحوه الصور

خسرت في عشقكم دمعي وأسعدني ... يا ربح قوم بكم بالربح قد خسروا
أروم رؤيتكم، والدمع يمنعني ... إذا تزاحم عندي الدمع والنظر

«أما في مريم، حبيبة الموارنة التي لا تخلو قرية من قراهم من كنيسة على اسمها، فيقول قصيدة غراء هذا مطلعها:

لو كان للأفلاك نطق أو فم ... لترنمت بمديحك يا مريم

«ويقول في مكان آخر:

سموت يا بتولة في العذارى ... على كل الأنام على وفقت
خلقت درة لا عيب فيها ... كأنك مثلما شئت خلقت

«وعندما انتدب رئيساً عاماً على الرهبان وصف أعباء الرئاسة في قصيدة قال منها:

أرى أحداً بل طور سينا ويذبلا ... أدق وأخفى بل أخف ثبيرها

«إن أثر التقليد باد في شعر الرائد الأول، وإلا فما شأن ثبير، بل ما شأن طور سينا وأحد في جنب الجبل القاعد في أحشائه هذا الشاعر؟ والتقليد أيضاً هو الذي حمل المطران على شن غارات عديدة على الأولين، ففي قصيدته (اللبنانية) وقد مرت أبيات متقطة منها، يقول في الله:

أن تهجروني أجد في وصلكم طمعاً ... كالشمس ترجى وجنح الليل معتكر

«فهذا المعنى أخذه أبو تمام عن مخنث، وها هو (سيدنا) يأخذه عن آخذه. ثم لا يتورع سيادته عن أن يقول مثل الصوفيين المتطرفين فيخاطب الله بلهجتهم:

كن في حيا، وأني فيك أنت أنا ... كالشمس ليس لها في برجها كدر

«وللشاعر هذان البيتان الطريفان، وقد حاول فيهما القول بالموجب:

قال الحبيب: رغبت، قلت: عن السوى ... وعشقت، قلت: جمال وجهك في الورى
وسلوت، قلت: رغيد عيشي والهنا ... وهجرت، قلت: لذيذ غمضي والكرى

«وله إلى جانبهما بيتان رائعان يصور فيهما حرب (التجربة):

إني بليت بأربع لم يخلقوا ... إلاّ لشدة بلوتي وعنائي
إبليس، والدنيا، ونفسي، والهوى ... كيف الخلاص وكلهم أعدائي؟؟

«أما لي على ديوانه من مآخذ فكثير. فالمطران يسكن ويحرك ويخفف ويشدد، ويقصر ويمد، على هواه، ويشبع ويختلس ولا يبالي.

«أما الأخطاء اللغوية والجوازات فكثيرة لا تعد، وما إعجابنا به في شعره فقط ـ إلاّ كإعجابنا بالأطفال الحديثي العهد بالنطق. أما ميله القوي إلى التسكين فأظن أنه جاءه من السريانية. وإذا ما غفرنا له كل هذه الهفوات فما هذا بكثير منا. فهو أول شاعر من ملة قيلت لأجلها هذه الكلمة: أبت العربية أن تتنصر. ولكن شاعرنا الأول نصَّرها، وجعلها سيدة في الكنيسة. أجلسها عن يمين مذبح البخور فحلت محل السريانية التي أجهز عليها سيادته».

٧ـ الحياة الثقافية اللبنانية ـ ٢

(١)

يمثل القرن الثامن عشر، بالنسبة إلى الحياة الأدبية والثقافية في لبنان، فترة كان فيها الماضي آخذاً بالتقلص والمستقبل آخذاً في التفتح، هذا التفتح الذي سيسير في القرن التاسع عشر قدماً، وتتوسع آفاقه، فتأتي إلى النسخ والمطبعة الصغيرة والمطبعة الكبيرة؛ وتظهر فيه إلى جانب المدرسة القديمة الدينية المدرسة الجديدة الغربية أولاً ثم المدرسة الجديدة الوطنية أيضاً؛ وتبرز فيه الصحف والمجلات؛ وتتضاف إلى الترجمة كتابة أصيلة، وتنتشر المطابع والمؤسسات كتباً ودراسات علمية، بالإضافة إلى النتاج الأدبي المألوف. وباختصار فإن لبنان يشرف في نهاية القرن التاسع عشر على عالم جديد.

وقد وضع الدكتور أسامة عانوتي دراسة قيّمة عن «الحياة الأدبية في ديار الشام في القرن الثامن عشر» (بيروت، ١٩٧١) بحث فيها عن الاتجاهات الأدبية والنتاج الأدبي والعوامل التي بعثت ذلك والروافد التي أمدتها بالحياة والنشاط وما ترتب على ذلك كله من آثار.

إن قيام الكتاب المدبرين في قصور الأمراء والمغامرين كان له أثر في دفع عجلة النتاج الأدبي إلى الأمام. ويلحظ الدكتور عانوتي بأن الخلاف بين الروم والأرثوذكس والروم الكاثوليك في القرن الثامن عشر، أدى إلى ترجمة الكثير من الكتب الدينية المسيحية إلى اللغة العربية لتستعمل للنقاش والجدل، كما أدى إلى وضع كتب توضح المواقف وتبني الاتجاهات وتدحض الحجج وتنافس الانتقاضات. ومع أن هذا كله اقتصر على الأدب المسيحي، فإن بعض الجدل انتقل إلى المجال المسيحي الإسلامي أيضاً، ولو أن أكثر هذا، إن لم يكن كله، كان خارج لبنان. ففي لبنان عندنا مثل هذه المساجلة التي دارت بين عبد الرحيم الشامي والخوري أنطونيوس (أنطوان) شهوان.

ونحن إذا أخذنا الشعر في القرن الثامن عشر، بالنسبة إلى لبنان، نجد فيه الكثير من الزجل وفيه الكثير من التأريخ في الشعر. على أن بلاط الأمير بشير عرف ثلاثة شعراء من رواد هذه الحقبة، وهم نقولا الترك وبطرس كرامه وناصيف اليازجي، وإن

كان الأخير هذا هو من أهل القرن التاسع عشر، ولذلك سنتحدث عنه فيما بعد. وسنقتصر هنا على نقولا الترك وبطرس كرامه، وذلك كما ترجم لهما مارون عبود.

كان الشاعر اللبناني الأول، الأسقف جبرائيل بن القلاعي، زجالاً فنظم حوادث بلاده زجلاً، منذ خمسماية سنة، ثم استحال ذلك الزجل شعراً فصيحاً، بمقدار، لما تضلع اللبناني من لغته. وكما كان الزجال الأول أسقفاً كذلك كان الشاعر الأول أسقفاً أيضاً.

كانت قيثارة المطران جرمانوس فرحات تملأ حنايا كهوف لبنان وتلافيف أوديته ترانيم وتهاليل روحية. يرتفع الضباب بخوراً قدسياً نحو الأعالي، فترتفع معه روح الشاعر الزاهد، ويحدو نهر قديشا موكب عرسه الخالد، فيتبعه قلب الشاعر المتصوف منفساً عن عاطفته المكبوتة بذلك الغزل الإلهي... وكأن حرب ميوله لم تضع أوزارها حتى هتف معترفاً لنا: إني بليت بأربع لم يخلقوا.

وبعد قرن كان للبنان أمير كالملوك. له بلاط، وله شعراء يكدون قرائحهم ليعملوا شعراً يليق بسعادته، فيهزونه هز الكماة عوالي المران، فتتدفق الصلات في قصر بتدين العامر.

يدور كثيراً على الألسنة في هذه الأيام ذكر البشير الشهابي أمير لبنان، وتذكر كثيراً بيت الدين حيث عاش الأمير العظيم سيداً تراوده الدول العظمى، فيستقبل في (قاعة العمود) السفراء والوزراء والقواد والقصاد، عليه أبهة الملوك وسيماء الأسود.

كثيراً ما يذكرون هذا الأسد اللبناني وعرينه وأعمال الأمير ونضاله وبطشه وينسون أنه كان له شعراء، وأنه كان سيف دولة زمانه، لم يجتمع بباب ملك من ملوك عصره أكثر مما ألتف حوله من أمراء الكلام في زمانهم، ولكل دولة رجال.

نقولا الترك

أنعش الأمير العظيم الأدب العربي في عهده، مدفوعاً إلى ذلك من نفسه المطبوعة على الأريحية، ومن طموحه على تأييد إمارته وإذاعة صيتها. رأى أن لا بد لها من شعراء يؤيدونها بأقلامهم، ويدعون لها بألسنتهم الفصيحة، كما كانت الحال في جميع الأدوار العربية، فقربهم وأدناهم من السرير. فسمعنا شاعره الأول نقولا الترك يمدح مولاه بعد وقعة غلب فيها:

سواك إلى المعالي ليس يدعى	لأن الله أحسن فيك بدعا
أمير، لا أمير سواه يرجى،	مليك كامل خلقاً وطبعا
بشير حول الدنيا بشرا	به طاب الورى قلباً وسمعا
شهاب أوعب الآفاق نوراً	على نور الثريا فاق سطعا
إذا أعددته يوماً بفرد	من الأفراد كنت تراه (سبعا)

ندى كيفية جل عن انكاف … كأن الله أجرى فيه نبعا
فما الفضل بن يحيى، وابن طي … وهل معنى (لمعن) بعد يدعى
بصارم عدله كم بت جورا … وأحيا لانتصار الحق شرعا

ولست أشك في أن سعادة الأمير استطاب هذا الثناء، وأجزل لقائله العطاء، فحركت مواهبه قريحة شاعره، فراح يفتش عن نول آخر ينتج عليه فتطاول إلى الحريري وبديع الزمان. فدبج لسيده المقامات، كما نظم القصائد، ليريه أن في دولته على صغرها، من يعنو لهم النثر كما يعطيهم الشعر. كتب مقامات، بلغة ضعيفة طبعاً، ولكن فيها جداً وهزلاً هما من طبع هذا الشاعر. وأشهر مقاماته تلك التي سماها (المقامة الديرية) كتبها طالباً من الأمير داراً يسكنها فراح يتخيل فيها ما استطاع حتى أخرجها بصورة حلم أبصره في نومه، ثم عبره في ختام تلك المقامة الطويلة كما يأتي:

«فقال المعبر: أما حدوث الزلزال، وقلقلة الجبل، وهياج الرياح، وقيام الصياح، فهذا دليل على ما بك من البلوى، لعدم المأوى، وأما ارتفاعك في اللجج، وقطع الآمال من الفرح، فهذا دليل نهاية النحوس، واضمحلال البؤس. ورؤياك لذلك النير الساطع، ذي السيف القاطع، هو عبارة عن ذلك الملاذ المفخم، والأمير المعظم، بشير السلام، وشهاب الأنام. أما ما أصبت منه من المنزلة، والمحبة الحليلة المكملة، فدليل على حلولك في قطره الزاهر، وحماه الباهر، المعروف بدير القمر، المنظوم في سلك عدله الذي اشتهر. وستعطى أرضاً خلية، تبني لك بها داراً سنية، وبالقرب من قبة الشربين، فهذا ما رأيته باليقين».

بهذه البراعة الفنية تملك الشاعر داراً كما اشتهى. وكلما كان ازداد من مولاه قرباً ازداد براعة طلب، فاسمع كيف يطلب منه شروالاً وعمامة:

وشروال شكا عتقا وأمسى … يراودني العتاق فيما عتقت
وكم قد قال لي: بالله قلني، … وهبني كنت عبداً وانطلقت
أما تدري بأني صرت هرماً … وزاد علي أني قد فتقت
فدعني حيث قل النفع مني … وعاد من المحال ولو رتقت
ولا تعبأ بتقليبي، لأني … بعمر أبيك نوح قد لحقت
ولم يبرح يجدد كل يوم … على النعي حتى قد قلقت
فقلت له عتقت اليوم مني … لأني في سواك قد اعتقلت
فأشعرت العمامة في مقالي … له فاستحسنت ما قد نطقت
فراحت، وهي تشدو فوق رأسي … لي البشرى إذن وأنا عتقت

كان الترك عند أميره شاعرا ونديماً وكاتباً يقول له ما يرضيه، ويجيب عن كل اقتراح يصدر عن سعادته. ومن يطّلع على ديوان نقولا ـ هكذا قالوا حين (لزموه) ـ

يقرأ صفحة من تاريخ لبنان الحديث.

ونقل الأب شيخو مناظرة شعرية أجراها الشاعر بين الزيت واللحم، ولعلها اقتراح من سعادة المير. وهاك بعض ما نظمه الشاعر في هذا الموضوع:

أنا الزيت الذي كل إليه … بمحتاج ووصفي قد تنوع
فنوري شاهد في عظم فضلي … إذا ما في ظلام الليل لعلع
وكم قومت من عرج وكم قد … أقمت مكسحاً وشفيت أكتع
ومتى يكسب الصابون عرفاً … ذكياً يشبه المسك المضوّع
به قد تغسل الادران طرا … عن الأبدان والملبوس أجمع
وكم لي من مزيات تناهت … فضاق بوصفها الشرح الموسع.
فقال اللحم مفتخراً عليه … لقد وسعت ذا الشدق المخلع
فشحمي في الليالي عنك يغني … ضياه، بل وفي الاشراق يسطع
فريحك كيفما حاولت تردي … ودهنك أينما قد حل بقع
أكلك منكر عند الأطبا … لأنك محرق للكبد تلذع
وإما أن تسل عني فإني … أنا اللحم الذي قدري ترفع
ومطبوخي لذيذ مستطاب … شهي الأكل طاب لكل مبلغ
كذلك طعم أمراقي شفاء … يقوي كل من منه تجرع
وأنواع البقول وكل نبت … نما للأكل لي خدم وتبع
ولي دسم يذكي كل نوع … من الطبخ الذي لي فيه إصبع
لذاك ترى ملوك الأرض طراً … لهم في مأكلي ولع ومطمع
فعد يا زيت عما أنت فيه … ومن هذا الجدال الشاذ دع دع

وإلى جانب هذا الهزل نرى للشاعر شعراً آخر رصيناً بقوله حسب مقتضى الحال. فمن يدخل قاعة الأمير في بتدين يرى قصيدة، من عمل شاعره هذا مكتوبة على عالي جدُرها وهذه هي:

الله الله الواحد الأحد … والسرمد الأزلي الدائم الصمد
حي، عزيز، قدير، خالق، وله … من في السماء ومن في أرضنا سجدوا
لا رب غيرك يا مولاي نعبده … ولا سواك إلهاً فيه نعتقد
أنت الغنى والمنى والفوز أجمعه … والعون والغوث والإنجاء والمدد
ما لي سواك غياث لي أطالبه … كلا وغيرك مالي في الورى سند
خولتني يا إلهي خير تسمية … فكنت فيك بشيراً، أنت لي عضد
فاللب والروح كل فيك مشهده … والفكر والقلب والأحشاء والكبد
بل كل جلوحة مني وعاطفة … تصبو إليك، ونار الحب تتقد
إذ أنت علة نفسي أنت مركزها … يا رب كل ومنه الخلق قد وجدوا
يا ربي أمنن بعفو منك لي كرماً … واغفر جنايات عبد منك يرتعد

وجد بخلقة يا رب يعقبها   ذاك النعيم السعيد الثابت الوطد

ولكن الخاتمة، وأسفاه، لم تكن في هذه الدنيا كما اشتهى الشاعر لأميره.

هذا هو شاعر الأمير الأول، وهو الذي قرّب المعلم بطرس كرامة من مولاه، فصار شاعره الأكبر، ونجيه، ومستشاره.

كان نقولا طيب القلب دمث الأخلاق، مرحاً طروباً حسن البديهة، وهو أبرز معاصريه شخصية في شعره وإن قاله ركيكاً كما ترى. فنان طمح إلى التجديد والأدب الرفيع فأدرك ما قدر عليه، ولهذا ترى الطرافة عنده في كل مقام ومقال، وإذا قصر في ميدان الفصاحة والبلاغة فهو معذور لأنه ابن نفسه.

بطرس كرامه

كان الأمير عادلاً بلا رحمة، يدعم عرشه بهدم كل ما يراه خطراً عليه سيان عنده في ذلك ما بناه الله وما بناه، الإنسان إذا رجع من (شر) وقعد يستجم في بلاطه، بين ندمائه وشعرائه، فكأنه يضرب أخماساً لأسداس، لأن (الشر) دائماً خلف الباب. يجلس سعادته في قاعة العمود، جاثياً، فتخاله القمة الماثلة. ينسيه ثناء شعرائه تعب أمسه ومشاكل السياسة وعقدها حيناً، فيستأنس بالشعر والأدب. كان سعادته يضرب في الشعر بسهم ككل أمير عربي فيساجل شعراءه، ويأمر بالقول ارتجالاً، تخميساً وتشطيراً. وقد رويت له هذه الأبيات التي قالها متغزلاً في عاصمة دولته بيت الدين:

سرى النسيم ببيت الدين ذكرني   حديث من كنت أهوى، والزمان صبا

وقد شفى كبدي الحرّى بروضتها   جرى (الصفاء) الذي في سفحها انسكبا

أهدى لنا نسمات من نوافحه   مبسابها، فأزال الهم والكربا

وبث عرف الأقاحي والخزام ضحى   وادي الجنان فأحيا قلبيَ الوصبا

وفي سنة ١٨١٣ دخل نقولا الترك على أميره مقدماً له المعلم بطرس كرامه، فعهد إليه الأمير في تعليم ولده أمين. وبعد فترة قصيرة أضحى هذا المعلم شاعر الأمير، ثم صار كاتباً للشؤون الخارجية، لإجادته التركية. ثم أمسى مدبر الأمير وقهرمانه يستسفره إلى الأبواب العالية في الخطوب الجسام، ويدير مالية الإمارة. وهكذا أمست شؤون لبنان كلها في يده. وظل كذلك حتى مغيب الشهاب عن سماء لبنان، فرافقه شاعره ومدبره إلى منفاه، ثم كان له في الاستانة العليا شأن آخر.

لست مما تعنيهم السياسة إلاّ بمقدار ما تلابس الأدب، فهمي هنا أن أصف عهداً نتفنى به لنفهمه على حقه.

كان هم بطرس كرامه أن يظل خاطر المير صافياً، والأمير ككل البشر يرضيه الثناء ويعجبه، لا يدع شاعره فرصة تمر حتى قال فيها شعراً. فكل ما يحدث في البلاط، وفي ساحة الوغى، وفي الصيد، وفي ساعات الفراغ، يستحق عنده التسجيل

شعراً، فكأن قريحة شاعرنا لا تقف أبداً.

وكان (سعادته) ماهراً في حلب القرائح يستفزها بطرق شتى، كإهداء (باقة زهر) إلى الشاعر فيقول هذا في وصفها.

وباقة زهر من مليك منحتها   معطرة الأرواح مثل ثنائه

فأبيضها يحكي جميع خصاله،   وأصفرها يحكي نضار عطائه

وأزرقها عين تشاهد فضله،   وأحمرها يحكي دما أعدائه

فيخمسها ويعارضها نقولا الترك، فتعجب أبياتها الأمير، فيأمر بتخميس التخميس، وتشطير المعارضة، فتخمس وتشطر في حضرته، وتنال كلها إعجابه الغالي، ويعلم الله ماذا كانت جوائز صاحب السعادة، وعطاياه في تلك الساعة.

أما قصائد بطرس الضخمة فكانت تقال في (الخلع السنية) التي تهدى إلى الأمير كل عام، وفي الحوادث الجسام. وكل ذلك منشور في ديوانه المطبوع عام ١٨٩٨. أما المناسبات الصغرى فحدث عنها ولا حرج.

يرخي الأمير عذاره فيقول شاعره (مؤرخاً) هذا الحادث الجلل!!

إن البشير الذي جاد الزمان به   قد ساد بالمجد والأفضال واللطف

بدا عذار إليها في سعد طلعته   يحكى أساطير بسم الله والطرف

الله عظمه قدراً وجمَّله   أرخ وزينه في حلية الشرف

ويهدى الأمير أشجار سرو فلا يحجم شاعره عن القول فيها:

جاء سرور فقلت هذا سرور   يتجلى في روض مجد البشير

حيث يروي النسيم عنه، فيحيوا   يا وجوه الأنامل فضل الأمير

ويصطاد الأمير فيخف شاعره بخجل من صيد يمينه المباركة، فيقول في هذا شعراً. ويزيده الأمير فيزيد الشاعر، وهكذا دواليك. وإذا انقطع الوارد الملهم الموحي ورأى الشاعر مولاه جالساً في الأيوان في إحدى الدكتين المختصتين بجنابه العالي، أنشد الشاعر:

وإيوان مجد برج ليث تخاله   به كوكب الإقبال أصبح مشرقا

حوى منزلي عز كأنهما به   (السماكين) والبدر البشير به ارتقى

وإذا سكت الطائر هيِّجه مولاه فأهدى إليه (بز كهرباء)، فالهمه المناظرة بين (البز والماسورة والأركيلة) فيبذل في هذا الموضوع جهده، ويقول:

ورب خرساء أضحت بعد لكنتها   (فصحاء) ذات فم للضد رداد

قامت بمبسمها الزاهي ترد على   نرجيلة، فجرت في قولها البادي:

تنددين بأني غير ناطقة   ألم تري منطقي يروي ظما الصادي؟!

ألم تري ماجداً نعم الأمير ومن   أحيا وجود الندى في كفه النادي

فهو الذي قد غدا إلى منجداً وبه   ثغري يغرد في مدح وإنشاد

وإذا غفل الأمير عن أعطية التبغ نطق الشاعر ملتمساً (الدخان) من سعادته، كما طلب نقولا من قبل داراً وشروالاً وعمامة.

وإذا كان الشاعر قال حين رمم مولاه بناء سبيل، فما تراه يفعل ومولاه قد جر نبع الصفا وبنى الجسور؟ إن رمم الأمير باباً أو فتح طاقة تنفتح للشاعر أبواب وأبواب على دنيا عبقر... ما أحلاها حياة لا أدري كيف أصفها، فليته كان لها شعراء أكبر... فقصيدة (نهر الصفا طويلة كالقناة التي هندسها للمير (أخوَت) شانيه، ولكن الركاكة تشينها.

للصيد ورثاء البزاة مقام جليل في ديوان كرامه، وكذلك وصف البرك وكل مكان تشرّفه ركاب صاحب السعادة. دخل الأمير بستاناً فقال الشاعر:

وبستان زها شرفاً وحسناً   بزورة كوكب الشرق المنير
حللناه فماس الغصن قدراً   ومال مقبلاً ذيل الأمير

وتظهر الحصبة في جسم (سعادته) الشريف فيقول شاعره في ذلك:

قالوا حبيبك محصوب فقلت لهم   لا. لا فقولكم زور وبهتان
وإنما جسمه مذ راق جوهره   الصافي، فنقّطه بالحسن مرجان

ويصف الشاعر ما في قصر بيت الدين فتخالك في الحمراء إذ يقول:

ما ترى البركة العذيبة أضحت   تتثنى كصفحة الهندواني
جاد فوارها العجيب برقص   حين غنت سباعها كالقيان

ويمد سعادته يمينه المباركة فوق البركة، فتهرع الأسماك إليه، وتأكل من يده فتات الخبز، فيصرخ شاعره:

حيا الإله بشيرنا المولى الذي   ضاءت بنور شهابه الأفلاك
خضع السماك للثم راحته التي   نهضت للثم بنانها الأسماك

ويتعمم (سعادته) بعمامة سوداء فيقول شاعره فيها:

بعمامة سودا أتى رب السنا   فغدا الرجا يسمو على النبراس
ما ذاك حباً بالسواد وإنما   يروى ثناء عن بني العباس

ويبني سعادته إيواناً في مقام النبي يونس فيستلهم الشاعر الكتاب ويقول:

فانزل بحضرة يونس   تأمن به حوت الطريق
واقرأ بفاتحة الثنا   حمداً لمنشئه العريق
أعني الشهابي البشير   بكل سعد للصديق
وانشق نسيمات الصبا   من عرف لبنان العريق

وقضت الأيام فابتعدوا عن بيت الدين ثم عادوا إليها فقال الشاعر في ذلك قصيدة طويلة:

هذي الديار ديار بيت الدين   فتمتعي يا مهجتي وعيوني

دار بها طاف الصفاء فأصبحت   تهدي السرور لقلب كل حزين
إن دنست عيني برؤية غيرها   طهرتها بصبيب ماء جفوني

ولا نستغرب هذا بعدما قرأنا للأمير نفسه شعراً في بيت الدين كما مر.

ويوفد الأمير شاعره إلى مصر فيسمع هناك غناء قينة تدعى أم رضوان، فيقول فيها:

رعى الله مصراً، إن مصراً لجنة   يزول بها عن صاحب الهم همه
ففي جنة الفردوس رضوان وحده   وفي مصر رضوان كذاك وأمه

ودار الفلك، لما أتت الساعة، فإذا الأمير في مالطه. وجاءت نوبة المدبر السياسية فلعب دوره على المسرح العالمي. أرسله مولاه ـ الأمير بشير المالطي ـ إلى اسطمبول رائداً فكتب إليه كلمته المشهورة: «الصندوق في اسطمبول والمفتاح في لندرة...» ثم رغب في الإقامة بها، فجاءها الأمير وقضى فيها أعواماً سكت في خلالها طبل المديح ومزماره. تحول عنه شاعره إلى مدح وزراء الدولة العلية وصدورها العظام، ولم نسمع صوته إلاّ حين أرخ ضريح مولاه المتوفى سنة ١٨٥٠.

قد كان صاحب هذا اللحد ذا شرف   مدى الزمان رفيع غير منخفض
لاقى المنية في التسعين متشحاً   برد الفضائل في عمد وفي عرض
أولت ولايته لبنان طيب ثنا   وشاد بالعدل فيه كل منتقض
فهو الأمير الشهابي البشير ومن   غير العلى لم يكن يرتاد عن غرض
قضى فأظلمت الدنيا مؤرخة   أما البشير شهاب في الجنان يضي

ثم يقول قصيدة طويلة في رثاء الشهاب الذي انطفأ. ويمضي الشاعر لسبيله لاحقاً بمولاه بعد عام، فقال شاعر الأمير الثالث ـ الشيخ ناصيف اليازجي ـ مؤرخاً وفاته:

مضى من كان أذكى من إياس   بحكمته وأفصح من زهير
فقال يا ابن الكرامة قر عيناً   لبطرس أرخوه ختام خير

ضوضاء الخالية

كان المعلم بطرس كرامه أرصن وأصح قولاً من شاعر الأمير الأول، ولكن هذاك كان، كما قلنا، أخف روحاً. كان القدماء يرون الهزل والضحك في الأدب قلة هيبة، ولهذا طارت لكرامة شهرة لم يكن لنقولا شيء منها. وقف نقولا نفسه على أميره فما تطاول إلى ولاة الأقطار حتى يذيع له صيت. أما بطرس فما أحجم عن ذلك، فأحدثت قصيدته (الخالية) ضوضاء أدبية اشتركت فيها الأقطار العربية.

قال بطرس هذه القصيدة جاعلاً قافيتها لفظة واحدة، ولكنها مختلفة المعاني، قال في مطلعها:

أمن خدها الوردي أفتنك الخال   فسح من الأجفان مدمعك الخال

ثم ختمها بقوله:

لكل جماح إن تمادى شكيمة ... ولكن جماح الدهر ليس له خال

ولما وقف عليها الشيخ عبد القادر الموصلي، وكان يومئذ ببغداد، عارضها ممتدحاً واليها المشير داود باشا فقال:

إلى الروم أصبو كلما أومض الحال ... فسح من الأجفان مدمعك الخال

وعن مدح داود وطيب ثنائه ... فلا القد يثنيني ولا الخد والخال

مشير إلى العليا أشار فطاطأت ... وأصبح مندكاً لهيبته الخال

ثم ختمها بهذا البيت:

فذي معجزاتي ما أرى ابن كرامة ... يعارضها حتى يصاحبه الخال (الكفن)

وخمّسَ (خالية) بطرس الشيخ إبراهيم ابن الشيخ صادق آل يحيى العاملي الشامي. وخمّسَها الشيخ أيضاً موسى المشهدي. ثم عارض وامتدح هذه القصيدة كثيرون من شعراء ذلك العصر، ولكن الشيخ صالح التميمي شاعر المشير داود باشا قال قصيدة يعتذر فيها إلى مولاه حين كلّفه معارضتها فابتدأها مخاطباً إياه قائلاً:

عهدناك تعفو عن مسيء تعذرا ... ألا فاعفنا عن رد شعر تنصرا

وهل من مسيحي فصيح نعده ... إذا أينع الشعر الفصيح وأثمرا

عداه (شبيب والأخص) وفاته ... من الرند والقيصوم ما كان أزهرا

دع الشانىء المخصوص بالنصر إننا ... نراه بميدان البلاغة أبترا

به سمة من صبغة الخال سودت ... بصيرته، لو كان ممن تبصرا

ثم يقول بعد استحلاف المشير بصفاته المثلى:

لجم غفير صير الخال قبلة ... مكان القوافي بالقوافي مكررا

لعمرك ما (كعب) وما الشيخ قبلة ... (زهير) بتكرار الرويّ تصدرا

وما الشعر إلا ما أبانت صدوره ... قوافيه، لا ما السمع فيه تحيرا

فرد عليه بطرس بقصيدة طويلة هذا مطلعها.

لكل امرىء شأن تبارك من برا ... وخص بما قد شاءَ كلا من الورى

ولو شاء كان الناس أمة واحد ... ولم تلق يوماً بينهم قط منكرا

إذا انحط قدر الدر من أجل بائع ... فذلك جهل بالآلى بلا امترا

كما عاب شعري قائل في قريضه: ... ألا فاعفنا عن رد شعر تنصرا

وبلغت هذه الضوضاء مسامع الأدباء في كل قطر، فكتب الشيخ رشيد الدحداح في كتابه (قمطرة طوامير) انتقاداً مطولاً حمل فيه على التميمي. وأخيرا كان الكلام الفصل في هذه المعركة الأدبية للسيد عبد الجليل البصري الذي قال:

حكمت وحكمي الحق ناء عن المرا ... بأن التميمي الأديب تعثرا

بذمٍّ قواف في بديع جناسها ... وذلك نوع في البديع تقررا

ثم يمدح شعراء نصارى راداً على قول صالح:

فمن كابن عباد يجاري مهلهلاً ... وكان مسيحياً تقدم يشكرا

وكالأخطل المعروف شاعر تغلب ... يسوق به القسيس في الدير كالفرا

ثم يتطرق إلى مدح بطرس فيقول:

فصيح رقى أوج البلاغة يافعاً ... فأشعاره حلى بها ربع قيصرا

أتى منه نظم هد حجة صالح ... وان كان في المنظوم قدماً تصدرا

وقد كان لي من صالح خير صحبة ... وعند اتباع الحق ما زلت أجدرا

لكل تراني قد قضيت بحقه ... وأسأل بارينا الهدى والتبصرا

وهكذا ألقت الحرب أوزارها، واستراحت أقلام شعراء ذلك الزمان.

وقد كان ثمة نثر ديواني هو الذي استخدم في المكاتبات والمراسلات بين المتغلبة والولاة والسلطان. وكان كتاب هؤلاء المتغلبة هم الذين يدبجون هذه الرسائل، وقد وردت أسماء هؤلاء كثيراً ومنهم إبراهيم الصباغ كاتب ظاهر العمر وحنا العورا كاتب الجزار وميخائل البحري الذي كتب لضاهر والجزار وإلياس إده الذي كتب للأخير بعض الوقت ثم فر من عكا واختفى وكتب لوالي حماة ثم للأمير بشير الشهابي. يقول الدكتور عانوتي عن هؤلاء الكتاب:

«ونلاحظ أن معظم هؤلاء الكتّاب كانوا من مقدمي عصرهم علماً أو مكانة، بين شاعر، وناثر، وفقيه، وقاض، يجيدون التركية والفارسية وربما نظموا بهما وأنشأوا النثر الحسن. على أنهم كانوا يجدون في هذه المناصب الديوانية سبب الشهرة والجاه والنفوذ، حتى وصفت تلك المناصب الكتابية بأنها تضم أدباء وظرفاء، وكاملين... ويبدو من أوصاف تلك المناصب الواردة في تراجم هؤلاء الكتاب، أن تبعاتهم كانت إدارية ومالية أحياناً. ونكتفي بالتدليل على ذلك بالمصير الذي آل إليه إبراهيم الصباغ، قيّم ديوان كتابة ظاهر العمر الذي «كان متسلماً جميع أمور الشيخ ظاهر وأمواله وأولاده ونسائه، ولم يكن الشيخ ظاهر يتحرك أدنى حركة بخلاف رأيه».

(٢)

بين أدباء القرن الثامن عشر أحمد البربير (١٧٤٧ ـ ١٨١١) الذي كتب عنه مارون عبود ما يلي: ولد الشيخ البربير سنة ١٧٤٧ ومات سنة ١٨١١ ولهذا الأديب مقامات طريفة وبديعة نحا فيها كغيره نحو الحموي، وله أيضاً كتاب (الشرح الجلي على بيتي الموصلي) وهو شرح استوعب كثيراً من فنون الآداب والعلوم، وتناول تحليل الكثير من الرموز والأحوال الصوفية».

البربير شاعر بليغ إذا قسناه بشعراء عصره والذين سبقوه. وقد قال فيه مخائيل البحري، أحد رواد هذه القافلة، من قصيدة طويلة نشرتها مجلة المشرق:

أحمد البربير من أنشأ الأدب ... وعلوماً بين عجم وعرب
وحوى فخراً سما أسمى الرتب ... قدره، ثم السماكين ارتقى

فرد البربير له التحية بأحسن منها، قائلاً:

كم بيان من معانيه بديع ... قد رفعناه على نظم البديع
في مبان مثل أزهار الربيع ... ناظراً تسبيك أو منتشقا
فطن من بعده (العاصي) بكى ... وبأصوات النواعير شكا
ودجت حمص وكانت فلكا ... لمحياه فعادت غسقا

لم يبتدىء تقارض الشعراء المدح والثناء بالبحري والبربير، بل ولد مع شعراء القافلة الأولى، وبلغ أقصى مداه مع الذين أتوا بعد هؤلاء حتى صار شغل الشعراء الشاغل. ولم ينطفىء نور هذا الغرض من الشعر إلاّ في هذا الوقت، ولكنه أمسى يقال في حفلات التكريم ـ وما أكثرها عندنا ـ بدلاً من الرسائل.

أما شعر البربير فلم نقف إلاّ على نتف منه في مجلة المشرق، ولكنها تدل على مخيلة شاعر أصيل. قال رحمه الله يصف العنب الشامي:

دمشق حازت عنباً ... يضرب فيه المثل
كأنه لآلىء ... يصان فيها العسل

وقال في الشيب:

نذير شيب منذر بالذهاب ... فجدد التوبة قبل الحساب
واحذر سطى جارح باز هوى ... من هوله طار غراب الشباب

وقال في الليل:

ليلة كالغراب قص جناحا ... ليس يرجو الكئيب فيه صباحا
خافها أعزل السماكين حتى ... صار ذا رعدة وألقى السلاحا

وقال في الدينار، وهو من باب حسن التعليل:

لما رأى الدينار أن مقره ... في ملكه مقدار طرفة عين
لاحت على خديه صفرة وجهه ... جزعاً وأصبح وهو ذو وجهين

وقال، وهو من التلاعب بأسماء أبواب النحو، كما فعل المطران والخوري قبله، فأجاد أكثرمنهما:

وعجبت من راياته الحمر التي ... شربت مراراً من دم الأعداء
(رفعت) (فجرت) بحر جيش خلفها ... وتولعت (بالنصب للاعداء)

وقال ناصحاً حاضّاً على الكرم:

أن رمت نيل المعالي ... فأكرم الأخيارا
فليس يكبر إلاّ ... من صغر الدينارا

وقال متزهداً:

تباً لصورة دنيا ... شبيهة بالخمره
من ذاق منها رآها ... مع اللذاذة مره
إياك والسكر منها ... وحسبك الموت سكره

وقال هاجياً:

كم سبكنا الذهبان فيه مديحا ... فاستحالت كمطرق الحداد
والذي يغرس الثنا في سباخ ... فكثير عليه شوك القتاد

وقال يصف مجلس أنس:

نحن والله في نعيم مقيم ... بين سجع وبين صوت رخيم
لم نجد عندنا إليك رسولا ... غير ما هب من لطيف النسيم
قد قضى غمنا فناح عليه ... كل صوت من الحمام نظيم

إننا نرى ديباجة البربير متماسكة وعبارته لم تشنها تلك الركاكة، وشعره يدل على شاعر يعمل فكرته ورويته ليقول ما لم يقل. فالبربير خير أبناء جيله شعراً صحيح التركيب، فلا أثر للرطانة التي رأيناها في شعر من سبقوه. ولا بدع في هذا فهو بلا شك من حملة القرآن الكريم.

(٣)

وإذا كانت العلوم الشرعية الإسلامية قد حظيت في القرن الثامن عشر بعدد ممن اهتموا بها، وجلهم من المدن الشامية الكبرى، كدمشق وحلب وما إليهما، فقد أتيح للمسيحيين في لبنان من يقوم بنشاط «فكري مستقل في ميدان القضاء». ويوضح الدكتور عانوتي، صاحب هذا القول، رأيه كما يلي: «ونلحظ أنه كان للمسيحيين في لبنان خاصة نشاط فكري مستقل في ميدان القضاء. يدل على ذلك «كتاب مختصر الشريعة» أو «المجلة القضائية وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين في لبنان على عهد الأمير بشير» للمطران عبدالله قراعلي رئيس أساقفة بيروت الماروني ١٧١٦ ـ ١٧٤٢، (قرالي) وهو موجز لكتاب القوانين لابن العسال القبطي الذي عمل به الموارنة منذ كتابته. وابن العسال نفسه لم يبتدع تلك القوانين، وإنما سبقت قوانينه مجموعات كثيرة أخذ عنها.

«وقد حمل قراعلي على وضع هذا «المختصر»، تلك الفوضى الناجمة عن تراكم المراجع القانونية ـ التي لا نظام بينها ولا انسجام ـ إذ كان يعول عليها قضاة الموارنة الأكليركيليون، فوجد كتاب القوانين المذكور أجدرها بالاعتماد، فأخذ معظم «مختصره» منه بعدما كفكف من شروحه، وما أودعه المؤلف من استنتاج يمس العقيدة الكاثوليكية. وجاء كتابه مشتملاً على خلاصة القوانين المبعثرة في المجموعات المتعددة، والعادات الشائعة بين الموارنة في لبنان منذ أقدم العصور، ثم ألحقه

بمصنف آخر وسمه بـ «الفتاوى» جاء تطبيقاً للنصوص. وقد ظل هذا «المختصر» دستور المسيحيين في لبنان حتى إنشاء المحاكم النظامية سنة ١٨٤٠. أما مصادر هذا التشريع فالكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وقوانين المجامع الكنسية، واجتهاد القاضي، و«عادات الشعب التقوية». والكتاب، يعد، وثيقة لها خطرها القانوني والتاريخي معاً. فإن لبنان ظل محتفظاً باستقلاله القضائي إبان حكم العثمانيين، فكان رؤساء طوائفه المسيحية يقضون في جميع دعاوى رعاياهم إلاّ الجنائية والعسكرية».

ويرى الدكتور عانوتي: «أن التاريخ في القرن الثامن عشر كان موفور الحظ في مجالات الحركة الفكرية... تداولته الأقلام بصور مختلفة تعدت الأشكال التي جرى الباحثون على أنها الضروب الثلاثة التي تندرج تحته، أي: سرد الأحداث، تاريخ المدن، وسير الرجال. فإذا بنا حيال باب جديد هو اليوميات. وعندي، أن ازدهار هذا الفرع من فروع المعرفة إذ ذاك، إنما مرده إلى العصر نفسه، الذي لم يكن الإحدى تراث القرون السالفة، فانتشرت الحواشي، وكثرت الشروح. وقد كان للتاريخ في كل العصور العربية، كما نعلم، مكانة رفيعة. فلا غرو أن يقبل عليه تقليداً من جهة، واستجابة لدواعي العصر نفسه من أحداث سياسية، ونزعات تصوفية، وما إلى ذلك».

وفي الفصل الذي عقده الدكتور عانوتي عن التاريخ في كتابه يتناول ثلاثة أمثلة لمن اشتغل بالتاريخ في لبنان في القرن الثامن عشر (وأوائل التاسع عشر). وها نحن أولاء ننقل هذه الخلاصات عنه (ص ١٩٩ ـ ٢٠٤).

وقد يترجح تاريخ الحوادث بين أخبار الدين وأخبار الدنيا كما في «تاريخ إبراهيم الصباغ الذي يبدأ بانقسام الروم قسمين منذ «الجيل الثامن»: قسم اتبع البابا، وقسم جحد خمسة أشياء منها إنكار المطهر، وعدم سعادة القديسين قبل القيامة، إلخ... وهو تاريخ لأحداث متسلسلة دونما تقيد بالسنين، إلاّ أن الصبغة الغالبة عليه دينية. ويتلو هذا الجزء ما سماه بـ«تاريخ ضاهر العمر». وهو تكرار لسرد الأحداث الشائعة المعروفة المتعلقة بضاهر هذا. وتجد اللون المحلي في تاريخ الحوادث في «الدر المرصوف في حوادث الشوف» لحنانيا المنير. فهو يتناول ما ألم بلبنان من سنة ١١٠٩ ـ ١٢٢٢هـ/ ١٦٩٧ ـ ١٨٠٧م، على سياق السنين، سنة فسنة، وشهراً فشهراً. ويرى شيخو شبهاً كبيراً بينه وبين تاريخ الأمير حيدر الشهابي يكاد يكون نقلاً حرفيّاً. على أنه يفضل تاريخ الأمير حيدر ـ في رأيه ـ بالعبارة المهذبة، المصقولة. وقد خص المؤلف السنين ١١٨٠ ـ ١٢٢٢/ ١٧٦٦ ـ ١٧٦٧ إلى ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨ بعناية كبيرة، حتى إن الباحثين من ذهب إلى القول بأن الأخلق تسميته تاريخ السياسة اللبنانية إبان حكم الشهابيين. إذ تبتدىء حوادثه بولاية أول حاكم للشوف، بشير الشهابي (١١٠٩ /١٦٩٧م)، وتنتهي بحكم الأمير بشير الثاني الكبير (١٢٢٢/١٨٠٧م) ولا يكاد يتعرض

لغير سياسة الشهابيين وما يمت إليها بصلة.

وقد تلقى بين مؤرخي القرن من عني بيئته عناية خاصة مما ندعوه باللون المحلي، مثل القس روفائيل كرامه الحمصي الذي أرخ بالعامية لحوادث لبنان من سنة ١٧٤١ ـ ١٧٩٠. والغالب أن هذا المصنف هو التاريخ الذي نسبه طنوس الشدياق خطأ إلى بطرس كرامه. فقد قابل عيسى أسكندر المعلوف أخباره بأخبار الشدياق «أخبار الأعيان في جبل لبنان» «فإذا بها منقولة عنه لا تغيير فيها إلاّ تصحيح الجملة. فلذلك يكون الشدياق قد ذكر في مآخذه اسم (تاريخ بطرس كرامه) خطأ لأننا إلى الآن لم نعلم بوجود تاريخ لبطرس كرامه. ولا كتب شيئاً في التاريخ سوى تقديم صغير لا يتجاوز الصفحة في عدد سكان لبنان...». «وكذلك الخوري ميخائيل بريك. فقد وضع في أحداث عاينها (١٧٢٠ ـ ١٧٨١) «تاريخ الشام» بلغة ركيكة تقرب من العامية. أما الأحداث فمؤرخة بحسب السنين، ولا تخلو رواياته من سذاجة.

ويدخل في هذا الباب مصنفات ثلاثة لنقولا الترك الذي أبدى اهتماما ببيئته وبما خرج عن نطاقها كذلك.

(أ) «حوادث الزمان في جبل لبنان». وقد تحققنا من صحة ما ورد في وصف هذه المخطوطة من أن اسم الكتاب والمؤلف قد أضيفا حديثاً إليها. فالخط مختلف كل الاختلاف عن خط المتن. والكتاب تأريخ للسنين ١١٠٩هـ/١٦٩٧ ـ ١٦٩٨م، إلى ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠ ـ ١٨٠١م. وتوحي آخر صفحة فيه بأنه لم ينته.

(ب) «ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية». يبدأ بالسنة ١٧٩٣، فيصف طلائع الثورة الفرنسية. وبالرغم من أنه يعتمد السنين في تاريخه، إلاّ أنه لا يؤرخها بحد ذاتها، بل بما لها من علاقة بالأحداث التي تقع فيها. وقد اتضح لنا من مقابلتنا هذا الكتاب بمخطوطة «تاريخ نابليون الأول» أنهما روايتان، أو نسختان، لمتن واحد، لا يفترقان في شيء ـ باستثناء وصية لويس السادس عشر التي خلا منها المخطوط المسمى «تاريخ نابليون» ـ إلاّ ببعض الكلمات، والفروق الأخرى اليسيرة، المعهودة في تعدد روايات المخطوطات القديمة. على أن «تاريخ نابوليون الأول» جاء تسمية في غير محلها، وكان الأحرى أن يدعى «قصة الحملة الفرنسية على مصر» أي التسمية التي سميت بها النسخة المطبوعة: «ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية».

(جـ) «مذكرات نقولا ترك» التي حققها ونشرها جاستون فييت في سنة ١٩٥٠، في القاهرة. ويبدو من مقدمتها أن الغموض يكتنفها. ولكن كاتب المقدمة يقول إنه استطاع التحقق ـ ولو أنه ليس على الكتاب عنوانه واسم مؤلفه ـ من أنه تاريخ نقولا ترك. «أو على الأقل إحدى روايتيه. حيث إن الرواية الأخرى نشرت وترجمت بمعرفة

ديغرانج. فالمتن العربي إذن، لم يسبق طبعه، وحيث إن «كردان» انتهى في ترجمته عند حوادث الشهر التالي للجلاء الفرنسي، فإن كمالة هذا التأليف غير معروفة إطلاقاً. وهذا الجزء الذي يصل بنا إلى شهر أغسطس سنة ١٨٠٤ يجعلنا نقف على معلومات تتصل بأوائل ظهور محمد علي، ونجد فيه تفاؤل نقولا ترك وحسن ظنه به، الأمر الذي يتعارض مع الجبرتي في ذلك، مما يكسو التاريخ المصري صبغة هامة».

على أنه يتراءى لنا أن هذه «المذكرات كانت أشبه بمدونات بدائية (نوت) صاغ منها كتابه المسمى «ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية». فالأحداث متشابهة في كلا الكتابين، ولكنها أشد تركيزاً فيه مما هي في المذكرات التي يتضح فيها الابتسار والاقتضاب.

ولكن مصنفاً ما لم يتناول البيئة المحلية كما تناولها تاريخ الأمير حيدر الشهابي وهو ذو ثلاثة أقسام:

١ ـ «كتاب الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان»: هو تاريخ للحقبة من مولد الرسول إلى وفاة الأمير أحمد المعني سنة ١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م.

٢ ـ «كتاب نزهة الزمان في تاريخ جبل لبنان»: يبتدىء مؤرخاً لحكم الشهابيين من وفاة الأمير أحمد المعني، وانتقال الولاية إلى الشهابيين حتى عهد الأمير بشير الكبير، فيشمل تاريخ السنوات ١١١٠ ـ ١٢١٦هـ/ ١٦٩٨ ـ ١٨٠١م.

٣ ـ «الروض النضير في ولاية الأمير بشير قاسم الكبير وأعماله حتى موته». ويؤرخ للأحداث الواقعة بين سنة١٢٢٣هـ/١٨٠٨م إلى سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م.

وقد جمعت هذه التواريخ الثلاثة في مجلد يعرف بـ«تاريخ الأمير حيدر» أو «الغرر الحسان» ـ من باب تسمية الكل باسم الجزء، وقد عني ناشره في سنة ١٩٠٠ (نعوم مغبغب) بإضافة ما أهمل الأمير من الحوادث حتى سنة ١٢٦٧هـ / ١٨١٥م، بالإضافة إلى الحواشي والملاحظات اللازمة. ثم نشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني في سنة ١٩٣٣، نشراً علميّاً محققاً. يعرض الكتاب الأحوال السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والطبيعية، أحياناً، التي طرأت منذ ظهور الإسلام حتى زمن المؤلف على لبنان ـ بصورة خاصة ـ وعلى سورية وفلسطين والشرق الأدنى، بصورة عامة، وذلك بحسب السنين الهجرية. وترد الأخبار فيه دونما تمحيص ولا تدقيق. ومن موادها الأساسية «الفرمانات الرسمية». ومهما يكن من أمر، فإنه أطول تاريخ عن لبنان في تلك الفترة، وأكبره. ولا بد من التنويه بأن كثيراً مما ورد فيه قد دوّن في عصره، وأن بعض رواة أحداثه كانوا على علاقة وثيقة بالحكام.

ويعد «تاريخ العجم والأفغان» لموسى بن جرجس أبي نوفل النخوي الطرابلسي، الذي عثر على مخطوطته، مثالاً على تصدي مؤرخي الحقبة لأحداث خارج بيئاتهم.

فإن موضوعه بلاد فارس وأفغانستان. وكلاهما مصدر تاريخي غني. وتاريخ الأحداث فيه على ترتيب الحكام والملوك. فهو يؤرخ للدولة الصفوية في فارس التي ظهرت ـ كما يقول في مقدمته سنة ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠ ـ ١٥٠١م، في زمن السلطان سليم على يد السلطان إسماعيل (ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م)، وعلاقتها بالأغوان (العجم) حتى زالت على أيديهم بعد قرنين. ولغته تترجح بين العامية والفصحى، ركيكة، فيها أخطاء لغوية. وأسلوبه في التأريخ أن يترجم لسلاطين هذه الدولة، ويعرض الأحداث الداخلية والخارجية التي جرت في عهد كل منهم.

وهكذا نرى أن نشاط مؤرخي ذلك العهد في تعاطي هذا النمط من التاريخ مستوفر، عارم. بيد أن النشاط لم يعدُ في رفد هذا الفن وتزويده ببعض المؤلفات، ضاربين الصفح عن تجويد أساليبه، وتحسين طرائقه، والأخذ به أخذ تحليل وتأويل، وربط الأسباب بمسبباتها، وما إلى ذلك، بدل الاكتفاء بالسرد وإيراد الأحداث.

في أوائل القرن التاسع عشر جاءت لبنان فئتان من المبشرين لم تلبث أن أخذت على عاتقها إنشاء المدارس في البلاد. والفئتان هما البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبعثات التبشيرية الإنجيلية (البروتستانية). وكانت الأولى فرنسية الأصل أما الثانية فكانت في غالبها أميركية، وإن كان ثمة مشاركة محدودة للمؤسسات التبشيرية البريطانية. وتعددت المدارس في لبنان وانتهى الأمر بإنشاء مدرستين ثانويتين في عبيه (للأميركان) وغزير (لليسوعيين). ثم توجت كل من هاتين الفئتين جهودها في التعليم بإنشاء الكلية السورية الإنجيلية (١٨٦٦، وهي الجامعة الأميركية في بيروت اليوم) وكلية القديس يوسف (١٨٧٥ وهي جامعة القديس يوسف اليوم).

وقد أقبل الطلاب على هذه المعاهد يتلقون فيها العلوم الحديثة من فيزياء وكيمياء ورياضيات وفلك (ودروس الطب في الجامعتين) واللغات القديمة والحديثة. ولسنا هنا في معرض التحدث عن هذه المدارس وآثارها في الحياة الفكرية في لبنان، ولكننا نود أن نلفت إلى أمرين هامين: أولهما أن ميزة الانفتاح التي عرفت عن اللبناني ورغبته في أن يأخذ الحكمة والمعرفة من أي جهة جاءت بدت واضحة في إقباله على التعلم. والأمر الثاني، وهو الأهم في المناسبة التي نتحدث عنها هنا، هو أن الفئات المختلفة التي يتكون منها لبنان أخذت نفسها بإنشاء المدارس اللبنانية رغبة منها في الحفاظ على ذاتيتها وشخصيتها. ومن هنا كان هذا الاقبال على فتح المدارس الخاصة بأبناء البلاد، سواء كان الذين قاموا على تأسيسها أفراداً أو جمعيات أو مؤسسات دينية.

ولعل المدرسة الوطنية التي أنشأها المعلم بطرس البستاني (١٨٦٣) كانت خير نموذج على الرغبة الملحة لإقامة تعليم لبناني سليم. والمدرسة الوطنية: «هي أفضل مؤسسات المعلم بطرس الوطنية، وأخلص مآتيه في سبيل اتحاد أبناء بلاده. شاهد ما

أدت إليه المنازعات والمشاحنات بين الطوائف من مجازر سنة الستين، فابتدأ بنشر نداثه الحار في «نفير سورية». ثم أدرك أنه من الواجب الابتداء بزرع بذور المحبة والوئام في أفئدة صغيرة طاهرة هي أفئدة الأطفال، فتنمو بنمائها ويجني المستقبل ثمارها اليانعة. فأسس سنة ١٨٦٣ مدرسته الوطنية، وهي في طليعة المدارس العالية في لبنان وسورية. وقبل فيها الطلبة من جميع الطوائف والمذاهب، فتقاطروا إليها من كل الجهات. فكان يدرس فيها أبناء سورية ولبنان إلى جنب أبناء مصر، والآستانة، واليونان، والعراق، وإيران، فيتعلمون اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية على مشاهير ذلك العصر. وكان المعلم بطرس يتولى رئاستها بحزم وبعد نظر، ويعلم فيها صفا باللغة الإنكليزية، ويخطب في التلاميذ مرتين في الأسبوع يحثهم على التقوى والفضيلة ومكارم الأخلاق. وكان نهار الآحاد والأعياد يرسل كل فئة من التلاميذ النصارى مع معلم إلى كنيسة طائفتها فنالت المدرسة نجاحاً باهراً، واشتهر العدد الكبير من تلامذتها في الأدب العربي، وإحراز المناصب العالية في الإدارة والسياسة. وقد كافأته الدولة العثمانية بوسام على إنشائها، وكان الولاة يزورونها مرات شاكرين مشجعين».

إلا أن الذي غلب على المدرسة اللبنانية الحديثة كانت النزعة الطائفية. فكل فئة أرادت أن يكون لها معهد، أو أكثر، خاص بها، يربي النشء ويعلمه ويهذبه. ولذلك لا نرى بأساً من التحدث عن هذه المدارس التي قامت في القرن التاسع عشر على النحو الذي أرادها لها مؤسسوها والقوامون عليها (ولن نتحدث عن المدارس في القرن العشرين فذلك أمر يطول).

في سنة ١٨٦٢ أنشئت المدرسة الداودية في عبيه، وكان ذلك تلبية لرغبة الطائفة الدرزية: «وهي المدرسة الأولى والوحيدة التي عرفت باسم الدروز. تأسست سنة ١٢٧٩هـ (١٨٦٢) في مدة متصرف لبنان الأول داود باشا. وقد سميت باسمه لأنه هو الذي اعتنى في إنشائها، تقريباً للدروز إلى العلم، لأنهم كانوا خارجين من ميدان قتال وموسومين بالجهل».

وجمعت الأوقاف المعروفة باسم «حسنة الدروز» وباسم الشيخ أحمد أمين الدين التي كانت قبلاً بيد مشايخ العقل، يوزعون ريعها على الفقراء والعقال، فتقرر رأس مال المدرسة، وعين راتب التلميذ السنوي ثمانماية غرش. وعهدت إدارة المدرسة في أول الأمر إلى لجنة مؤلفة من القائمقام وشيخي العقل ووكيل الطائفة وبقيت هكذا إلى سنة ١٢٩٦ إذ صار تعديل في نظام المدرسة ووضع لها نظام آخر في السنة المذكورة نفسها. ونقلت إدارتها إلى عمدة من وجوه الطائفة وأعيانها، عددها أثنا عشر ينتخبون على طريقة هي: أن يدعو القائمقام لا أقل من مئة وخمسين شخصاً من أعيان ووجوه الطائفة فينتخبون اثني عشر شخصاً. والاثنا عشر (أي العمدة) ينتخبون رئيساً لهم

منهم. وقد جرت العادة أن ينتخبوا القائمقام في جملة الاثني عشر، فيتفقون على انتخابه رئيساً للعمدة، وذلك لغاية المحافظة على المدرسة وأوقافها بما يكون بيده من سلطة الحكومة، فيكون أقدر على المحافظة من غيره. وهذا كان صواباً لولا أن الاختيار أظهر خطأه لأن تبدل القائمقام بتبدل السياسة أو تبدل السياسة بتبدل القائمقام قد أضر بالمدرسة فجعلها تتقلب مع السياسة إدارة وتعليماً كما هو معروف. وقد تولى رئاستها للمرة الأولى الأمير ملحم إرسلان فبقيت تحت رئاسته مدة قائمقاميته التي دامت ثلاث عشرة سنة. وتلاه الأمير مصطفى إرسلان فترأسها مدة تسع سنوات. ثم انتقلت القائمقامية إلى نسيب بك جنبلاط فانتقلت معه إليه رئاسة المدرسة مدة تسع سنوات من سنة ١٢٩٩ إلى ١٣٠٨. ثم عاد الأمير مصطفى فترأسها عشر سنوات أيضاً إلى سنة ١٣١٨. أما أساتذه المدرسة فقد كان أولهم المعلم أسعد الشدودي، فكان يدّرس فيها الرياضيات واللغتين العربية والإنكليزية. ثم جاءها المعلم فضل الله الغرزوزي، فزاد على ما كان يعلمه الأستاذ الشدودي علم الفرائض. وغير هذين، سعد الله البستاني وغطاس البعبداني وفاضل الخوري من بحمدون وأحمد حسن سليم من جباع وعلي بك ناصر الدين ونجله أمين بك في عهدها الأخير».

وإذا نحن أخذنا المدارس المارونية وجدنا أن عدداً من المدارس انشىء في هذه الفترة لتحقيق الأغراض التي ذكرناها، منها مدرسة عرامون بكسروان (١٨٦٥) التي كانت تدرس العربية والتركية والفرنسية والإنكليزية، ومدرسة قرنة شهوان (١٨٧٠) وكان طلابها يتعلمون العربية والسريانية والفرنسية واللاتينية، والمدرسة الوطنية في صيدا التي أنشأها الخوري إلياس عطية وكيل النائب الأسقفي لطائفة الموارنة في صيدا.

لكن المدرسة التي كان مرجواً منها أن تلم شعث أبناء الطائفة، والتي حققت الآمال، كانت مدرسة الحكمة في بيروت.

أنشأ هذه المدرسة المطران يوسف الدبس (توفي ١٩٠٧) الذي كان نابغة عصره في العلوم العقلية والنقلية. وقد لقي الكثير من العراقيل والعقبات لكنه ذلل ذلك كله بحكمته وأناته وصبره ومثابرته. وقد شرع ببناء المدرسة سنة ١٨٧٤ وأفتتحت المدرسة أبوابها لقبول الطلاب - غرة تشرين الثاني عام ١٨٧٥ وقبلت ٧٢ طالباً. وبلغ عدد طلابها عام ١٨٨٢ مئتين وثمانين طالباً كان يعنى بهم ثلاثون معلماً. وكانت تعلم العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية والتركية والحساب ومسك الدفاتر والجغرافية والتاريخ والفلسفة وعلم الطبيعة والفقه. وفي سنة ١٩١٤ بلغ عدد طلابها ٣٨٤ بين داخلي وخارجي.

ونحن واجدون أن جبل عامل يأخذ أبناؤه أنفسهم بتجديد المدارس القديمة

وتقويتها وإنشاء مدارس جديدة منها، على سبيل المثال لا الحصر، مدرسة حنويه (١٨٧٨) ومدرسة بنت جبيل (١٨٨١) ومدرسة النبطية الحديثة (١٨٨٢) والمدرسة الحميدية (١٨٩٢) ومدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية بصيدا (١٨٩٧) والمدرسة النورية في النبطية الفوقا.

كانت مدرسة البلمند (تجديد ١٨٣٠) المدرسة الرئيسة لطائفة الروم الأرثوذكس في لبنان. لكن منذ الستينات من القرن الماضي أخذت المدارس الكبيرة تؤسس وتفتح أبوابها لقبول الطلاب. وأولى هذه المدارس مدرسة الثلاثة أقمار (١٨٦٦) والتي يبدو أنها فتحت في سوق الغرب أولاً ثم انتقلت إلى بيروت. وكان طلابها يتعلمون، بالإضافة إلى العلوم، اللغات العربية والفرنسية والروسية والإنكليزية. وفي سنة ١٨٨٠ انشئت المدرسة الأهلية في بيروت كما أسست مدرستا كفتين ومار يوحنا الشوير (١٨٨١). وكانت الأولى تعلم العربية والتركية والفرنسية والإنكليزية، والثانية كانت تقدم لطلابها دروساً في اللغات العربية واليونانية والفرنسية. وتعد مدرسة زهرة الإحسان (١٨٨٢) من أولى مدارس البنات أهمية. وفي سنة ١٩٠٠ أو بعد ذلك بقليل أنشئت مدرسة الروم الأرثوذكس في مرجعيون. وقد تقدمت هذه في عهد خالنا المطران إيليا ديب، الذي كان مطران صور وصيدا وتوابعهما، قبيل الحرب العالمية الأولى.

اهتمت طائفة الروم الكاثوليك بمدرسة دير المخلص. ذلك أن التعليم الديني العالي كان مقتصراً بادىء ذي بدء على مدرسة عين تراز التي أنشئت سنة ١٨١١، لكنها لأسباب محلية وسياسية، لم تفتح أبوابها إلاّ سنة ١٨٣١ وظلت على ذلك إلى سنة ١٨٦٠. ولما أعيد فتحها رؤي أنه من المناسب إنشاء مدرسة يتلقى فيها الرهبان العلوم اللاهوتية العالية اللازمة لرجال الدين. وافتتحت مدرسة دير المخلص سنة ١٨٦٧ ثم وسعت بعد ذلك بحيث أصبحت مناهجها تنطبق على حاجة العصر ومدارسه.

أما بيروت فقد أنشئت فيها المدرسة البطريركية سنة ١٨٦٥ على يد غريغوريوس يوسف البطريرك الأنطاكي والأورشليمي وسائر المشرق. وكان فيها في سنة ١٨٨٢ نحو مئتي طالب وفيها ١٢ معلماً. وكانت تدرس فيها العربية بفنونها والفرنسية والإنكليزية والتركية والرياضيات وعلم الطبيعة وغير ذلك.

كانت أول مدرسة حديثة للطائفة الإسلامية في بيروت هي التي أنشأها حسن البنا سنة ١٨٦٣ (على وجه التقريب) وسماها المدرسة الرشيدية قبل أن تنشىء الدولة العثمانية مدراسها المعروفة بهذا الاسم. وكانت تعلم اللغة العربية والخط والحساب والدروس الدينية. وكان من مدرسيها الشيخ إبراهيم الأحدب.

وفي سنة ١٨٩٥ افتتح الشيخ أحمد عباس الأزهري مدرسته (الخاصة) التي سماها «العثمانية» (والتي أصبحت فيما بعد تسمى الكلية العلمية الإسلامية) والتي عمرت

زهاء عشرين عاماً وقد «اتسعت دائرتها وجمعت داخل محيطها أقسام التعليم الثلاثة الابتدائي والاستعدادي والعلمي ــ عدا روضة الأطفال. وبهذه صارت كلية وأخرجت للأمة من الشباب الناهض الذي أنطلق يؤدي ما وجب عليه لأمته من خدمة المدنية في فروع العلم التي حصلها في الكلية الإسلامية».

لم يكن الشيخ أحمد عباس معلماً فحسب، لكنه كان يعنى بالقضايا الإصلاحية العامة.

فمن «الأماني الإصلاحية التي كانت تشغل قلب الرئيس، التوفيق بين مقتضيات العلوم الحديثة ومقررات العلوم الدينية. كان يزعجه ما يرى من تباين في الرأي بين بعض تلامذة المدارس العصرية وبعض طلبة العلوم الدينية لجهل كل من الفئتين بعلم الفئة الأخرى، وخاف على الجهود المبذولة في سبيل نهضة الأمة أن يحيط بها هذا الخلاف أو يحيطها إلى عكس المقصود منها. فهمَّ بتلافي الأمر فوسع قدر ما أمكن دروس العلوم الدينية من فقه وتوحيد وأضاف إليها درساً في علم الأصول، ثم حاول إنشاء دائرة خاصة بمريدي الاختصاص في العلوم الدينية شرط أن لا يقبل فيها إلاّ من أضطلع بالعلوم العصرية». إلاّ أن أهم ما جرى في تاريخ التعليم بالنسبة للطائفة الإسلامية السنية في لبنان في القرن التاسع عشر هو تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية سنة ١٨٧٨ في بيروت وصيدا وامتداد عملها بعد ذلك إلى طرابلس ثم إلى أماكن أخرى.

إن الدعوة إلى إنشاء مثل هذه الجمعية للعناية بالتعليم أصلاً عرفتها أوساط بيروت لمدة ليست بالقصيرة. وأخيراً اجتمعت الأسباب التي أدت إلى تأسيس الجمعية فظهرت إلى الوجود سنة ١٨٧٨، وبدأت نشاطها حالاً. وكانت باكورة أعمالها افتتاح مدرسة للبنات في السنة ذاتها (١٨٧٨)، وافتتاح مدرسة ثانية للبنات في السنة التالية. وقد كان في المدرستين نحو ٤٣٠ طالبة وقت الافتتاح، فارتفع العدد إلى ٥٢٦ طالبة في السنتين التاليتين. وجاء حالاً دور افتتاح مدارس للصبيان وبدىء العمل بتأسيس مدرستين. واتسع نطاق الأعمال التعليمية التي قامت بها جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية إلى خارج بيروت. ونحن لسنا بمعرض التأريخ للجمعية أو المدارس، ولذلك فإننا نكتفي بهذه الإشارة العامة. إلاّ أنه لا يسعنا إلاّ التذكير بأن جمعية المقاصد لقيت بعض الصعوبات في أيام السلطان عبد الحميد وحيل بينها وبين النشاط حتى سنة ١٩٠٨ حيث جددت وجودها وعملها.

على أنه يجب أن نشير إلى أمرين يتعلقان بالأسباب التي حملت مفكري المسلمين وأهل الهمة فيهم على افتتاح هذه المدارس. الأمر الأول يتصل برغبة القوم في أن تكون للطائفة مدارس خاصة، ذلك بأن المدارس الرسمية كانت تعتبر مدارس غير

وطنية. ولذلك فإن القوم لم يجدوا فيها الحل البديل للمدارس الأجنبية التي افتتحت في البلاد. وفي سبيل توضيح هذه المسألة بالذات نضع الفقرة التالية بين أيدي القراء: «وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنه حين قيام جميعة المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت بوضع نظامها التربوي الذي ستسلكه في مدارسها كافة، كان من الطبيعي أن تتأثر بمصدرين. المصدر الأول هو المدارس الرسمية التركية التي كانت سائدة آنذاك والتي تعتبر مدارس إسلامية، بالإضافة إلى كونها تركية رسمية. والمصدر الثاني هو المدارس التبشيرية الأجنبية والوطنية والتي تعتبر مدارس مسيحية، ولكنها متقدمة ومتطورة علمياً وتربوياً. ومن الصعب الحكم في أي من المصدرين كان له التأثير الأكبر على اتجاهاتها التربوية، ولكنه من المؤكد أن الجمعية بدأت منذ ذلك الحين محاولات تدريجية دؤوبة لتفلت من بعض جوانب المنهج التركي ولإضافة مواد وأساليب «عصرية» مقتبسة عن المدارس التبشيرية. أما الأمر الثاني فمرتبط بهذا الاهتمام الذي أظهره القوم في العناية بتعليم البنات». وفي كلمة لحسين بيهم نشرت في ثمرات الفنون لعام ١٢٩٦/١٨٧٩ جاءت العبارة التالية:

«فإذا كانت أيها السادة هذه حالة الذكور الذين يوجد عندهم بعض وسائط تعليمية جزئية، فكيف حالة الإناث اللواتي وسائطن أقل والجهل بالتالي وبالواقع عندهن أعم، مع أن أمر تعليمهن ضروري لأنهن المربيات الأول للأولاد وعليهن مناط التهذيب. فإنه لا أمة بلا رجال ولا رجال بلا عائلة ولا عائلة بلا مرب، وهذا المربي هو الأم التي إن لم تكن متعلمة وهي صبية لا يمكنها أن تربي أولادها وبالتالي لا تتهذب الأمة».

في سنة ١٨٨٢ كان في بيروت وحدها من المدارس الوطنية والتلاميذ والتلميذات الأعداد المبينة في الجدول التالي:

مدارس صبيان	مدارس بنات	معلمون	معلمات	تلاميذ	تلميذات	
٢١	٣	٤٤	١٥	٢١٧٠	٤٥٢	مسلمون
٥	٣	١٦	٧	٩٠٠	٥٠٠	روم ارثوذكس
١٠	١	٧٥	٢	١٢٨٠	٥٥	موارنة
٣		٣٠		٤٠٠		روم كاثوليك

ملاحظات

يضاف إلى ذلك أنه كان في المدارس التابعة لليسوعيين وراهبات المحبة وراهبات الناصرة ومار منصور والكبوشيين والإنجيليين الأعداد الإجمالية التالية:

مدارس صبيان	مدارس بنات	معلمون	معلمات	تلاميذ	تلميذات
١٩	٢٨	١٢٦	١٧٤	١٥٦١	٤٤٧٤

أما وقد ذكرنا أهم هذه المدارس الوطنية التي أسست في لبنان في القرن التاسع عشر، فإنه يتحتم علينا، وقد وصلنا إلى نهاية المطاف، أن نعود فنذكر أنفسنا بأن كلا من الفئات التي يتكون منها لبنان، رأت أنه لزامٌ عليها أن يكون تثقيف نشأتها وتعليمهم والقيام على أمور تربيتهم بأيدي أبناء الفئة نفسها. وبذلك تتمكن من الحفاظ على ذاتيتها ومقومات شخصيتها، وتعمل ذلك في حرية تامة.

ولأن هذه المدارس أنشئت في القرن التاسع عشر، أي بعد أن كان لبنان قد تعرف إلى المدرسة الحديثة، فإنه توجب عليها ـ على كل مدرسة (وكل فئة) ـ أن تكون مدرسة حديثة. فلم يكن من الممكن أن تفتح مدرسة تقتصر في برامجها وأساليبها على التقليدي من الموضوعات. بل كان عليها أن تحتوي مناهجها على العلوم الحديثة ـ الكيمياء والفيزياء والرياضيات والجغرافية، وعلى التاريخ القومي أو الوطني. وكان عليها أن يكون في نطاق تدريسها اللغات الحية الحديثة. ومن هنا كانت اللغة الإنكليزية والفرنسية والإيطالية تعلم في كثير من هذه المدارس. وتعليم التركية يرجع إلى أنها كانت لغة الدولة.

ولما كانت ثمة مدارس تجمع في التعليم بين الثقافة الدينية والثقافة العصرية، فقد توجب على هذه المدارس أن تعنى باللغات اللازمة للدراسات الدينية. ومن هنا نجد أن بعض هذه المؤسسات ظلت تعنى بالسريانية، وبعضها أضاف اليونانية أو اللاتينية إلى اللغات التي تعلمها.

ونحن إذا نظرنا إلى هذه المدارس من حيث ارتباطها بالشخصية اللبنانية وجدنا أنها كانت منفتحة على العالم الحديث، وتمثل الرغبة في حرية العمل. وكان التعاون قائماً في العمل التعليمي. فالشيخ عباس الأزهري درّس في المدرسة الوطنية للمعلم بطرس البستاني ودرّس في المدرسة الداودية الدرزية، والعلاّمة يوسف الأسير كان يدرس في مدرسة الحكمة المارونية.

(٤)

حري بنا أن نشير إلى أن عدداً من الجمعيات ظهر في بيروت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن الكثير من هذه الجمعيات كانت تعنى بالحياة الفكرية والثقافية. ولعل في طليعتها كانت الجمعية السورية التي أنشئت سنة ١٨٤٧ واستمرت في دورها الأول إلى مطلع سنة ١٨٥٢. وقد تجددت ثانية في سنة ١٨٦٨.

وها نحن ننقل إلى القراء خلاصة عنها مستقاة من كتاب الدكتور عبد الكريم غرايبه «سورية في القرن التاسع عشر» القاهرة، ١٩٦١ و«أعمال الجمعية السورية» وتاريخ الصحافة العربية تأليف فيليب دي طرازي (الجزء الأول).

شكلت أول جمعية في سورية عام ١٨٤٧ باسم الجمعية السورية (١٨٤٧ ـ ١٨٥٠)

وبدأت كناد أمريكي في بيروت أسسه المبشرون قبل افتتاح أي من المدارس الكبيرة المعروفة. وضمت هذه الجمعية خمسين عضواً بينهم أكثر الأدباء والكتّاب أمثال ناصيف اليازجي ونوفل نوفل وبطرس البستاني ومخائيل مشاقة ومخائيل مدور ومخائيل شحادة ومخائيل عرمان وإبراهيم طراد ونعمة ثابت وسليم دي نوفل ويوسف كتفاكو وجبور الخوري، بالإضافة إلى عدد من الأفرنج أمثال: فاندايك، تشرشل، ورتبات، جرجس هوايتن، عالي سمث. وعاشت هذه الجمعية خمس سنوات وعقدت ٥٣ جلسة ألقيت فيها خطب وجرت فيها مناقشات. ثم جمعت هذه الخطب والمقالات في نشرة صدرت عام ١٨٥١ مع تقرير عن أعمالها. ونظمت الجمعية أعمالها وشكلت جمعية إدارية لها من رئيس وثلاثة نواب رئيس وكاتب وأمين صندوق ينتخبون جميعاً بالاقتراع السنوي السري. وتألف مجلس إدارتها عام ١٨٥٢ من عالي سمث رئيساً وبطرس البستاني كاتب وقائع وأمين شحادة أمين صندوق. وألقيت فيها محاضرات قيمة كان من بينها:

المحاضر	المحاضرة
فاندايك	فضل المتقدمين على المتأخرين
فاندايك	لذة العلم وفوائده
ورتبات	مقدار زيادة العلم في سوريا في هذا الجيل
بطرس البستاني	تعليم النساء
بطرس البستاني	مدينة بيروت
ناصيف اليازجي	علوم العرب
مخائيل مشاقة	السعد والنحس
نوفل نعمة الله نوفل	النبات
سليم نوفل	الشرائع الطبيعية

وتوضح هذه المواضيع نواحي اهتمام الأعضاء. ويبدو اهتمامهم واضحاً بالعلم ونشره وبتعليم النساء.

ملخص تقرير العمدة العاملة ١٨٥٢

إننا قد نظرنا في حال هذه الجمعية فوجدناها ناجحة صالحة ميسورة الأعمال حتى أنها في هذه السنين الماضية قد جمعت داخل دايرتها عدداً كبيراً من الرجال الأفاضل المفلحين أعضاء مستوطنين فضلاً عن الأعضاء المراسلين واحتوت على كتب جليلة الشأن مما لا يتحصل عند أهل بلادنا هذه في سنوات عديدة وقد أظهر أعضاؤه غيرة وفية على اكتساب الفوائد والتقدم في المعرفة والإنشاء والكلام وحصلوا على فائدة كبرى بواسطة مواظبتهم جلساتها الاعتيادية التي بلغ عددها منذ

إنشاء الجمعية سنة ١٨٤٧ إلى أواخر سنة ١٨٥١ ثلاثاً وخمسين جلسة ما عدا الجلسات المفتوحة التي بلغ عددها في المدة المذكورة نيفاً وعشرين جلسة ولا حاجة إلى أن نقول إن الموضوعات المختلفة التي اختارتها الجمعية للبحث فيها داخل جلساتها كانت كبيرة الفائدة لأعضائها وللذين وجدوا عند الكلام فيها من الأجانب ومما يثبت عزايمنا ويقوى آمالنا في نمو هذه الجمعية ونجاحها وانتشار فوائدها في هذه الأطراف هو أن الناس لا يزالون يلهجون بها ويرغبون في أن ينظموا في سلك أعضائها ويجب على هذه الجمعية أن تقدم الشكر والثناء الجزيل لجناب الخواجة وليم طمسن المحترم ريسها السابق الذي هي مديونة له لأجل همتة العلية في نجاحها وحسن مساعيه نحوها ومساعدته إياها ولجناب تشرشل بك الأفخم والخواجة نعمة ثابت المحترم اللذين أتحفاها بهدية معتبرة ولآخرين من أعضائها قد بسطوا يد البذل لمساعدتها وللجمعية النمساوية الشرقية التي أكرمت عليها ببعض كتب مفيدة وبالإجمال لجميع الذين قد ساعدوها أو يريدون أن يأخذوا بيدها بواسطة النقود أو الكتب والعمدة العاملة ترحب بلسان الجمعية بجميع الذين قد شرفوا أو يشرفون هذه الجمعية بحضورهم في جلساتها ونهنىء جميع الحاضرين بقدوم هذه السنة الجديدة التي هي السنة السادسة لانتظام هذه الجمعية.

أسماء أصحاب الوظائف في الجمعية السورية الذين وقع عليهم الانتخاب في ٦ كانون الثاني سنة ١٨٥٢

الرئيس	الخواجة عالي سميث
النواب	النائب الأول
الخواجة هنري دي فرست	النائب الثاني
الخواجة نعمة ثابت	النائب الثالث
الخواجة جرجس هويتن	الكاتبان
كاتب الوقائع	الخواجة بطرس البستاني
كاتب الرسائل	الخواجة نوفل نعمة نوفل
الأمينان	أمين الصندوق
الخواجة ميخائيل شحاده	أمين المكتبة
الخواجة أنطونيوس الأميوني	

أعضاء العمدة العاملة ـ الخواجات:

عالي سميث، هنري دي فرست، نعمة ثابت، جرجس هويتن، بطرس البستاني، نوفل نعمة نوفل، ميخائيل شحاده، انطونيوس الأميوني، إبراهيم طراد، إلياس فواز

الأعضاء المستوطنون حسب ترتيب دخولهم ـ الخواجات:

وليم طمسن، كرنيليوس فنديك، أنطونيوس الأميوني، نعمة ثابت، نوفل نعمة نوفل،

سليم نوفل، جرجس الجمال، طنوس الحداد، إلياس فواز، خليل المنير، عبدالله الوتوات، ناصيف اليازجي، عالي سميث، بطرس البستاني، إلياس المير، جرجس هرتر، يوحنا ورتبات، ميخائيل الأميوني، فردريك شلس، تشرشل بك، كركور ورتبات، إبراهيم طراد، ميخائيل شحاده، جرجس هويتن، ميخائيل عرمان، نقولا المدور، جبور الخوري، سميلي ربصن، يوسف كتافاكو، خليل مشاقة، ديمتري فيلبس ،ناصيف الشدودي، يواكيم النجار، نخلة المدور، ميخائيل فرج الله، كرلوس بلنج، شكري نعمة الله الخوري، سمعان كلهون، عبد الله عرمان، منصور كرلتي، ليونيل مور، نقولا الأميولي

الأعضاء المراسلون ـ الخواجات:

ميخائيل مشاقة	دمشق
يوسف ذياب	طرابلس
أنطونيوس يني	طرابلس
طنوس الصابونجي	بيروت
طنوس كرم	صفد
بتراحي	أوروبا
إبراهيم نخلة	صيدا
جبرائيل نصر الله	حيفا
عبد الله نوفل	طرابلس

وأعيد تشكيل هذه الجمعية على نطاق أوسع في ٢٠ رمضان ١٨٦٨/٢٨٤ بعد أن فتحت أبوابها للمسلمين والدروز. واعترفت السلطات العثمانية رسمياً بالجمعية وحضر المتصرف (أصبح فيما بعد صدراً أعظم) كامل باشا اجتماعها في آخر رمضان وانضم إلى عضويتها هو وعدد من رجالات الدولة أمثال يوسف كامل باشا وفؤاد باشا ومحمد رشدي باشا ومصطفى فاضل باشا وصفوت باشا ورؤوف باشا.

ووسعت الجمعية نشاطها وبلغ عدد أعضائها أكثر من ١٥٠ عضواً بينهم عدد من المصريين أمثال سليمان وأحمد أباظة وعدد من سكان مدينة دمشق أمثال جبران أسبر ورفائيل شامية وعبد اللطيف مارديني ويوسف ورده وعبده قدسي ومخايل مشاقة. وشكلت لها لجنة إدارية برئاسة الأمير محمد الأمين إرسلان وعضوية حسين بيهم وسليم بن بطرس البستاني وحنين خوري (مميزين) وعبد الرحيم بدران وسليم شحاده (كتاب) وسليم رمضان وموسى يوحنا فريج (مصححين) وحبيب الجلخ (مدير أشغال) ورزق الله خضرا (أمين صندوق). وانضم إلى عضويتها أسبر أشقر وإبراهيم اليازجي وحبيب بسترس ومحمد بيهم ومحيي الدين بيهم وبشارة زينية وخليل الخوري وعبد البديع باقي وإبراهيم فخري وبولس دباس وناصيف اليازجي والدكتور سوكة.

وكان البادىء في إعادة تأسيسها اثنا عشر نفراً برئاسة الأمير محمد الأمين أرسلان وهم الذين أصبحوا فيما بعد أعضاء لجنتها الإدارية بالإضافة إلى إبراهيم فخري بك وبولس دباس. وتقدم الأمير محمد بطلب إلى والي سورية راشد باشا الذي كان يقوم بزيارة بيروت فأوعز إلى متصرف بيروت كامل باشا بمنح ترخيص للجمعية بمزاولة نشاطها بصورة رسمية وقانونية. وتألفت الجمعية «كشركة مركبة من أعضاء مختلفة محلية وغير محلية للقيام بما يقتضى لانتشار المعارف من علوم وفنون» وأبيح للأعضاء دخول الجمعية متى شاءوا ومطالعة ما فيها من كتب ومجلات وصحف وحضور ما يمثل في الجمعية من روايات مرة واحدة مجاناً. وعقدت الجلسة الأولى لانتخاب مجلس الإدارة أو مجلس العمدة يوم الأربعاء في ٢٠ رمضان ١٢٨٤ و٣ و١٥ كانون الثاني (يناير شرقي وغربي) ١٨٦٨ وعقدت جلسة ثانية يوم الأربعاء التالي بحضور كامل باشا وألقيت خطب الافتتاح والقصائد الشعرية كما ألقى سليم رمضان بيتين من الشعر مؤرخاً الحدث المهمّ:

قلت للدهر والنجاح تبدى   قمراً في بلادنا السورية
أي يوم يتم ذا قال أرخ   يوم فتح الجمعية العلمية

١٢٨٤ هجرية (١٨٦٨م)

وأشار الخطباء إلى فضل العرب على العلوم وأنهم هم الذين «أدبوا العلوم وهذبوا الفنون». وإن من واجب العرب أن يستعيدوا مجدهم بعد ما أصابهم بسبب الكسل والملل، وعليهم أن يعولوا على أنفسهم. وخير طريق لتحقيق هذه الغاية هو تشييد المدارس والمكاتب وعقد الاجتماعات العلمية «والجمعيات العلمية معامل العلوم... ومصانع الفنون... ومعرض الآداب»، وأكد الأمير محمد الأمين أن هدف الجمعية علمي صرف وليست «نتيجة عن غيرها ولا مقدمة لغيرها... يراد منها نشر العلوم والفنون... والاشتغال فيما ينفع العموم... دون تعرض لشيء من الأمور الدينية أو الدولية».

في سنة ١٨٦٩ أصدرت الجمعية العلمية السورية «مجموعة العلوم» وهي مجلتها. وقد قال عنها طرازي ما يلي:

مجلة تشتمل على أعمال «الجمعية العلمية السورية» في بيروت وعلى مباحث عمومية كالزراعة والصناعة والتجارة والتاريخ والشعر وسائر المواضيع العلمية. نشأت في ١٥ كانون الثاني ١٨٦٨ بعناية الجمعية المذكورة. وكان صدورها مرة في الشهر يختلف باختلاف أوقات التئام الأعضاء فظهرت منها في السنة الأولى عشرة أعداد وفي السنة الثانية سبعة أعداد آخرها في ٢٥ أيار ١٨٦٩ ثم احتجبت.

وغرض هذه الجمعية تنشيط المعارف وتعزيز شأن الآداب وزيادة انتشار المدارس لتنوير أذهان الشعب وارتقاء الأمة في معارج الفلاح. وكانت عمدتها مؤلفة من الأدباء

والأعيان الآتي ذكرهم: (الرئيس) الأمير محمد ابن الأمير أمين إرسلان. (المميزون) الحاج حسين بيهم وسليم البستاني وحنين الخوري. (أمين الصندوق) رزق الله خضرا. (المصححان) المركيز موسى دي فريج وسليم رمضان (الكاتبان) عبد الرحيم بدران وسليم شحاده (مدير الأشغال) حبيب جلخ (أمين المكتبة) يوسف الشلفون. وفي ٢٠ كانون الثاني ١٨٦٩ انتخبت الجمعية عمدة جديدة فاصابت الرئاسة الحاج حسين بيهم وعيّن سليم البستاني لنيابة الرئاسة. وأنضوى تحت لواء هذه الجمعية كثير من الوزراء والأعيان وحملة الأقلام في بيروت والأستانة ودمشق وحمص وحماه ولبنان وطرابلس واللاذقية وبعلبك وصيدا وصور وعكا وحيفا ويافا والقدس وحلب والقاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن الشرقية. وإليك أسماء البعض منهم:

فؤاد باشا الصدر الأعظم سابقاً. يوسف كامل باشا رئيس المجلس العالي. كامل باشا الصدر الأعظم سابقاً. مصطفى فاضل باشا، محمد رشدي باشا وزير المالية. صفوت باشا وزير المعارف. فرنكو باشا حاكم جبل لبنان. جميل باشا سر قرناء الحضرة السلطانية. راؤوف باشا باش ياور حرب الحضرة السلطانية. أمين بك رئيس كتاب السلطان عبد العزيز. مرزا حسين خان سفير إيران. البارون قراندل سفير بلجيكا في الأستانة. أسكندر كانسفليس قنصل روسيا وأنطونيوس يني قنصل الولايات المتحدة في طرابلس. الدكتور شبلي أبيلا قنصل أميركا في صيدا. الدكتور ميخائيل مشاقة قنصل أميركا في دمشق. المطران مكاريوس حداد. الكونت نصر الله دي طرّازي. حبيب باشا مطران. أحمد باشا أباظة. الأمير سعد شهاب. الأمير مصطفى أرسلان. الأرشيمندريت غبريل جبارة. خليل الخوري. خليل غانم. الشيخ إبراهيم اليازجي وأخوه الشيخ حبيب. سليم بك تقلا. حبيب بسترس. المعلم جرجس زوين. الشيخ خطار الدحداح. عبد القادر الدنا. إلياس بك حبالين. جبور بك رزق الله. أسكندر بك التويني. السيد نصري كيلاني. نقولا بك مدور. حنا بك أبكاريوس. الدكتور يوحنا ورتبات. سعيد بك تلحوق. الدكتور ملحم فارس. الدكتور سليم فريج. إبراهيم فخري بك. خليل أيوب. أسبر شقير. إبراهيم يعقوب تابت. بشارة زينية. إلياس صالح. خطار البستاني. جرجس مرزا. جرجس نحاس. قيصر بك نوفل. أسعد خلاط. قيصر كاتسفليس. سليم طراد. أيوب تابت. سليم أبو حمد. جبرائيل أسبر. ديمتري شلهوب. نقولا بحري. أنطون الشامي. جبور نمور. علي بك حماده. عبد النجيب الأيوبي. المعلم إلياس كركي. يوسف الجلخ. حبيب نوفل. يوسف باخوس. جرجس الجاهل. شاكر شقير. سليم الخوري. ضاهر خير الله وغيرهم.

وخلفت لنا هذه الجمعية المعتبرة آثاراً جليلة تشهد لأعضائها بطول الباع في العلوم الحديثة والقديمة. وفي هذا المقام نورد شيئاً من مآثرهم تخليداً لذكرهم

الحسن وعبرة لسواهم: «أرجوزة على افتتاح الجمعية» نظمها حسين بيهم وهي تتضمن ١٥١ بيتاً. خطبة في «فوائد العلم» للأمير محمد إرسلان. مقالة في «احتياجات العقل» وتاريخ «حياة سقراط» وخطبة في «الزراعة» ومقالة في «تاريخ التمدن الأوروبي» لحنين الخوري. وقصيدة في «الحث على التقدم» وخطبة موضوعها «الطب القديم» بقلم الشيخ إبراهيم اليازجي. وخطبة في «التجارة» ومقالة موضوعها «التمدن» أنشأهما المركيز موسى دي فريج. ونبذة مدارها «علم الطبيعيات وتصوير الشمس» بقلم يوسف الجلخ. وخطبة في «معرفة أعضاء جسم الإنسان ووظائفها» للدكتور ملحم فارس. ومقالة في «الموسيقى» لسليم رمضان. ونبذة عن «حالة العلم» لسليم شحاده. وخطبة في «الاحتياج إلى التمدن» ألقاها إبراهيم يعقوب تابت. ومقالة في «الدم ودورته» كتبها سليم دياب. وقصيدة في «الحث على الاجتهاد» نظمها المعلم ضاهر خير الله. وخطبة في «تاريخ سوريا» أنشأها المعلم جرجس زوين. ومقالة في تاريخ «هارون الرشيد» لعبد الرحيم بدران. ومنها «رسالات سينسكا الفيلسوف الروماني» بقلم سليم شحاده. وخطبة موضوعها «الخرافات اليونانية» ليوسف الشلفون.

(٥)

كان للصحافة اللبنانية دور هام في بعث الحركة الفكرية والأدبية والثقافية في لبنان. وقد كانت أول صحيفة ظهرت هي «حديقة الأخبار» لصاحبها خليل الخوري. وظهر أول عدد منها في أول يوم من سنة ١٨٥٨. ورأينا من المفيد للقراء أن ننقل هنا ترجمة عربية للبيورلدي المحتوي على الإرادة السنية بإنشاء الجريدة. وقد أرسله محمد خورشيد باشا والي أيالة صيدا، وهذا نصه:

من أهالي بيروت ومن تبعة السلطنة السنية معرفتلو الخواجة خليل الخوري المنهى إليك.

أنه بموجب المضبطة التي صار تقديمها المبنية على استدعاك الواقع مقدماً لجانب الحكومة قد صار الأمر والإشعار بموجب أمر نامه ساميه من مقام الصدارة العظمى بأنه صار شرف صدور وتعلق ارادة السنية بإعطاء الرخصة لك في طبع وتمثيل غزته في بيروت باسم حديقة الأخبار على الشروط الآتي بيانها وهو أنه في كل أسبوع في يوم الجمعة يصير إخراج غزته وتباع سنوياً بماية وعشرين غرش وإذا أقتضى منعها بالمستقبل لا تصير مطالبة بأدنى مصاريف وغيرها وفي كل أسبوع قبل الطبع بأول الأمر يصير أراءة نسخة تلك الغزتة أو تسويدها لجانب الحكومة والأشياء التي يصير نشرها تكون عبارة عن المواد الموجبة الفوائد الإنسانية نظير المدنية والفنون والصنائع والمعارف والتجارة ولا تتضمن أدنى شيء ضد الحكومة ولا ما يخالف الآداب مطلقاً والذي يطبع منها في كل أسبوع يعطى منه ثلاث نسخات لجانب

الحكومة لكي ترسل إلى مجلس المعارف لأجل المعاينة فبناء على ذلك قد أعطى لك الرخصة بموجب الإرادة العلية في طبع وتمثيل الغزتة المذكورة بحيث تكون موافقة للشروط المحررة أعلاه وخلواً من وقوع أدنى حركة مغايرة للنظام.

ولما كان خليل الخوري أول صحافي لبناني أنشأ صحيفة في بيروت، ولأنه كان أحد المجددين في الأدب والشعر، فقد عدنا إلى المرحوم مارون عبود لننقل بعض ما قاله عنه.

ولد خليل في الشويفات عام ١٨٣٦، وتلقى العلوم في مدارس زمانه، ثم على أساتذة خصوصيين. قال الشعر فكان طريقه إلى أبواب الولاة، فمكنوه من إصدار أول صحيفة عربية أهلية هي «حديقة الأخبار»، ثم أحدث إلى جانبها مطبعة تطبعها سماها المطبعة السورية.

طرب المعلم بطرس البستاني الأول لصدور هذه الجريدة ومطبعتها، فقال في خطابه (آداب العرب) الذي ألقاه عام ١٨٥٩ في الخامس عشر من شباط: «ومما لا يشوبه ريب أن الجنرنالات من اكبر الوسائط لتمدن الجمهور، وزيادة عدد القراء إذا استعملت على حقها. والأمل أن هذه الفتاة ـ المطبعة السورية لحديقة الأخبار ـ التي هي أول مطبعة عربية خصصت بالجرنالات تتقوى، وأن أتعاب مالكها ومديرها العزيز خليل أفندي الخوري تكلل بالنجاح، فيخلد ذكره عند أبناء الوطن كفاتح لهذا الحصن الحصين الذي غفل المتقدمون عن فوائده. وكأني به واقفاً على شاطىء البحر الكبير الفاصل بين العالم القديم والعالم الجديد، يستشرف تارة على الجديد ويلحظ أخرى إلى القديم، ولدى انتشار ديوانه الموسوم (بالعصر الجديد) الذي أفرغ فيه الشعر القديم في قالب جديد يتضح المعنى المقصود».

أشاد البستاني بذكر خليل الخوري ودل على فضله الأسبق في حقلي الصحافة والشعر، وترجى له خلود الذكر كفاتح أدبي، ولكن الخليل خلد في شعره لا في نثر جريدته، وقد كان في استطاعته ذلك لأنه لم يكن في الشرق يومئذ إلاّ الصحف الحكومية، ولكن سياسة إرضاء الدولة العلية كانت أقصى أمانيه، فرتع في النعم الشاهانية، وتقلب في مناصب عديدة محترمة، ونال أوسمة كثيرة من الاستانة وغيرها من العواصم.

لم يبرز خليل في النثر لأنه لم ينصرف إليه، فهو شاعر أولاً، بل لا يعنيه إلاّ الشعر الذي كان سلمه إلى المناصب. ومن عثر على دواوينه العديدة النادرة الوجود وأجال فيها نظره رأى في: زهر الربى في شعر الصبا، والعصر الجديد، والنشائد الفؤادية، والسمير الأمين، والشاديات والنفحات، مدحاً كثيراً لرجال الدولة وغيرهم.

أما ما يعنينا نحن، اليوم، فهو التجديد الذي أشار إليه المعلم الأكبر بطرس

البستاني، والذي قال ناصيف اليازجي في مدح قائله:

يا هلالاً قد أرانا   في الدجى وجهاً جميلاً

سوف نلقى منك بدراً   كاملاً يدعى (خليلاً)

وعندما بزغ فجر القرن العشرين كنا لم نزل على مقاعد المدرسة، نسمع الجديد ولا نراه إلاّ في شعر أثنين: خليل الخوري وفرنسيس مراش. فالمراش، وهو المقتفي آثار خليل الخوري في ديوانه (العصر الجديد)، سوف نصف آثاره البديعة على ما فيها من ضعف لغوي. أما خليل الخوري فهو أسبق وأطرف وأمتن عبارة، وألطف أسلوباً. إنه، بلا منازع، أول من أفرغ الشعر القديم في قالب جديد. أمده في ذلك خياله الخصب فخلق صوراً رائعة. ثم ظل ذلك السراج الوهاج يرسل نوره حتى انطفأ عام ١٩٠٧ في ٢٦ تشرين الأول.

امتدح البستاني ديوان العصر الجديد، فماذا في هذا الديوان الذي أطريناه نعتاً؟ كان يقال الشعر قبله إما حكمة، وإما زهداً، وأكثره كان مديحاً ورثاء، فلم يترك خليل الخوري المديح، ولكنه فعل ما لا يفعله غيره من قبل، فقال القصائد الطريفة في مواضيع مستقلة، وإذا لم يبلغ فيها شأو الشعراء العظام فصاحة وبلاغة، فحسبه أنه كان رائد الجديد الأول في إبداعه.

في ديوان العصر الجديد قصائد غراء أخرجت الشعر من الصيرة التي زرب فيها أدهاراً وعصوراً. وإن كان جله في مدح السلاطين العظام والوزراء الفخام، والوجهاء الكرام. أعجب هذا الشعر أعلام ذلك الزمان لأنه لم يكن للشعر العربي عهد به من قبل، فأثنوا على قائله. وإذا تصفحنا هذا الديوان برزت لنا قصيدة عنوانها (الغرام) ثم قصيدة (الخداع) التي منها هذا البيت:

إن ابتسام الثغر يذهب باطلاً   إن كان قلبك عابساً لم يبسم

ثم «وداع الغرام»، ولكن الشاعر لم يودعه إلاّ ليعود إليه في قصيدة «الفجر» لأن العاشقين كما قال أبو نواس:

كأهل النار أن نضجت جلود   أعيدت للشقاء لهم جلود

وتوالى صدور الصحف، جرائد ومجلات، وقد أورد طرازي في كتابه عن تاريخ الصحافة العربية جدولاً بأسماء الصحف والمجلات التي صدرت في أنحاء لبنان. وقد عددنا منها، إلى سنة ١٩١٤، أي وقت إندلاع لهيب الحرب العالمية الأولى، ما يزيد على ١٦٠ جريدة، عدا ما صدر منها خطيّاً. أما المجلات فقد بلغ ما صدر منها إلى سنة ١٩١٤ نحو ثمانين مجلة. وقد تعرضت صحف ومجلات للتعطيل أو التوقف لأسباب مختلفة ولكن بعض هذه لا يزال مستمراً في الصدور إلى يوم الناس هذا.

وها نحن نضع بين أيدي القراء جدولاً بأهم الصحف التي صدرت، ثم نتبعه بجدول للمجلات:

حديقة الأخبار	خليل الخوري ١٨٥٨
نفير سوريا	بطرس البستاني ١٨٦٠
البشير	الآباء اليسوعيون ١٨٧٠
الجبيبة	سليم البستاني ١٨٧١
ثمرات الفنون	عبد القادر قباني ١٨٧٥
لسان الحال	خليل سركيس ١٨٧٦

ولننقل هنا ما قاله طرازي عن «ثمرات الفنون»: هي أول الجرائد الإسلامية في بيروت وأول صحيفة عربية أنشأتها شركة مساهمة في العالم كله. كانت شركتها تتألف من أثني عشر سهماً وقيمة كل سهم ألفان وخمسمائة غرش ذهب عثماني. وكان المساهمون من أدباء المسلمين وأعيانهم يؤلفون (جمعية الفنون) برئاسة الحاج سعد حماده ابن الحاج عبد الفتاح حماده الشهيرين. إلاّ أن «جمعية الفنون» لم يطل عمرها لحلول روح الحسد في بعض النفوس واندفاعها إلى معاكسة الجمعية التي دخلت في خبر كان لدى وفاة مؤسسها الحاج سعد حماده. فانتقل اسم الجريدة إلى صاحب الامتياز الشيخ عبد القادر قباني الذي جعل قبلته خدمة الأمة الإسلامية. وكانت للمسلمين ثقة عظيمة بهذه الصحيفة التي بقيت لسان حالهم زماناً طويلاً ولا سيما بعد احتجاب جريدة «الجوائب» في الآستانة. فكانوا يطالعونها بكل اهتمام لأنها كانت تنشر أخبارهم وحوادث ممالكهم وأحوال شعوبهم في مشارق الأرض ومغاربها. وفي ١٣ أيار ١٨٩٩ جرى الاحتفال الرسمي بعيدها الفضي فحضره ذوو الوجاهة والفضل ومأمورو الحكومة تقديراً لخدمة صاحب الامتياز الموصوف برصانته وأدبه لدى الخاص والعام. وقد عد القوم ذلك الاحتفال حادثاً تاريخياً للصحافة العربية.

أما المجلات فلنذكر منها، على سبيل المثال:

أعمال الجمعية السورية	الجمعية السورية ١٨٥٢
مجموعة العلوم	الجمعية العلمية السورية ١٨٦٨
الجنان	بطرس البستاني (وحررها ابنه سليم) ١٨٧٠
المقتطف	يعقوب صروف وفارس نمر ١٨٧٦ (نقلت إلى القاهرة ١٨٨٢).
الصفاء	علي ناصر الدين ١٨٨٦
المشرق	الآب لويس شيخو ١٨٩٨
المباحث (طرابلس)	جرجي وصموئيل يني ١٩٠٨
المورد الصافي	جرجس وأنيس المقدسي ١٩٠٩

العرفان (صيدا)	أحمد عارف الزين ١٩٠٩ (لا تزال تصدر)
الكلية	الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩١٠
المسرة (حريصا)	الآباء المرسلون البولسيون ١٩١٠
التلميذ	المدرسة العثمانية ١٩١٠
الآثار (زحلة)	عيسى أسكندر المعلوف ١٩١١
طرابلس الغرب	محمد طاهر التنير ١٩١٢

وقد ساعد على إنشاء هذه الصحف والمجلات، كما ساعد على نشر الكتب الكثيرة، قيام المطابع في لبنان. وقد كان لبنان أول قطر عربي نشأت فيه المطبعة على ما مر بنا. إلاّ أن القرن التاسع عشر كان زمن ازدهار المطابع، والخاصة منها بشكل عام، بحيث لم تكن ثمة صعوبة في نشر أي مادة علمية أو أدبية أو أخبارية. وحري بالذكر أن أول مطبعتين كبيرتين أقيمتا في بيروت كانتا من عمل المنظمات التبشيرية. ففي سنة ١٨٣٤ نقل المبشرون الآميركان مطبعتهم العربية من مالطة إلى بيروت التي بدأت أعمالها بعد ذلك بمدة قصيرة. وفي سنة ١٨٤٧ أنشأ اليسوعيون المطبعة الكاثوليكية، وكانت مطبعة حجرية أولاً ثم أصبحت مطبعة متحركة الحرف بعد ذلك بقليل. ومع أن المطبعة الأميركية أقفلت قبل عقدين من الزمان تقريباً، فإن المطبعة الكاثوليكية لا تزال قائمة، ولا شك أنها في مقدمة المطابع إتقاناً وضبطاً في لبنان والمناطق المجاورة له.

٨ ـ التيارات القومية

(١)

تعرض لبنان، كما تعرضت بقية أجزاء العالم العربي، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، للحركات القومية المختلفة. وكان لبنان سبّاقاً إلى الدعوة إلى القومية العربية. ولكن القومية العربية كانت واحدة من الدعوات المختلفة التي مرت بها المنطقة العربية أو مرت بالمنطقة.

في مطلع القرن التاسع عشر كان الشرق العربي قد مرت عليه ثلاثة قرون وهو جزء من الامبراطورية العثمانية. وكان العرب المشارقة قد شعروا في أول الأمر بعظمة الدول العثمانية أيام كانت واسعة قوية تنتقل من نصر إلى نصر. كما أن الشرق العربي كانت قد مرت عليه قرون متطاولة منذ أن أصبح الإسلام دين الكثرة الغالبة فيه. وقد صنعت هذه المنطقة الجزء الأكبر من الحضارة العربية الإسلامية. ولما كانت الدولة العثمانية دولة مسلمة، فإن الشعور بقوتها وعظمتها كان تقوية للشعور بعظمة الإسلام بعد أن انقطعت أوصال الدول العربية المختلفة، وتقسَّمت الامبراطورية الواسعة دويلات لم تقو على حمل العبء والقيام بالمسؤولية الكبرى التي كانت قد اضطلعت بها الامبراطوريات من قبل.

ترتب على هذا كله أن سكان العالم العربي الشرقي كانوا، حتى مطلع القرن التاسع عشر، يدينون بالولاء للدولة العثمانية والإسلام. وتبع ذلك أن عنصري التعرف إلى الذات فيما بينهم، أو أساسي الهوية الذاتية، هما العثمانية والإسلام. بحيث إنه لو أجري يومها استفتاء أساسه: بماذا يعرِّف المرء نفسه؟ لقال إنه عثماني مسلم.

لكن ما كاد القرن التاسع عشر يلتهم عقدين أو ثلاثة من نفسه حتى أخذ الشرق العربي يشعر بأمرين مهمّين يبرزان بشكل فيه الكثير من الوضوح: الأول ضعف الدولة العثمانية، والثاني تسرب آراء جديدة إلى عقول أبنائه. ويجب أن نذكر، قبل أن ننتقل إلى توضيح هذين الأمرين، أنهما إنما احتاجا إلى وقت طويل حتى اتسعت حلقة الجماعات التي شعرت بهما، وحتى استقرت آثارهما في نفوس عدد كبير من الناس.

فنحن عندما نتذكر أن الدولة العثمانية بدأ يتضح ضعفها بالنسبة إلى البعض لما عجزت عن الدفاع عن مصر ضد نابليون عندما احتلها (١٧٩٨) ثم لما لم تتمكن من

إخراجه منها منفردة. وبدا هذا العجز أوضح لما استقلت اليونان عنها، ثم ازدادت الغشاوة انقشاعاً عن العيون لما انتزعت فرنسا الجزائر من دون أن تقاومها الدولة العثمانية. فعندما نتذكر هذا، نتأكد أن احتلال فرنسا لتونس (١٨٨١) واحتلال بريطانيا لمصر (١٨٨٢) زادا من تقليل شأن الدولة في نظر عدد كان يزداد سنة بعد سنة. وهكذا فقد ترتب على ذلك أن إحدى دعامتي الولاء، أو التعرف إلى النفس، اللتين ذكرناهما قبلاً، قد انهارت، أو على الأقل أوشكت على الانهيار.

على أن تسرب الآراء الجديدة كان أفعل في نفس أهل الفكر ورجال القلم، وإن لم يكن أثره في الشعب كبيراً. ذلك بأن القرن التاسع عشر كان زمناً انفتح فيه باب الآراء الجديدة على مصراعيه. فالمصريون الذين تعلموا في أوروبا، والمدارس الأجنبية التي فتحت في لبنان وفلسطين وسورية، ومعاهدة الدراسة العالية التي أُنشئت، والصحف التي أسست، والكتب التي ترجمت، والرَّحالة الذين زاروا وكتبوا ووضعوا ـ كل أولئك كانوا سبيلاً لتطعيم المجتمع العربي الشرقي بمجموعة من الآراء والأفكار والقيم والمقاييس التي كانت جديدة على قوم كانت قد مرت عليهم قرون وهم في حالة من السبات الفكري والأدبي غريبة عجيبة. والآراء التي جاءت كانت آراء قوية ديناميكية تنبض بالحياة. كانت آراء قد صقلتها تجربة قرون عرفت فيها شعوب أوروبا النهضة والإصلاح الديني والاكتشافات الجغرافية وكشف قواعد العلم واستجلاء مجاهل الكون والتعبير الأدبي الجديد والاهتداء إلى أمور في الحياة التقنية (التكنولوجية) عظيمة الأثر في تغيير معالم الحياة وقواعد الاستثمار وأساليب الإفادة والاستغلال. ومن ثم فقد كان هناك إعجاب بهذه الآراء الجديدة، وعناية، رسمية وخاصة، بآثارها ومظاهرها وتطبيقها.

ولن يتسع المجال لتتبع هذه الآراء في مجالاتها المختلفة، ولكن لا بد لنا، رغبة منا في توضيح ما نحن بسبيله، من الإشارة إلى بعض هذه الآراء، ولو بإيجاز قد يكون مخلاً.

أولاً: في القرن التاسع عشر جاءت الشرق الأوسط، عربية وغير عربية، آراء الثورة الفرنسية وتعاليمها. حملها طلبة العلم الذين يمموا شطر أوروبا لينهلوا من علمها، فتعلموا الطب والكيمياء والطبيعة والهندسة والجغرافية لكنهم لم يغفلوا، ما كان الناس هناك يتحدثون عنه ويفكرون فيه، وهم بعد حديثو عهد بالثورة وحروب نابليون، وما جاء مع الواحد والأخرى. وما كان لهؤلاء النفر الذين ذهبوا ليغرفوا العلم، مصريين كانوا أو أتراكاً أو غيرهم، أن يقفوا من هذه الأمور كلها موقف المتفرج. لقد انغمس كثيرون منهم في الجو الذي عاشوا فيه وقبلوا أو رفضوا آراءه، وعادوا إلى بلادهم دعاة لهذه الآراء أو خصوماً لها. وقد حمل هذه الآراء أيضاً الرحالة الذين زاروا أوروبا،

فأعجب بعضهم بما فيها، وازورّ عنه آخرون. وعاد المعجب والكاره وكل يدلي بدلوه بين الدلاء كتابة أو حديثاً، على نحو ما نعرف من «تلخيص الأبريز» لرفاعة الطهطاوي، أو من «أقوم المسالك» لخير الدين التونسي أو مقالات المراشين الحلبيين، أو غيرهم. وقد حمل هذه الآراء أيضاً المعلمون الذين عملوا في المدارس الأفرنسية في هذه الرقاع المختلفة ـ كأساتذة المعاهد العليا في مصر وتركيا، ومدرسي المدارس الثانوية والابتدائية في لبنان وسورية وفلسطين وغيرها.

هذه الآراء والتعاليم كانت تدور حول أمور معينة، هي الحرية والمساواة والإخاء. ولسنا نزعم أن الشرق العربي، أو حتى الشرق الأوسط، لم يكن يعرف هذه الكلمات أو معانيها قبل أن يتصل بأوروبا القرن التاسع عشر. لا. كان يعرفها، ولكن معنى جديداً دخلها مع مجيء هذه الآراء الجديدة. فكلمة «حرية» كثيرة الورود في الأدب العربي، والأدب الإسلامي بوجه خاص. ولكنها كانت تستعمل في مجال النقاش الديني من حيث الجبر والاختيار، وحرية الإنسان في حياته وقضاء الله فيه. ومثل ذلك يقال عن المساواة. فقد زخر الأدب الديني بها، من حيث إنها مساواة المؤمنين أمام الله فلا يفضل واحدهم الآخرين إلاّ بالتقوى. ولكن الشيء الجديد الذي دخل معنى «الحرية» نتيجة للاتصال بالغرب، هو المعنى الحياتي العلماني: حرية الناس في حياتهم السياسية والمدنية، ومساواتهم أمام القضاء وفي الفرص المختلفة، حرية الناس بالنسبة لبعضهم البعض، وعلاقاتهم واحدهم بالآخر هي التي أصبحت مدار بحث وتفكير ودرس وتأمل. ولو أن هذه كانت، أول الأمر، تدور حول هذه القضايا من دون أن تتعمق فيها، لكن لم تلبث أن أخذت تبحثها بحثاً أعمق وأوفى في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ثانياً: حصل الأدب الغربي الذي نقله المترجمون إلى العربية (والتركية) فكرة الثورة على الاستبداد في تضاعيف ما حمل. وكان هذا يعبر بطبيعة الحال عن الثورة الفرنسية. وجدير بالذكر أن المكتوب عن هذا الموضوع بالذات كان قليلاً، ولكن المحكي كان أكثر. على أنه يجب أن نذكر أنه في مطلع القرن التاسع عشر فتحت مدارس للأمريكان في لبنان خاصة، وجاء معلمون ومبشرون يعملون فيها. وهؤلاء القوم كانوا قد خرجوا قبل مدة قصيرة من ثورة ضد بريطانية أنالتهم استقلالهم. وكان من الطبيعي أن يتحدثوا عن هذا الذي تم على أيدي بلادهم الفتية ومن ثم فقد اجتمع في لبنان على الأقل، فكرتان عن الثورة ـ الثورة على الحكم المستبد المطلق الفردي يقوم بها أبناء البلد ضد السلطان (على غرار فرنسا)، والثورة التي تقوم بها جماعة للتخلص من نير الأجنبي يؤدي إلى الاستقلال (على نحو الولايات المتحدة). هاتان الفكرتان امتزجتا في تفكير الكثيرين وتداخلتا ولعلهما، مع فكرة القومية التي سنعرض لها فيما

بعد، مسؤولتان عن أن هذه الرقعة الصغيرة من المنطقة دعت إلى شيء من الاستقلال، مع الثورة، أكثر من غيرها ـ ونقصد الاستقلال عن الدولة العثمانية.

ثالثاً: بين الآراء التي هبطت المنطقة مع هذا الاتصال بالغرب، فكرة وضع دستور للبلاد يحدد مهمة الحاكم ويقيده. هذه كانت بين الأفكار المتأخرة نسبيّاً. لكنها لما أخذ بها رجال السياسة دفعوا بها إلى الأمام دفعاً كبيراً. كان من الطبيعي أن يعنى بها القادة الأتراك بشكل خاص لأن السلطان منهم وفي بلادهم. وقد دعوا إلى وضع دستور للدولة لأن الحاكم كان مطلق التصرف، لا حدود لقوله أو حكمه. حقاً أن أحكام الشرع كان باستطاعتها أن تقيد الحاكم كثيراً وتحد من تصرفاته لو أنه راعاها. لكنه لم يكن ينظر إليها نظرة واقعية. ومن ثم فإننا نجد، ولا غرابة، أن كلمة «الدستور» من توضيح لحقوق الشعب، وتحديد لسلطة الحاكم، وتبيين للأداة اللازمة لتنفيذ الأمرين، كانت تشغل بال الكثيرين. على أنه حري بالذكر أن رفاعة الطهطاوي، فيما تعلم، كان أول من ترجم الدستور الفرنسي إلى لغة شرقية. فقد حمل هذه الترجمة العربية معه لما عاد من باريس سنة ١٨٣١.

وانتشرت فكرة المطالبة بالدستور، أي دستور كان، في المنطقة بأسرها، بما في ذلك إيران. وترتب على ذلك أن أنواعاً مختلفة من القوانين الأساسية سنت وأعلنت. فأصدر باي تونس عهد الأمان (١٨٥٧) ونشر السلطان عبد الحميد الثاني الدستور العثماني الأول (١٨٧٦) الذي سمي «المشروطية»، كما أعد الخديوي إسماعيل وثيقة هي بمثابة قانون أساسي لمصر قبل اعتزاله الحكم (١٨٧٩) بقليل.

رابعاً: يجدر بنا أن نذكر أن المعاهد المختلفة التي أنشئت في المنطقة، سواء في ذلك العالي منها أم الثانوي، أخذت على عاتقها تعليم العلوم الحديثة ـ من طب ورياضيات وفيزياء وكيمياء وعلم الحياة. هذه العلوم دخلت المنطقة لأول مرة من القرن التاسع عشر، وفتحت عيون الطلاب إلى حقائق عن الكون والحياة لم تكن معروفة من قبل. رأى الطلاب التجارب العلمية والاختبارات وشرحوا الأجسام، وشاهدوا كيف تتغير الأشياء بمزجها أو خلطها بعضها ببعض، فأصبحت الدنيا عند الكثيرين منهم شيئاً يمكن إدراكه بمقاييس جديدة، ويمكن تفهمه في طرق جديدة، ويمكن التعرف إليه من زوايا جديدة. إنه لمن البيِّن أن القرن التاسع عشر لم تنشأ فيه تقاليد علمية مستمرة، وكان على كل جيل أن يبدأ من جديد، لكن التعرف إلى العلم، والإحساس بوجوده، والشعور به أخذت سبيلها إلى نفوس فئة من أهل المنطقة.

خامساً: على أننا إذا نحن أمعنا النظر في ما وصل إلى هذه الديار من الغرب، عن طريق الفكر السياسي والأدب والعمل السياسي وأمثلة التاريخ في القرن التاسع عشر، لوجدنا أن القومية والآراء المتعلقة بها كانت أكثر ما ملأ على الناس قلوبهم ونفوسهم.

فقد أثارت في النفوس الكثير من الحمية، وذلك بسبب اعتمادها على العواطف والبطولة أول ما وصلت، وبسبب الثوب الرومنطيقي الذي حملها إلينا، وهو ثوب فضفاض حري بأن يملأ البردين وبهز الأعطاف. وقد جاءت الأفكار فأحدثت رد فعل في المجتمع التركي وفي المجتمع العربي المجاور وفي المجتمع المصري، وكان ثمة تجاوب مستقل بين كل من هذه المجتمعات والآراء القومية القادمة من الغرب. وهذا التجاوب المتوازي أحدث، فيما أحدث، رد فعل عدائياً على جانبي الخط العربي التركي.

(٢)

هذه الآراء التي وصلت إلى المنطقة في القرن التاسع عشر، والتي أخذت تنمو في رقاع ضيقة أولاً، ثم بين فئات تتسع رحابها شيئاً فشيئاً، تركت في النفوس آثاراً جديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: ساور بعض النفوس قلق جديد في معنى المجتمع الذي كانوا قد ألفوه. وكأن الغشاوة التي كانت قد انسدلت على العيون دهراً طويلاً أخذت في الانقشاع تدريجاً. وبذلك أخذوا يدورون حولهم باحثين في صحة المقاييس التي كانوا يقيسون بها مجتمعهم وما فيه من نظم. ولا نقول ما فيه من قيم خلقية أصيلة، فذلك أمر آخر. ولكن المقصود هو النظم التي كانت تتحكم فيهم وتقولب حياتهم، سواء في ذلك نظم الحكم أم نظم المعاش أم نظم العلاقات الاجتماعية الفردية والعامة.

ثانياً: أدى هذا القلق إلى إثارة السؤال الذي كان لا بد من أن يثار. هل الأسس التي يقوم عليها المجتمع الذي يعيشون فيه صحيحة؟ هل هي مناسبة؟ هل هي بحاجة إلى تغيير؟ وعلى كل، فلماذا؟ نظروا حولهم، وهم فئة نسبيّاً، فوجدوا أن مجتمعهم كان أساسه الدين: الإسلام. ولكن هذه الآراء التي جاءتهم، جاءتهم من بيئة علمانية. ومن ثم كان هذا التناقض. ولا بد من تفهم أسباب هذا التناقض، بل من الواجب البحث عن حل. وإذا كان ذلك واجباً، فما هو نوع الحل؟ أيتأتى من إحلال مقاييس جديدة محل المقاييس القديمة؟ وعلى فرض أن هذا هو الواجب اتباعه، فما هي الفضائل في المقاييس الجديدة، إن كانت لها فضيلة؟ وما هو عيب المقاييس القديمة، إن كانت لها عيوب؟

ثالثاً: الواقع أن الذي شغل الكثيرين من رجال الفكر في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هو أنهم أدركوا أن مجتمعهم كان يقوم على أساس الدين، وأن الآراء الجديدة علمانية. فما هو نوع المجتمع الذي يجب أن يخلقوه، أو يكونوه، أو ينشئوا أفراده؟ اينتبذون من دون هذا الجديد مكاناً قصياً يعصمهم من الغرق في خضمه؟ أم يلقون بدلوهم بين الدلاء؟ أيؤثرون العافية فيظلون حيث كانوا، أم يجابهون المشكلة

ويتحدون الطارىء عليهم ليتفهموه، بقطع النظر عما ينتهي إليه الأمر؟ يبدو أن أولئك القوم لم ينتبذوا مكاناً قصيّاً، ولم يؤثروا العافية. لقد وقفوا للتحدي يستجيبون له. ولكنهم كانوا قلة بادىء ذي بدء، ومن ثم فقد كان أثرهم ضعيفاً نسبيّاً. إنهم اقتنعوا بوجوب تبديل الأسس لإقامة مجتمع سياسي. ولا يزال الكتّاب والزعماء يفكرون ويبحثون ويفتشون وينقبون.

هذا القلق هو الذي أضعف، ولا نقول أكثر من ذلك، الدعامة الثانية من دعامتي الولاء. فضعف الدولة العثمانية وما أصابها من وهن قضى على الدعامة الأولى: العثمانية. والآراء الجديدة أثارت بعض الريب حول قيمة الدعامة الثانية ـ أي الدين ـ من حيث صلاحيتها كأساس للتعرف الذاتي أو لتوضيح الهوية.

أما وقد أخذ الناس هذه الأمور، فقد أصبح من المتحتم على أهل القلم ورجال السياسة عندما يتاح لهم أن يفكروا بهذه الأمور، والعاملين في ميدان الفكر وحاملي لواء الأدب أن يبحثوا عن دعامات جديدة للولاء وأسس جديدة للتعرف الذاتي أو الهوية. فكيف تم لهم ذلك؟

حول نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت منطقة الشرق الأوسط قد مرت بها تجارب سياسية وفكرية أحدثت آثاراً في النفوس كانت، فيما نعتقد، جماع ما حاولته المنطقة لاعتماد دعائم جديدة للولاء، ومقاييس جديدة للتعرف الذاتي، بعضها أساسها نقد ذاتي دقيق منظم، وبعضها اتجاهات عاطفية، وفيما بين هذه وتلك قامت نزعات أخذت من البحث نصيباً، واعتمدت العاطفة حيناً. هذه الاتجاهات الجديدة ظهرت في المجتمع التركي والمجتمع العربي ووادي النيل وفي الدولة العثمانية عامة وفي المجتمع الإسلامي الكبير الواسع المترامي الأطراف. بعض هذه الحركات يمكن التعرف إلى جذورها وأصحابها، ولكن بعضها يمكن تقري معالمها بشيء من الصعوبة. بعضها واضح وبعضها غامض. بعضها كان له مخطط بيّن، والبعض الآخر لم يتبلور تماماً، ولعله لما يتبلور بعد. والذي نود أن نفعله الآن هو أن نرسم الخطوط العامة لهذه الاتجاهات، ناظرين إليها من زاوية المحاولة لوضع أسس لدعائم المجتمع السياسي الجديد الذي كانت النية متجهة، شعورياً في أكثر الحالات، ولا شعورياً في بعضها، إلى إقامته.

في هذه الرقعة الواسعة نشأت القومية التركية. نشأت متأثرة بالأفكار التي جاءت من الغرب. نشأت على أن الأتراك أمة ذات خصائص قومية متميزة. وهذه القومية التركية ترتكز على اللغة والأدب ودرس التاريخ. وقد كان لثلاثة من كتاب الأتراك في القرن الماضي أثر كبير في إحياء اللغة التركية، هم شناسي أفندي ونامق كمال وضيا باشا. فقد عملوا على ترجمة عيون الأدب الغربي إليها، ونشروها بين المتعلمين،

وانشأوا الجرائد اليومية، وألفوا بها القصص والكتب، مستمدين من تاريخ الأتراك مثلهم ومواضيعهم. وعلى أيديهم اتخذت بعض الكلمات القديمة معاني جديدة. فبعد أن كانت كلمة «وطن» يفهم منها البيت أو مكان الميلاد، صارت تدل على البلاد. وبعد أن كانت كلمة «ملت» تعني جماعة دينية، أصبحت تشير إلى الشعب.

وفي أوائل القرن الحالي نجد جماعة من شباب الترك يعلنون في جريدة «الأقلام الفتية» أن لغة جديدة وأدباً جديداً ومدنية جديدة، تستمد أصولها من الروح التركية وحدها، قد ظهرت. وخير من يمثل النزعة التركية الحديثة في الأدب واللغة اثنان: خالدة أديب وضيا الب بك. أما الأولى فقد حضرت اجتماعاً طورانياً وسمعت ما ألقي فيه من الخطب وكتبت عقيب ذلك تقول: «بينما كنت أصغي لتلك الخطب شعرت أن روحي تحركت من أعماق نفسي وأدركت إلى أي حد تتأصل أماني تركيا الحديثة في وجود أجدادنا. فقد وصلت إلي نغمات موسيقية منبعثة من دمنا الطوراني وحملتني معها حتى أنني إلى هذه الساعة، أشعر كأنني أسمعها. وقد وثقت عندها أنه يتوجب علينا أن ننحدر إلى ينابيع الحياة لنحصل على الروح التي يجب أن نبثها في شعبنا لنتمكن من الوصول به إلى الأهداف السياسية التي نرمي إليها». وأما الثاني فقد قال في أشعاره: «إن الشعور الذي يجري في دمي هو صدى ماضي، وإن أعمال أسلافي المجيدة أتحسس آثارها في الدم الذي يجري في عروقي وفي قلبي، بعد أن كنت أقرأها في صفحات جافة مغبرة صفراء من كتب التاريخ. إن أتيلا وجنكيز خان، وهما معجزة جنسي ومظهر عظمته، ليسا دون الاسكندر وقيصر. واغزخان لا يزال حيّاً في قلبي وفي دمي بكل عظمته وبهائه، وهو الذي ينشر السرور في قلبي ويحدوني إلى أن أصرخ بحماسة قائلاً: ليست بلاد الأتراك تركية أو تركستان فحسب ولكنها طوران الخالدة». وقال في مناسبة أخرى: «ليست طوران مسرحاً خيالياً. فإن القبائل التركية المنتشرة في آسيا ستلتف حول العلم التركي وتنشىء امبراطورية عظيمة. والأتراك يجب أن يتحدوا ويخلقوا حياة خالدة هي جماع ما في حياة أفرادهم من قوة».

هذه القومية التركية كان يدعمها، قبل زوال الدولة العثمانية، شعور بأن الأتراك سادة دولة عظيمة. ولأنهم كانوا سادة، فلهم أن يحوروا حياة الشعوب التي يحكمونها على النحو الذي يريدون. ومن ثم فقد خطر لهم أن «يترّكوا» سكان الامبراطورية العرب عن طريق تبديل لغتهم. فجعلوا لغة التعليم الرسمية اللغة التركية، حتى إن قواعد اللغة العربية كانت تعلم في بعض مدارس الأقطار العربية عن طريق اللغة التركية.

على أن القومية التركية كان لها مجالها المحدود، ولعله أتيح لها أن تعبر عن نفسها في أعقاب الحرب العالمية الأولى إذ قام كمال أتاتورك ينعش البلاد والعباد.

أما تأثر العرب بالآراء القومية القادمة من أوروبا، فقد ترك في نفوسهم رد فعل

قوياً، فأخذوا يعبرون عنه تدريجاً في قصائد (مثل بطرس البستاني) وفي كتب (مثل عبد الرحمن الكواكبي) وفي شيء من التخطيط العام (مثل نجيب عازوري). ولكن الذي نود أن نؤكد عليه هو أن هذه الآراء كان يغلب عليها اللمعات العابرة والتغني بالأمل المنشود، وهذا طبيعي. فلم يكن بإمكان أولئك الناس الذين لم يمحصوا قضية القومية ولم يتفحصوا عواملها ولم يتدارسوا أسسها أن يكون عندهم أكثر من ذلك. وقد يكون الأمر اختلف بعض الشيء بعد ١٩٠٠ بسبب قيام القومية التركية وسيرها في خط مواز من جهة، لكنه سير متحد للعرب من جهة أخرى. هذا التحدي المدعوم بالسيادة هو الذي أثار في العرب الرغبة في الاستقلال أو في إقامة الكيان المعبر عن النفس.

وثمة ملاحظة أخرى هامة تتعلق بما قيل أو يقال عن القومية العربية في تلك الفترة، وهي أن غالب ما كتب، إن لم يكن كله، كان المقصود به سكان المنطقة التي تعرف جغرافيا باسم الهلال الخصيب ـ أي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

والأمر الثالث الذي يجب أن يذكر عن هذه الدعوة القومية، هو أنها تراوحت بين الرغبة في الاستقلال عن الدولة العثمانية وبين البقاء تحت سلطانها، على شريطة أن يتاح للعرب أن ينموا شخصيتهم ويعيدوا لها اعتبارها. ويتضح هذا من المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس (١٩١٣). وما دمنا في سبيل ذكر هذا المؤتمر فلنشر إلى الجمعيات السرية التي نشأت في العالم العربي وفي أستانبول في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، مثل العهد والأخاء والمنتدى.

والذي نراه هو أن هذا الاندفاع العاطفي وراء فكرة القومية العربية لم يعدُ كونه رغبة في التشبث بشيء يتخذه الناس أساساً لشخصيتهم بحيث يشعرون ولاء لشيء ما، بعد أن تضعضع بعض ما كان يرتكز ولاؤهم إليه. وقد كان للعرب من تاريخهم الطويل المجيد ولغتهم الجميلة ذات الجرس والوزن، ما يفاخر به. فاندفعوا مهتمين بالأمرين. ولأنهم تأثروا بالأدب الرومنطيقي البطولي الذي جاء من الغرب، فقد كان تعبيرهم عن شعورهم القومي رومنطيقياً، فاستوحوا بطولات التاريخ، ودعوا إلى التنبه واليقظة، وحاولوا تقليد الأوائل في إنتاجهم الأدبي واللغوي ليستشعروا المساواة بهم أو التقرب منهم.

نظروا إلى التاريخ فرأوا فيه مشاركة وتجارب واختبارات وطنية، ورأوا في الأدب أدباً قومياً وقصصياً وشعراً حماسياً بدا كله بلغة عربية فقرأوه على أنه نتاج يدل على شعور موحد بالقومية، ونظموا الشعر الحماسي لتخليد ذكره. ومما هو جدير بالاهتمام أن الذين كتبوا عن القومية العربية ودعوا إليها كانوا ينظرون إليها على أنها تعبر عن «قوم» هم العرب، لكنهم لم يفكروا بالوطن والوطنية. وقلما ربطوا بين القوم وديارهم.

وإذا كانت القومية العربية، من حيث مفهومها في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، كانت عامة وإن اختصت بالهلال الخصيب، فإنها أثناء الحرب اتخذت، بسبب من الثورة العربية الكبرى (١٩١٦)، اتجاهين مهمَّين: أولهما الاستقلال عن تركية والتحرر منها، والثاني أنها أضافت الجزيرة، أو على الأقل جزءاً منها، إلى رقعتها. صحيح أن الكواكبي كان يفكر دوماً بالحجاز إذ يتحدث عن القومية، ولكن الكواكبي، وخاصة عندما يفكر بالحجاز، كان يتأرجح بين دعوة قومية عربية وبين دعوة إسلامية، و«أم القرى» شاهد على ذلك. ولكن الحرب العالمية الأولى، وما أصاب الشرق العربي في أعقابها من تقسيم إلى مناطق نفوذ، كانت صدمة كبيرة للعاملين في الحقل السياسي وغيره من القائلين بالقومية العربية. ويمكن القول إجمالاً إنه في العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من القرن العشرين غلب على القومية العربية أمل الآملين وحلم الحالمين، وإن كان الرعيل الأول لم يغفل عنها بالإضافة إلى جهاده السياسي المحلي في كل من الأقطار العربية على حدة.

(٣)

إن الأحداث السياسية التي مرت بمصر خلال القرن التاسع عشر كان من شأنها أن تخلق في البلاد اتجاهاً قومياً خاصاً بها. والواقع أن طبيعة القطر المصري حتمت عليه دوماً أن تكون له وجهات نظر خاصة، سواء أكان جزءاً من الامبراطورية الأموية أم العباسية أم العثمانية. أما في القرن التاسع عشر، وخاصة نصفه الثاني وهو الوقت الذي أخذت دعامتا الولاء تهتزان شيئاً فشيئاً، فقد كانت مصر قد شعرت بوجودها الخاص في أيام محمد علي الذي جعلها شيئاً حديثاً ووصلها بالعالم بعد انقطاع، كما أنها قد استمرت في ذلك أيام إسماعيل. في هذا الوقت كانت مصر قد بدأت تعي بعض المشاكل التي نشأت عن كونها أخذت في اعتبار نفسها مجتمعاً سياسياً إلى جانب كونها مجتمعاً دينياً بعد أن كانت من قبل مجتمعاً دينياً بحتاً. ثم لم يلبث أن احتلتها بريطانية. وكانت هذه نقطة تحول هامة في طريق تعرف مصر إلى ذاتها. هذا البلد الذي احتله أجنبي جديد يختلف في كل شيء عما عرفه وألفه المصريون من قبل. أصبح همه الأول إخراج هذا المحتل. ومن ثم فإن القومية التي عرفتها مصر حتى ثلاثينات القرن الحالي كانت قومية مصرية ووطنية مصرية. كانت تدور حول تحرير البلد من النير الأجنبي. هذه هي أهداف الدعاة السياسيين منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية. وهذه الأهداف واضحة في دعوة الحزب الوطني الذي قام به أول الأمر الزعيم مصطفى كامل، ثم حمل العبء بعده نفر من رجال الوطنية والسياسة. وهذه الأهداف نفسها التي دعت إليها الأحزاب الأخرى وعملت من أجلها، سواء في ذلك الوفد والأحرار الدستوريون وغيرهما. وعبارة «مصر

للمصريين» التي كانت تتردد على لسان مصطفى كامل وغيره، كانت تعني القول بأن الأجنبي يجب أن يخرج من البلد، إلاّ أنها كانت أيضاً تعبيراً عن شعور بأن هذا البلد له ميزانه وحياته واتجاهاته. وكان من الطبيعي أن تحتفظ بقاعدتها الإسلامية، وأن يستوحي التاريخ الإسلامي. ولكن في إطار هذه القاعدة كانت مصر تنظر إلى قوميتها ووطنيتها على أنهما مصريتان، وكانت ترى من كفاحها وجهادها وتنظيمها وعملها كفاحاً وجهاداً وتنظيماً وعملاً مصرياً. كانت هذه كلها تقوم في مصر، وتهتم بمصر، وتكتفي بمصر. وكان ذلك أمراً طبيعياً. أما أن تحمل مصر فكرة القومية العربية في تلك الحقبة، ويعزى إليها أنها كانت قاعدة لها أو دافعة، فأمر لا يقره النظر الصحيح إلى الأمور. وإذا وقعنا على ما يحمل البعض على تفسير من هذا النوع، فهو في الواقع أمر عارض، ويكون سببه اهتمام بعض من هاجر من ديار الشام إلى وادي النيل بهذه الأمور والتعبير عن وجهات نظر خاصة به أو بجماعته.

وإذا كنا نعثر في مصر، وفي القرن العشرين بالذات، على شيء يختلف بعض الاختلاف عن الدعوة إلى قومية مصرية ووطنية مصرية، فهو أن مصر عرفت نزعة فرعونية أو دعوة إسلامية. والدعوة الفرعونية نفسها هي من المحاولات التي تم اللجوء إليها في سبيل إرساء دعامة جديدة للشخصية المصرية الحديثة. ولا شك أن من قاوم ذلك كان عميلاً للخارج أو صنيعة للأجانب أو داعية للهدم. كان طبيعياً أن يجد بعض المصريين في هذا التاريخ المصري الطويل الذي يمتد آلاف السنين، بعض الأسس الراسخة للشخصية المصرية، خاصة بعد أن أصبح هؤلاء أوسع معرفة وأعمق تفهماً لمعنى هذا التاريخ بسبب الكشف عن الآثار وتوضيحها وتفسيرها والكتابة عنها. وقد كانت دراسة التاريخ المصري القديم والكشف عن كنوزه ومخبئاته من قبل وقفاً على الأجانب، وقلما كان يكتب عنه بالعربية.

أما في القرن العشرين، فقد قام في مصر علماء آثار مصريون يكتبون باللغة العربية ولا يكتفون بالنقل فحسب، فعمَّ البعض من المصريين شعور بالمجد والفخار، وحسبوا أن هذا التعلق قد يصلح دعامة لشخصية بلدهم. وبقطع النظر عما كانوا يرتأون هم، فالواقع أن النظرة التاريخية الإسلامية لمصر عزلت فترتين طويلتين من تاريخ مصر: الأولى الفترة الفرعونية، والثانية الفترة الممتدة من فتح الاسكندر الكبير إلى الفتح العربي، وهي فترة تمتد ألف سنة. والفترتان كانتا غنيتين خصبتين من حيث الإنتاج الفكري والأدبي والفني. ولن نطيل على القارىء، ولكننا نحيله على كتاب «سندباد مصري» للدكتور حسين فوزي، ليرى كم تجنّى الكتاب على تاريخ مصر لأنهم اقتطعوها وتناسوا جذورها.

هذه القوميات التركية والعربية والمصرية اعتمدت التاريخ واللغة والعرق (أحياناً)

أو الجهاد السياسي قواعد حاولت أن تقيم عليها دعائم لتفسير الشخصية وتحديدها، رغبة منها في أن تملأ فراغاً نشأ عن تضاؤل الدعامتين الأوليين أو تدهور إحداهما على الأقل، وإثارة بعض الشكوك حول الدعامة الأخرى. على أنه كان ثمة حركة أخرى أعمق جذوراً أو أوسع مدى وأقرب إلى قلوب الناس وألصق بوعيهم، ولذلك كانت لها قوة جذب كبيرة. والذي نقصده الجامعة الإسلامية، التي يربط اسمها دائماً بالسيد جمال الدين الأفغاني، وإن لم يكن الوحيد الذي دعا إليها. هذه الدعوة الإسلامية التي تشمل المسلمين جميعاً، بقطع النظر عن مواطنهم و«قومياتهم» ولغاتهم، رمت إلى اعتبار الإسلام الأساس الوحيد لتوضيح الشخصية، والدعامة الوحيدة للتعرف إلى النفس. ومعنى هذا أن المرء متى كان مسلماً فهو فرد من «أمة» مسلمة ومواطن في جميع أوطانها. ومن ثم فالمطلوب منه أن يتسع شعوره بحيث تسع جميع المسلمين قوة تمكنهم من تحقيق ثلاثة أمور: أولها وقف الاعتداء الأوروبي على ديار الإسلام، وثانيها إخراج الأوروبيين من ديار الإسلام التي كانوا قد تسلطوا عليها، وثالثها النهوض بالمسلمين بحيث يستعيدون ما كان لهم من قبل من مجد وعز ومشاركة في الحضارة. هذه الدعوة لقيت، بطبيعة الحال، صدى واسع المدى في العالم الإسلامي، فتردد فيه من أقصاه إلى أقصاه.

على أن الدعوة إلى الإحياء الإسلامي وإصلاح المجتمعات الإسلامية كانت قد قامت من قبل على أيدي جماعة من قادة الفكر والسياسة في بقاع مختلفة من العالم الإسلامي. كانت كلها ترمي إلى تعريف المسلمين بالإسلام الصحيح النقي وتخليصه مما علق به على مر القرون من أمور خارجة عنه. وإن كانت هذه الدعوات قد اتفقت كلها على المبدأ والأساس والغاية، فقد اختلفت بعض الشيء في الوسيلة. ويكفي الواحد منا أن يتذكر الحركات الإصلاحية التي قامت حتى في الجزء العربي من العالم الإسلامي ليرى مدى التباين في الوسائل. ونحن نذّكر القارىء، على سبيل المثال لا الحصر، بالدعوة الوهابية والحركة الإصلاحية السنوسية وقيام المهدي في السودان والاحياء الذي شمل بعض الطرق الصوفية، ليتضح له الذي نقصده من تباين الوسائل. على أن دعوة السيد جمال الدين الأفغاني كانت أوسع مدى وأبعد مرمى. ذلك بأنها هدفت إلى إقامة رابطة عامة وجامعة إسلامية فيها فكرة التقارب السياسي لا مجرد إصلاح أحوال المسلمين والنهوض بهم فئات ومجتمعات. وقد تخطت هذه الدعوة، بطبيعة الحال، حدود الامبراطورية العثمانية. وكأنها ارتأت أن تضعضع الدولة العثمانية، وزوال إحدى دعامتي التعرف إلى الشخصية، لم يكن مهماً، بل إن المهم هو الحفاظ على الدعامة الإسلامية أساساً لهذا التعرف.

وإصلاح المجتمع الإسلامي أخذ بعين الاعتبار التطور الذي أصاب العالم في

نواحي العلوم والفنون، وما نتج عن ذلك من تقدم في الحياة التقنية عرفت بعض الأقطار الإسلامية منه قسطاً لا يستهان به. ولعل خير مثل يقدم على ذلك هو ما قام به الشيخ محمد عبده، الذي عاش في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والذي أدرك، بثاقب نظره وعمق تفكيره، أنه من الضروري الاهتمام بهذه الأمور التي عرفتها مصر فكراً وعلماً وأدباً وفناً نتيجة لاتصالها بالغرب، والتي رآها هو أيضاً أثناء إقامته ببيروت وزيارته لأوروبا. ومن ثم فقد كان عمل محمد عبده يشمل هذه القضايا كلها ولم يحاول الابتعاد عنها أو تخطيها أو تجاهلها على نحو ما فكر به آخرون ممن عاصروه أو سبقوه، أو حتى بعض من جاءوا بعده.

عرفت أقطار الشرق الأوسط ـ تركيها وعربيتها ـ في أواخر القرن التاسع عشر ومفتتح القرن العشرين اتجاهاً آخر حاول دعاته الجمع بين القومية من جهة، وبين سياسة واقعية عملية من جهة أخرى. وفي الواقع فإنه ليس من السهل اعتبار هذا الاتجاه محاولة لخلق دعائم للتعرف الذاتي أو الولاء، إلا أنه جنح إلى الإفادة من النزعات القومية. فقد ظهر في الدولة العثمانية، بين العرب والأتراك، من آمن بوجوب الإفادة من رغبة العرب في أن يكونوا عرباً، ومن رغبة الأتراك في أن يكونوا أتراكاً، على شريطة أن لا يكون ثمة انفصال واستقلال، ومن ثم تقسم الدولة العثمانية. قالوا بأن تظل الدولة العثمانية قائمة تظلل الجميع بظلها، على أن يتاح لجناحيها ـ العربي والتركي ـ أن ينموا ويتقدما، كل في إطار قوميته، بحيث تنمو الشخصية العربية كما تنمو الشخصية التركية منفردة ومجتمعة. والذين حملوا هذه الراية في الجناح العربي من امبراطورية آل عثمان هم، قبل كل شيء، جماعة حزب اللامركزية. (ولعله من استباق الأحداث أن تسمى أيّ جماعة سياسية في ذلك الوقت حزباً، ولكن هذه هي التسمية التي ارتضوها لأنفسهم، ومن حقهم أن نحافظ لهم عليها). ومما ينتظم هذه الدعوة، ولو جزئياً ومن زاوية أخرى، المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس (١٩١٣)، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل.

هذه هي الدعوة إلى الجامعة العثمانية. وهي وإن كانت تتسم ببضع من سمات القومية العربية أو القومية التركية، ومع أنها تشترك إلى درجة ما مع الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، فإنها تختلف عن كل هذه بكونها تنظر إلى الأمر نظرة سياسية واقعية، أي تأخذ السيّء القائم بعين الاعتبار. ولعل الذين وجهوا همهم نحوها تذكروا أنه قبل قرن واحد فقط كانت «العثمانية» دعامة للولاء أو التعرف إلى الذات أو الهوية، فلماذا لا تعود الأمور سيرتها الأولى وتعود إلى العثمانية قيمتها كدعامة للولاء؟ وإذا ظلت العثمانية كذلك، أو عادت إلى ما كانت عليه، باعتبار أن الامبراطورية تظل قائمة، فإن الإسلام، وهو ستار الدولة الروحي، تظل له مكانته، لكن يضاف إلى الأمرين أمر

ثالث هو القومية ـ العربية والتركية. وإذاً فإن أفراد كل من الفريقين يمكن لهم أن يشبعوا رغبتهم القومية، ويحققوا نظرتهم الدينية، ويحتفظوا بكيان سياسي عالمي، سواء كان هذا دعامة تعرف ذاتي أو لم يكن.

وحري بالذكر أن دعوة الجامعة العثمانية لقيت صدى في مصر. وكان صداها مزدوجاً. فالذين كانوا يقرنون بينها وبين القومية العربية كانوا فئة من مهاجري ديار الشام، ممن كانوا يعملون في حقل القومية العربية لكن دون أن يقبلوا بالانفصال عن تركيا. أما الصدى الآخر فكان مصرياً يتمثل في الأدب والشعر كما يتمثل في السياسة. فقد كان من مصلحة العمل السياسي المصري المطالبة بعودة مصر إلى الدولة العثمانية (وكانت بريطانيا، مع أنها تحتل مصر، ما زالت تعترف بمصر ولاية عثمانية. وظلت على ذلك إلى أن أعلنت تركية الحرب على بريطانية) رغبة في التخلص من ربقة البريطانيين. ومن ثم كان انتشار هذه الدعوة.

وعلى كل فالمتتبع لهذه الاتجاهات عامة يستطيع أن يلاحظ فيها الكثير من التداخل والتعارض. فالوقت لم يكن قد حان بعد ـ ونحسب أنه لما يحن ـ لقيام عقائديات (أيديولوجيات) واضحة السبل بيّنة المعالم. ويمكن القول إجمالاً بأن الدعوة الإسلامية دخلت في الجامعة العثمانية والقومية العربية لإرتباط الواقع أو التاريخ أو كليهما في هذه القضايا الثلاث.

(٤)

انتهت الحرب العالمية الأولى، بالنسبة لهذه المنطقة، بزوال الامبراطورية العثمانية، وانتقال السيادة في الأجزاء العربية منها (أي الهلال الخصيب) إلى بريطانيا وفرنسا. ومن الغريب أن زوال الامبراطورية العثمانية كان نقطة انتقلت منها تركيا لتحقيق ذاتها، أي إن القومية التركية استمرت تنمو، بعد أن زالت من طريقها العثمانية والخصومة مع القومية العربية والجامعة الإسلامية. أما بالنسبة إلى الولايات العربية فقد نقلها زوال الأمبراطورية من سيد إلى سيد، وكان عليها، بعد أن حلم رجال القومية العربية باستقلال البلاد وتوحيدها، أن تعود إلى الجهاد في سبيل الاستقلال، يضاف إلى ذلك جهاد في سبيل الحفاظ على فلسطين لأهلها.

هذا الجهاد شغل الكثيرين عن هذه الفكرة التي كانت لا تعدو كونها بذوراً، أي القومية العربية. لكنها لم ينسها الجميع. فقد ظلت حلماً وأملاً عند العدد الكبير من أهل القلم والرأي والشعر والسياسة والحكم، واستمر البعض ينفخ روحها في نفوس الشباب.

وفترة ما بين الحربين مهمة جداً بالنسبة إلى الزاوية التي نعالج منها تطور هذه الأفكار والنزعات والاتجاهات. فقد تعرض الشرق العربي إلى مجموعة جديدة من

التجارب ووجهات النظر، لعله كان لها بعض الأثر في توجهه نحو الاهتمام بدعامات الشخصية. فالشيوعية التي أصبحت الآن تدعمها دولة تروج للفكرة، وتنظم المؤسسات التي تقوم بالترويج لها، جاءت المنطقة. وبعض فلسفات النظامين النازي والفاشي اهتدت إلى ديارنا. وأضاف العمل السياسي ضد المستعمر خبرة إلى المسهمين فيه.

ولسنا نريد أن نتتبع هذه التطورات التي مرت بالمنطقة بين الحربين، لكننا نريد أن نشير إلى ثلاث مسائل طرأت على ما كان في الجو من قبل. وأولى هذه المسائل أن فكرة القومية العربية وسعت وعمقت قليلاً. فهذه التي كانت من قبل تشمل الهلال الخصيب أو الهلال والحجاز، أصبح دعاتها يعتبرون أن الأمة العربية هي مجموعة الشعوب التي تقطن بين الخليج العربي وجبال زغروس شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً. فإذا كان الكاتب الذي يهتف بالقومية العربية قبل ١٩٠٠ أو حتى بعدها بقليل يفكر بالإطار الصغير، فإن الكاتب الذي كان يعرض للعرب والعروبة والقومية العربية في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين إنما كان يقصد أن بلاد العرب أوطانه، من شامه إلى بغداده ومن نجده إلى يمنه ومن مصره إلى تطوانه. وليس المهم أن يقبل سكان هذه الرقعة القول بأنهم عرب، بل المهم أنه هو يعتبرهم كذلك. أما إذا كانت ثمة أقليات عرقية أو لغوية أو غير ذلك فأمرها في نظره هيّن، فهي لا بد لها أن تتعرب إذا كانت تختلف عرقاً أو لغة، ولا بد لها أن تعرف بنفسها إذا كانت لم تعرف بعد أنها عربية.

والمسألة الثانية التي طرأت على مجموعة المحاولات لإقامة أسس للولاء وللتعرف إلى الشخصية، هي قيام فكرة قومية جديدة. ونقصد بذلك القومية السورية التي كان مسرحها الجغرافي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، والتي كان مسرحها التاريخي التاريخ بكامله الممتد سبعة آلاف سنة أو أكثر، ومسرحها الحضاري هذه الحضارات السامية التي ظهرت فيها والتي طُعمت فيما بعد بحضارات أخرى جاءتها من خارجها، والتي عبرت عن نفسها في رسالتيها المسيحية والإسلامية. لسنا نناقش هنا ما في القول من خطأ أو خطل، كما أننا لا نود أن نبين ما فيه من صحة. ولكن نحن نجرب أن نبين المحاولات، وهذه ولا شك إحداها. وإذاً، فقد انضمت القومية السورية إلى القومية العربية (في أصلها الأول الصغير، وفي إطارها الواسع المتأخر) والدعوة إلى الجامعة الإسلامية (وهذه لم ينته أمرها بوفاة السيد الأفغاني، على ما يتضح من قيام الأخوان المسلمين في العقد الثالث من القرن العشرين). وقد تركنا الجامعة العثمانية والقومية التركية لأنهما لم يبق لهما تأثير مباشر في التطور القومي هنا، فالأولى زالت بزوال الامبراطورية، والثانية انصرفت إلى نفسها.

وحري بالذكر أن الدعوة إلى القومية السورية كانت على العموم أوضح في تبيان منهاجها من الدعوة إلى القومية العربية.

أما المسألة الثالثة التي طرأت على هذه الاتجاهات فهي دخول عنصر العلمانية. وقد عرف القرن التاسع عشر والقرن العشرون حركة علمانية واضحة حيناً (مثل دعوة شبلي الشميل وفرح أنطون) وخفية حيناً آخر (على نحو ما نشر من مقالات في «المقتطف أولاً، وفي «السياسة الأسبوعية» وغيرها ثانياً). ولكن الذي يعنينا من الإشارة إلى الفكرة العلمانية هو اعتبارها جزءاً من العقائدية، وبذلك تدخل في صميم بحثنا. فالقومية العربية المتوسعة، على نحو ما بدت في دعوة حزب البعث، والقومية السورية اعتبرتا علمانية الدولة أصلاً في عقائديتهما، وكانت الثانية أسبق من حيث زمن الإعلان الرسمي لذلك.

ومعنى هذا أن دعوتين من الدعوات القومية المختلفة ارتأتا أن تتحللا من العامل الديني كأساس للولاء أو التعرف الذاتي، واتجهتا بكليتهما نحو العامل القومي أو العوامل القومية البحتة، أي إنهما اعتمدتا التاريخ وتجاربه واللغة وما فيها. ولعل القومية السورية كانت أحرص على تحسس العامل الجغرافي ومدى تفاعله مع العوامل الأخرى.

وظلت القومية المصرية تسير في طريقها: جهاد في سبيل استقلال مصر، ومقارعة الدولة البريطانية بالوسائل المتيسرة.

ولكن الذي نود أن نخلص إليه من هذه العجالة، هو رأي يتلخص فيما يلي:

أولاً، أن دعامتي الولاء والتعرف إلى الذات كانتا العثمانية والإسلام وقد استمر ذلك حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر.

ثانياً، أن تضعضع الدولة العثمانية واستمرار ضعفها تدريجاً انتهى بإحدى الدعامتين إلى أن فقدت قيمتها نظراً وواقعاً.

ثالثاً: أن ورود الآراء الجديدة أحدث بعض الشك في قيمة مجتمع يقوم على أسس دينية فحسب، لذلك اتجهت الأنظار إلى البحث عن مجتمع سياسي.

رابعاً، شملت المحاولات التي ظهرت في المنطقة لتعيين سبل الولاء الجديدة ودعائم التعرف إلى الذات اتجاهات قومية ودينية ـ القومية التركية والقومية العربية والقومية المصرية والجامعة الإسلامية والجامعة العثمانية والقومية السورية.

خامساً، بعض هذه زالت من حيث تأثيرها في التفكير السياسي المباشر في الشرق العربي اليوم، مثل الجامعة العثمانية والقومية التركية.

أما الاتجاهات الأخرى فلا تزال موجودة. وهي لا تعدو كونها، من حيث قيمتها الفكرية البحتة والعقائدية الصافية، محاولات جماعات من الناس تعيش في هذه

الرقعة وتجرب أن تتعرف إلى نفسها، فتبحث عن الأسس، وتفتش عن الدعامات، وتتقصى الطرق، وتتلمس الوسائل وتتحسس المبادىء.

ولأنها بعد في دور التجربة والمحاولة فإنها تقع في مهاوي الأخطاء وليس هذا عيباً، ولكن المهم ألا تعمى عن الأخطاء فتصر على حسابها نجاحاً. فالأقوام كالأفراد تتعلم بالتجربة والخطأ، ولكن يجب أن تستعد لترى الخطأ حتى تعترف به وتتجنبه في المستقبل.

٩ـ على عتبة عهد جديد

(١)

كان لبنان، بحكم موقعه، يتمتع دوماً بالاتصال بالعالم الخارجي. إلاّ أنه اعتباراً من أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، زادت اتصالاته سعة وعمقاً. وذلك بأنه أصبح، مثل بقية منطقة الشرق العربي، جزءاً من الدوامة السياسية التي كانت تعصف بالمنطقة، ومجالاً للمنافسة السياسية الأوروبية. والدول المتنافسة، وفي مقدمتها بريطانية وفرنسا ثم النمسا وإيطاليا وألمانيا، كان يهمها، في الدرجة الأولى، تأمين مصالحها التجارية والاستراتيجية والسياسية في هذه المنطقة التي تسيطر على الطرق الرئيسية الموصلة بين أوروبا وأسواقها في الشرق. ولم تبال هذه الدول، في سبيل تأمين مصالحها، بالأضرار التي قد تلحق بالسكان. وهنا كان لبنان مسرحاً لذلك. فإن الاضطرابات والحروب التي وقعت بين أبنائه في أواسط القرن التاسع عشر لم تكن بعيدة كل البعد عن الأصابع الأوروبية.

وجاءت الحرب العالمية الأولى، ولقيت أثناءها ديار الشام، على يد جمال باشا، الذي كان أكثر مدة الحرب، الحاكم العام والقائد العام للجيش العثماني فيها، الكثير من الضيق والعنت والصلف والظلم. وكانت حصة لبنان أكبر. وقد كان إلغاء امتيازات المتصرفية أخف المصائب التي لحقت بلبنان على أيدي جمال باشا، وكذلك تعليق الرجال الوطنيين على أعواد المشانق. فهي، على ما فيها من تجن على الأفراد، لم تكن أفحش أعماله. بل إن تعريض السكان «لسياسة التجويع»، بحيث كان الناس في بيروت والجبل يموتون على قارعة الطرق بسبب الجوع، كان أفظع أعمال جمال باشا.

انتهت الحرب وأمل اللبنانيون، كما أمل غيرهم من سكان ديار الشام والعراق، أن يؤدي ذلك إلى الاستقلال. ولكن البديل للحكم التركي كان الانتداب. وقصة الانتداب والجهاد في سبيل الاستقلال ونيل هذ الاستقلال وما ترتب عليه من تطور ـ هذه القصة تحتاج إلى كتاب آخر، لذلك يجب أن تؤجل الآن. ونكتفي بالقول بأن لبنان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان قد وقف على عتبة عهد جديد، وقفة زاخرة بالأمل والأحلام ولئن تأخر تحقيق الآمال والأحلام سياسياً نحو ثلاثين سنة، فإن لبنان حقق لنفسه كثيراً من الآمال الأخرى وخاصة في المجال الثقافي.

ونحن نعرف أن التحدث عن هذا يحتاج إلى القول الطويل، لكننا مضطرون إلى أن نكتفي بوضع الاصبع على أمور معنية عامة، آملين أن يتاح لنا أو لغيرنا التحدث عنها بكثير من التفصيل فيما بعد.

(٢)

عرضنا من قبل للمدارس التي عرفها لبنان، وذكرنا بعضاً من الصحف والمجلات التي ظهرت فيه، وأشرنا إلى بعض من المطابع التي أنشئت هناك. وهذه الوسائل الثلاث كانت تتفاعل على مستويات مختلفة فتجعل من لبنان منطقة متقدمة في نواحي المعرفة. ذلك أن المدرسة نقلت إلى لبنان العلم ـ العلم القديم التقليدي والعلم الحديث القادم من الغرب. والصحافة فتحت المجال أمام الناس ليطلعوا على بعض هذا النتاج. والمطبعة يسرت للمدرسة ومعلمها والصحافة وكتّابها أن يتصلوا بالقراء. وحري بالذكر أن الصحيفة والمجلة في لبنان كانتا من عمل الأفراد أو الجماعات ولم تكن عملاً رسمياً تقوم به الحكومة، ومثل ذلك يقال عن المدرسة والمطبعة، على نحو ما رأينا. ولذلك فقد كانت ثمة حرية في العمل ـ تعليماً وترجمة وطبعاً ـ أكثر مما عرف في الأقطار العربية المجاورة.

ويمكن إجمال الأثر الناجم عن هذه الأعمال المشتركة، والتي كانت المنافسة تدخل فيها، في الأمور التالية:

١ ـ إحياء للغة العربية بشكل قوي وزخم دافق إذ استعملت في مستويات مختلفة، لم يكن أقلها أن «الكلية السورية الإنجيلية» (الجامعة الأميركية في بيروت الآن) كانت تعلم فيها جميع المواضيع ـ في الأدب والعلوم والطب ـ باللغة العربية في الفترة الواقعة بين ١٨٦٦ و١٨٨٢. هذا فضلاً عن أن المجلات العلمية والأدبية التي ظهرت هناك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تكتب بالعربية في موضوعات متباينة مختلفة تشمل الميادين كلها.

٢ ـ كانت ثمة محاولات لتقليد القدامى في أعمالهم الأدبية. فاليازجي في «مجمع البحرين» قلد أصحاب المقامات. وابنه إبراهيم في مترادفه ومتوارده قلد فقه اللغة للثعالبي. والأمثال على ذلك كثيرة. وعني جرمانوس فرحات بقواعد اللغة العربية (بحث المطالب) قبل ذلك بمدة. وفي القرن التاسع عشر وضعت كتب حديثه لتدريس اللغة والبلاغة.

٣ ـ عملت الأقلام في الترجمة في مختلف الميادين. ولسنا نطمح في أن نضع حتى ثبتا بما ترجم، ولكن مجلات الجنان والمقتطف والمشرق والبشير وثمرات الفنون، شاهد على ما نقل من مقالات وفصول عن اللغات الأجنبية وفي مقدمتها الفرنسية والإنكليزية.

ولعل أكثر أثر منفرد نقل إلى العربية في القرن التاسع عشر في لبنان هو الكتاب المقدس بقسمية العهد القديم والعهد الجديد. (وبهذه المناسبة فقد ظهرت له ترجمتان هما الإنجيلية واليسوعية). وترجمة الكتاب المقدس وطبعه ووضعه بين أيدي القراء كان حدثاً أدبياً وفكرياً هاماً. ونحن لا ننظر إلى الأمر من الناحية الدينية، من حيث إفادة المسيحيين من قراءة كتابهم المقدس. ولكننا ننظر إلى العمل من حيث أنه أتاح للكتاب أن يقرأوه ومن ثم أن يفيدوا منه في مواضيع أدبية ومواقف فكرية لم يكن من الممكن معالجتها من قبل.

٤ ـ كان من آثار الترجمة من جهة، والمدارس من جهة أخرى، أن تعرف القوم إلى النواحي الفكرية السياسية الآتية من خارج العالم العربي في ذاك الوقت. والقومية العربية، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، استأثرت باهتمام الكتّاب والشعراء الشاميين وفي مقدمتهم الكتاب والشعراء اللبنانيون. ولو كنا نؤرخ لهذه الفكرة لتوسعنا في الأمر، ولكننا نكتفي هنا بالإشارة فقط.

(٣)

لبنان في نهاية القرن التاسع عشر كان قد تلقى روافد ثقافية من منابع مختلفة، وكان أصبح متنوع الثقافات. وحري بنا أن نضع أمام القارىء صورة مقتضبة لهذه التجارب الفكرية الثقافية الأدبية التي مر بها هذا القطر الصغير، وذلك في ختام هذه المحاولة التي قمنا بها لتوضيح أبعاد التاريخ اللبناني في عصوره الحديثة وخاصة في القرن التاسع عشر.

١ ـ كان للبنان ثلاثة روافد ثقافية شرقية هي: الرافد المسيحي الماروني والرافد الإسلامي السني والرافد الإسلامي الشيعي. وهذه الروافد الثلاثة كانت أصيلة في البلاد، ترجع إلى وقت متطاول في القدم. وكانت تختلف في تعبيرها وبعض أصولها اختلافاً قد يكون جذرياً وقد يكون صورياً. فهي كلها شرقية الأصل. إذ إن الكنيسة المارونية كنيسة شرقية قديمة أصيلة. وانضمام الكنيسة المارونية إلى البابوية لم يفقدها شخصيتها اللبنانية أو الشرقية، لكنه غذى هذه الشخصية ونمّاها، خاصة عن طريق الذين تعلموا في الكلية المارونية بروما. صحيح أن بعض الأدب الديني الماروني كتب أصلاً بالسريانية، وبعض الأدب الديني وغير الديني كتب فيما بعد بلغة عربية ولكن بخط كرشوني، ولكن المهم هو أن هذا النتاج هو نتاج لبناني أصيل، ويظل كذلك.

والنتاج الفكري الشيعي قديم عهد بلبنان، وقد تعمدنا توضيح أخبار المدارس ومناهج التدريس فيها. وكما أن الفكر الماروني كان مرتبطاً بالغرب من حيث مصادره الحديثة، فإن الفكر الشيعي كان مرتبطاً، أخذاً وعطاء، وخاصة بعد حول سنة ١٥٠٠م، بالعراق وإيران. ويكفي الواحد منا أن يلقي نظرة عجلى على كتاب أعلام الشيعة ليرى

صحة ما ذهبنا إليه. فقم وأصفهان والنجف الأشرف وغيرها كانت تمد العلماء الشيعة بالرأي، كما كانت تقبل على علماء لبنان للأخذ منهم.

والنتاج الفكري الإسلامي السني في القرن التاسع عشر كان قوي الزخم في لبنان. وارتباطه مع خارج لبنان كان يتم عن طريق علماء دمشق وحلب من جهة، ومع الأزهر من جهة أخرى. وهذا الاتصال الأخير كان أقوى مما يظن البعض. فقد أحصينا، دون استقصاء نهائي، نحو ثلاثين عالماً من لبنان تلقوا علومهم في الأزهر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

إلى هذه الروافد الثلاثة الشرقية يضاف رافد آخر شرقي هو عمل رجال الدين من طائفتي الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. صحيح أن أكثر ما قام به هؤلاء كان في المجال الديني. ولكن هذا ينطبق، بشكل عام، على المجالات الثلاثة التي تحدثنا عنها من قبل.

٢ ـ دخل لبنان في القرن التاسع عشر (وإن كان بعضه قد دخله من قبل) تياران فكريان جديدان غربيان: التيار الأنكلوسكسوني الذي جاء مع مدارس المبشرين الإنجيليين، والتيار الفرنسي الذي جاء مع اليسوعيين وغيرهم. وهذان التياران هما اللذان نقلا إلى لبنان الفكر الغربي الحديث (على نحو ما تم في مصر في القرن التاسع عشر أيضاً). هذا الفكر جاء لبنان بعلمه وطبه وفلسفته واقتصاده وآرائه السياسية، وألقى بها أمام سكان لبنان ليفيدوا منها. وقد أفادوا. فإذا كانت التيارات أو الروافد الأصلية تقليدية في جوهرها وتعبيرها بشكل عام، فإن الرافدين الغربيين كانا بعيدين عن التقليد، بل كانا يمثلان نقلة تامة من عصر إلى عصر، ومن جو إلى جو، ومن مجال إلى مجال.

لم يعان اللبنانيون، بوجه عام، صعوبة في قبول هذا الفكر الغربي الجديد. إن لبنان لم يرفض الآراء الجديدة الغربية التي وفدت إليه. وكان من نتيجة ذلك أن القديم الأصيل والجديد الطارىء تمازجا وكونا مدارس ثقافية أدبية متعددة النشاطات. هذا هو لبنان بثقافاته المتنوعة التي هي نتيجة هذا الانفتاح على العالم.

إلاّ أن الأمر المهم الذي لا يجب أن يغرب عن البال، هو أن التعبير عن هذه اليقظة الفكرية اللبنانية كان باللغة العربية. ومن هنا كان دور لبنان في إغناء اللغة العربية. فاليازجيان ـ ناصيف وابنه إبراهيم ـ والبستانيون ـ بطرس وابنه سليم ونسيبه سليمان ـ وأحمد فارس الشدياق والشيخ يوسف الأسير وأحمد عباس الأزهري ويعقوب صروف وفارس نمر وجرجي زيدان، وغيرهم عشرات، بالإضافة إلى أمثال فانديك وعالي سميث من الأجانب المتعربين، كتبوا باللغة العربية، وطرقوا ميادين مختلفة، فكان من نتيجة عملهم أن عادت إلى اللغة العربية ديناميكيتها التعبيرية، عمقاً

واتساعاً.

وتبدى هذا في الشعر والمقالة والتاريخ الذي دون في تلك الفترة. وأسهم لبنان في النهضة العربية الحديثة عن طريق النابهين من أبنائه وبناته، سواء في ذلك الذين ظلوا فيه أو الذين حملتهم الهجرة إلى أنحاء الدنيا الواسعة.

وهكذا أعدَّ لبنان نفسه لاستقبال عهد جديد، هو، من الناحية التاريخية، استمرار للانفتاح الفكري والاجتماعي على العالم، ومن الناحية المستقبلية استعداد للمضي في ركب الحضارة الحديثة مع المحافظة على الأصالة.

ولما جاء القرن العشرون باختباراته وتجاربه الجديدة صارت للبنان، سياسياً واقتصادياً وفكرياً، أبعاد جديدة. ولعل مما يلفت النظر أن لبنان في القرن العشرين لم يكتف ابناؤه باستعمال العربية للتعبير عن شخصيته ومعرفته ورأيه، بل كتبوا بالفرنسية وبالإنكليزية، لا بحوثاً فحسب، ولكن أدباً. وهذه ظاهرة لا في التنوع الثقافي فحسب، ولكن في التنوع التعبيري أيضاً. ولبنان، والعالم العربي بأجمعه، بحاجة إلى أن ينقل إلى الغرب صوراً عن حياته ومآتيه وبقلم أبنائه.

ولن يضير لبنان أن يكون من ابنائه من يكتب أدباً بالفرنسية، مثل شارل القرم وجورج شحاده أو بالإنكليزية مثل جبران خليل جبران وأمين الريحاني وميخائيل نعيمة.

الملاحق

الملحق الأول

فرمان الإصلاحات (السلطان عبد المجيد سنة ١٨٥٦) عن «ثمرات الفنون، عدد ١٠٥٢ تاريخ ٤ / ١١ / ١٨٩٥».

فرمان الاصلاحات

نقلاً عن الدستور المعرَّب

لما كان من أقدم أفكاري الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتي الشاهانية التي هي وديعة الباري ليدي المؤيدة الملوكانية واستكمالها من كل جهة شوهدت ولله الحمد بكثرة وافرة أثمار هممي المخصوصة الشاهانية التي ظهرت في هذا الباب منذ يوم جلوسي الهمايوني المقرون باليمن وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملتنا في الازدياد من وقت إلى وقت إلاّ أنه لما كانت عدالتي السلطانية تطلب تجديد وتأكيد النظامات الخيرية التي توفقت بوضعها وتأسيسها لحد الآن لإيصال الحالة الموافقة لشان دولتنا العلية واللائقة بالموقع العالي المهم الذي حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال ولا سيما الآن حيث تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التي لدولتي العليا في الخارج بحسب تأثير المساعي الجميلة من حمية عموم تبعتي الشاهانية وهمة ومعاونة نوايا الدول المفخمة الخيرية التي هي معنا باتفاق خاص باهر الاخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العليا أصبح من اقتضاء إرادة مراحمي المعتادة الملوكانية أن تترقى آنا فآناً في الداخل أيضاً الأسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطنتي السنية وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعتي الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية والمتساوين في نظر معدلة شفقتي الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت إرادتي العادلة السلطانية بإجراء الخصوصات الآتية وهي: بما أن تلك التأمينات التي صار الوعد والإحسان بها من طرفي الأشرف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطي الهمايوني الذي تلى في كلخانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل إخراجها

بكمالها إلى الفعل أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام أو بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهانية فقد صار تقريرها وابقاؤها الآن أيضاً إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في إصلاحاتها التي أوجبها الوقت وآثار التمدن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تتشكل في البطركخانات بإرادتي واستحساني الملوكي وتحت نظارة بابنا العالي وتجبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالي ويصير توفيق الرخصة والاقتدار اللذين صار التكرم باعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني ومن خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من نيات فتوتي السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة الجاري والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً إلى أحكام برآة البطركية العلية بالصحة والتمام وحين نصب البطرك أو المطران والمرخص والايسكبوس والحاخام يقتضي أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً إلى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين ثم يصير منع الجوائز والعائدات التي تعطى إلى الرهبان تحت أي صورة واسم كان بالكلية ويتخصص عوضها إيرادات معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات وكذلك يتعين إلى معاشات باقي الرهبان على وجه الحقانية بالنظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذي يعطى بعد الآن وتحال إدارة المصالح المالية المختصة بجماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراث سكتة إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات في المدن والقصبات والقرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندها ما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجري اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السنية الملوكانية أو تتبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة وإذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصوصات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهراً أو علناً أما في المدن والقصبات والقرى

التي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعاً للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها لكن متى لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعي بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالي فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتي السنية بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانونياً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان من أفراد الناس أو من طرف المأمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في ممالكي المحروسة بوجه الحرية وجب أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتي الشاهانية عن إجراء فرائض ديانته ولا يعاين من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه أما انتخاب ونصب مأموري سلطنتي السنية وخدامها فهو منوط بتنسيبي وارادتي الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملّة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأموريتها فيستخدمون في المأموريات امتثالاً إلى النظامات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم والدين هم من تبعة سلطنتي السنية يقبلون جميعاً عندما يفون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات في النظامات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون أصول تدريس هذا المكاتب العامة وانتخاب معلميها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفي الشاهاني أما جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقي المذاهب المختلفة الغير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعي والمدعى عليه والشهود الذين يقيمانهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يجرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الآيالات والألوية المختلطة أيضاً وتجري المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علناً

وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الأرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أرادت أصحاب الدعوة بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس وينبغي تتميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالألسن المختلفة المستعملة في ممالكي المحروسة الشاهانية وتحصل المباشرة في ظرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الإمكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع إصلاح أصول الحبسية في جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الإنسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضاً كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التي تمثل الأذية والأضرار في الحبوس ما عدا المعاملات الموافقة للنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتي السنية وما يحصل من منع الحركات التي تقع خلافاً لذلك وزجرها بكل شدة ويجري تكدير المأمورين الذين يأمرون بها الأشخاص الذين يجرونها فعلاً وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضاً وينبغي أن تنتظم أمور الضبطية في دار سلطنتي السنية والآيالات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعتي الملوكانية أصحاب السكينة وأرواحهم كما أن مساواة الويركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم الوظائف أيضاً فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعة الغير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيراً بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجري في هذا الخصوص أصول المعاقبة من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية وتعمل النظامات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الإسلام فيما بين صنوف العسكرية وتنشر وتعلن في أقرب وقت أمكن وأن يوضع أمر انتخاب الأعضاء الذين يوجدون في مجال الآيالات والألوية من الإسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث بإصلاحات النظامات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لأجل حصول التأمين على ظهور الآراء المستقيمة فتعلم دولتي العلية نتيجة الآراء وما يعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتناظر على ذلك وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف في العقارات متساوية بحق تبعتي الملوكانية كافة فمن بعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتي السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا في الأملاك أيضاً بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وامتثال نظامات الضابطة البلدية واعطائهم أصل التكاليف التي تعطيها الأهالي الوطنيون أما الويركو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فيما أنها تؤخذ بصورة

واحدة غير منظور فيها إلى الصنف والمذهب ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة وتجري أصول أخذ الويركو شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة إذا كانت قابلة للأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتي العلية وما دامت الأصول الحالية جارية ينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التي تجري مزايدتها علناً أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضاً في صورة لا توجب الخلل في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أمكن ويضم على المبالغ المناسبة التي يصير تعيينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة الويركو المخصوص الذي سوف يصير وضعه وتأسيسه في الآيالات والسناجق التي تستفيد من الطرق والمسالك التي يصير انشاؤها واحداثها براً وبحراً ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص بحق تنظيم واراءة دفتر إيرادات ومصرفات سلطنتي السنية في كل سنة ينبغي أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتمامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصصة لكل من المأموريات وتجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشرف الشاهاني لكي يجدوا في المجلس العالي عند التذكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي السنية وهؤلاء المأمورون يتعينون لسنة واحدة وعندما يتبدئون في مأمورياتهم يجري تحليفهم وينبغي أن أعضاء المجلس العالي يفحصون ويفيدون في اجتماعاتهم العادية التي هي فوق العادة عن آرائهم ومطالعاتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكديرا أصلاً من جراء ذلك وتجري أحكام القوانين الموضوعة فيما يخص الافساد والارتكاب والاعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتي السنية من أي صنف كانوا أو في أية مأمورية وجدوا ويصير تصحيح أصول سكة دولتي العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأمورها المالية كالبانكات وتعيين الرأس المال المقتضى إلى الخصوصات التي هي منبع الثروة المادية للمالكي المحروسة الشاهانية وتفتح الطرق والجداول المقتضية لأجل نقل محصولات ممالكي الشاهانية وتجري التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت إلى استفادة المعارف والعلوم والرأس المال لأجل ذلك من أوروبا وتوضع في موقع الإجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق في أسبابها فانت إذن أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار إليه انت أعلن واشع فرماني هذا الجليل العنوان الملوكاني حسب أصوله في دار السعادة وفي كل طرف من ممالكي الشاهانية وابذل جل الهمة باجراء مقتضيات الخصوصات المشروحة على الوجه المبين واستحصال واستكمال

الأسباب اللازمة والوسائل القوية لأن تكون أحكامه الجليلة منذ الآن مرعية الاجراء على الدوام والاستمرار وهكذا اعلموا وعلى علامتي الشريفة اعتمدوا تحريراً في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وسبعين ومائتين وألف.

هذا تعريب فرمان الاصلاحات الذي أصدره حضرة السلطان عبد المجيد خان أسكنه الله فسيح الجنان. ومن أمعن النظر في دواوين الدولة ودوائرها الرسمية ومعاملاتها يجد أن كل ما هو مذكور في هذا الفرمان جار بتمامة ولكن الأمر الذي تحتاج إليه الدولة والأمة هو قيام المأمورين حق القيام ديانة وأمانة بالوظائف طبق الأوامر العالية مبتعدين عن الارتكاب كما حث عليه الفرمان المشار إليه.

الملحق الثاني

تعليمات الولايات (سنة ١٨٦٤) نقلاً عن الجنان ج ٧ (١٨٧٦) ص ١٥٧ ـ ١٦٢

تعليمات الولايات

قد نشرت جريدة لاتوركي الترجمة الفرنسية الرسمية للتعليمات المتعلقة بإدارة الولايات وقد ترجمناها وهي الآتية:

الفصل الأول: واجبات الولاة

البند الأول: إن السلطنة السنية تنقسم إلى أقسام اسمها ولايات وتسلم إدارة كل ولاية إلى والٍ.

البند الثاني: كل الرعايا العثمانيين مهما كانت رتبهم هم جميعاً متساوون في القوانين والنظمات. والمقصد الوحيد من تنظيم الممالك صيانة حقوق الجميع. فمن واجبات الولاة الأولية المهمة صيانة حقوق كل الرعايا العثمانيين إجمالياً وإفرادياً وأن يعونوهم من طائلة المظالم الناشئة عن التصرفات غير القانونية ومن المكدرات.

البند الثالث: إن الولاة أحرار في القيام بمأورياتهم ولكنهم مسؤولون إلى الحكومة في إجراء واجباتهم.

البند الرابع: إن واجبات الولاة بالنظر إلى هذه التعليمات منقسمة إلى قسمين: الأول إجراء الاصلاحات والثاني إجراء واجباتهم في حدود وظائفهم.

البند الخامس: إن واجبات الولاة المتعلقة بإجراء الاصلاحات هي إنفاد الوسائل المقررة بالاستناد إلى الفرمان العالي الذي صدر مؤخراً إنفاذاً صريحاً تاماً. ووظائفهم الخصوصة إنما هي المناظرة على عقد الاصلاحات وتنجيحها بالترتيب بعد إجرائها وعلى الإدارة العامة في ما يوافق صوالح الدولة والبلاد.

الفصل الثاني: واجبات الولاة المتعلقة بإجراء الإصلاحات

البند الساس: إن ما يأتي هو الواجبات المتعلقة بإجراء الاصلاحات

أولاً: كيفية الانتخابات الجديدة للأعضاء وتنظيم المجالس.

ثانياً: تقسيم كيفية تنظيم الضابطة وجامعي الأموال الأميرية ورسل المحاكم والمجالس (أو المباشرين) ومستخدميها والحراس مع كيفية انتخابهم.

ثالثاً: تنظيم إدارة السجون.

رابعاً: تحسين تقييدات حجج الأملاك وتسليمها والمحافظة التامة على السنن عند نقل الأملاك.

خامساً: تغيير بدل العسكرية وجمعه بعد توزيع متسلسل.

سادساً: إجراء كيفية عادلة لدفع النقود عند إنشاء الطرق وغيرها.

سابعاً: تنجيح الزراعة وترقية أسبابها والمناظرة على أموال صناديق الزراعة المقامة لنفسها بحيث تستخدم استخداماً موافقاً وتضبط حساباتها.

ثامناً: تنظيم الأموال الشخصية وتعيين ينابيع الأموال المحلية واتخاذ الوسائل اللازمة لتأكيد جمعها.

البند السابع: إن أهم الأمور المتعلقة بتنظيم المجالس وهي قسم مهم من الاصلاحات هي حرية الانتخاب الممنوحة إلى جميع أصناف الأهالي فيجب أن تجرى وهي محمية من كل تداخل. وذلك من واجبات الولاة.

أولاً: أن يناظروا بحيث يتم انتخاب المنتخبين الذي يرسلهم أهالي القرى والذين ينتخبونهم هم بدون الخضوع لسطوة مأموري الحكومة وسطوة الأعيان.

ثانياً: أن يؤتى إلى المحاكمة لإنفاذ القصاص القانوني بكل الأشخاص الذين يحاولون تخويف المنتخبين سراً وجهاراً لمنع انتخاب لبغض شخص أو لإبطال توجيه الانتخاب إليه.

ثالثاً: أن ينتخب بآراء الأهالي ضعف العدد اللازم بحسب التعليمات الخصوصية من أشخاص يركن إليهم الناس.

ومن الواجب أن يناظر الولاة بأنفسهم على إنفاذ كيفية الانتخاب بالضبط بحسب الكيفية المذكورة وأن يروا أن المتصرفين والقائمقامين يحافظون على ذلك.

البند الثامن: عند تنظيم الضابطة وجامعي الأموال الأميرية ومستخدمي المجالس والحراس من اللازم أن يحافظ على التعليمات المخصوصة المذكورة في البند المتعلق بإجراء الإصلاحات.

فواجبات أولئك هي من جهة قسم من واجبات الولاة الذين يشخصون القوة الإجرائية وأولئك المأمورون هم واسطة الإجراء. ولذلك من المفروض أن يناظر الولاة عليهم ليقوموا بواجباتهم ضمن حدود التعليمات المخصوصة.

البند التاسع: عند انتخاب الضابطة أو غيرها من الواجب إبعاد الذين هم أصحاب سلوك قبيح بحيث لا يؤخذ غير الخاص من أهل الناموس الذين يحق الإركان إليهم مهما كانوا من الأهالي.

ومن الواجب أن يكتب الولاة رسمياً إلى محل الاقتضاء بالاعتناء التام ليكون انتخابهم بالكيفية المذكورة. ويكونون مسؤولين إذا انتخب أناس يفعلون أفعالاً مغايرة

ومضادة للتعليمات المخصوصة ولم يرسلوهم إلى المحاكمة.

البند العاشر: لتنظيم السجون وإدارتها غايتان: الأولى تخليص من الذين يكونون للاستنطاق من التوقيف مع الذين يحكم عليهم بقصاصات قانونية. الثانية منع التوقيف في السجن بدون لزوم وبدون حكم.

فمناظرة السجون العمومية في الولايات مفوضة إلى الولاة وإلى المتصرفين في المتصرفيات وإلى القائمقامين في القضاءات. فتعين الحكومة كاتباً ويكون مديراً للسجن أيضاً ليفوض إليه تقييد أسماء الموقفين وكتابة التقريرات.

البند الحادي عشر: إن الولاة يتخذون الوسائل اللازمة لتنظيم المجالس التنظيم المطلوب قبل كل شيء. ويعينون مديري السجون وحراسها. وينشئون في مراكز الولايات والألوية عمد تفتيش ابتدائية مؤلفة من رئيس وعضوين من المسلمين وغيرهم.

البند الثاني عشر: ومن واجبات تلك العمد البحث عن أسباب إلقاء الضابطة القبض على الناس قبل المحاكمة وأن تأمر بسجنهم واستنطاقهم إذا كان العمل المنسوب إليهم مستوجب القصاص القانوني وأن يطلقوا حالاً سبيل الذين لا يستوجب تصرفهم قصاص القانون بعد أخذ كفالة، وأن تناظر بحيث لا يسجن أحد بدون وجوب.

وفي كل يوم ترسل العمد إلى الولاة تقريرات تبين فيها الذين سجنوا من الذين أتى بهم إلى مركز الضابطة والذين أطلق سبيلهم.

البند الثالث عشر: يحق لكل الرعايا العثمانيين بدون امتياز أن يشتروا أراضي من الأفراد أو المحلولات من الحكومة التي تباع بالمزايدة أو الأراضي الشمسية.

وستقرر تعليمات مخصوصة عن كيفية تقييد الحجج وتسليمها والبدلات العسكرية وتوزيعها وإنشاء الطرق وغير أشياء نافعة وترقية أسباب الزراعة وإدارة صناديق الزراعة وتحسين حال الأموال الأميرية وينابيع الأموال المحلية. وتكون هذه التعليمات واضحة جداً من جهة واجبات الولاة المتعلقة بذلك فينبغي أن يقوموا بها بكل ضبط.

وقد فوض الولاة بأن يجروا كل الوسائل المقررة في تعليمات مخصوصة ويكونون مسؤولين شخصياً في عدم إجرائها والمغايرات التي ربما كانت تحدث.

الفصل الثالث: واجبات الولاة العمومية أو متعلقاتهم

البند الخامس عشر: إن واجبات الولاة هي كما تقرر في الفصل الأول أي تأكيد المحافظة على الاصلاحات المجراة وتنجيحها.

البند السادس عشر: إن الواجبات المقررة في هذا الفصل هي عبارة عن مأمورية الولاة، فإنه يطلب إليهم أن يناظروا على الدوام على المأمورين في فروع الإدارة

المختلفة في الولاية ليتمموا واجباتهم ولذلك قد فوض إليهم فصل المأمورين الخاضعين رأساً لهم إذا قصروا في القيام بواجباتهم أو أقاموا بأعمال غير قانونية أو خالفوا الأوامر المتعلقة بهم. غير أنه لا يمكن إجراء ذلك إلاّ بعد فحص سابق وصدور حكم موافق للظروف وللقوانين المخصوصة. فالمأمورون الذين لا ينبغي أن يستأذن بشأنهم من الباب العالي على الولاة أن يقرروا عن أسباب الفصل أما الذين لا يفصلون إلاّ بالاستئذان فمن الواجب أن يقرر الولاة قبلا إلى الباب العالي عن دواعي فصلهم. والمأمورون الذين لا يتعلقون رأساً بالولاة بل بنظارة أو إدارة يقررون عنهم إلى النظارة التي لهم علاقة بها إذا ارتكبوا مغايرات.

ويكون الولاة مسؤولين بإهمالهم المناظرة الواجبة على أعمال الموظفين والمأمورون الذين هم تحت أوامر الولاة رأساً مسؤولون ضمن حدود واجباتهم.

البند السابع عشر: قد فوض الولاة بإتخاذ كل الوسائل الضابطية التي يرون لها لزوماً. ولكن عند حدوث أمور غير اعتيادية ربما كانت سبب تكدير الراحة العمومية من الواجب أن يقرروا عنها إلى الباب العالي مع أخذ التدابير اللازمة. وكذلك المتصرفون يستأذنون الولاة في تلك الظروف فمع اتخاذ الوسائل التي تقتضيها الأحوال يقدرون أن يقرروا بالأمر إلى الباب العالي بحسب مقتضيات المكان والحادثة.

البند الثامن عشر: لا يسوغ للولاة أن يستخدموا الضابطين وضباطهم في خدمة خصوصية لهم مهما كانت الأسباب والدواعي وكذلك المتصرفون والقائمقاميون وسائر مأموري الحكومة.

البند التاسع عشر: إذا جعل الضابطون أو جامعو الأموال الأميرية أو رسل المجالس أهالي القرى يعطونهم مجاناً ماكلا لهم أو عليقاً يفوضون بأن يعرضوا في الحال تشكيهم للولاة ومن واجباتهم أن يناظروا على الدوام لمنع مغايرات كهذه وإجراء قصاص المذنبين.

البند العشرون: إنه لا يجوز مطلقاً أن تجمع بوسائط جبرية أو مكدرة الحيوانات اللازمة لنقل المواد العسكرية والمهمات.

البند الحادي والعشرون: من واجبات الولاة أن يبحثوا على الدوام عن حالة السجون وأن يناظروا على حالة المسجونين الصحية. وأن يروا أن أماكنهم كافية لهم وأنه لا يبقى في السجن من قد انتهت مدته وأن لا يبقى أحد موقفاً مدة طويلة بدون محاكمة. وإذا طالت محاكمة الذين يوقفون تحت الاستنطاق من واجبات الولاة تعجيلها وإنفاذ الحكم الذي يصدر.

البند الثاني والعشرون: يستخدم الولاة رؤساء المجالس المدنية للمناظرة على السجون وللبحث عن حالة الموقفين.

البند الثالث والعشرون: على الولاة أن يعتنوا كل الاعتناء بمخابرات مديري السجون وملاحظاتهم عن حالة المسجونين العمومية وتحسين السجون وفي نهاية كل ثلاثة أشهر يرسلون إلى نظارة العدلية الجليلة قائمة عامة فيها عدد الأشخاص الذين سجنوا في تلك المدة والذين أطلق سبيلهم منهم والذين استمروا في التوقيف. ومن واجبات المتصرفين والقايمقامية أن يقوموا بذلك أيضاً في السناجق والقايمقاميات.

البند الرابع والعشرون: إن الولاة لا يتداخلون مطلقاً في انتخاب الأعضاء كما أنه لا يسوغ أن يتداخلوا في مفاوضات المجالس. ولكن إذا طال أمر دعوى جنائية في مجلسه أو إذا تشكى من تهمة يخابر الولاة رؤساء المجالس وإذا مست الحاجة يقررون بالواقع إلى نظارة العدلية لترويح أمر الدعاوى ومن واجباتهم إجراء الحكم بدون أن يضيفوا شيئاً بدون مسوغ إلى دعوى قد حكم بها.

البند الخامس والعشرون: بموجب النظام لا يجوز للولاة أن ينفذوا أقل السطوة في المجالس أو أن يسمحوا بأن يفرض في أثناء المحاكمة أنهم يحمون أحد الفريقين المتداعيين.

البند السادس والعشرون: إن مضابط المجالس النظامية في الأمور المدنية والجنائية ينبغي أن تكون باللغة التركية وأن تكون تحتها الترجمة عربياً أو يونانياً أو بلغارياً أو بوسنياً أو أرمنياً بحسب المقتضى.

البند السابع والعشرون: يفوض إلى الولاة المناظرة العمومية في الولايأت على جميع الأموال الأميرية والمحافظة عليها وإرسالها واستخدامها ومن الواجب أن يعتنوا بأنفاذ مال النظامات والتعليمات الخصوصية التي تعين حدود أوامرهم والمسؤولية المتعلقة بهم بالاشتراك مع الدفتردارية.

البند الثامن والعشرون: إنه لا يسوغ للولاة أن يضعوا على الأهالي بدون أوامر عالية مبنية على إرادة سنية مالاً جديداً ولا أن يقللوا مالاً مربوطاً وواجباتهم هي إدارة الأمور المالية وأن يجمعوا الأموال الأميرية المقررة في الأوقات المناسبة وأن يوفروا في المصاريف أي أن يصونوا صوالح المالية في المصاريف المعينة والغير المعينة وأن يصونوا من الخسائر كل مداخيل الدولة. وأن يعدلوا في جمع الأموال الأميرية وأن يفرغوا الجهد في منع اجتماع البقايا من جرى إهمال المستخدمين. وإذا رأى الولاة مغايرة توزيع المالية أو في كمية الأموال الأميرية من واجباتهم أن يبحثوا عن الأسباب والمحسنات ويعرضوها للباب العالي. ومن الواجب أيضاً أن يروا أن الدفتردارية يجعلون أعمالهم موافقة للتعليمات المتعلقة بمأمورياتهم.

البند التاسع والعشرون: سترسل تعليمات جديدة مخصوصة بشأن تمهيد الطرق وإنشاء أمور نافعة أخرى مؤسسة على منع السخرة التي لا تزال ممنوعة.

البند الثلاثون: لا تزال وصايا المسيحيين المتعلقة بالإرث جارية.

ولا تمس أملاك ومقتنيات القاصرين من المسلمين والغير المسلمين الذين لهم أوصياء من الواجب أن يجري ذلك بحسب السنن والعادة المقررة، فإذا صدرت شكوى من تصرف الأوصياء بالنظر إلى القاصرين تبادر الحكومة إلى صيانتهم مع الفحص بتدقيق عن التشكيات الصادرة.

البند الحادي والثلاثون: من واجبات الولاة أن يروجوا الأمور المدنية والمالية والضابطة في ولاياتهم. ويرسلوا الأوامر المتعلقة بذلك رأساً إلى المتصرفين والولاة وينفذون قرار الحكومة. والمأمورون الثانويون في الولايات ملزمون أن يخاطبوا الولاة دائماً. أما الأمور العدلية فيخابر بها المتصرفون نظارة العدلية الجليلة عندما تمس الحاجة وينفذون الأوامر والقرارات التي تبلغ إليهم ويقررون عنها للولاة.

البند الثاني والثلاثون: من واجبات الولاة أن يجولوا للملاحظة بأنفسهم في داخلية ولاياتهم ليناظروا على سريان الأمور عموماً في مجاريها.

الفصل الرابع: واجبات المتصرفين والقائمقامية

البند الثالث والثلاثون: إن المتصرفين في السناجق هم وكلاء الولاة وواجباتهم هي كواجبات الولاة المذكورة في هذه التعليمات. وكما أن مناظرة الولاة تمتد في السناجق مناظرة المتصرفين تمتد إلى القايمقاميات الملحقة بها حال كونهم في رياستها.

البند الرابع والثلاثون: أن المتصرفين يبلغون القائمقاميين كل الإجراءات ضمن الحدود المسلمة إليهم ويسلمونها إليهم. والأمور الخارجة عن تلك الحدود يخابرون قبلاً الولاة ويجرون بما ينتج.

البند الخامس والثلاثون: إن أمور الضابطة المهمة جداً يراجعها المتصرفون الولاة طالبين أوامرهم ويفوضون أيضاً بأن يعرضوا بها للباب العالي إذا مست الحاجة إلى ذلك وفي الأمور القضائية يسمح لهم أيضاً أن يخابروا نظارة العدلية الجليلة.

البند السادس والثلاثون: القائمقامون في القضاءات هم وكلاء المتصرفين وواجباتهم هي أن ينفذوا هذه التعليمات المتعلقة بإدارة القضاءات وأن يناظروا على ترويج الأمور المدنية والمالية والقضائية.

الفصل الخامس: واجبات المجالس

البند السابع والثلاثون: من واجبات أعضاء المجالس النظامية أن يجعلوا أعمالهم موافقة للسنن المقررة وأن لا يبتعدوا مطلقاً عن قواعد العدل والإنصاف.

وبسبب إنصاف المجالس يكون لأعضائها حرية واستقلال في آرائهم وأعضاء المجالس إجمالياً هم في تبعية نظارة العدلية.

البند الثامن والثلاثون: إن رياسة مجالس الإدارة في مركز الولايات للولاة والمتصرفيات للمتصرفين وللقائمقاميين في القائمقاميات وهي للأمور الإدارية المتعلقة بالدولة والبلاد. ومن واجباتهم أن يبرزوا آراءهم بحرية في الأعمال التي تطرح أمامهم للمفاوضة بحسب السنن والعادة.

البند التاسع والثلاثون: أن أعضاء مجالس الإدارة ليسوا بمسؤولين بما يجري مضاداً لمضابطهم. ومن واجباتهم الامتناع في كل حال عن كل مغايرة في القيام بواجباتهم أما المسئولية الناشئة عن الإجراءات المخالفة لما تقرره مجالس الإدارة أو المضابط التي تلغى أو تؤخر بدون مسوغ فتقع على المأمور الذي في يده القوة الإجرائية.

البند الأربعون: إذا رأى أعضاء مجالس الإدارة مغايرات أو مظالم في الإدارة يقدرون أن يعرضوا ذلك بمضبطة للباب العالي مع المحافظة التامة على حدود العدالة. إن كل من وقعت على شخصه تكديرات أو مظالم أو وقعت مظالم على مصالحه بإجراء مأمور أو رجل آخر يحق له أن يعرض ذلك رأساً للباب العالي. ولكن إذا ظهر أن التشكي هو نتيجة بغض شخصي يقع المتشكي تحت طائلة القصاص القانوني.

الملحق الثالث

الاصلاحات والتظيمات الجديدة (١٨٧٤) عن «كنز الرغائب في منتخبات الجوانب ـ الآستانة، ١٢٩٤ هـ» ج ٥، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٩

ترجمة الفرمان المنيف الصادر في يوم الثلاثاء ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٤ فيما يتعلق بالاصلاحات والتنظيمات الجديدة التي رسم بإجرائها الباب العالي ـ ترجمة رسمية.

الدستور الأكرم والمعظم والمشير الأفخم والمحترم نظام العالم ناظم مناظم الأمم المدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب المتمم مهام الأنام بالرأي الصائب الممهد بنيان الدولة والأقبال والمشيد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى بالفعل صدرى الأعظم ممدوح الشيم ووكيلى المطلق القوى الهمم الحائز والحامل مرصع وسامي العثماني والمجيدي ذوي الشأن وزيري سمير المعالي محمود نديم باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف بالتأكيد اقتداره وإقباله بوصول توقيعي الرفيع الهمايوني فليكن معلوماً أن أهم الأمور لدى كل دولة متمدنة إنما هو قضية تأمين حقوق العامة والأسباب والوسائل التي هي المدار لبقاء هذا الأساس وحفظه هي التزام العدل بدون استثناء نحو كافة العباد والسلوك المنتظم في إدارة الحكومة لأن جميع أنواع الفوائد والمنافع المتعلقة بكل فرد من الناس تكون مأمونة ومحفوظة باستراحة وطنه وبلاده ومعموريتهما لأن المنفعة الخصوصية لا تحصل إلاّ بالأمنية والمنفعة العمومية فبناء عليه ما برحت أفكارنا ونوايانا الخيرية الملوكية التي ذاعت وشاعت في أقطار العالم منذ يوم جلوسنا المأنوس السلطاني معطوفة بعون الله تعالى لاعتلاء شأن سلطنتنا السنية وشوكتها ولدوام استراحة صنوف رعايانا ورفاهيتها ولاستكمال الترقيات المستعدة لها دولتنا العلية من جهة الثروة والمعمورية فلذلك استصوب لدى خلافتنا العلية توسيع دائرة معدلة آمالنا هذه الخيرية وأن يعلن تيمناً ما لاق لخلافتنا المقدسة أن تجريه من المساعدات والاصلاحات الشاملة لكافة صنوف رعايانا السلطانية والتي بها الكفالة التامة للأمنية العمومية وقد تعلقت إرادتنا العادلة الملوكية بإجراء ما يأتي ذكره على وجه أن يدوم دستوراً للعمل إلى ما شاء الله تعالى وهو هذا ان عدم مداخلة القوة الإجرائية في القوة العدلية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال هما الأصل في تأمين الحقوق وتأمين الرعايا ووجود المحاكم مظهراً

للأمنية العامة ليس قائما بترتيب هذه المحاكم فقط وإنما بالأحرى هو موقوف أيضاً على أن تكون أركان هذه المحاكم وأعضائها من ذوي الأهلية الصحيحة متحلين بصفات العفة والاستقامة الحسنة الممدوحة وأن أفعالهم وتصرفاتهم تكون مقرونة بالحق والعدل ولما كان المقصود من تشكيل ديوان أحكامنا العدلية مبنيا على غاية تعيينه مرجعاً عادلاً موافقاً لهذا الوصف والتعريف كان من اللازم تنظيم هيئة هذه المحاكم وتنسيق وظائف مأمورياتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف مراتبها تطبيقاً لهذا الأساس ومن حيث أن المحافظة على أصول الحيادة في المحاكم يحصل بتفريق معاملاتها الواقعة عن وسائط الإدارة كما أن وجود أرباب المحاكم مظهراً للوثوق التام في النظر العام مربوط بعدم عزلهم وتبديلهم بلا موجب وهذا كذلك مشروط على أن يكون تعيينهم مبنياً على الانتخاب المؤتمن والمعتبر فمن جملة أوامرنا العدلية السلطانية والحالة هذه هو أن تؤخذ من عهدة ناظر أمورنا العدلية وظيفة رئاسة محكمة التمييز التي هي أعظم المحاكم النظامية وتنقسم إلى دائرتين ثم ينصب لها رئيس أول ورئيس ثاني ويربط على هذا النمط ديوان الاستئناف التجاري ومحاكمة بنظارة أمورنا العدلية بيد أن تكون أصل وظيفة نظارة التجارة المربوط بها تلك المحاكم هو ترقى أسباب التجارة والصنائع والزراعة وأن تضاف إلى وظائف محكمة الاستئناف المربوطة بديوان أحكامنا العدلية وظائف ديوان الاستئناف التجاري ووظائف ديوان الجناية معاً ويجري تنظيم هذه المحكمة وإصلاحها بانقسامها إلى ثلاثة أقسام مخصصة للنظر في مواد الجزاء والحقوق الاعتيادية والخصوصات التجارية وأن ينتخب رؤساء وأعضاء لمحكمة التمييز وهذه المحاكم على وجه أن يكونوا حقيقة متصفين بالأوصاف القانونية وأن أعضاء المحاكم الذين ينتخبون من الآن فصاعداً ضمن دائرة الانتخاب الصحيح السالم يعطي ليد كل فرد منهم على حدة براءة عالية من جانبنا السلطاني تتضمن عدم عزله وتبديله بلا موجب توفيقاً للوضع الأصلي ثم يوضع لأجلهم خاصة نظام للحق بالتقاعد وبما أن تنظيم أحوال ديوان أحكامنا العدلية على الوجه المشروح كان مبنياً على مجرد مقصد تنسيق سلسلة المحاكم النظامية وتأمين دوام حسن جريان أمور حقوق وكان من مقتضى إشفاقنا العميم السلطاني تعميم هذه الاصلاحات في المحاكم النظامية الموجودة في ممالكنا المحروسة الملوكية المأمورة بإحقاق حقوق العباد ونشر لوازم العدل في جميع البلاد فقد منحنا الأذن لعموم رعايانا السلطانية بانتخاب ميزين وأعضاء هذه المحاكم ومميزين وأعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم سواء كانوا من المسلمين وغير المسلمين حتى لا تكون أصول تشكيلاتهم وانتخاباتهم في حال مانع الوثوق والاعتماد العام ولا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة فيقتضى أن ترسل تعليمات واضحة لجميع الجهات في

مطلب هذه التشكيلات والانتخابات حيث تجري على الفور هذه الإجراءات وأن ينتخب ويتعين من يكون أهلاً لرئاسة مجالس التمييز في الجهات بشرط أن النواب الموجودين في مراكز الولايات يترأسون على دواوين التمييز وأن تحال إلى نواب هذه المراكز الإعلامات الصادرة من المحاكم الشرعية في الألوية والقضاوات ليجروا عليها التدقيقات الشرعية وحيث أن المراد من وجود هذه المحاكم على الإطلاق إنما هو عبارة عن تعيينها مركزاً أميناً لأجل حقوق الناس كان من مقتضى إرادتنا المؤكدة السلطانية أن تتحول إلى المحاكم النظامية جميع الدعاوى المتكونة سواء كانت بين أهل الإسلام والمسيحيين وغيرهم من الرعايا غير المسلمة أو بين الرعايا غير المسيحيين وغيرهم من الرعايا المسلمين التابعين لمذاهب مختلفة وأن يسرع بإكمال القانون والنظام الذي هو من مقتضى إرادتنا الملوكية المتعلقة بتنظيم حركات المحاكم ومعاملاتها في مطلب المحاكمات ويوضع في موقع الإجراء وبما أن أخص ما يقتضى التدقيق به في المحاكم هو حسن استعمال القانون في الأحكام الواقعة ووقاية أصحاب الحقوق من التعدي ولا سيما أن من الفرائض التزام الدقة في تطبيق الأفعال المثبتة على أحكام الجزاء في المحاكمات الجزائية وعدم إبقاء أحد في السجن بلا محاكمة والكف عن معاملات الجور والأذى ينبغي إعلان تقرر المجازاة الشديدة على من يتحقق بأن أفعاله وحركاته ليست على هذا المنوال وعلى كل من أجرى في الأمور القانونية سوء الاستعمال ذلك تأميناً لعموم الرعية وتبييناً جديداً للعدالة المطلوبة وحيث أن مادة توفيق التكاليف المرتبة للدولة على الحق والعدل وسواء كان من جهة نسبتها اصلية أو من جهة أمر تحصيلها واستيفائها هي كذلك أحد أقسام قضية حقوق التبعة الأساسية المهمة كان لنا أن نتحرى أسباب ترقى وارداتنا كلما استفادت ممالكنا من منابع الثروة وكلما ازدادت مدنيتها ومعموريتها لداعي أن عموم واردات خزينة دولتنا العلية موضوعة بمقابلة المصارف الملكية والعسكرية التي هي من وظائف الحكومة والمتبوعية إلاّ أنه لاق من جملة مقاصدنا المقدسة أن لا نعبأ بما كان من هذه الواردات الموجودة موجباً لإزعاج رعايانا وغير مفيد لخزينة دولتنا ومن حيث أن الوبر والرسومات الداخلية التي هي من التكاليف الموضوعية المار ذكرها القائم بتأديتهما عموم رعايانا السلطانية قد أخرجهما التوزيع والتحصيل بالطبع عن رابطة العدالة بحسب حصولهما من أنواع وجهات متعددة كان مقرراً لدى ملوكيتنا في الصورة القطعية الملتزمة أن يعتنى بإيجاد جهة وحدة لهذا العمل وتوضع فوراً في موقع الإجراء لتتخلص بواسطته أهالي ممالكنا المحروسة من الإزعاجات وتستفيد بواسطته كذلك خزينة دولتنا العلية الاستفادة المشروعة مع التزامه الاعتدال في النسبة العمومية ثم إنه وإن كان ربع العشر الذي ضم أخيراً على الواردات العشرية قد اقتضت

آثار معدلتنا الملوكية الشاملة عموم تبعيتنا والمحيطة بكافة رعيتنا إلغاءه والعفو عنه بالكلية إلاّ أنه من حيث إنه ينبغي إجراء التدابير المؤثرة لاستئصال ما يقع من التعديات حين استيفاء الواردات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر المحبوكة الطرفين عن الزراع وعن خزينتنا الجليلة معاً وهكذا لزم تفريق مأمورية التحصيل عن الضابطة وإفرازها بحيث يتعين لها محصلون مما يوثق بهم ويعتمد عليهم منتخبون من الأهالي المسلمة وغير المسلمة لكي تتحصل الأموال المرتبة بهذه الوسائط توفيقاً للتعليمات المخصوصة المقتضى وضعها في هذا المطلب للتأمين لأن أمر تحصيل التكاليف القائم بتأديتها رعايانا بدون واسطة هي وظيفة مستقلة بذاتها وتوديعها في أنحاء ممالكنا إلى قوة الضابطة هو في غير محله فلذلك نأمر مؤكدين بأن يبادر حالاً بدون تأخير لإجراء تصليح مادتي المعاملات المالية والتحصيلية معاً.

ثم إن من الأمور المتعلقة بجميع رعايانا السلطانية إصلاح مادة السندات التي هي مدار تصرفهم في الأموال غير المنقولة جيران إعطاء هذه السندات سواء كان في مقر خلافاتنا أو خارجها في صور متنوعة ومختلفة والتصرف كذلك في أكثر الأملاك بلا سند من دأبه إحداث المنازعات والمشكلات التي تقضي إلى أشغال المحاكم وإزعاج الأهالي وتوجب تدني اعتبار الأملاك فينبغي جعل نظارة الدفتر الخاقاني مرجعاً مستقلاً لإعطاء السندات العمومية دفعاً واستئصالاً لهذه الأحوال على وجه أن هذه النظارة تضطر أن تعطى من طرفها سندات كافة أنواع الأموال غير المنقولة تحت قاعدة قوية تتكفل بتأييد تأمين أموال رعايا سلطنتنا السنية.

وكما أنه لا حاجة للتكرار لما كانت المحافظة على أموال ونفوس جميع رعايا دولتنا العليا وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم هي من أقدم مقاصدنا السلطانية وكانت العساكر الضبطية إحدى وسائط الحصول على هذا المطلب المهم فلذلك جل مطلوب معالينا السلطانية أن يوضع في موقع الإجراء على الفور تعيين وظائف هذا الصنف وانتخابه واستخدامه في محلات على وجه أن المستخدمين به يكونون من أهل العرض المؤتمنين لتتأكد بهذه الطريقة أمر الضابطة وأمنية صنوف الرعية ولا يخفى أن ترقى معمورية ممالك دولتنا العليا هو من أعز آمالنا المقدسة جريان تزايد عمران الملك وثروته يتوقفان بحسب مقتضيات الحكمة والحكومة على سعادة حال الأهالي والرعية فلذا كان من الأمور المفروضة أن تحفظ سالمة من التضييقات والإزعاجات ومن سوء الاستعمالات المماثلة لمادة السخرة المضرة والممنوعة منعاً أساسياً جميع ما تظهره صنوف رعايانا من المساعي والغيرة المنبعثة عن إحساسات حميتهم الوطنية في عمليات تنظيم الطرق والمعابر وفي كافة الأمور النافعة على وجه أن لا تكون خدمة أمر المعمورية آلة تأتي بالخسارة والمضرة على رعايانا سواء كان مالاً أو

بدلاً وبناء عليه ينبغي حالاً تصليح القاعدة غير المرغوبة المتخذة في هذا المطلب وتأمينها وإجراء ما يلزم من التنبيهات القطعية والأكيدة على المأمورين الملكية وإيفاء النظارة المتمادية على منع وقوع الحالات المختلفة في هذا الباب لرضانا المقدس ثم يلزم أيضاً الاجتهاد بإصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في ممالكنا السلطانية وحيث كان الغرض الأصلي من تجديد تعيين وظائف نظارة التجارة الأصلية وتحديدها إنما هو لأجل خدمة فعليات مقصدنا هذا الخيري السلطاني فينبغي الاهتمام بإجراء ما يقتضى من المذكرات مع أرباب المعلومات والاعتناء بعد الاستئذان بإيفاء القرارات المتعلقة بهذا الشأن وكما تبين أعلاه لما كان كل صنف من رعايا دولتنا العلية المستظلين بظليل ظل حمايتنا السلطانية متساوياً بنظر رأفتنا الملوكية بالعدالة الكاملة تقرر إذا بمقتضى الإمناحات والمساعدات الموضوعة العائدة لمعافاة جماعات رعايانا السلطانية غير المسلمة ولحرية قوانينهم ومذاهبهم أن تستمر بطاركتهم ورؤساؤهم الروحيون مظهراً للحماية والصيانة في المواد المتعلقة بمصالحهم واحتياجاتهم الخصوصية توفيقاً للإذن والصلاحية المودعين لمجالسهم الخصوصية وللمنحة والاقتدار الحائزين عليهما في الأمور الملية المنوطة بجماعاتهم وبإجراء كامل التسهيلات في إنشاء معابدهم ومكاتبهم وأحداثها.

ثم إنه مع مساعداتنا هذه الملوكية أمر مقرر أن باب إحساننا المقدس ما برح مفتوحاً على الدوام نحو صنوف رعايانا السلطانية في مطلب نوالهم مراتب دولتنا العليا وخدماتها بحسب قابليتهم ولياقتهم فلذلك يلزم تأييد دائرة استخدام من كان من رعايانا السلطانية غير المسلمين موصوفاً بالاستقامة واقتداره مجرباً ومشهوداً في تلك الخدمات المستعد كل فرد منهم لها ولما كانت البدلات العسكرية التي تؤخذ من رعايانا السلطانية غير المسلمة هي موضوعة بمقابلة الخدمة الفعلية العسكرية التي تقدم بها تبعة دولتنا العليا المسلمون وكانت المساواة في الحقوق تستلزم أيضاً المساواة في الوظائف وقد فهم عدم رعاية هذه القاعدة في أسنان المكلفين وأحوالهم بحسب نسبتها العمومية ثم عدم جريان التوزيع والتحصيل أيضاً بين جماعاتهم ضمن أصول سالمة وعادلة فلكيما نثبت بالفعل في هذا المطلب أيضاً أثر نوايانا العادلة المقدسة نأمر قطعياً أن يتوزع البدل العسكري من الآن فصاعداً على رعايانا السلطانية غير المسلمة على وجه أن لا يدخل في هذا التوزيع من كان منهم دون سن العشرين لا من تجاوز منهم سن الأربعين ووصل إلى سن الشيخوخة ولا العليل والساقط من العمل وأن يتحول لهم كذلك استيفاء هذا البدل على وفاق الأسنان والقاعدة المشروعة على شرطين أحدهما عدم الخلل في مقدار هذا البدل الموضوع ضمن دائرة ترتيبه الأصلي بحسب مقدار النفوس والثاني تأمين واردات خزينة دولتنا

عند ترقي أفراد المكلفين باعتبار موجودهم ويجب في هذا الحال أن ينزل قيمة البدل المخصوص الذي كان يؤخذ من أفراد المكلفين بالخدمة الفعلية العسكرية من رعايانا السلطانية المسلمين الراغبين في دفع البدل النقدي وذلك من المائة ذهب إلى الخمسين ذهباً رعاية لقاعدة التسوية وبما أنه جار في بعض جهات ممالك دولتنا العلية أصول استخدام رعايانا السلطانية غير المسلمة في خدمة الحراثة من غير أن يعطى لهم أراضي وكان ذلك مخالفاً لشعار الحكومة ومنافياً للمعدلة وأصول التابعية فيقتضي أن لا يستثنى بعد الآن أحد من صنوف رعايانا السلطانية سواء كان في تفويض الأراضي المبيوعة في المزائدة أو فيما تفرغه أفراد الناس من أملاكها وأراضيها لا بل يتأكد تأمين استفادتهم من أحكام قانوننا السلطاني الموضوع للأراضي مع رعاية المساواة الكاملة ومن مطلوبنا القطعي السلطاني أيضاً أن تجري المحافظة على أحكام الوصايا التي تظهر في تركات رعايانا السلطانية غير المسلمة من غير مداخلة في مال إرث الأيتام منهم الذين يكون لهم أولياء ما لم يتصد الولي والوصي لإتلاف أموال اليتيم ويشكي عليه فحينئذ يكون مال اليتيم تحت نظارة الحكومة وحمايتها وكما هو مستغنى عن البيان حيث إن أساس تنبيهاتنا ومساعداتنا هذه السلطانية إنما هو لغاية استكمال سعادة حال البرايا والرعايا المودعة لدينا الملوكية المؤيدة ولما كان الباعث على دوام ازدياد شوكة الدولة واستراحتها لا يلبث رهين الاطمئنان إلاّ إذا تمسك المأمورون الذين هم الواسطة الإجرائية بالعدالة والاستقامة في ملكهم وحركاتهم وأطاع كل فرد القوانين الموضوعة ولم يتجاوز الجميع من كبير وصغير دائرة حقه ووظيفته فمن المحقق إذاً أن السالكين في هذه الطرق المستقيمة يكونون مظهراً لمكافأتنا السلطانية وبالعكس من خالفها يمسى عرضة للمجازاة فمطلوبنا القطعي بناء عليه أن يعرض لباب دولتنا بالاستقامة التحقيقات لدى وقوع حالات وتعديات مخالفة لإرادتنا ونوايانا العادلة السلطانية وتحصل المطالعة لاتخاذ قاعدة صحيحة وسالمة في مطلب المستدعيات المشروحة ثم يستأذن عنها وهكذا علاوة على التدابير التأمينية التي ينبغي اتخاذها لأجل حسن جريان الأمور العدلية يقتضي أن تتعين وتترتب وظائف الولاة والمتصرفين والقائمقامات وجميع المأمورين الملكية توفيقاً لمقتضيات أوامرنا هذه الجليلة المقدسة ولمقتضيات أمور الإدارة ثم ينتظم ما يلزم من النظامات والتعليمات الموافقة لها على وجه أن يعلن أيضاً أن مساعداتنا الرحيمة الملوكية التي حصل تعدادها أعلاه تكون جارية نحو رعايا دولتنا العلية المثابرين على إيفاء وظائف التابعية والصداقة حق المثابرة وأن المنحرفين عن جادة الطاعة والانقياد لا يستفيدون من ألطافنا المقدسة أصلاً وطبعاً فإذا بادر أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار إليه لإعلان أمري هذا الجليل

العنوان الملوكاني ونشره في دار خلافتي وفي جميع أنحار ممالكي المحروسة السلطانية حسب الأصول وأصرف جل الهمة باستكمال أسباب إجراء مقتضيات هذه الخصوصات المبسوطة لتدوم من الآن فصاعداً مرعية الإجراء تحريراً في اليوم الثالث عشر من شهر ذي القعدة الشريفة سنة اثنين وتسعين ومئة وألف.

الملحق الرابع

النظامات الأساسية العثمانية أو المشروطية الأولى (سنة ١٨٧٦) عن «الجنان ج ٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٧» ص ٣٦ ـ ٤٦

النظامات الأساسية العثمانية

هذه في النظامات الجديدة التي أُعلنت في ١١ و٢٣ كانون اول (ديسمبر) سنة ١٨٧٦ مترجمة عن الفرنسية.

السلطنة العثمانية

البند الأول: إن السلطنة العثمانية تتضمن البلدان والأملاك الحالية والولايات المتمائزة. وهي مجموع لا ينقسم لأية علة كانت.

المادة ٢: إن الأستانة العلية هي عاصمة السلطنة العثمانية. وليس لهذه المدينة دون غيرها من مدن السلطنة امتيازات ولا حقوق خصوصية.

المادة ٣: إن الملك العثماني الذي يجعل في الذات المالكة الخلافة العالمية الإسلامية مختص بأكبر أعضاء العائلة العثمانية بحسب القوانين القديمة.

المادة ٤: إن الحضرة السلطانية بصفتها الخلافية محامية عن الدين الإسلامي. وهي سلطان جميع العثمانيين.

المادة ٥: إن عظمة السلطان غير مسؤول وشخصه مقدس.

البند ٦: إن حرية أعضاء العائلة العثمانية المالكة ومقتنياتهم وعقاراتهم ومعاشاتهم ما زالوا في قيد الحيوة هي تحت ضمانة الجميع.

المادة ٧: من حقوق الحضرة السلطانية الأمور الآتي ذكرها وهي:

يعين الوزراء ويفصلهم. ويوجه الرتب والمأموريات والنياشين. ويثبت رؤساء الولايات الممتازة بحسب الامتيازات المقررة لهم ويصك النقود وتقام الصلوة باسمه في الجوامع ويعقد المعاهدات مع الدول ويشهر الحرب ويعقد الصلح. ويقود جيوش البر والبحر بالحركات العسكرية وينفذ الشرع الشريف. ويقرر نظامات الإدارة العامة. ويبطل أو يخفض القصاصات الجنائية ويجمع مجلس الأمة ويختمه. وإذا رأى لزوماً يفض مجلس المبعوثين بشرط الشروع في تجديد انتخابه.

حقوق العثمانيين

المادة ٨: يسمى كل رعايا السلطنة بدون امتياز بعثمانيين مهما كان دينهم.

والجنسية العثمانية تخسر وتربح بحسب نصوص النظام.

المادة ٩: يتمتع جميع العثمانيين بالحرية الشخصية بشرط أن لا يضروا بحرية الآخرين.

المادة ١٠: إن الحرية الشخصية لا يتعدى عليها مطلقاً. ولا يقدر أحد أن يتحمل قصاصاً مهما كان لأية علة كانت إلاّ في الأحوال المعينة بالشرائع والنظامات والقوانين.

المادة ١١: الإسلامية دين السلطنة ومع المحافظة على ذلك تصون السلطنة حرية جميع الأديان المعروفة في السلطنة وتحافظ على الامتيازات الدينية الممنوحة إلى الطوائف المختلفة بشرط أن لا تخل بالراحة العمومية والعادات التهذيبية.

المادة ١٢: المطابع حرة؛ وجب الحدود المعينة بالنظام.

المادة ١٣: يحق للعثمانيين أن يعقدوا شركات تجارية وصناعية وزراعية بموجب الحدود المعينة في الشرائع والنظامات والقوانين.

المادة ١٤: يحق لواحد أو أكثر من العثمانيين أن يقدموا عرض حالات إلى الحكومة التي يتعلق بها الأمر مآلها التشكي من التعدي على الشرائع والنظامات والقوانين لضررهم أو لضرر الصوالح العمومية، ويقدرون أيضاً أن يقيموا الدعاوى بعرض حالات ممضية ترسل إلى مجلس الأمة ليتشكوا من تصرفات المأمورين.

المادة ١٥: التعليم حر. وكل عثماني يقدر أن يتعلم تعليماً خصوصياً أو عمومياً بشرط الموافقة على النظامات.

المادة ١٦: كل المدارس تحت مناظرة الدولة وستعين الوسائل الموافقة لجعل تعليم كل العثمانيين واحداً. ولكن ذلك لا يمس التعاليم الدينية في كل طائفة.

المادة ١٧: جميع العثمانيين متساوون أمام الشرائع والنظامات والقوانين. وواجباتهم وحقوقهم المتعلقة بالبلاد واحدة، بدون مس ما يتعلق بالدين.

المادة ١٨: من شروط تقلد المأموريات العمومية معرفة التركية فإنها اللغة الرسمية.

المادة ١٩: كل العثمانيين يدخلون المأموريات العمومية بحسب أهليتهم واستحقاقهم واقتدارهم.

المادة ٢٠: إن وضع الأموال الأميرية وتوزيعها يكون بموجب النظامات والقوانين المخصوصة بحسب اقتدار الكل المالي.

المادة ٢١: قد ضمنت الأملاك المنقولة والغير المنقولة المرتبة الوجود. ولا تؤخذ الأملاك إلاّ لأمور ذات نفع عام مقررة نظامياً مع دفع البدل بحسب النظام.

المادة ٢٢: إن منازل كل العثمانيين مصانة ولا تقدر الحكومة أن تدخلها جبراً إلاّ

في الظروف المقررة في القانون.

المادة ٢٣: لا يلزم أحد أن يحضر أمام مجلس ما لم يكن من متعلقاته استماع الدعوى وذلك يكون بحسب نظام المحاكمات الذي سيصير تقريره.

المادة ٢٤: قد منع ضبط الحكومة للأملاك والسخرة والجريمة. على أن المال الذي يجمع نظامياً في وقت الحرب والوسائل اللازمة في حالة الحرب مستثناة.

المادة ٢٥: لا يؤخذ مبلغ مطلقاً كرسم أو مال أميري ما لم يكن موافقاً للنظام.

المادة ٢٦: قد منعت كل المنع التعذيبات والإهانات.

الوزارة

المادة ٢٧: أن الحضرة الشاهانية توجه الصدارة العظمى ومشيخة الإسلام الجليلة إلى الذاتين اللتين تركن إليهما وتعيين سائر الوكلاء يكون بإرادة سنية.

المادة ٢٨: يجتمع مجلس الوكلاء تحت رياسة الصدر الأعظم. ومن خصائص هذا المجلس النظر في جميع الأمور المهمة الداخلية والخارجية. وما ينبغي انفاذه بإرادة سنية ينفذ بها.

المادة ٢٩: كل ناظر نظارة يدير ضمن دائرة متعلقاته الأمور المتعلقة بنظارته. وما هو خارج عنها يراجع به الصدر الأعظم الذي يحيلها إلى مجلس الوكلاء ثم يقدمها إلى الأعتاب الشاهانية أو يقرره بنفسه أو يقدمها إلى الحضرة الشاهانية في إيجابها وسيقرر نظام مخصوص لتحديد واجبات كل نظارة.

المادة ٣٠: أن الوزراء مسؤولون بما يفعلون.

المادة ٣١: إذا شاء واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين أن يتشكوا من ناظر لأنه مسؤول وفي الأمور التي يحق للمجلس أن يعرفها يرسل التشكي إلى الرئيس فيرسله في ثلاثة أيام إلى الدائرة التي يسلم إليها بسبب النظامات الداخلية البحث عن التشكيات والحكم بوجوب طرحها أمام المجلس أولاً. وحكم الدائرة يكون بأكثرية الآراء بعد الحصول على التوضيحات اللازمة وقيام الناظر بالتفسيرات المقتضية. فإذا حكمت الدائرة المذكورة بطرح التشكي أمام المجلس يقرأ حكمها المتعلق بذلك باجتماع هام. وبعد أن يسمع المجلس توضيحات الوزير بما دعى لأجله هو أو وكيله يقرر بأكثرية ثلثيه حكمه فإذا حكم عليه يكتسب تقرير بطلب محاكمة الوزير ويرسله إلى الصدر الأعظم فيقدمه إلى الحضرة الشاهانية لتقرره ويحيله إلى المجلس العالي بموجد إرادة سنية.

المادة ٣٢: سيقرر نظام مخصوص لمحاكمة الوزارة.

المادة ٣٣: لا فرق بين الوزراء والأفراد في ما يتعلق بالدعاوى الخصوصية الخارجة عن مأموريتهم فيحاكمون في المجالس الاعتيادية.

المادة ٣٤: إذا حكم المجلس العالي بمحاكمة وزير يوقف عن مأموريته إلى أن يحكم ببراءته.

المادة ٣٥: إذا رفض مجلس المبعوثين نظاماً ترى الوزارة وجوب تقريره تأمر الحضرة الشاهانية بتغيير الوزارة أو بفض المجلس بشرط تجديد انتخابه في المدة المعينة بالنظام.

المادة ٣٦: إذا حدثت أمور مهمة جداً ومجلس الأمة غير مجتمع تقرر الوزارة الأمور اللازمة لصيانة الدولة من خطر أو لصيانة الأمنية العامة. ويكون لقرارها نفوذ النظام موقفاً ما لم يكن مضاداً لنصوص النظام الأساسية وينبغي طرحه أمام مجلس الأمة عند اجتماعه.

المادة ٣٧: يحق لكل وزير أن يحضر اجتماعات مجلس الأعيان ومجلس المبعوثين أو أن ينوب عنه فيها مأمور أول من نظارته. ويحق له أن يتكلم قبل جميع الأعضاء الذين طلبوا التكلم.

المادة ٣٨: إذا قررت أكثرية مجلس المبعوثين وجوب حضور وزير إليه لإعطاء توضيحات يحضر ومن واجباته أن يجيب على السؤالات بنفسه أو بوكيل يكون مأموراً أول في نظارته. ويحق له أن يؤخر جوابه إذا رأى لزوماً لتأخيره بحمل مسؤولية التأخير.

المأمورون

المادة ٣٩: أن توجيه جميع المأموريات يكون بموجب النظام الذي يبين ما يجعل الإنسان أهلاً ومستحقاً ليتقلد مأمورية. وكل الذين يتقلدونها بموجب ذلك النظام لا يفصلون ولا يبدلون ما لم يثبت أن تصرفه يستوجب العزل نظامياً. وما لم تر للحكومة أن عزله لازم. والمأمورون الذين يتصرفون بالأمانة والذين حكمت الحكومة بوجوب تنحيهم يكون لهم حق الترقي أو حق معاش التقاعد أو التنحي وذلك بموجب نظام مخصوص يصير وضعه.

المادة ٤٠: إن خصائص كل المأموريات ستعين بنظام مخصوص. وكل مأمور مسؤول في متعلقاته.

المادة ٤١: من واجبات كل مأمور اعتبار رئيسه. غير أن الطاعة ليست بمفروضة ما لم يكن الأمر موافقاً للشرائع والقوانين والنظامات. وإذا أنفذ المرؤوس أمر رئيسه المخالف لها تلقى عليه المسؤولية أيضاً.

مجلس الأمة وهو مجلس الأعيان والمبعوثين

المادة ٤٢: إن مجلس الأمة يؤلف من مجلسين وهما مجلس الأعيان ومجلس المبعوثين.

المادة ٤٣: يجتمع المجلسان في أول تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة ويفتح بإرادة سنية. ويقفل في أول آذار (مارس) بإرادة سنيّة أيضاً.

المادة ٤٤: يجوز للحضرة السلطانية عندما تمس الحاجة أن تعجل زمان فتحه وأن تطيل زمان اجتماعه أو تقصره.

المادة ٤٥: إن احتفال الافتتاح يكون بحضرة الذات الشاهانية بنفسها أو بواسطة الصدر الأعظم بحضور الوزراء وأعضاء المجلسين. ويتلى خطاب سلطاني مظهراً حالة السلطنة الداخلية والصلات الخارجية في السنة الماضية ويظهر الأمور التي يحكم بموافقة تقريرها في السنة المقبلة.

المادة ٤٦: يحلف جميع أعضاء مجلس الأمة بالأمانة للحضرة الشاهانية والوطن والمحافظة على النظامات الأساسية والقيام بالواجبات المسلمة إليه ومقاومة كل ما هو ضد واجباته ويجري القسم عند انتخاب عضو جديد عند فتح المجلس بحضور الصدر الأعظم بعد فتحه بحضور الرئيسين وفي اجتماع المجلس الذين هم منه.

المادة ٤٧: إن أعضاء مجلس الأمة أحرار في إبراز آرائهم وأفكارهم ولا يمكن أن يربطوا بأوامر أو وعود ولا أن يميلوا بتهديدات ولا يمكن أن تقام عليهم الدعوى بسبب آرائهم وأفكارهم المبرزة في أثناء مفاوضات المجلس ما لم يخالفوا قوانين المجلس الداخلية ولدى المخالفة يجري عليهم نص القانون.

المادة ٤٨: إذا اتهم ثلثا أعضاء مجلس الأعيان والمبعوثين عضواً في مجلسهم بالخيانة وبمحاولة التعدي على النظامات الأساسية أو بإخلال الإدارة وسلب أموال الحكومة أو وقع عليه حكم بالسجن أو بالنفي تسلب منه صفات الأعيان أو المبعوثين. والحكم في ذلك وإجراء القصاص متعلقان بالمجلس المختصة به الدعوى.

المادة ٤٩: كل عضو من أعضاء مجلس الأمة يصدر رأيه بنفسه ويحق له أن يمتنع عن إصدار الرأي.

المادة ٥٠: لا يكون شخص واحد عضواً في المجلسين في وقت واحد.

المادة ٥١: لا يمكن المفاوضة في أحد المجلسين ما لم يكن فيه نصف أعضائه مع زيادة عضو وتقرر كل الأمور بأكثرية آراء الأعضاء الحاضرين. حل الأمور التي يقتضي لها أكثرية قدرها ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء الترجيح للرئيس.

المادة ٥٢: كل العرض حالات المتعلقة بالأمور الخصوصية المقدمة إلى أحد المجلسين إذا ظهر بالبحث عنها أن مقدمها لم يقدمها في بادىء الأمر إلى المأمورين الذين يعينهم ذلك أو إلى الحكومة التي يختص بها أولئك المأمورون يصير رفضها.

المادة ٥٣: أن طلب تقرير نظام أو قانون أو تغييرها متعلق بالوزارة ومجلس الأعيان والمبعوثين يجوز لهما أن يطلبا تغيير قانون أو تقرير قانون موجود إذا كانا متعلقين بما

يختص بهما وإذا طلبا بطرح الطلب بواسطة الصدر الأعظم أمام الحضرة الشاهانية ولدى الموافق تصدر إرادة سنية إلى مجلس الشورى بأن يهيأ النظام المذكور يجمع الإفادات والتفسيرات من الدائرة التي يعينها ذلك.

المادة ٥٤: فما يقرره مجلس الشورى يطرح أولاً أمام مجلس المبعوثين ثم أمام مجلس الأعيان. ولا يصير ذلك نظاماً أو قانوناً إلاّ بعد أن يقرره المجلسان وتصدر الإرادة السنية بشأنه. وإذا رفض قانون في أحد المجلسين لا يمكن أن تجدد المفاوضة بشأنه في جلسات السنة التي رفض فيها.

المادة ٥٥: لا يقرر نظام أو قانون إذا لم يقرر بالتتابع في المجلسين بأكثرية الآراء بنداً فبنداً ولم يقرر إجمالياً بأكثرية في المجلسين.

المادة ٥٦: لا يسوغ لأحد أن يتداخل في أحد المجلسين ولا أن يخابرهما بالأصالة عن نفسه أو بالوكالة عن قوم خلا الوزراء ومفاوضيهم والمأمورين الذين يدعون دعوة مخصوصة.

المادة ٥٧: تجري مفاوضات المجلس بالتزكية وموضوعات المفاوضة تطبع وتوزع قبل أن يتفاوض بها المجلس.

المادة ٥٨: تبرز الآراء بالتصريح بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بصندوقة سرية. وإصدارها بالصندوقة يكون بقرار أكثرية أعضاء المجلس.

المادة ٥٩: إن رئيس كل مجلس يدير ضابطية الداخلية.

مجلس الأعيان

المادة ٦٠: إن الحضرة الشاهانية تعين رئيس مجلس الأعيان وأعضاءه ولا ينبغي أن يكون عدد أعضاء هذا المجلس أكثر من ثلث مجلس المبعوثين.

المادة ٦١: لا يمكن أن يصير الإنسان من مجلس الأعيان ما لم يكن قد فعل ما يجعله أهلاً للأركان العام أو أن يكون قد خدم الدولة خدمة ممتازة وأن لا يكون عمره أقل من أربعين سنة.

المادة ٦٢: تكون مدة عضوية الأعيان حياتهم بطولها. ويجوز أن توجه رتبة الأعيان إلى ذوات منتخبين بعد أن يكونوا تقلدوا منصب الوزارة أو الولاية أو المشيرية أو قضا عسكر أو سفارة مطلقة أو سفارة أو بطريركية أو قايمقامية باش (رياسة الحاخامية) أو رياسة الفريق براً أو بحراً وبالعموم إلى أشخاص حاصلين على الصفات اللازمة. وأعضاء مجلس الأعيان الذين يتقلدون بطلبهم منصباً آخر يخسرون منصب الأعيان.

المادة ٦٣: إن معاش كل من أعضاء مجلس الأعيان عشرة آلاف غرش في الشهر. فالأعيان الذين يقبضون من الخزينة معاشاً أو معيناً آخر لا يقبضون إلاّ ما يجعل معاشهم عشرة آلاف غرش شهرياً إذا كان ذلك المعين أقل من المبلغ المذكور. وإذا

كان قدره أو أكثر لا ينقص.

المادة ٦٤: إن مجلس الأعيان يفحص مشروعات النظامات والقوانين والمصاريف والمداخيل التي يرسلها إليه مجلس المبعوثين. فإذا وجد بالفحص شيئاً يضاد حقوق الذات السلطانية أو الحرية أو النظامات الأساسية أو صيانة أملاك السلطنة أو أمنية الداخلية أو صوالح الدفاع عن الوطن أو العادات الجيدة يرفض ذلك قطعياً بقرار يرده مع ملاحظاته إلى مجلس المبعوثين طالباً تغييره وتبديله بما يوافق ملاحظاته فالمشروعات القانونية التي يقررها مجلس الأعيان يعلم عليها وترسل إلى الصدر الأعظم. ومجلس الأعيان يفحص العرض حالات التي تقدم إليه ويرسل إلى الصدر الأعظم ما يظهر له أنه يستحق الإرسال ويجعله مرافقاً بملاحظاته.

مجلس المبعوثين

المادة ٦٥: قد تعين عدد النواب بإقامة نائب واحد من كل خمسين ألف نفس من الذكور من الرعايا العثمانيين.

المادة ٦٦: يتم الانتخاب سراً وكيفية الانتخاب ستقرر في نظام مخصوص.

المادة ٦٧: لا يمكن الجمع بين النيابة ومنصب آخر عمومي إلاّ إذا كان منصب وزارة وكل مأمور آخر عمومي إذا وقع عليه الانتخاب يكون في خيار من جهة قبوله أو رفضه إلاّ أنه إذا قبله عليه أن يستعفى من مأموريته.

المادة ٦٨: لا ينتخب لمجلس المبعثوين:

أولاً: الذين ليسوا من الرعايا العثمانيين.

ثانياً: الذين بموجب نظام خصوصي جار إنفاذه يعفون من الضرائب لتعلقهم بخدمة أجنبية.

ثالثاً: الذين لا يعرفون اللغة التركية.

رابعاً: الذين لم يبلغوا الثلاثين عاماً.

خامساً: المتعلقون بخدمة إنسان مخصوص.

سادساً: المفلس الذي لم يتخلص من حالة العسر.

سابعاً: الذين يقل اعتبارهم عند الناس لسوء تصرفاتهم.

ثامناً: الذين حرموا الحقوق الشرعية العظيمة وما زال الحكم الصادر ضدهم نافذاً لم يبطل.

تاسعاً: الذين لا يتمتعون بالحقوق الأهلية.

عاشراً: الذين يزعمون بأنهم ليسوا من الرعية العثمانية وبعد مضي السنين الأربع الأولى يصير من شروط الانتخاب لمجلس المبعوثين أن يقرأ النائب باللغة التركية ويكتب بها بقدر الإمكان.

المادة ٦٩: إن انتخابات النواب العمومية تجرى كل أربع سنوات. ومدة مأمورية النائب تكون أربع سنوات فقط إلاّ أنه يمكن تجديد انتخابه.

المادة ٧٠: إن الانتخابات العمومية تبتدى قبل أول تشرين الثاني (نوفمبر) بأربعة أشهر ويلتئم المجلس في أول الشهر المذكور.

المادة ٧١: كل عضو من مجلس النواب ينوب عن عموم العثمانيين لا عن الدائرة التي انتخبته فقط.

المادة ٧٢: من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا النواب من سكان الولاية التي هم منها.

المادة ٧٣: عند فض المجلس بإرادة سنية يجب أن تبتدى الانتخابات بوقت مناسب حتى يتمكن المجلس المذكور من الاجتماع ثانية بعد ٦ أشهر من فضه في الأكثر.

المادة ٧٤: ويقام بالانتخاب للتعويض حسب النظام إذا مات العضو أو حرم حقوقه الشرعية أو النظامية أو غاب مدة طويلة أو خسر الصفات التي تؤهله لأن يكون نائباً بسبب صدور حكم عليه أو قبول وظيفة وذلك في برهة يبقى العضو المبعوث قادراً على أن يقوم بواجباته ولا ينبغي أن يؤخر ذلك إلى ما بعد اجتماع تابع.

المادة ٧٥: ولا تستمر مدة المبعوث المنتخب ليقوم مقام مبعوث آخر إلاّ إلى إجراء الانتخابات العمومية.

المادة ٧٦: وتدفع الخزينة لكل مبعوث ٢٠ ألف غرش عن كل مدة اجتماعية (في السنة) ومصاريف الذهاب والإياب ويعيّن ذلك بموجب القانون الذي تتعين به مصاريف الطرق للمأمورين ويكون مؤسساً على معدل خمسة آلاف غرش في الشهر.

المادة ٧٧: إن رئيس مجلس المبعوثين ونائبه تنتخبهما الحضرة الشاهانية من بين ٩ أشخاص يعينهم مجلس المبعوثين بأكثرية الآراء ويكون منهم ٣ للرياسة و٣ لنيابة الرياسة الأولى و٢ للثانية ويعينون بإرادة سنية.

المادة ٧٨: إن اجتماعات مجلس المبعوثين مفتوحة على أنه يجوز له أن يحول نفسه إلى عمدة حرية إذا طلب الوزراء ذلك أو الرئيس أو ١٥ عضواً وأن يقرر ذلك سراً.

المادة ٧٩: ولا يمكن إلقاء القبض على أحد المبعوثين في أثناء الجمعية ولا أن تقام دعوى عليه ما لم يرتكب ذنباً عظيماً وذلك بقرار أكثرية المجلس التي تفوض إقامة الدعوى عليه.

المادة ٨٠: إن مجلس المبعوثين يتفاوض بالمشروعات النظامية والقانونية التي تقدم إليه ويقرر الأمور المتعلقة بالمالية أو بغيرها أو برفضها وكذلك المتعلقة بالنظامات الأساسية وللبحث بالتفاصيل عن المصاريف العمومية ويعين المبالغ مع

الوزراء. ويعين معهم أيضاً الأموال التي تقابل المصروف مع مبالغها وكيفية توزيعها وجمعها.

القوة الشرعية والنظامية

المادة ٨١: إن القضاة أو الأعضاء المعينين بموجب النظام المخصوص المتعلق بتعيينهم ومعهم براءة تعيين لا يتغيرون ولكنهم يقدرون أن يستعفوا. وفي النظام نفسه تتعين كيفية ترقيتهم في سلكهم وتبديلهم وتنحيهم وفصلهم عند صدور حكم ويعين أيضاً الشروط والصفات التي تجعل الإنسان أهلاً لتقلد ذلك المنصب أو غيره من المناصب الشرعية والنظامية.

المادة ٨٢: إن جلسات كل المجالس مفتوحة وقد صار التفويض بنشر المضابط غير أنها تقدر أن تقفل أبوابها في الظروف المعينة بالنظام.

المادة ٨٣: إنه يحق لكل شخص أن يستخدم أمام المجالس الوسائط التي يسمح النظام بها في سبيل الدفاع عن نفسه.

المادة ٨٤: لا يقدر مجلس لأية علة كانت أن يمنع عن استماع دعوى من متعلقاته. ولا يقدر أن يوقف الحكم أو يوخره بعد الشروع بالاستنطاق والفحص ما لم يمتنع المدعى عن ملاحقة دعواه ولكن في المواد الجنائية تبقى الدعوى في مجراها بحسب النظام ولو امتنع المدعى عن ملاحقة دعواه.

المادة ٨٥: أن كل دعوى ترى في المجلس الذي من متعلقاته أن يراها والدعاوى بين الأشخاص والدولة هي من متعلقات المجالس الاعتيادية.

المادة ٨٦: لا ينبغي أن تصير أقل مداخلة في المجالس.

المادة ٨٧: إن المواد المتعلقة بالشريعة المطهرة ترى في المجالس الشرعية والمواد المدنية ترى في المجالس البلدية.

المادة ٨٨: إن أنواع المجالس وصلاحيتها ومتعلقاتها ومرتبات الأعضاء (والقضاة) معينة كلها في النظام.

المادة ٨٩: ولا ينبغي لأية علة كانت إنشاء مجالس غير اعتيادية فضلاً عن المجالس الاعتيادية ولا كومسيونات للنظر في أمور مخصوصة. على أن التحكيم وتعيين موليين يسوغ بموجب النظام.

المادة ٩٠: ولا يسوغ لقاض (عضو) أن يجمع بين مأموريته ومأمورية أخرى لها معاش من الدولة.

المادة ٩١: يعين وكلاء من طرف الحكومة للقيام بالدعاوى العمومية ويوضع نظام تعيين خصائصهم وسلكهم.

المجلس العالي

المادة ٩٢: يتألف المجلس العالي من ٣٠ عضواً، ١٠ منهم من الأعيان و١٠ من مشيري الحكومة و١٠ ينتخبون من رؤساء مجلس الاستئناف النهائي ومجلس الاستئناف وأعضائهما. ويعين الأعضاء بالقرعة. ويجمع المجلس العالي عند مس الحاجة بإرادة سلطانية ويلتئم في قاعة مجلس الأعيان ويحاكم فيه الوزراء ورئيس مجلس الاستئناف النهائي وأعضاؤه. وجميع الذين يتهمون بالتعدي على الحضرة الشاهانية أو بالاضرار بأمنية الدولة.

المادة ٩٣: ينقسم المجلس العالي إلى قسمين مجلس الاستنطاقات ومجلس الحكم. ويتألف مجلس الاستنطاقات من ٩ أعضاء ينتخبون بالقرعة من أعضاء المجلس العالي ويكون ثلاثة منهم من الأعيان وثلاثة من مديري الدولة وثلاثة من أعضاء مجلس الاستئناف النهائي أو من أعضاء مجلس الاستئناف.

المادة ٩٤: إذا حكم ثلثا أعضاء مجلس الاستنطاق بإرسال المستنطَق إلى مجلس الحكم يرسل إليه. وأعضاء مجلس الاستنطاق لا يشتركون بالمفاوضات مع أعضاء مجلس الحكم.

المادة ٩٥: إن مجلس الحكم يؤلف من ٢١ عضواً منهم سبعة من الأعيان وسبعة من مشيري الدولة وسبعة من أعضاء مجلس الاستئناف النهائي أو من أعضاء مجلس الاستئناف. ويحكمون بأكثرية ينبغي أن تكون ثلثيهم وحكمهم بحسب القوانين النافذة ويكون ذلك الحكم في الدعاوى التي ترسل إليهم من مجلس الاستنطاق. وأحكامهم لا تستأنف ولا ترسل إلى مجلس الاستئناف النهائي.

المالية

المادة ٩٦: لا يرتب مال الميري لنفع الدولة ولا يوزع ولا يجمع إلاّ بموجب نظام.

المادة ٩٧: إن قائمة المصاريف والمداخيل هي القانون المتضمن تعيين مداخيل الدولة ومصاريفها. من الأموال الأميرية المختصة بالدولة يصير وضعها بموجب هذا النظام وكذلك توزيعها وجمعها.

المادة ٩٨: إن مجلس المبعوثين يفحص قانون قائمة المصاريف والمداخيل ويقرره بنداً بنداً. والقوائم المعلقة فيها المتضمنة تفاصيل المداخيل والمصاريف تنقسم إلى أبواب وفصول ومواد بحسب ما يتعين بالقوانين وتقرر هذه القوائم فصلاً فصلاً.

المادة ٩٩: إن قانون المصاريف والمداخيل يطرح أمام مجلس المبعوثين حالاً بعد اجتماعه ليصير التمكن من إجرائه عند الابتداء بما يتعلق به.

المادة ١٠٠: لا يمكن أن يصرف شيء فوق المعين في قائمة المصاريف والمداخيل إلاّ بموجب قانون.

المادة ١٠١: إذا حدثت أمور غير اعتيادية حق للوزراء في غياب مجلس

المبعوثين أن يجمعوا بإرادة سلطانية الأموال اللازمة لمصاريف غير معينة في القائمة المذكورة بشرط تحصيل قرار من مجلس المبعوثين بالتفويض بذلك في أقرب اجتماعاته.

المادة ١٠٢: تقرر المصاريف والمداخيل لسنة واحدة. ولا تكون نافذة كقانون إلاّ في السنة التي قررت لأجلها. على أنه إذا حدثت أمور غير اعتيادية وفض مجلس المبعوثين قبل تقرير المصاريف والمداخيل يجوز للوزراء بموجب إرادة سنية أن ينفذوا قايمة المصاريف والمداخيل للسنة المقبلة إلى أن يجتمع مجلس المبعوثين بشرط أن لا يتجاوز إنفاذ القايمة المذكورة مدة سنة.

المادة ١٠٣: يتعين في القائمة النهائية المتعلقة بالدخل والمصروف مبالغ المداخيل التي يصير قبضها والمبالغ التي يصير دفعها في السنة المعينة فيها وينبغي أن تكون هيئتها وتقسيماتها موافقة لقائمة الدخل والمصروف.

المادة ١٠٤: ينبغي أن تطرح القايمة النهائية أمام مجلس المبعوثين في ٤ سنوات على الأكثر بعد نهاية السنة المتعلقة بها (لتبين الحكومة لمجلس المبعوثين المبالغ التي جمعتها فعلاً وصرفتها فعلاً في سنة ماضية عين المجلس دخلّها وخرّجها).

المادة ١٠٥: يعين مجلس حسابات ليفحص أعمال محاسبي المالية والحسابات السنوية التي تقدمها النظارات المختلفة. وفي كل سنة يقدم تقريراً لمجلس المبعوثين تبيناً لأعماله وملاحظاته. وفي نهاية كل ثلاثة أشهر يقدم إلى الحضرة الشاهانية بواسطة الصدر الأعظم تقريراً فيه إظهار الحالة المالية.

المادة ١٠٦: إن مجلس الحسابات يتألف من ١٢ عضواً لا يتغيرون ويعينون بإرادة سلطانية. ولا يعزل أحدهم ما لم يصدق مجلس المبعوثين على سبب طلب عزله ويصدر حكماً بذلك بأكثر الأعضاء.

المادة ١٠٧: سيكتب نظام مخصوص لتعيين أحوال أعضاء مجلس المحاسبات والصفات التي ينبغي أن تكون لهم وتفاصيل خصائصهم والقانون الذي ينفذ عند استعفاء بعضهم لتعيين غيرهم وترقيتهم وتنحيهم وكذلك لتنظيم الدائرة المتعلقة بذلك المجلس.

إدارة الولايات

المادة ١٠٨: إن إدارة الولايات تكون مؤسسة على قاعدة عدم التعلق كلياً بمركز السلطنة. وتفصيلات النظام تعين بنظام مخصوص.

المادة ١٠٩: سيصير تقرير نظام مخصوص قواعده أوسع من القواعد الجارية لانتخاب مجالس الإدارة في الولايات والألوية والأقضية وانتخاب المجالس العمومية التي تجمع كل سنة في مركز كل ولاية.

المادة ١١٠: إن وظائف المجالس العامة في الولايات تحدد بذلك النظام المخصوص وتتضمن ما يأتي: المفاوضة بشأن الأمور النافعة العمومية وإنشاء أسباب المواصلات وإنشاء صناديق أموال الزراعة وترقية أسباب الصناعة والتجارة والزراعة ونشر المعارف العمومية. وحق توصيل التشكيات إلى محلات الاقتضاء للانتصاف من حوادث أو أعمال مضادة للنظامات والقوانين ومن توزيع الأموال الأميرية أو جمعها أو غير ذلك.

المادة ١١١: يكون في كل قضاء مجلس متعلق بكل طايفة من الطوائف الموجودة فيه ومن خصوصياته أولاً، إدارة مداخيل العقارات أو أموال الأوقاف التي تعين صرفها بوصية الواقف أو بالعادة. ثانياً، إدارة الأملاك والأموال المقررة بالوصية للإحسانات. ثالثاً، إدارة أموال الأيتام بحسب النظام المخصوص المتعلق بذلك. ويتألف كل مجلس من هذه المجالس من أعضاء تنتخبهم الطائفة التي ينوبون عنها بحسب النظام المخصوص الذي يقرر بهذا الشأن. وهذه المجالس تتعلق بالحكومة المحلية وبالمجالس العامة في الولايات.

المادة ١١٢: إن الأمور البلدية تدار في الآستانة العلية والولايات بمجالس بلدية منتخبة وسيصير تقرير نظام مخصوص لتنظيم المجالس البلدية وتبيين خصوصياتها وكيفية انتخاب أعضائها.

قواعد مختلفة

المادة ١١٣: إذا تقررت حوادث أو حركات من شأنها أن تنذر بوقوع خلل في جهة من السلطنة يحق للحكومة السنية أن تضعها تحت حكومة عسكرية ويتم ذلك بإلغاء النظامات المدنية إلغاء موقتاً أما طريقة إدارة الأماكن التي توضع تحت الحصر فتقرر في نظام خصوصي. وللحضرة الشاهانية سلطان في طرد الذين يتحقق أنهم مخدشو لأمنية السلطنة السنية من الأراضي العثمانية وذلك بعد أن تجري إدارة الضابطة استعلامات يركن إليها.

المادة ١١٤: إن التعليم الابتدائي يجعل إجبارياً على كل من العثمانيين أما طريقة إجراء هذه المادة فستقرر في نظام مخصوص.

المادة ١١٥: لا يجوز إبطال أو توقيف شيء من مآل هذا النظام لأية حجة كانت.

المادة ١١٦: يمكن عند وقوع الضرورة أن يتغير بعض مال النظام ويكون ذلك التغيير على الشروط الآتية: كل قضية تعرض بصدد تغيير من الوزارة أو من كلا المجلسين يجب أن تعرض أولاً على مجلس المبعوثين ليبحث عنها فإذا تقررت القضية المذكورة بأكثرية هي ثلثا أعضاء المجلس المذكور يصير عرضها على مجلس الأعيان فإذا صادق مجلس الأعيان بالأكثرية نفسها على القضية المذكورة تعرض حينئذ على

الحضرة الشاهانية فإذا صادقت عليها بإرادة سنية يصير لها قوة نظام. وكل بند من بنود النظام يتقدم بشأنه قضية تؤذن بالتغيير يبقى نافذاً وجارياً على حاله إلى أن تعرض القضية على المجلسين ويصادق عليها بإرادة سنية.

المادة ١١٧: إن تفسير النظامات والقوانين متعلق بمجلس استئناف الأمور المدنية والجنائية. ومجلس الشورى يفسر النظامات والقوانين الإدارية ومجلس الأعيان يفسر النظامات الأساسية.

المادة ١١٨: إن كل الشرائع والنظامات والعادات الجارية تبقى نافذة ما لم تتغير أو تبدل بنظامات أو قوانين أخرى.

المادة ١١٩: إن القوانين الموقتة المؤرخة في ١٠ شوال سنة ١٢٩٣ الموافق ١٦ و٢٨ ت١ (أكتوبر) سنة ١٨٧٦ المتعلقة بمجلس الأعيان والمبعوثين تبطل عند فض الاجتماعات الأولى.

الفرمان العالي الإصلاحي

ذكر في الليفانت هرالد أن ما يأتي هو ترجمة الفرمان العالي أو الخط الهمايوني الذي أعلنت به النظامات الجديدة الاصلاحية وهو رقم ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ (٢٣ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٨٧٦).

وزيري سمير المعالي مدحت باشا.

إن قوة سلطنتنا أمست في سقوط. ولم ينشأ ذلك عن أمور خارجية. ولكن صار الميل عن السبل المستقيمة في إدارة الأمور الداخلية واضعفت الرباطات الأركانية التي تربط الرعايا بقوة الدولة. وكان ذلك سبب نشر التنظيمات التي قررها والدي المعظم المرحوم السلطان عبد المجيد. وهي قواعد إصلاحات موافقة للشريعة المطهرة. فضمنت حيوة الجميع وأملاكهم وناموسهم. فتأثيرات هذه التنظيمات الجيدة مكنت السلطنة من أن تحفظ نفسها في الماضي في سبيل أمين ومكنتنا اليوم من تأسيس أعمال هذه النظامات الأساسية وإعلانها. وهي ناشئة عن آراء وأفكار أبرزت بحرية. ففي هذا اليوم السعيد يليق بي أن أتذكر بتعلق مخصوص إرادة والدي المعظم الذي دعى بعدل مصلح السلطنة. ولا ريب عندي في إنه لو كان زمان إعلان التنظيمات المذكورة موافقاً لاحتياجات زماننا لبادر إلى فتح الزمان النظامي الذي قد شرعنا في الدخول فيه. على أن العناية الإلهية قد حفظت واجبات إتمام هذا الانتقال السعيد إلى أيام سلطنتنا وهي الضمانة العالية التي تضمن حرية شعوبنا. فأشكر الله سبحانه وتعالى إذا أصبحت الواسطة للقيام بذلك.

ومن المعلوم أن قواعد حكومتنا أمست غير موافقة للتغيرات المتتابعة التي أدخلت إلى نظامنا الداخلي ولنمو صلاتنا الخارجية. وأشد مرغوباتنا القلبية أن نزيل إلى

الأبد جميع العوائق التي تمنع الأمة والبلاد من الانتفاع الكامل من الثروة الوطنية التي تملكها وأن نرى كل رعايانا حاصلين على حقوق أمة متمدنة، طالبة نجاحاً واتحاداً واتفاقاً واحداً. فللوصول إلى تلك الغاية ينبغي اتخاذ نظام موافق لصيانة حقوق القوة الحاكمة بمجانية الخطأ وجميع المغايرات التي تنشأ عن أعمال غير قانونية أي منع التسلط المطلق الذي يتسلط شخص واحد أو أكثر وبمنح أعضاء الطوائف المختلفة التي تتألف منها هيئتنا الاجتماعية حقوقاً واحدة وبتعيين واجبات واحدة لهم لنمكنهم من أن يجنوا بدون امتياز منافع الحرية والعدالة والمساواة. فهذه الأمور التي ذكرناها بالسرعة هي الوسائل الفريدة الضامنة جميع الصوالح.

فهذه القواعد الجوهرية أظهرت لزوم القيام بعمل آخر نافع جداً وهو جعلنا حقنا العام في يد قوة مفاوضة وانتظام. فهذا هو الذي حملنا على أن نبين في الخط الذي أعلناه عند الجلوس على العرش لزوم إنشاء مجلس أمة. وقد قرر قومسيون مخصوص يؤلف من أعظم المأمورين والعلماء والمتوظفين بالاعتناء التام قواعد نظام السلطنة الأساسي وقد قرره مجلس الوزراء بعد تدقيق البحث والتأمل.

وقد تقررت امتيازات الذات المالكة بهذا النظام الأساسي وحرية العثمانيين ومساواتهم المدنية والسياسية تجاه القوانين ومسؤوليات الوزراء وغيرهم من المأمورين وقوتهم وحقوق مجلس الأمة وقوة الضابطة، واستقلال المجالس التام وموازنة المصاريف والمداخيل وجعل الإدارة في الولايات ذات حقوق محلية غير متعلقة كل التعلق بالعاصمة مع المحافظة على إجراءات الحكومة المركزية ووظائفها. فهذه القواعد كلها مطابقة لنصوص الشرع الشريف ولما تقرر في عقلنا به وأعلنا وللاهتمامات العلية المصرفة في سبيل ترقية أسباب سعادة الجميع ورفاهيتهم وذلك من مقاصدنا الأولى.

فأسلم نفسي إلى العناية الإلهية والشفاعة النبوية واضعاً هذا النظام في يدكم بعد إصدار إرادتي السلطانية بشأنه. وبعون الله ستجرى حالاً في جميع أنحاء سلطتي فأطلب إليك بأن تنشرها وأن تنفذها من هذا اليوم وينبغي أن تتخذ أفعل الوسائل وأسرعها لتقرير القوانين المذكورة في هذا النظام. فنتوسل إلى الله سبحانه وتعالى أن ينجح مساعي جميع الذين يشتغلون في سبيل صيانة السلطنة والأمة.

انتهى مترجماً عن الأفرنجية.

وبعد قراءة هذا الخط الهمايوني وإعلان النظامات الأساسية رسمياً خطب حضرة مدحت باشا الصدر الأعظم قائلاً:

إن حضرة مولانا الأعظم السلطان عبد الحميد خان قد منح بهذا النظام حقوقاً جديدة لجميع رعاياه فكأنه مصباح منير يضيء لهم في سبل التقدم والتمدن فهذا هو

المصباح الذي أخرج من ظلام الجهالة إلى طرق النور اسم أوروبا التي جاءت نظاماتها الحرة بنعم المثل للعالم وعلّمت الناس أن يوفروا حقوقهم. فهذا النظام الذي أحسن حضرة مولانا الأعظم به علينا من الأعمال العظيمة التي تجل عظمته منظم السلطنة العظيم ومصلح أمته. وستأتي جميع الرعايا العثمانية بعصر جديد ذي نجاح حال كونهم جميعاً يعيشون في ظل سلطان واحد وقد جاؤوا اليوم هذا المكان أعظم اتحاد وأسعد الفة ليحصلوا على حقوق الحرية فليفتخر أبناء وطننا إذ إنهم رعايا ذات نيّة متنورة كحضرة مولانا الأعظم.

الملحق الخامس[1]

الجرائد اللبنانية

أولاً: بيروت

عدد	عنوان الجريدة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
١	حديقة الأخبار[2]	خليل الخوري	١ كانون الثاني ١٨٥٨
٢	نفير سوريا	بطرس البستاني	تشرين الأول ١٨٦٠
٣	أخبار عن انتشار الإنجيل	المرسلون الأميركيون	١ آذار ١٨٦٣
٤	النشرة الشهرية	الدكتور كرنيليوس فنديك[3]	١ كانون الثاني ١٨٦٦
٥	الجنة	سليم البستاني	١١ حزيران ١٨٧٠
٦	البشير	الآباء اليسوعيون[4]	٣ أيلول ١٨٧٠
٧	كوكب الصبح المنير	المرسلون الأميركيون	١ كانون الثاني ١٨٧١
٨	الجنينة	سليم البستاني	٣ شباط ١٨٧١
٩	النشرة الأسبوعية	المرسلون الأميركيون	١٠ كانون الثاني ١٨٧١
١٠	التقدم[5]	يوسف الشلفون	١ كانون الثاني ١٨٧٤
١١	ثمرات الفنون	عبد القادر قباني	٢٠ نيسان ١٨٧٥
١٢	لسان الحال	خليل سركيس	١٨ تشرين الثاني ١٨٧٧
١٣	المصباح	نقولا نقاش	١ كانون الثاني ١٨٨٠
١٤	الهدية	جمعية التعليم المسيحي الأرثوذكسية	١ كانون الثاني ١٨٨٣
١٥	بيروت	محمد رشيد الدنا	٢٢ إذار ١٨٨٦
١٦	دليل بيروت	أمين الخوري	١ كانون الثاني ١٨٨٨
١٧	بيروت	رسمية	٢٢ كانون الأول ١٨٨٨
١٨	الفوائد	خليل البدوي	١ آذار ١٨٨٩
١٩	الأحوال	خليل البدوي	١ تشرين الأول ١٨٩١
٢٠	النشاط (مدرسية)	نقولا لويس	١٨٩٦
٢١	المنار	المطران أرسانيوس حداد	١٧ أيلول ١٨٩٨
٢٢	روضة المعارف	سليم الأنسي وشاكر أبو ناضر	١ أيار ١٨٩٩
٢٣	المنارة (مدرسية)	يوسف الحويك	١٤ كانون الأول ١٨٩٩
٢٤	الكنانة (مدرسية)	الجامعة الأميركية	١٥ تشرين الثاني ١٩٠٠
٢٥	العلمية (مدرسية)	الجامعة الأميركية	٢٠ كانون الثاني ١٩٠٢
٢٦	النهضة الأدبية (مدرسية)	فريد غماشي ومحبوب الشرتوني	١ آذار ١٩٠٢
٢٧	صدى الاستعدادية (مدرسية)	أسكندر فواز وفؤاد غصن	٢ آذار ١٩٠٢
٢٨	الرقيب (مدرسية)	نجيب مصور وشركاه	١٢ آذار ١٩٠٢
٢٩	الاقبال	عبد الباسط الأنسي[6]	٩ نيسان ١٩٠٢
٣٠	العصر (مدرسية)	سليم عبد الأحد	٢٩ آذار ١٩٠٣
٣١	ثمرة النجاح (مدرسية)	أخوة المدارس المسيحية	١ كانون الثاني ١٩٠٤
٣٢	الباكورة	جمعية مار منصور	١٦ شباط ١٩٠٤
٣٣	المبتدئون (مدرسية)	الجامعة الأميركية	٥ آذار ١٩٠٦
٣٤	الصلوات الغانمية	يوسف خطار غانم	٣ كانون الثاني ١٩٠٧
٣٥	الأرزة (مدرسية)	فيليب عضامي وشركاه	١٩٠٧
٣٦	صدى الاستعدادية (مدرسية)	متري حداد وشركاه	١٩٠٧
٣٧	الشاطىء (هلامية)		١٩٠٧
٣٨	هبت		١٥ آب ١٩٠٨
٣٩	البرق	بشارة عبد الله الخوري	أيلول ١٩٠٨
٤٠	المارونية الفتاة	يوسف خطار غانم	٥ أيلول ١٩٠٨
٤١	الاتحاد العثماني	الشيخ أحمد حسن طبارة[7]	٢٢ أيلول ١٩٠٨
٤٢	الوطن	ملاط وشوشاني وفارس	٥ تشرين الأول ١٩٠٨
٤٣	مذكرات الأحرار اللبنانيين	داود مجاعص	١٥ تشرين الأول ١٩٠٨
٤٤	الثبات	أسكندر خوري وخليل زينيه	٢١ تشرين الأول ١٩٠٨
٤٥	المحبة	فضل الله أبي حلقه	٢ تشرين الثاني ١٩٠٨
٤٦	الرسائل الغانمية	يوسف خطار غانم	٥ كانون الأول ١٩٠٨
٤٧	المراقب[8]	جرجي شاهين عطيه	١٩ كانون الأول ١٩٠٨
٤٨	الحقيقة	أحمد عباس الأزهري	٦ شباط ١٩٠٩
٤٩	لسان الاتحاد	فليكس فارس	٨ شباط ١٩٠٩
٥٠	المفيد	عبد الغني العريسي	٩ شباط ١٩٠٩
٥١	أبابيل	حسين محيي الدين حبال	١٥ شباط ١٩٠٩
٥٢	الأيام	فائق غرغور وطانيوس عبده	٢٧ أيار ١٩٠٩
٥٣	الحرية	داود مجاعص	٢٤ تموز ١٩٠٩
٥٤	عيواظ		١٨ تشرين الأول ١٩٠٩
٥٥	الخرج	متري الخرج	٤ كانون الأول ١٩٠٩
٥٦	النصير البيروتي	عبود أبي راشد	١ كانون الثاني ١٩١٠

عدد	عنوان الجريدة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
٥٧	الرشيد	الشيخ صالح اليافي	٢٧كانون الثاني١٩١٠
٥٨	الراوي	طانيوس عبده	١٨ آذار ١٩١٠
٥٩	الرأي العام	طه المدور	٣٠ آذار ١٩١٠
٦٠	صدى الجامعة العثمانية	عبد الكريم أبو النصر	٧ أيار ١٩١٠
٦١	الطبيب العامل	الدكتور ثيوفيل دبانة	١٠ حزيران ١٩١٠
٦٢	حمارة بلدنا	توفيق جانا	١٧ أيلول ١٩١٠
٦٣	الحارس	أمين الغريب	٢ تشرين الثاني ١٩١٠
٦٤	الحمارة	نجيب جانا	٤ تشرين الثاني ١٩١٠
٦٥	الوطنية	محمد القلقيلي	٢٤ تشرين الثاني ١٩١٠
٦٦	المباراة (مدرسية)	أمين الحداد وإلياس جرجور	٢٥ تشرين الثاني ١٩١٠
٦٧	الزهرة	جمعية الأخاء المدرسي	٢٠ كانون الثاني ١٩١١
٦٨	الهامش	حسن الناطور وعلي لطفي	٣ آذار ١٩١١
٦٩	ياجوج وماجوج		١٧ نيسان ١٩١١
٧٠	البلاغ	محمد الباقر ونصوح بكداش[٩]	٢٩ حزيران ١٩١١
٧١	القلم العريض	عبد الرحمن سلام	٥ آب ١٩١١
٧٢	الآخاء العثماني	محمد شاكر الطيبي	١٩ آب ١٩١١
٧٣	النشرة الأولى		١٣ تشرين الثاني ١٩١١
٧٤	المسامرات	أحمد محيي الدين حرب	١٩ تشرين الثاني ١٩١١
٧٥	القضاء	جميل الحسامي	١٠ كانون الثاني ١٩١٢
٧٦	الإعلانات	حرفوش وبرصا وشركاهم	١٦ كانون الثاني ١٩١٢
٧٧	كراكوز	د. ل. ش.	٢٨ كانون الثاني ١٩١٢
٧٨	الأستاذ (مدرسية)	نزيه داود	شباط ١٩١٢
٧٩	الشركة التلغرافية السورية	حرفوش وبرصا وشركاهم	١٤ أيار ١٩١٢
٨٠	صدى البرق	بشارة عبد الله الخوري	١٤ أيار ١٩١٢
٨١	صدى المفيد	عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس	٣٠ أيار ١٩١٢
٨٢	صدى البشير	الآباء اليسوعيون	٤ حزيران ١٩١٢
٨٣	الائتلاف العثماني	الشيخ أحمد حسن طباره	٢ آب ١٩١٢
٨٤	لسان العرب	عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس	٢٣ أيلول ١٩١٢
٨٥	الفتى العربي	عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس	٢٨ أيلول سنة ١٩١٢
٨٦	المصور	محمد طاهر التنير	٧ كانون الأول ١٩١٢
٨٧	الإصلاح	أحمد حسن طباره	١٠ أيار ١٩١٣
٨٨	البغلة	توفيق جانا	٤ تموز ١٩١٣

عدد	عنوان الجريدة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
٨٩	العجائب	بهاء الدين الصوفي	٢٤ تموز ١٩١٣
٩٠	ذيل النفائس	أنيس عيد الخوري	١٦ آب ١٩١٣
٩١	حمارة الجبل	توفيق جانا	١٨ آب ١٩١٣
٩٢	فتى العرب[١٠]	عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس	١٥ كانون الأول ١٩١٣
٩٣	المرآة	خليل زينيه	١٥ كانون الثاني ١٩١٤
٩٤	صدى الأحوال	عبد الله بك رعد	١٢ نيسان ١٩١٤
٩٥	جراب الكردي	توفيق جانا	٢٠ نيسان ١٩١٤
٩٦	ملحق الإصلاح	الشيخ أحمد حسن طبارة	١٩ آب ١٩١٤
٩٧	جورنال بيروت	جرجي بك حرفوش	٧ تشرين الأول ١٩١٤
٩٨	الوطن	جرجي عوض وشبلي ملاط	١ تموز ١٩١٥

ثانياً: مدينة طرابلس الفيحاء

عدد	عنوان الجريدة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
١	طرابلس	محمد كامل البحيري[١١]	١٣ آذار ١٨٩٣
٢	الرغائب	حكمت شريف	٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٧
٣	الوجدان	محمد سامي صادق	٨ تموز ١٩١٠
٤	شمس الاتحاد	عبد الرحمن عز الدين	٢٨ تموز ١٩١٠
٥	الأجيال	توفيق اليازجي[١٢]	٢٦ أيلول ١٩١٠
٦	المحامي	أحمد سلطاني	٣ تموز ١٩١١
٧	المدلل	محمد منير الملك	٦ آب ١٩١١
٨	السعدان	محمد صلاح الدين مراد	٦ أيلول ١٩١١
٩	الحوادث	لطف الله خلاط	٧ كانون الأول ١٩١١
١٠	البرهان	عبد القادر المغربي	٢٢ كانون الأول ١٩١١
١١	الضمير	ناصيف طربيه	٢٠ تموز ١٩١٤
١٢	المباحث	جرجي يني	١٧ تشرين الأول ١٩١٨

هوامش الملحق الخامس

(١) عن فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٢.

(٢) نشرنا أخبار (حديقة الأخبار) وسائر الصحف القديمة الواردة بعدها في فهرس جرائد بيروت في الجزء الأول والجزء الثاني من كتابنا (تاريخ الصحافة العربية) فلتراجع في محلها. ومما يجب أن لا يغفل عنه الآن هو أن (حديقة الأخبار) احتفلت في ١٣ كانون الأول ١٩٠٨ بيوبيلها الذهبي احتفالاً كبيراً. وهو أول احتفال رسمي قامت به جريدة عربية تيّمناً بمرور خمسين عاماً على تأسيسها. وكان ناظم باشا والي بيروت مترئساً هذه الحفلة الفريدة وأطلق فيها الشيخ أسكندر العازار حمامتين بيضاوين رمزاً إلى السلام وبهجة اليوبيل.

(٣) كان الدكتور كرنيليوس فنديك في عصره من أساطين العلماء المستشرقين الذين خدموا اللغة العربية قولاً وعملاً. وقد نشرنا رسمه وترجمته في الجزء الأول من (تاريخ الصحافة).

(٤) راجع أخبار هذه الجريدة ورسوم بعض محرريها في الجزء الثاني من كتابنا (تاريخ الصحافة الغربية). فهي الآن في العقد السابع من عمرها ولها مبدأ خاص تبعته وحافظت عليه منذ نشأتها. وقد برزت في فرض شيء بمظهر جميل يروق الأبصار بنقوشه البديعة ورسومه الفاخرة التي لم يعهد لها مثيل في سائر الصحف العربية حتى الآن. ومن أحسن الشهادات التي يركن إلى ثقتها عن نزاهة مبدأ البشر ما روته جريدة «سورية».

(٥) أتى على صحيفة (التقدم) عهدان: عهد ازدهار ونجاح لما تعاقب في إدارتها كل من أديب إسحق وجرجس نحاس ونجيب إبراهيم طراد واسكندر طاسو. وعهد بؤس وانحطاط لما كانت بعهدة صاحب امتيازها يوسف الشلفون الذي كان كثير التقلب في أعماله ومبادئه. ذلك ما حمل الدكتور لويس صابونجي على أن ينظم فيه ارتجالاً هذا البيت المشهور:

إن التقدم دائماً يتأخر ما زال للشلفون اسم يذكر

(٦) لأنه أشار إلى حالة البلاد السيئة واحتياجها الشديد إلى الاصلاح العاجل قبل أن تمتد إليها الأصابع الأجنبية. وكان ذلك يوم الأربعاء في ٧ نيسان ١٩٠٩ يوم جاء بالبرق خبر مقتل أحمد صميم أحد محرري جريدة (سربستي) التركية وعلى أثر زيارة السر الدن عورست معتمد بريطانيا العظمى في مصر لبيروت ولبنان. فلما رأى خليل البدوي أن حبه لإصلاح بلده كاد يكون له تهلكة، كرهت نفسه الصحافة وعافت خدمة الأدب في هذه البلاد. فكره القلم وعول على هجر هذه المهنة الشريفة التي كان الشرقيون يجهلون مقامها في ذاك العهد والتي لم يكن ليخدمها لربح مادي وهو في غنى عنه. ومن ذاك الحين باع مطبعته وحول الجريدة إلى الذين اشتروا المطبعة لأجل استثمارها بشروط معلومة. ثم ودع الصحافة بمقالة خالدة.

(٧) تعلم الشيخ أحمد حسن طباره مهنة الصحافة في مكتب جريدة «ثمرات الفنون» لصاحبها الشيخ عبد القادر قباني. وبعد إعلان الدستور في السلطنة العثمانية أنشأ جريدته «الاتحاد العثماني» التي أودعها نفثات قلمه السيال فكان من المبرزين في أساليب السياسة. ولما عقد المؤتمر العربي سنة ١٩١٣ في باريس برئاسة عبد الحميد الزهرواي عين فيه كاتباً أول فلم يرق ذلك في عيون الولاة العثمانيين الذين كتموا غيظهم وما لبثوا يترقبون الفرص للاقتصاص من الشيخ أحمد حسن طبارة حتى نشبت الحرب العظمى. فنسبوا إليه خيانة الوطن وبعدما حاكموه في المحكمة العسكرية أعدموه شنقاً في ساحة الشهداء ببيروت بتاريخ ٦ أيار ١٩١٦.

(٨) تأسست جريدة (المراقب) بعناية الاستاذ الفاضل جرجي شاهين عطيه اللبناني وهو يعد كأبيه من أعلام اللغة العربية التي وضع لها معجماً سماه (المعتمد) اختصره من المعاجم الكبرى. وله أيضاً ديوان شعر مطبوع وديوان شعر غير مطبوع وخلاف ذلك من الآثار الكتابية.

(٩) ما كادت تظهر جريدة «البلاغ» لعالم الوجود حتى انسحب منها أحد مؤسسيها نصوح بكداش الذي هاجر إلى جمهورية خط الاستواء في جنوب أميركا وانصرف هناك إلى الأعمال التجارية.

(١٠) نزعت نفس عبد الغني العريسي إلى الصحافة منذ الصغر فسافر إلى أوروبا وتعلم أصولها في المدارس المتخصصة بهذا الفن. وبعد عودته إلى بيروت أنشأ جريدة «المفيد» التي كانت أول جريدة عثمانية جاهرت بانتقاد الحكومة لاستعمالها بعد إعلان الدستور تلك العبارات المزيفة التي اعتاد سلاطين آل عثمان أن يسردوها من دون معنى في طليعة فرامينهم، وقد وصفته إحدى جرائد مصر بقولها: «أجرأ كتبة الإسلام في

عصره. يكره التعصب والتدليس. يتوخى الحقائق في كتاباته ولو كلفته الخسائر الجمة».

(١١) لاقت جريدة «طرابلس» مصاعب جمة في عهد الحكومة التركية. فتسلط عليها الشيخ أبو الهدى الصيادي الشهير لأنه كان يحاول جعلها لسان حاله في جميع أطواره. وكان أبو الهدى من رجال السلطان عبد الحميد الثاني في الآستانة ومن ذوي الكلمة النافذة لديه. فجارته جريدة «طرابلس» في ما يمكن مجاراته صيانة لوجودها. ولما أبت عليه نشر ما لا يوافق مشربها، أخذ يناهضها فعطلها عدة مرات. ثم كانت تعود إلى الظهور مثابرة على خطتها إلى عهد سقوط الشيخ أبي الهدى سنة ١٩٠٨ بإعلان الدستور في السلطنة العثمانية. وعاشت بعد ذلك حتى وفاة منشئها محمد كامل البحيري بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠ في وطنه. وقد شيع الأهالي جنازته بكل إكرام واشتركت فيها دوائر الحكومة لأنه كان عضواً في المجلس العمومي لولاية بيروت. وكفاه فخراً أنه أقدم على تأسيس أول مطبعة وأول جريدة في طرابلس الفيحاء حين لم تكن هذه الفكرة تجول في خاطر أحد من أدبائها.

(١٢) افتتح السيد توفيق اليازجي حياته الصحافية في طرابلس الفيحاء حيث أنشأ جريدة (الأجيال) في ٢٦ أيلول سنة ١٩١٠ .

الملحق السادس[١]

الجرائد اللبنانية

أولاً: بيروت

عدد	عنوان المجلة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
١	أعمال الجمعية السورية[٢]	الجمعية السورية	٦ كانون الثاني ١٨٥٢
٢	الشركة الشهرية	يوسف الشلفون	١ كانون الثاني ١٨٦٦
٣	أعمال شركة مار منصور دي بول	شركة مار منصور	١ حزيران ١٨٦٧
٤	مجموعة العلوم	الجمعية العلمية السورية	١٥ كانون الثاني ١٨٦٨
٥	المجمع الفاتيكاني	الآباء اليسوعيون	١ كانون الثاني ١٨٧٠
٦	الجنان	بطرس البستاني	١ كانون الثاني ١٨٧٠
٧	الزهرة	يوسف الشلفون	١ كانون الثاني ١٨٧٠
٨	المهماز	خليل عطيه	٢٥ شباط ١٨٧٠
٩	النحلة	القس لويس صابونجي	١١ أيار ١٨٧٠
١٠	النجاح	صابونجي ويوسف شلفون	٩ كانون الثاني ١٨٧١
١١	المقتطف	يعقوب صروف وفارس نمر[٣]	١ أيار ١٨٧٦
١٢	الطبيب	الدكتور جورج بوست	١ كانون الثاني ١٨٧٨
١٣	المشكاة	خليل سركيس	١ نيسان ١٨٧٨
١٤	سلسلة الفكاهات	نخلة قلفاط	١ تشرين الثاني ١٨٨٤
١٥	ديوان الفكاهة	سليم شحادة وسليم طراد	٨ كانون الثاني ١٨٨٥
١٦	الصفاء	علي ناصر الدين	١ كانون الثاني ١٨٨٦
١٧	الكنيسة الكاثوليكية	خليل البدوي	١ كانون الثاني ١٨٨٨
١٨	الجامعة	أمين الخوري	١٨٩٤
١٩	المشرق	الآب لويس شيخو[٤]	١ كانون الثاني ١٨٩٨
٢٠	غادة الفكر (مدرسية)	فؤاد سالم وسامي صهيون	١٨٩٨
٢١	المحبة	فضل الله فارس أبي حلقة	١٣ كانون الثاني ١٨٩٩
٢٢	زهرة الكلية (مدرسية)	أسعد مدزي	١٠ كانون الأول ١٨٩٩
٢٣	حديقة المعارف	بشير قصار ونجيب نصار	١٨٩٩
٢٤	(مدرسية)	نجيب نصار وبشير قصار	١٩٠٠

عدد	عنوان المجلة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
٢٥	الحديقة (مدرسية)	اسحق عطية وأمين تقي الدين	١٤ تشرين الثاني ١٩٠١
٢٦	الحظ (مدرسية)	وديع حداد وإلياس حداد	١٨ كانون الأول ١٩٠١
٢٧	العفة (مدرسية)	الياس عبيد وشركاؤه	٥ كانون الثاني ١٩٠٣
٢٨	حسناء الكلية (خطية)	المطران أرسانيوس حداد	١٥ كانون الثاني ١٩٠٣
٢٩	المنار	سليم العازار	١٩٠٣
٣٠	الزهرة (مدرسية)	إيليا بارودي	٢٧ كانون الأول ١٩٠٣
٣١	الغادة (مدرسية)	مصطفى السعادة وضياء البغدادي	كانون الثاني ١٩٠٤
٣٢	الدائرة (مدرسية)	عضامي وراسي وشركاؤهما	١٩٠٤
٣٣	أرزة التاجر (مدرسية)	جرجي سابا	١٨ كانون الأول ١٩٠٥
٣٤	المنارة (مدرسية)	أمين بطرس هلال	٨ كانون الثاني ١٩٠٦
٣٥	سورية (مدرسية)	حنا خليل فرح	٢٧ كانون الثاني ١٩٠٨
٣٦	المنصف (مدرسية)	توفيق قربان وشركاؤه	كانون الثاني ١٩٠٨
٣٧	النهضة الإصلاحية	محمد الباقر	١٥ أيلول ١٩٠٨
٣٨	المنتقد	محمد علي القباني	١٩٠٨
٣٩	روضة المعارف	أسطفان بغوصيان	١ كانون الثاني ١٩٠٩
٤٠	الحرب العثمانية الروسية	الشيخ مصطفى الغلاييني	٢٢ كانون الثاني ١٩٠٩
٤١	النبراس	طانيوس عبده	١٩٠٩
٤٢	الراوي	جرجي نقولا باز	٢٠ حزيران ١٩٠٩
٤٣	الحسناء	بشير رمضان	١٨ تموز ١٩٠٩
٤٤	الكوثر	جرجس وأنيس المقدسي	١ تشرين الثاني ١٩٠٩
٤٥	المورد الصافي	الآب يوسف علوان اللعازري	١ كانون الثاني ١٩١٠
٤٦	الجسمانية	محمد جمال	١ كانون الثاني ١٩١٠
٤٧	اللطائف الأهلية	الجامعة الأميركية	١ شباط ١٩١٠
٤٨	الكلية	أنيس عيد الخوري وكامل حميه	١ أذار ١٩١٠
٤٩	النفائس	المدرسة العثمانية[٥]	٣١ آذار ١٩١٠
٥٠	التلميذ	بويز وبرصا ورعد	٢ أيار ١٩١٠
٥١	المجلة الشرقية[٦]	فيليب يوسف تيان	٢٤ تموز ١٩١٠
٥٢	المجلة السورية	أنيبال أبيلا	١٥ تشرين الأول ١٩١٠
٥٣	مجلة الاقتصاد	سليم إبراهيم صادر	١ تشرين الثاني ١٩١٠
٥٤	الأنيس	متخرجو الكلية العلمانية	١ كانون الثاني ١٩١١
٥٥	الرابطة	المدرسة البطريركية الكاثوليكية	١ شباط ١٩١١
٥٦	ثمرة الأدب (مدرسية)	سامح وفؤاد الخالدي	١٩١١

عدد	عنوان المجلة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
٥٧	العروة الوثقى (مدرسية)	سليم الياهو من	١٩١١
٥٨	الروايات العصرية	محمد مختار نجا وأحمد حرب	١٠ أيلول ١٩١١
٥٩	المسامرات السورية	جميل العظم	١٩١٢
٦٠	البصائر	محمد طاهر التنير	١ حزيران ١٩١٢
٦١	صورة الحرب في طرابلس الغرب	الآباء الكبوشيون	١ كانون الثاني ١٩١٣
٦٢	صديق العائلة	الشيخ صالح اليافي	٩ أيار ١٩١٣
٦٣	الرشيد(٧)	أسطفان بغوصيان	٣١ أيار ١٩١٣
٦٤	مسامرات الشعب	المطران بطرس شبلي	١ تموز ١٩١٣
٦٥	الرسالة	رزق الله سركيس وخليل كسيب	١٩١٣
٦٦	الخليل	توفيق الناطور	أيلول ١٩١٣
٦٧	مجلة العلوم الاجتماعية	صفر توفيق	تشرين الثاني ١٩١٣
٦٨	الاتحاد المصري (خطية)	لويس دريان	تشرين الثاني ١٩١٣
٦٩	المحاسن	إدارة المطبعة الأدبية	١ كانون الثاني ١٩١٤
٧٠	السلوى	كمال عباس	١ كانون الثاني ١٩١٤
	مجلة كمال		

ثانياً: مجلات صدرت خارج بيروت

عنوان المجلة	اسم منشئها	تاريخ صدورها
المباحث (طرابلس)	جرجس وصموئيل يني	١٦ تشرين الثاني ١٩٠٨
العرفان (صيدا)	الشيخ أحمد عارف الزين	٥ شباط ١٩٠٩
الآثار (زحلة)	عيسى أسكندر المعلوف	١ تموز ١٩١١

هوامش الملحق السادس

(١) عن فيليب دي طرازي تاريخ الصحافة العربية، ج ٢.

(٢) إننا اسهبنا الكلام في الجزءين الأول والثاني من كتابنا (تاريخ الصحافة العربية) عن جميع مجلات بيروت المذكورة في هذا الفهرس من العدد الأول حتى العدد السابع عشر. وقد أثبتنا هناك تراجم أربابها ونشرنا رسومهم فنحيل القارىء إلى مطالعتها.

(٣) أتيح لبيروت أن تكون مهد طفولة «المقتطف» وأن تكون مصر مرقاة اكتماله. فهي المجلة الكبرى التي يعتدها الآن أبناء الضاد عميد مجلاتهم في الخافقين بقدامة العهد وجلال الشيخوخة. فإن عدد مجلداتها بلغ نيفاً وثمانين مجلداً تشتمل على نحو الستين ألف صفحة تبحث في مختلف العلوم، قديمها وحديثها. وعلاوة على ما وصفنا به هذه المجلة في الجزء الثاني من (تاريخ الصحافة العربية) نذكر الآن بالفخر أنها توفقت إلى بلوغ يوبيلها الخمسيني في حياة مؤسسيها الفاضلين. وهو حدث قل ما شاهد العالم مثله في عصر من العصور.

(٤) لا حاجة إلى تعريف هذه المجلة لأن شهرتها وشهرة مؤسسها العلامة لويس شيخو في غنى عن كل تعريف. وحسبنا أن نجيل الطرف في مجلداتها الثلاثين فنرى أنها تتألف من ثلاثة وثلاثين ألف صفحة حافلة بشتى الأبحاث لا يستثنى منها إلا السياسة. نشهد على ذلك مقالاتها في العلوم الدينية والفلسفية واللغوية والبيانية والتاريخية والاجتماعية والطبيعية وعلم الآثار القديمة والطب والهندسة والزراعة والتجارة والصناعة والفنون والمطابع وخزائن الكتب والرحلات والاختراعات والاكتشفات إلخ. ولعلماء المشرقيات في الغرب فضلاً عن العلماء المدققين في ثقة تامة بهذه المجلة التي قرظها كثير منهم. وقد شهدوا لها قاطبة بأنها المجلة العربية الوحيدة التي جرت على منهاج أنشاء المجلات الأوروبية ذات الشأن. وعرف (المشرق) بمباحثه الجدلية مع أشهر المجلات العربية التي نذكر منها: (الضياء) بالقاهرة في موضوع لغة الجرائد. و(المقتطف) بالقاهرة و(الكوثر) بيبروت في العلوم العربية وحريق مكتبة الاسكندرية و(الهلال) بالقاهرة في المنشونية و(النغمة) بدمشق في قانونية الأسفار الإلهية و(الكلمة) بمدينة نيويورك وفي سلطة البابا وبعض العقائد الكاثوليكية وجريدة (الرأي العام) البيروتية في قضية (المدارس والدوارس) وغير ذلك من المجلات والجرائد. وقد أنشبت المنية أظفارها (بمؤسس المشرق) علامتنا الآب لويس شيخو في ٧ كانون الأول.

(٥) هي المدرسة المشهورة الآن بالكلية الإسلامية لمنشئها العلامة أحمد عباس الأزهري.

(٦) ما كاد يطبع العدد الأول من هذه المجلة حتى احتجبت قبل توزيعه.

(٧) صدر «الرشيد» في ٢٧ كانون الثاني ١٩١٠ بشكل جريدة وبعد مدة عاد إلى الظهور بشكل مجلة وعاش زمناً قصيراً.

مصادر ومراجع

اللغة العربية

محمد ابن أياس: **بدائع الزهور في تاريخ الدهور**، تحقيق سوبرنهايم، ج ٥، (أستانبول، ١٩٣٢).

أسكندر أبكاريوس: **المناقب الإبرهيمية والمآثر الخديوية**، (حمص، ١٩٠٠).

أنطونيوس أبو خطار: **مختصر تاريخ جبل لبنان**، (بيروت، ١٩٥٣).

يوسف خطار أبو شقرا: **الحركات في لبنان على عهد المتصرفية**، (بيروت، ١٩٥٢).

إسحق أرملة: **كتاب الزهرة الزكية في البطريركية السريانية الأنطاكية**، (بيروت، ١٩٠٩).

روبير أبيلا: **أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب إلى الآن**، (بيروت، ١٩٤٧).

خير الله أسطفان: **زبدة البيان أو خلاصة تاريخ أم مدارس سورية ولبنان عين ورقة**، (نيويورك، ١٩٢٣).

إبراهيم الأسود: **ذخائر لبنان**، (بعبدا، ١٨٩٦).

محسن الأمين: **أعيان الشيعة**، (دمشق وبيروت، ١٩٢٦ وما بعدها).

محسن الأمين: **خطط جبل عامل**، ج ١، (بيروت، ١٩٦١).

محسن الأمين: «الشيخ علي الجبيلي» **مجلة الدراسات الأدبية**، ج ٢، (١٩٦٠)، ص ٩٧ ـ ١١٠.

سليم بطرس أوسابيوس: **دليل مراحل لبنان عبر التاريخ**، (بيروت، ١٩٥٥).

جهينة حسن الأيوبي: جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، (رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٦) رقم T104A.

رستم باز: **مذكرات سليم باز**، تحقيق فؤاد افرام البستاني (بيروت، ١٩٥٥).

ميخائيل بريك: **تاريخ بطاركة الكرسي الأنطاكي** (مخطوط، جامعة القديس يوسف، المكتبة الشرقية، بيروت رقم ١٤).

ميخائيل بريك: **تاريخ الشام ١٧٢٠ ـ ١٧٨٢**، تحقيق قسطنطين

الباشا، (حريصا، لبنان، ١٩٣٠).

فؤاد أفرام البستاني: «تاريخ التعليم في لبنان»، **محاضرات الندوة**، ج ٤ (١٩٥٠).

فؤاد افرام البستاني: «الحياة العقلية في لبنان قبل مئة سنة»، **المشرق**، ج ٢٧ (١٩٢٩).

مصطفى البكري (الصديقي): «أردان حلة الإحسان في الرحلة إلى لبنان»، نشرها أحمد سامح الخالدي، **الرسالة**، ج ١٦، (١٩٤٨).

محمد بهجت ومحمد رفيق التميمي: **ولاية بيروت**، جزءان، (بيروت، ١٩١٤).

محمد جميل بيهم:

عروبة لبنان: تطورها في القديم وفي الحديث،

أسطفان البشعلاني: (بيروت، ١٩٦٩).

جرجي تامر: **لبنان ويوسف كرم**، (بيروت، ١٩٢٥).

الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار

نقولا الترك: **الدستورية**، (بعبدا، ١٩٠٩).

تاريخ حوادث الشام ولبنان، (١٧٨٢ ـ ١٨٤١): نشر لويس معلوف اليسوعي، (بيروت، ١٩١٢).

تاريخ نابليون الأول (مخطوط) المكتبة

نقولا الترك: الظاهرية، دمشق رقم ٤٧١٧.

حوادث الزمان في جبل لبنان (مخطوط)

نقولا الترك: المكتبة الظاهرية، دمشق ٤٧٢٤.

ديوان نقولا الترك، تحقيق فؤاد افرام

نقولا الترك: البستاني، (بيروت، ١٩٤٩).

ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية

نقولا الترك: **والبلاد الشامية**، (باريس، ١٨٣٩).

مذكرات نقولا الترك، تحقيق جاستون فييت،

محمد جابر (العاملي): (القاهرة، ١٩٥٠).

«صفحات من تاريخ جبل عامل: الحياة في جبل عامل في عهدها الثاني والثالث، العرفان، ج ٢٨ (١٩٣٨)، ص ٦٢٩ ـــ ٦٣٤ و٦٩٥ ـــ ٧٠٠ وج ٢٧ (١٩٣٧) ص ٨٠٤ ـ ٨١٠.

الجمعية الملكية للدراسات التاريخية: **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨**، (القاهرة، ١٩٤٨).

حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا

والأناضول: تحقيق بولس قرألي،
منصور طنوس الحتوني: (القاهرة، ١٩٢٧).
نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، (بيروت،
فيليب حتي: لاتا).
تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ـ الترجمة
فيليب حتي: العربية، (بيروت، ١٩٥٨) جزءان.
إميل خوري حرب: لبنان في التاريخ، (بيروت، ١٩٥٩).
يوسف خطار الحلو: التراث اللبناني العظيم، (بيروت، ١٩٦٣).
العاميات الشعبية في لبنان (١٨٢٠ ـ ١٨٢١ ـ
١٨٤٠) ـ (بيروت، ١٩٥٥).
أحمد بن محمد الخالدي: حسر اللثام عن نكبات الشام، (القاهرة، ١٨٩٥).
لبنان في عهد فخر الدين، تحقيق أسد رستم
أنطون خانجيان: وفؤاد افرام البستاني، (بيروت، ١٩٣٦).
نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام سنة ١٨٤٠
أغناطيوس طنوس الخوري: ـ ١٨٦٢، نشر الأب لويس شيخو (بيروت، ١٩٢٧).
مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية (١٧٦٧
بشارة خليل الخوري: ـ ١٨٣٤)، (بيروت، ١٩٥٧).
خير الله خير الله: حقائق لبنانية، (بيروت، ١٩٦١) ٣ أجزاء.
تاريخ موجز للرهبانية الأنطونية المارونية،
يوسف الدبس: (جونيه، ١٩٤٠).
تاريخ سورية، (بيروت، ١٨٩٣ ـ ١٩٠٥) ٨
يوسف الدبس: أجزاء.
الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل،
يوسف دريان: (بيروت، ١٩٠٥).
نبذة تاريخية في أصل الطائفة المارونية،
فيليب قعدان الخازن: (بيروت، ١٩١٩).
لمحة تاريخية في استمرار استقلال لبنان
التشريعي والقضائي منذ الفتح العثماني سنة ١٥١٦،
فريد وفيليب الخازن: (بيروت، ١٩٥٧).
مجموعة المحررات السياسية من سنة ١٨٤٠ ـ
لحد خاطر: ١٩١٠ (جونية، ١٩١٠).
بين أمير (بشير الشهابي) وراهب (اغناطيوس
لحد خاطر: بليبل)، (الكسليك، ١٩٧٠).

اسطفانوس الدويهي: عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨ (بيروت،
١٩٦٧).
أسطفانوس الدويهي: سلسلة بطاركة الطائفة المارونية، (بيروت،
١٩٠١).
اسطفانوس الدويهي: تاريخ الأزمنة ١٠٩٥ ـ ١٦٩٩، نشره فردينان توتل
أسد رستم: (بيروت، ١٩٥١).
تاريخ الطائفة المارونية، (بيروت، ١٨٩٠).
أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد
علي باشا، ٥ أجزاء، (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤).
أسد رستم: المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام
أسد رستم: ـ ٤ أجزاء، (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).
آراء وأبحاث ـ (بيروت، ١٩٦٧).
حيدر رضا الركيني: بشير بني السلطان والعزيز ١٨٠٤ ـ ١٨٤١ (بيروت،
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) جزءان.
أسكندر الرياشي: «جبل عامل في قرن من سنة ١١٦٤ ـ ١٢٤٧»،
أسكندر الرياشي: العرفان، ج ٢٧ (١٩٣٧).
أمين الريحاني: قبل وبعد، (بيروت، ١٩٥٣).
الأيام اللبنانية، (بيروت، ١٩٥٧).
يوسف السودا: قلب لبنان: رحلات صغيرة في جبالنا، (بيروت،
١٩٤٧).
يوسف السودا: بين القديم والحديث: بحث قانوني في نظام
لويس شيخو: لبنان القديم والحديث، (الإسكندرية، ١٩٢٢).
في سبيل لبنان، (بيروت، ١٩٢٤).
لويس شيخو: «المجموع المنتظم لابن الأفرنجية». المشرق،
ج ٢، (١٨٩٩). ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧ و٤٩١ ـ ٤٩٥.
لويس شيخو: «المعلم إلياس إده» ـ المشرق، ج ٢، (١٨٩٩)
ص ٦٩٣ ـ ٦٩٧، ٧٣٦ ـ ٧٤٤.
لويس شيخو: «ميخائيل البحري الشاعر وأولاده»، المشرق، ج
٣، (١٩٠٠) ص ٩ ـ ٢٢.
طنوس بن يوسف الشدياق: «ميخائيل الصباغ وأسرته»، المشرق، ٣
حيدر أحمد الشهابي: (١٩٠٠) ص ٢٤ ـ ٣٤.
أخبار الأعيان في جبل لبنان، (بيروت، ١٨٥٩).
حيدر أحمد الشهابي: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق أسد

رستم وفؤاد افرام البستاني، (بيروت، ١٩٣٣).
ميخائيل الصباغ: تاريخ أحمد باشا الجزار، تحقيق الأب
أنطونيوس شبلي، (بيروت، ١٩٥٥).
أنيس صايغ: تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني، تحقيق
بطرس صغير: قسطنطين الباشا، (حريصا، لبنان، لاثا)
كمال سليمان الصليبي: لبنان الطائفي، (بيروت، ١٩٥٥).
خليل صابات: الأمير بشير الشهابي، (بيروت، ١٩٥٠).
تاريخ لبنان الحديث، (بيروت، ١٩٦٧).
فيليب دي طرازي: تاريخ الطباعة في الشرق العربي، (القاهرة،
١٩٥٨).
فيليب دي طرازي: أصدق ما كان عن تاريخ لبنان وصفحة من تاريخ
أحمد طربين: السريان، (بيروت، ١٩٤٨) جزءان.
تاريخ الصحافة العربية، (بيروت، لا . ت.).
أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان (١٨٤٢ ـ ١٨٦١)، (دمشق،
١٩٦٦).
أسامة عانوتي: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب
١٨٦١ ـ ١٩٢٠، (القاهرة، ١٩٦٨).
مارون عبود: الحياة الأدبية في بلاد الشام في القرن الثامن
مارون عبود: عشر، (بيروت، ١٩٧١).
حنا عجيمي: رواد النهضة الحديثة، (بيروت، ١٩٥٢).
صقر لبنان، (بيروت، ١٩٥٥).
ملحم عبدون: رسالة فيما يخص يوحنا مارون (مخطوط)
غوسطة (لبنان) مكتبة دير الكريم رقم ١٦.
عزيز بك: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، (القاهرة،
١٩٠٨).
أسكندر عمون: سوريا ولبنان في الحرب العالمية الأولى،
(بيروت، ١٩٣٣).
اسكندر عمون: الأماني اللبنانية (رسالة القاهرة ـ الأهرام ـ
إبراهيم العودة: ١٩١٢، (٨ صفحات).
المسألة اللبنانية، (القاهرة، ١٩١٣).
إبراهيم أبو سمرا غانم: تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، تحقيق
قسطنطين الباشا، (صيدا، ١٩٣٦).
عبد الكريم غرايبة: المصريون في لبنان وسوريا قبل مئة سنة،

(بيروت، ١٩٣٢).
بولس الغوسطاوي: سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦،
(القاهرة، ١٩٦٢).
بولس قرألي: بصائر الزمان في تاريخ العلامة يوسف اسطفان،
(بيروت، ١٩١١).
بولس قرألي: فخر الدين الثاني أمير لبنان، (حريصا، ١٩٣٧ ـ
١٩٣٨)، ٣ أجزاء.
بولس قرألي: الموارنة في لبنان: أقدميتهم وأسرهم، (جونيه،
لبنان، ١٩٤٩).
عبد الله قرألي (قرعلي): لبنان والدولة العثمانية في عهد فخر الدين
المعني الثاني، (القاهرة، ١٩٥٢).
عبد الله قرألي (قر علي): تاريخ الرهبنة الحلبية اللبنانية، (مخطوط
غوسطة، لبنان، مكتبة دير الكريم رقم ١٥.
كتاب مختصر الشريعة أو المجلة القضائية
محمد كرد علي: وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين في لبنان
على عهد الشهابيين، (بيروت، ١٩٥٩).
محمد كرد علي: خطط الشام، ج ١ ـ ٤، (دمشق، ١٩٢٦ وما
بطرس بشارة كرم: بعدها).
الحكومة المصرية في الشام، (القاهرة، ١٩٣٤).
رائف لبكي: قلائد المرجان في تاريخ شمالي لبنان، (بيروت،
١٩٢٩).
كتاب المجمع اللبناني: تاريخ سورية للمطران يوسف الدبس، (رسالة
روفائيل كرامة: ماجستير الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٦٧).
(الشوير، لبنان، ١٧٨٨).
مصادر تاريخية لحوادث لبنان، وسوريا من سنة
عبد الغني النابلس: ١٧٤٥ ـ ١٨٠٠، نشر باسيليوس قطان، (بيروت،
١٩٢٩).
رحلة الذهب الأبريز في رحلة بعلبك والبقاع
عبد الغني النابلس: العزيز (مخطوط) دار الكتب الظاهرية (دمشق
رقم ٧٩١٠.
أنيس النصولي: رحلة الشيخ عبد الغني من دمشق الشام إلى بلاد
عبد الله نوفل: طرابلس، (بيروت، ١٩٧٠).
نوفل نوفل: رسائل الأمير فخر الدين، (بيروت، ١٩٤٦).

تراجم علماء طرابلس، (طرابلس، ١٩٢٩).

كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في

هنري لامنس: إقليمي مصر وبر الشام (مخطوط) الجامعة الأميركية في بيروت.

محمد المحبي: **تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار**، جزءان، (بيروت، ١٩١٣ ـ ١٩١٤).

محمد الخليل المرادي: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (القاهرة، ١٢٨٤هـ).

سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، (بولاق،

يوسف مزهر: ١٢٩١ ـ ١٣٢٩هـ).

بولس مسعد: أربعة أجزاء.

بولس مسعد: **تاريخ لبنان العام**، (بيروت، لانا) جزءان.

دليل لبنان وسوريا، (القاهرة، ١٩١٣).

بولس مسعد: **الدولة العثمانية في لبنان وسورية**، (القاهرة،

بولس مسعد: ١٩١٦).

لبنان والدستور العثماني، (القاهرة ١٩٠٩).

ميخائيل مشاقة: **لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده**، (القاهرة، ١٩٢٩).

ميخائيل مشاقة: **تاريخ حوادث الشام ولبنان**، تحقيق الأب يوسف

ميخائيل مشاقة: معلوف، (بيروت، ١٩١٢).

الجواب على اقتراح الأحباب، (بيروت، ١٩٥٦).

عيسى اسكندر المعلوف: **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان**، (القاهرة، ١٩٠٨).

زكي النقاش: **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني**، (جونيه، لبنان، ١٩٣٤).

محمد كاظم مكي: **لبنان بين الحقيقة والخيال: دراسة تحليلية ونقد موضوعي لكتاب حقائق لبنانية** (بيروت، ١٩٦٥).

حنانيا المير: **الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل**، (بيروت، ١٩٦٣).

كتاب الدر المرصوف في تاريخ الشوف،

المشرق ٤٨ (١٩٥٤) ص ٥٢٩ – ٥٤٠؛ ٦٧١ –

ناصيف اليازجي: ٦٩٥، وجـ ٤٩ (١٩٥٥) ص ٤٩٧ – ٥١٢، وجـ ٥٠ (١٩٥٦) ص ١٩٣ ـ ٢١٤؛ ٤١٥ ـ ٤٤٨.

يوسف نصر الله: **رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي**، تحقيق قسطنطين الباشا، (حريصا، لبنان، ١٩٠٣).

سليمان موسى: عبد الله الزاخر وآثاره الأدبية، ١٦٨٠ ـ ١٧٤٨، **المسرة** ج ٣٤ (١٩٤٨)، ص ٣٨٥ ـ ٣٩٦.

زين نور الدين زين: **الحركة العربية**، (بيروت ١٩٧٠).

الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، (بيروت، ١٩٧١).

اللغات الغربية

E.E. Abouchdid: *Thirty Years of Lebanon and Syria*, (Beirut 1948).

W.E. Ainsworth: "Ibrahim Pasha in Syria", *New Monthly Magazine*, vol. 77, pp. 348.

I. Ammoun: *Memoire Sur la question Libanaise*, (Cairo, 1913).

Rufus Anderson: *History of the Missions of the American Board of Commission for Foreign Missions to the Oriental Church*, (Boston, 1872).

A. D. Al-Aqiqi: *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1849-1860.* Translated with commentary by M. H. Kerr, (Beirut, 1959).

John Barker: *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey.* (London, 1876), 2 vols.

F. J. Bliss: *The Religions of Modern Syria and Palestine*, New York, 1912.

Edouard Blondel: *Deux ans en Syrie et en Palestine*, 1838-1839, (Paris, 1840).

John Bowring: *The Syrian Question*, (London, 1841).

John Lewis Bukhardt: *Travels in Syria and the Holy Land*, (London, 1822).

Paolo Carali: *Fakhr ad-Din II e la Conte di Toscana.* (Rome, 1936).

F. Charles-Roux: *France et les Chretiens d'Orient*, (Paris. 1936).

F. Charles-Roux: *Les Echelles de Syrie et de Palestine*, (Paris, 1928).

Michel Chebli: *Fakhreddin II Maan, Prince du Liban*, (Beyrouth, 1946).

C.H.S. Churchill: *Mount Lebanon*, (London, 1853).

Georges Douin: *La Premiere Guerre de Syrie (1831-32)*, (Le Caire, 1931).

H.A.R. Gibb and Harold Bowen: *Islamic Society and the West.* (London, 1950 and 1957).

Henri Guys, *Beyrouth et le Liban.* (Paris 1858-67), 2 vols.

Philip Hitti: *Lebanon in History*, (London, 1957).

Edward Hogg. *Visit to Alexandria, Damascus and Jerusalem during the successful campaign of Ibrahim Pasha*, (London, 1843), 2 vols.

D. Hopwood: *Russian Presence in Syria and Palestine*, (London, 1970).

c. B. Houry: *De la Syrie considérée sous le rapport comercial*, (Paris, 1842).

A. H. Hourani: *Syria and Lebanon.* (London, 1946).

Louis Jalabert: *Syrie et Liban.* (Paris 1934).

W. P. Hunter: *Narrative of the Late Expedition to Syria*, (London, 1842), 2 vls.

H. H. Jessup: *Fifty-Three Years in Syria*, (New York, 1910).

Abbé Jobin: *La Syrie en 1860 et 1861* (Lille, 1880).

M. Jouplin (Bulus Nujaim): *La Question du Liban*, (Paris, 1908).

K. T. Khairallah: *La Syrie,* (paris1912) (Boyrouth, 1921), 2 vols.
A. Lamartine: *Voyages en Orient* (Paris 1859).
Henri Lammens: *La Syrie, Precis Historique*, (Beyrouth 1912), 2 vol.
R. R. Madden: *Travels in Turkey, Egypt, Nubia and Palestine in 1824, 1825, 1826 and 1827.* (London, 1829), 2 vols.
Abbé Mariti: *Travels through Cyprus, Syria and Palestine* (London, 1791).
Moshe Ma'oz: *Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861*, (Oxford, 1968).
Charles Napier: *The War in Syria*, (London, 1842), 2 vols.
E. Napier: *Reminisences of Syria and the Holy Land*, (London, 1847), 2 vols.
J. Nasrallah: *L'Imprimerie au Liban*. (Beyrouth, 1948).
A. A. Paton: *The Modern Syrians*. (London, 1844).
W. Peterson: *Russian Occupation*, Beirut, JRAS (1955).
Ferdinand Pierrier. *La Syrie sous le gouvernement de Mohemed Ali jusqua'en 1840*, (Paris, 1842).
W. R. Polk: *The Opening of Southern Lebanon*, (Cambridge. U. S. A., 1963).
Antoine Rabbatt: *Documents inedite pour servir l'histoire du Christianisme en Orient*, (Paris, 1910).
Pierre Raphael: *Le Role du College Maronite Romain dans l'Orientalism aux XVII em et XVIII em siecles*. (Beyrouth, 1950).
Pierre Raphael: *The Role of the Maronites in the Return of the Oriental Churches* (Youngstown, 1946).
Habeeb Riskallah: *The Thistle and the Cedar of Lebanon*, (London, 1854).
Paul Rylout. *The History of the Turkish Empire*. (London, 1680).
George Sandys. *A Relation of a Journey*, (London, 1621).
A. L. Tibawi: *American Interests in Syria*, 1800-1901, (London, 1965).
A. L. Tibawi: *Modern History of Syria, Lebanon and Palestine*, (London, 1969).
David Urghart: *The Lebanon, A History and Diary*, (London, 1860). 2 vols.
F, Wustenfeld: *Fachr ed-Din der Drusenfurst und seine Zeitgenosser*, (Gottingen, 1886).
Nicola A. Ziadeh: *Syria and Lebanon*. (London and New York, 1957). Reissue (Beirut, 1969).